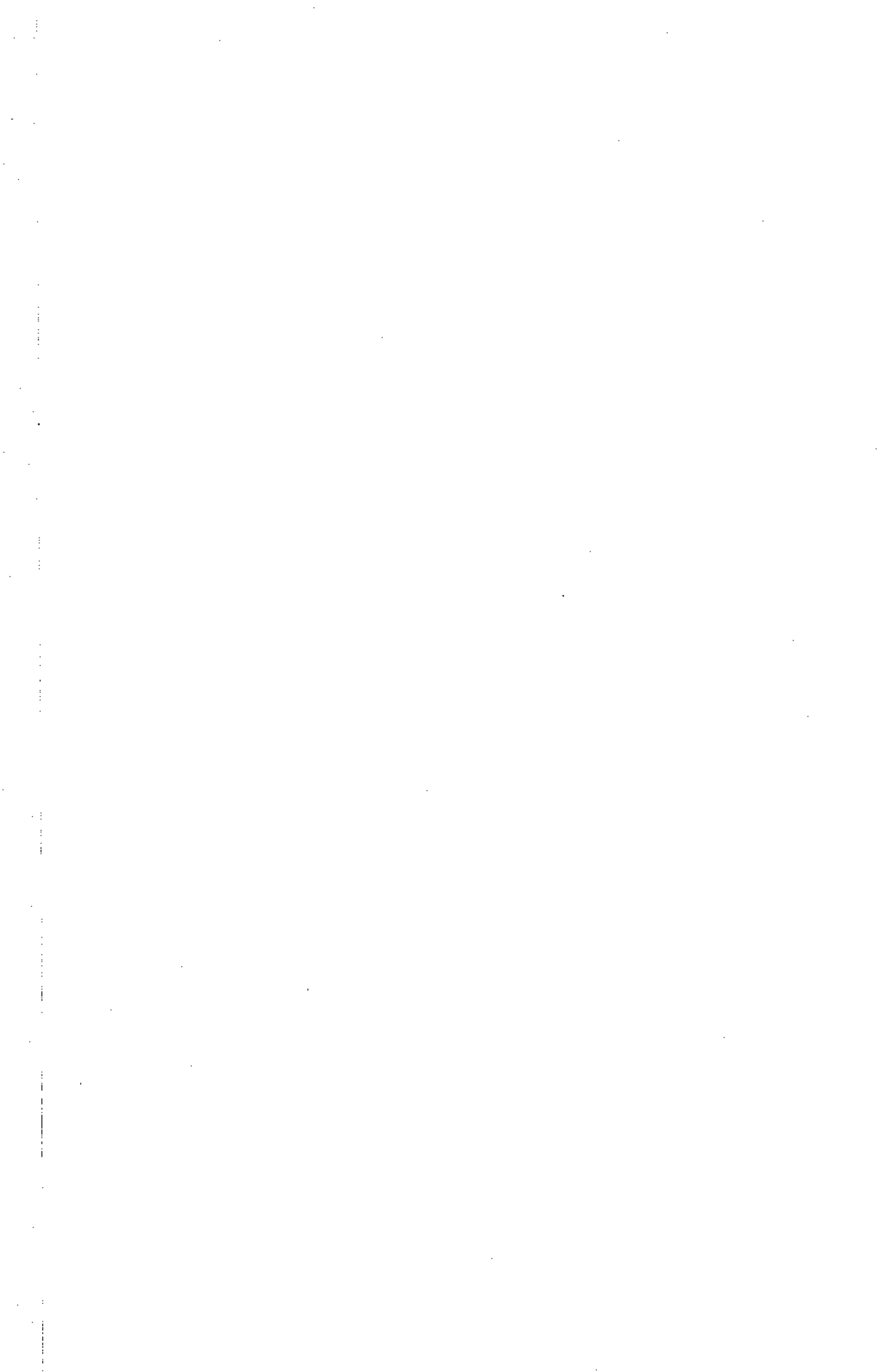


د. حسام أحمد

النهضوي الأخير:

طه حسين وبناء المؤسسات في مصر

ترجمة د. موسى الحالول



د. حسام أحمد

النهضوي الأخير:

طه حسين

وبناء المؤسسات في مصر

ترجمة: د. موسى الحالول

مراجعة: د. حسام أحمد

DT107.2.T3 A46125 2023
Ahmed, Hussam
النهضوي الأخير: طه حسين وبناء المؤسسات في مصر / تأليف حسام أحمد ؛ ترجمة موسى الحالول ؛ مراجعة حسام أحمد. ـ ط. 1. ـ أبوظبي : دائرة الثقافة والسياحة، كلمة، 2023.
419 ص. ؛ 21 سم.
ترجمة كتاب : The Last Nahdawi: Taha Hussein and Institution Building in Egypt
تدمك: 6–00–790–9948–978
1- حسين، طه، 1889– 1973. 2– المثقفون– مصر– تراجم. 3– السياسة التعليمية– مصر، 1919– 1952. أ– حالول، موسى. ب– العنوان.

تضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنجليزي:
The Last Nahdawi: Taha Hussein and Institution Building in Egypt, by Hussam Ahmed, published in English by Stanford University Press.

صدر بموافقة مكتب تنظيم الإعلام – وزارة الثقافة والشباب– رقم الطلب MC-03-01-4977093 .
طبع في المتحدة للطباعة والنشر– أبوظبي– 80022220



www.kalima.ae

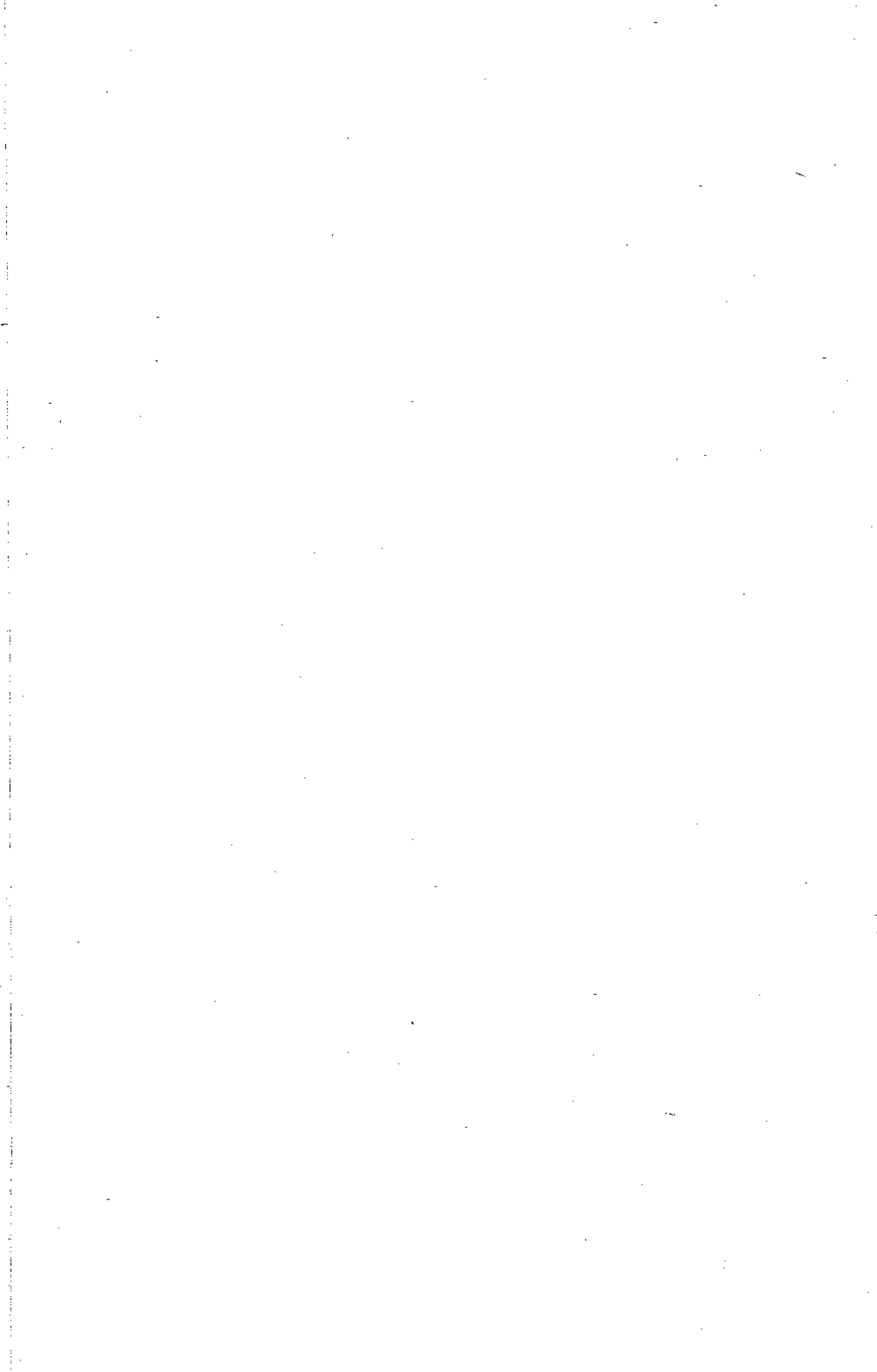




النهضوي الأخير:

طه حسين

وبناء المؤسسات في مصر



فهرس المحتويات

فهرس الصور 7
كلمة شكر 9

مقدمة 15

الفصل الأول

التَّمَدُّد الثقافي المصري: طه حسين يواجه الفرنسيين في شمال إفريقيا ... 75

الفصل الثاني

النهضة تذهب إلى الجامعة: طه حسين ومهمة الجامعة المصرية الخاصة .. 119

الفصل الثالث

ديمقراطية التعليم: طه حسين والمؤسسات والسياسة البرلمانية المتقلبة ... 163

الفصل الرابع

ديمقراطية اللغة: طه حسين وتوسيعُ دائرة السلطة على العربية الفصحى ... 209

الفصل الخامس

رياح التغيير: طه حسين ونهايةُ مشروعٍ سياسيٍّ 253

الخاتمة 307
الحواشي 319
المصادر والمراجع 395

فهرس الصور

الصورة 1	رسم تخطّيطي لإعادة تصميم ميدان الإسماعيلية (التحرير)	17
الصورة 2	أسرة طه حسين	22
الصورة 3	مكتب طه حسين في متحف التعليم بالقاهرة	26
الصورة 4	افتتاح جامعة فاروق الأول (الإسكندرية)، 1943	83
الصورة 5	رحلة طه حسين إلى تونس، 1957	86
الصورة 6	رحلة طه حسين إلى نيس، 1950	89
الصورة 7	افتتاح الجامعة المصرية، 1908	127
الصورة 8	أعضاء هيئة التدريس في الجامعة المصرية، 1925	129
الصورة 9	الأزهر، 1906	144
الصورة 10	طه حسين في مكتبه	153
الصورة 11	صورة بطاقة بريدية للحرم الجامعي الجديد من الثلاثينيات أو الأربعينيات في القرن العشرين	160
الصورة 12	حفل زفاف أمينة طه حسين، 1948	173
الصورة 13	سهير القلماوي	178

الصورة 14	لقاء في مَجْمَع اللغة العربية، 1934	228
الصورة 15	طه حسين في لقاء بمَجْمَع اللغة العربية، قُبَيل وفاته	248
الصورة 16	خروج طه حسين من مجمع اللغة العربية، قُبَيل وفاته	249
الصورة 17	جمال عبد الناصر يُكرِّم طه حسين، 1959	303
الصورة 18	قبر طه حسين تحت نبتة الميموزا التي زرعتها زوجته	318

كلمة شكر

طه حسين اسم مألوف في مصر ومعظم العالم العربي. وقد وجدت العديد من الطبعات الأولى من كتبه متوفرة في مكتبة جدي الراحل الخاصة بأرففها العديدة مع مجلدات من كتب الأصفهاني والجاحظ والزمخشري وكتب أخرى عكست اهتمام جدي العلمي باللغة العربية والعلوم والأدب الذي تخصص فيه وكان شَغَفَ حياته. مثل كثير من الناس في منطقتنا، شاهدتُ أيضاً المسلسل التلفزيوني والفِلم عن حياة طه حسين. وفي القاهرة، كنت أسير مراراً وتكراراً في شارع يحمل اسمه، وعندما كنت مراهقاً قرأت سيرته الذاتية، ربما لأنني شعرت بضرورة ذلك. وإلى اليوم، ما زلنا نسمع أو نقرأ بكثرةٍ إشاراتٍ إلى طه حسين في المدرسة والحياة العامة والإعلام. هذه المعرفة اللصيقة مفيدة بطريقة ما، لكنها أيضاً تمثل تحدياً إن شئنا مجاراتها (أو مخالفتها)، لأنها تصبُّ بقوة في صالح الشعور المضلل بأننا نعرف الرجل أو أننا اكتشفنا كل جوانب حياته. بيد أن اشتغالي بهذا الكتاب قد كشف لي صورة مختلفة لطه حسين. فهناك الكاتب والناقد الشهير، بطبيعة الحال. لكنني رويداً رويداً بدأت أرى شخصاً لا يريد تغيير النظام السائد فحسب، بل اقترح أيضاً بديلاً، وقد سعى سعياً حميداً لبنائه في ظل ظروف غير مواتية. في أعقاب الثورة المصرية في عام 2011 وسؤالها الملح «إلى أين نذهب من هنا؟»، أصبح مشروع طه حسين سابقةً تحفز التفكير، إذ أدركتُ أن العديد من الأسئلة التي واجهها ما زالت وثيقةَ الصلة بزماننا.

لقد أخذتني بحوثي لكتابة هذا الكتاب إلى عدد من الأماكن وأتاحت لي الالتقاء والعمل من كثب مع العديد من الأشخاص الأعزاء الذين أود أن أشكرهم هنا.

وأخُصُّ بالشكر أسرة طه حسين في مصر وفرنسا: أمينة طه حسين أوكادا، سوسن الزيات، حسن الزيات، وخاصةً مها عون. فقد أحسنوا وِفادتي وأجابوا بلطف عن جميع أسئلتي عن طه حسين. وتكرّموا بوضع أوراقه الخاصة بين يديَّ، فكانت مفيدةً للغاية في الاطلاع على تفاصيل حياته وعمّقت فهمي له بصفته رجلَ دولةٍ وأسرةٍ. علاوةً على ذلك، فالعديد من الصور المنشورة في هذا الكتاب هي من مقتنيات الأسرة، وقد أطلعوني عليها وسمحوا لي بنشرها عن طيب خاطر. فلهم مني كل الاعتراف بالفضل.

وأشكرُ أيضاً أمناء المحفوظات والمكتبات في دار الوثائق القومية ودار المحفوظات العمومية ودار الكتب وكلية الآداب بجامعة القاهرة ومتحف التعليم بوزارة التربية والتعليم المصرية ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومكتبة معهد الدراسات الشرقية للآباء الدومنيكان على ما بذلوه لي من مساعدةٍ وتفانٍ. في فرنسا، أود أن أشكر العاملين في مركز المحفوظات الدبلوماسية في وزارة الخارجية في لاكورنيف وفي مكتبة سانت جِنوڤييف في باريس. في مونتريال، أود أن أشكر الموظفين الرائعين في مكتبة الدراسات الإسلامية ومكتبة مَكلِنَن في جامعة مَكْغِل.

استفدت في أثناء الإعداد لهذا الكتاب من التسهيلات والدعم الذي تلقيته في جامعة مَكْغِل والجامعة الكاثوليكية في لوڤين وجامعة كيمبرِج وجامعة ماينوث. أما الدعم المالي فقد تلقيتُه من عدة مؤسسات: المجلس الكندي لبحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال منحة جوزيف آرمان بومباردييه وملحق مايكل سمِث للدراسات الخارجية؛

صندوق كيبيك للبحوث الاجتماعية والثقافية من خلال زمالة ما بعد الدكتوراه؛ مجلس البحوث الأوروبي من خلال منحة مرتبطة بمشروع مسلمي أوروبا فيما بين الحربين في الجامعة الكاثوليكية في لوڤين؛ وقسم التاريخ وكلية الآداب بجامعة مَكْغِل على شكل عدة منح دراسية.

أشعر بأن عليّ للعديد من الأساتذة والزملاء والأصدقاء امتناناً كبيراً على مدار السنوات الماضية لما قدموه لي من دعم عظيم. أشكر أستاذتي ليلى پارسنز على توجيهها المدروس وحماسها الواضح لهذا المشروع. فقد منحتني الثقة وشجعتني على الاهتمام بالسيرة الاجتماعية وبطه حسين. سيظل دأبُها على الدرس واهتمامها بالتفاصيل وإخلاصها لزملائها وطلابها مصدر إلهام دائم لي. فقد بلغ سخاؤها في بذل المعارف والوقت حدّاً كبيراً. كما دفعتني إلى التفكير بطرائق جديدة وعميقة في مشروعي، وشجعتني دوماً على محاولة إنصاف الناس فيما يتعلق بكل جوانب حياتهم وخياراتهم. لقد غيرت ليلى طريقة تفكيري في التاريخ وكتابته وتدريسه، ولولاها لما استطعتُ إكمالَ هذا العمل. فلها مني كل العرفان بالامتنان.

من حسن حظي أن خالد فهمي كان مُرشدي لسنواتٍ طوال. ففي كل مراحل الإعداد لهذا الكتاب كنت أسيرُ على هَدْي معرفته العميقة ونصائحه السديدة. في القاهرة، سهَّل لي الوصولَ إلى وثائق محفوظات الدولة والجامعة وفَهْمَها. ثم كانت مناقشاتنا العديدة عن التاريخ المصري والاهتمامات المعاصرة بمثابة دليل رائع وتذكار دائم لإبقاء عملي دوماً وثيق الصلة بالمصريين وشعوب المنطقة. وهو يعلم كم أقدِّر عِلْمَه واهتمامَه بالشأن العام وصداقَته.

لقد قرأ زاكَري لوكمَن وتاسوز آنستاسياديس وَوِل هانلي ولورِنز لوثي المسودات الأولى لهذا الكتاب، وكانت تعقيباتهم واقتراحاتهم وانتقاداتهم ثاقبة ومفيدة. بالإضافة إلى آرائه وأحاديثنا العديدة الممتعة، أتاح لي تاسوز الفرصة

للذهاب في رحلة بحثية مَوَّلها صندوق كيبيك للبحوث الاجتماعية والثقافية، وهذه الرحلة أتاحت لي زيارة محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية في باريس والحصول على مواد قيمة لبحثي. وكذلك كانت مناقشاتي مع وِلْ مهمة وغنية بالمعلومات وممتعة للغاية. كما أنني مدينٌ له بعنوان هذا الكتاب.

أود أيضاً أن أشكر ميشيل هارتمَن ونانسي پارتنر على العديد من المناقشات الثرية حول تاريخ الأدب العربي والكتابة التاريخية وكتابة السيرة. شكرٌ خاصٌّ لأوريت باشكين التي أبدت حماساً شديداً للمشروع منذ بدايته، ودعمتني بتعليقاتها الصائبة، وساعدتني في النهاية في العثور على ناشر. أبدت ديالا حمزة ويوآڤ دي كاپوا ملحوظات مهمة ساعدتني على التفكير بطرائق جديدة حول طه حسين وعالمه، وقد تعلمت الكثير منهما. وعلى مر السنين، استفدت أيضاً من المناقشات مع العديد من الباحثين والأصدقاء في مصر وكندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وأنا مُقرّ بالامتنان خاصةً للراحلة مديحة دوس، ولكل من روبرت وِسْنوڤسكي، يِنْس هانسن، أنْتُني غورمَن، مليكة زِغال، وِليَم غرانارا، إسرائيل غِرشوني، شيرين صَيْقَلي، إلهام خوري مَقْدِسي، إلزَبث كَسّاب، حسام أبو العلا، مالك أبي صعب، برايَن لِوس، سِتْراغ مانوكيان، پول سِدْرا، خالد ميداني، ريشار جاكمون، دونَلد ريد، جُويل غوردِن، عمر رياض، أنابيس سالَمون، ڤَنْسَن روماني، شكري جوهر، مارك سانِغَن، پراشانت كيشاڤمورتي، أصليهان غوربوزال، جِسكا وِنغَر، أنجلا جيورداني، شون سوانك، حسين عمر، رافائيل كورماك على كل التشجيع وملحوظاتهم واقتراحاتهم الثاقبة.

قدم الجمهورُ في مختلف المؤتمرات والوِرَش ملحوظاتٍ قيمةً، وأود أن أشكر منظمي الاجتماعات السنوية لجمعية دراسات الشرق الأوسط، والجمعية التاريخية الأمريكية، والجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط،

وندوة طلاب الدراسات العليا في معهد الدراسات الإسلامية في جامعة مَكْغِل، وورشة جامعة شيكاغو للتاريخ والنظرية في الشرق الأوسط. كما أنني معترف بالامتنان لوِلْيَم غرانارا وآري شرايبر ويوسف بن إسماعيل وكلُوِي بورديوج ومنظِمي ورشة الشرق الأوسط ما وراء الحدود 2017 في مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارڤرد، ليس لدعوتهم لي لإطلاعهم على بحوثي فحسب، بل أيضاً من أجل ملحوظاتهم واقتراحاتهم البناءة. وكذلك أود أن أشكر خالد فهمي وحازم قنديل وآصف أشرف وكارِس أولزوك وهنا سليمان ومنظمي مجموعة الشرق الأوسط الحديث للمطالعة بجامعة كيمبرِج في عام 2019 على دعوتي لمناقشة عملي ومن أجل أسئلتهم واقتراحاتهم السديدة التي تلقيتها منهم.

أود أن أشكر كيت وال، رئيسة التحرير في مطبعة جامعة ستانفورد، على دعمها لمشروع الكتاب منذ أول اتصال بيني وبينها وعلى توجيهها الدَّمِث والسلس بينما كان الكتاب يشق طريقه إلى المطبعة. فقد سعدتُ جداً بالعمل معها ومع جميع الموظفين في ستانفورد. كما أشكر القارئَيْنِ المجهولَيْنِ على تشجيعهما وتعليقهما القيّم على المخطوطة.

كذلك أنا معترف بامتنان العديد من الأصدقاء عليَّ لدعمهم لي على مر السنين، فكرياً وعاطفياً، وأخص بالذكر كاثرِن كالِمكيريان، ستيف پو، أراكسي كالِمكيريان پو، ڤِلِلميني تساغَركي، شيرين رَجَوي، پاسكال غْرام، پاسكال أبيدور، سارة غابريال، جِمي ليسَر، پيير پورتييه، فرانسوا رِكَبور، ڤيرونيك سامسون، إريك مارتينيه، لودوڤيك فوكيه، وماكسيم فيليپ.

وأخيراً، أود أن أشكر كِڤِن جونز على دعمه الثابت وقراءته النقدية لعملي على مر السنين. فذكاؤه ومعرفته وتشجيعه مصدر إلهام لا يَنْقضي. كما أشكر أختَيَّ، سارةَ وهندَ، على حبهما ولطفهما واهتمامهما وفُكاهتهما.

وأنـا فخـورٌ بـأن أكـون شـقيقهما. خالـص العرفـان والامتنـان لوالـدتي نجـلاء التـي أصرت، وإن شَـطَّ بنـا المـزارُ واختلفـتِ المواقيـتُ، عـلى أن تؤنسـني في كل خطـوة أخطوهـا بمحبتهـا وحكمتهـا ودعمهـا. ولولاهـا مـا كان لهـذا العمـل أن يكتمـل، وهـا أنـا ذا أهديـه إليهـا، مـع حبـي وتقديـري العميقـين.

مقدمة

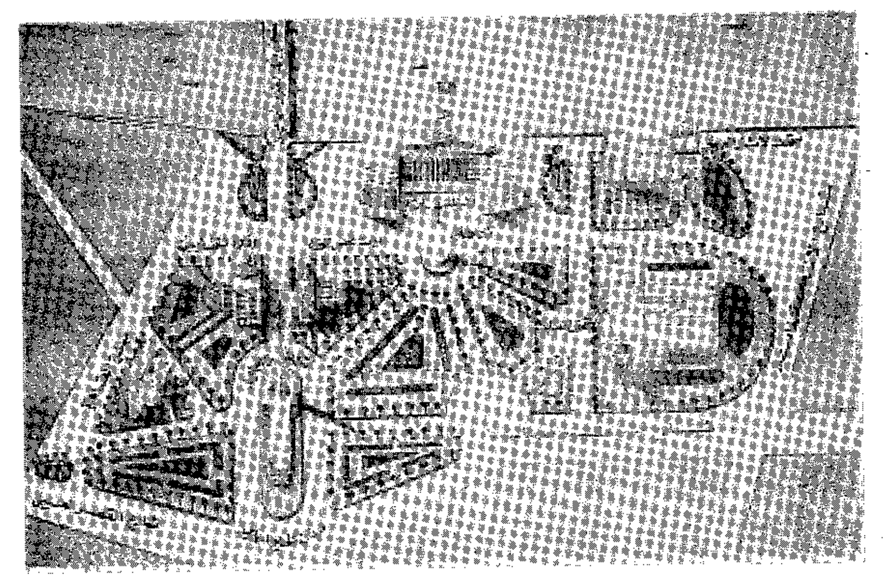
في 25 يناير 2011، خرج الآلاف من شباب مصر إلى الشوارع في احتجاجات سلمية للمطالبة بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. أدت الأحداث المتصاعدة التي شابها عنف الدولة إلى تركيز أنظار العالم بسرعة على ميدان التحرير، الواقع في قلب القاهرة الحديثة، على الضفة الشرقية لنهر النيل. وسرعان ما أصبح ميدان التحرير رمزاً للثورة المصرية التي أطاحت بنظام الرئيس حسني مبارك في 11 فبراير 2011، بعد ثلاثين عاماً في السلطة. وإلى أن خلع الفريق عبد الفتاح السيسي الرئيس المنتخب ديمقراطياً محمد مرسي في 3 يوليو 2013، ظل الميدان يستقطب المتظاهرين الغاضبين من الحكومات العسكرية والمدنية المتعاقبة. أحكم السيسي قبضته على السلطة، واستعاد الميدان بدعوى الاستقرار، إذ صَرَفَ بمهارةٍ الانتباهَ من مطالب المواطنين بالعدالة إلى بقاء الدولة المصرية نفسها خلال ما يسمى الربيع العربي الذي يمكن القول إنه أكثر الحِقَب تدميراً في تاريخ العرب الحديث، إذ خلَّف ملايين الضحايا والمُهَجَّرين.

وصفت المؤرخة ليلى الدَّخْلي كيف أن المتظاهرين في تونس الذين أطلقوا شرارة الربيع العربي في أواخر عام 2010 استفادوا من ميراث الحركات الاجتماعية التونسية. ولكنها تقول إنه لم يرَ إلا بعضُ المتظاهرين استمراراً للمعارك السابقة التي خاضها آباؤهم. ففي غياب ما تصفه «بكُتَيِّبات معارك 1968 أو 1978 أو 1983»، لوَّح المتظاهرون بأعلام المعارك القديمة ورددوا هتافاتٍ ناريةً من غير

إدراكٍ لدلالتها التاريخية.[1] وكذلك رأى معظم المصريين في ميدان التحرير أن ثورة 2011 احتجاجٌ لا سابقةَ له، وليس حلقةً في سلسلة من اللحظات التاريخية التي طالبت فيها أجيالٌ من المصريين بالحرية والمساءلة. إذ غالباً ما تحجب هذه اللحظاتِ سَرْدِيةٌ وطنيةٌ قويةٌ تضع الأمة في مواجهة القوى الأجنبية المتآمرة وأعوانها المحليين، سَرْدِيةٌ تستصغر عقول المواطنين وتستبعد قدرتهم على فهم التحديات التي تواجه البلاد، ناهيك عن التعامل معها.

ومن المفارقات أن المتظاهرين، الذين تجمعوا في الميدان أمام مقر جامعة الدول العربية وفندق الخمس نجوم في الميدان وطالبوا بالمشاركة في صنع القرار، لم يدركوا أنهم كانوا يقفون أمام الموقع الذي كان ينبغي أن يكون مقراً لمبنى البرلمان المصري الجديد. تعود قصة هذا المشروع الذي لم يتحقق إلى المظاهرات الضخمة التي اندلعت عام 1946 للمطالبة بإنهاء الاحتلال البريطاني. في أعقاب تلك المظاهرات، أعادت بريطانيا إلى مصر عام 1947 ثكنات قصر النيل، أحد رموز الاحتلال البريطاني في قلب العاصمة. في السنة نفسها، اقترح محمد ذو الفقار تجديد الساحة لتكون تحفة دولة مصر الحديثة وعَلَماً على براعتها الثقافية، وتذكيراً دائماً بهيمنة الشعب على السلطة التنفيذية. فدعا لبناءِ مقراتٍ جديدةٍ لمجلس الوزراء وبلدية القاهرة ووزارة الخارجية والعديد من المتاحف التي ستُلحَق بمتحف الآثار المصرية القائم. في رسمه المُبيَّن في الصفحة التالية، خصص ذو الفقار هذا الموقع الرئيس على النيل لبرلمان جديد، وهو تصميم كلاسيكي جديد عملاق مستوحى من مبنى الكابيتول، يُكرِّس لسيادة الشعب.[2] لكن النظام الذي جاء بعد عام 1952 تجاهل الاقتراح، وبقي البرلمان المصري محصوراً بين شارعي قصر العيني والشيخ ريحان، محجوباً عن الرؤية من الميدان.

ما كان للمتظاهرين أمام الثكنات البريطانية عام 1946 أن يخفى عليهم الكاتب والمربي الشهير الدكتور طه حسين (1889–1973). فبحلول منتصف



الصورة 1: رسم تخطيطي لإعادة تصميم ميدان الإسماعيلية (التحرير).
المصدر: المصور. العدد 1173 (4 أبريل 1947): 8.
(Creative Commons - CC BY-NC-SA 4.0.)

الأربعينيات من القرن الماضي، كتب العشرات من روائع الأدب ومئات المقالات. كان عميد الأدب العربي وإمام المفكرين في العالم العربي من دون منازع. ويعرفه هؤلاء المتظاهرون أيضاً على أنه صاحبُ صوت علني مقدام ينادي بالاستقلال الكامل والديمقراطية الصحيحة والعدالة الاجتماعية. كان الأكاديمي المخضرم أيضاً موظفاً حكومياً كبيراً وسياسياً نشطاً مرتبطاً بأشهر حزب وطني مصري، هو حزب الوفد. ففي عام 1950، حين كان وزيراً للمعارف العمومية في حكومة الوفد، أقر مجانية التعليم الثانوي، وهذا واحد من أعظم إنجازاته التي سجلها له التاريخ. كما ستُظهِر هذه الدراسة، كان هذا القرار التنفيذي الشهير واحداً من قرارات عديدة مماثلة

اتخذها وكان تتويجاً لمشروع متماسك أكبر بكثير دامَ ثلاثةَ عقود لبناء المؤسسات، والذي سَخِر تنفيذه من الفروق الواضحة بين الفكر والعمل، وبين الثقافة والسياسة، مع أن طه حسين كان يصرح علناً بأن الفن والثقافة ينبغي أن يَسْمُوا فوق الدوافع السياسية.

أعاد طه حسين هيكلة المؤسسات وبناءها، تلك التي كان يعتقد أنها ضرورية للتعامل في وقتٍ واحدٍ مع التراث العربي الإسلامي الكلاسيكي والأفكار الغربية الجديدة، وإنتاج المعرفة المطلوبة لتحقيق التكافؤ الفكري مع أوروبا، وإجبار القوى الأوروبية على الاعتراف باستقلال مصر الكامل. كل هذه المؤسسات، بما في ذلك الجامعات ومجمع اللغة العربية والعديد من المجالس الفنية، استمرت في ظل دولة ما بعد الاستعمار، وهو الأمر الذي يشير إلى وجود استمرارية كبيرة بين مصر البرلمانية والناصرية. بعد استبعاد طه حسين من دوائر صنع القرار في خمسينيات القرن الماضي، ركز النقاد والباحثون الذين درسوا المرحلة السابقة حصرياً على فكره، وما زالت صورته في أذهان الناس اليوم محكومةً بما جاء في بعض أعماله المنشورة التي دعا فيها إلى تعاون فكري عميق مع أوروبا، مع إسباغه على الثقافة هالةً أرقى وأدْوَمَ من السياسة. يُوجِّه هذا الكتاب بؤرة التركيز إلى عمل طه حسين ودوره في بناء بنية مصر التحتية التعليمية والثقافية في سياق استعماري محفوف بالتحديات. إن فهم مسيرته السياسية أمر ضروري ليس فقط لفهم إرثه الممتد والمثير للجدل في كثير من الأحيان، بل أيضاً لإعادة دراسة لحظة مهمة في التاريخ المصري الحديث، لحظة شكَّلت إرهاصاً منطقياً لعام 2011.

كانت تلك اللحظة المهمة هي المرحلة البرلمانية لمصر، بين استقلالها الاسمي عن بريطانيا العظمى عام 1922 وانقلاب الجيش عام 1952 الذي أنهى حكم سلالة محمد علي (1805-1953). آذَنَ الانقلابُ ببدء حكم جمال عبد الناصر (1954-1970) السلطوي، ونهاية المحاولات الجدية لتشكيل ديمقراطية مصرية دائمة. اعتمدت مرحلة ما بعد الاستعمار العبارة المجازية الاستعمارية المألوفة جداً التي تزعم أن تربة مصر لا تُنبتُ الديمقراطية. ففي مقابلة مع كرِستيان أمانپور عام 2011، حذَّر عمر سليمان، رئيس المخابرات ونائب الرئيس مبارك، قائلاً إن المصريين ليس لديهم ما أسماه «ثقافة الديمقراطية» وإن الفوضى قد تَعُمُّ البلادَ إذا تسرَّع مبارك بالرحيل (مع أنه قضى ثلاثين عاماً في السلطة).[3] ثم جاء الانقلاب العسكري عام 2013 الذي أسقط محمد مرسي ليؤكد الانطباع بأن الديمقراطية غريبة على المجتمع المصري. بالغتْ وسائل الإعلام العالمية في وصف هذه الأحداثَ - «المبالغة» هي التعبير الذي استخدمه المؤرخ المخضرم تومَس فِلِپ - حين زعمت أن مرسي كان «أول رئيس مصري يُنتَخب بحرية منذ 5000 عام»، متجاهلةً، كما يشير فِلِپ، أنه «جرى نقاشٌ حول سيادة القانون والاحتكام إلى الدستور وطُوِّرا بل نُفِّذا مؤقتاً في الشرق الأوسط لأكثر من 200 عام»، وأنه في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، «أنشأت مصر برلماناً منتخباً بحرية ويعمل بكامل طاقته مع أحزاب منظمةٍ تنظيماً جيداً».[4] كان طه حسين يشارك مشاركةً فعالةً في هذا النظام البرلماني. لتطوير مشاريعه وضمان التشغيل الفعال لمختلف المؤسسات والسياسات، نجح في كسب تأييد الناخبين لآرائه وأصر على ضرورة محاسبة جميع الحكومات أمام البرلمان، الممثل الشرعي للشعب المصري. يحكي هذا الكتاب قصة مؤسسات الثقافة والتعليم وعلاقاتها بالممارسات الديمقراطية الناشئة في المرحلة البرلمانية في مصر التي ننظر إليها من خلال حياة طه حسين وعمله.

طه حسين

ولـد طـه حسـين في 15 نوفمـبر 1889 في قريـة عِزْبـة الكيلـو قـرب بلـدة مَغاغـة بمحافظـة المِنيـا في صعيـد مـصر. فقـد بـصره وهـو في الثالثـة مـن العمـر، وذلـك بسـبب الرمـد الـذي لم يعالَـج معالجـةً صحيحـةً. صحيـحٌ أن العمـى نغَّـص عليـه حياتـه كلهـا، لكنـه أيضـاً أضفـى هالـةً مـن البطولـة، بـل العبقريـة عـلى إنجازاتـه الفكريـة الاسـتثنائية. إذ لم يمنعـه عَوْقُـه مـن متابعـة دراسـته في كُتّـاب القريـة، في نظـام تعليمـي تقليـدي دأبَ منـذ أمـد طويـل عـلى اسـتيعاب المكفوفـين. حفـظ القـرآن وهـو في التاسـعة مـن عمـره، وفي عـام 1902، ذهـب لمواصلـة دراسـته في الأزهـر المرمـوق في القاهـرة، حيـث وقـع تحـت تأثـير الفقيـه والمصلـح الدينـي الشـيخ محمـد عبـده، ويرجـع الفضـل الأول في هـذا التأثـر إلى أخيـه أحمـد وأصدقـاء أحمـد. كـما تعـرّف في الأزهـر عـلى روائـع الأدب العـربي عـلى يـد الشـيخ سـيد عـلي المَرْصَفـي (1862–1931). بيـد أنـه سَـئِمَ طرائـق التدريـس في الأزهـر التـي تعتمـد عـلى الاسـتظهار والتحليـل اللفظـي، فـكان مـن أوائـل الطـلاب الملتحقـين بالجامعـة المصريـة الجديـدة التـي فتحـت أبوابهـا عـام 1908. كـما كان أول حاصـل عـلى درجـة الدكتـوراه مـن الجامعـة الجديـدة عـام 1914، بأطروحـةٍ عـن الشـاعر والفيلسـوف العبـاسي الكفيـف أبي العـلاء المعـري (973–1057)، المشـهور بتشـاؤمه والـذي سـمّى نفسـه رهـين المَحْبِسَـين (العمـى والعزلـة). ثـم ذهـب طـه حسـين في بعثـة دراسـية إلى فرنسـا، أولاً إلى مونبلييـه ثـم إلى باريـس، حيـث حصَـل عـلى الدكتـوراه مـن جامعـة السـوربون، وكتـب أطروحتـه عـن الفلسـفة الاجتماعيـة عنـد ابـن خلـدون. وفي أثنـاء وجـوده في فرنسـا، التقـى سـوزان بريسـو وتزوجهـا، وفي عـام 1919، عادت معـه إلى مـصر، حيـث عاشـت حتـى وفاتهـا عـام 1989. تجمـع الصـورة العائليـة في الصفحـة 22 طـه حسـين وسـوزان مـع طفليهـا: أمينـة مارغريـت ومؤنـس كلـود. ولمـا عـاد إلى القاهـرة، راح طـه حسـين يُـدَرِّس التاريـخ القديـم ثـم الأدب العـربي

في كلية الآداب بالجامعة المصرية. تضافرت مسيرته الأكاديمية الطويلة مع التزام راسخ بالكتابة، إذ ألّف عشرات الكتب والمقالات عن التاريخ الإسلامي والأدب العربي. حظي عمله بجمهور واسع من القراء في أرجاء العالم العربي كله، وتابع قراؤه حرصه على المشاركة في النقاشات المكثفة والمثيرة للجدل في كثير من الأحيان والتي أدت إلى تنشيط المشهد الأدبي المصري في النصف الأول من القرن العشرين.

بعد أشهر قليلة من وفاة طه حسين في 28 أكتوبر 1973، كتب الناقد الماركسي المصري غالي شكري (1935–1998):

> لست أعتقد أن هناك مثقفاً واحداً من مثقفي العقود الأربعة الماضية من هذا القرن، في مصر والوطن العربي عامةً، لم يمتد إليه تأثير طه حسين. لقد كانت وستظل هذه ميزته التي ينفرد بها عن بقية أبناء جيله العظيم. فلربما تجد من يقول إنه تأثر بالعقّاد أو سلامة موسى أو المازني، كل على حدة، ولكنك ستجد أن الجميع قد تأثر، بالإضافة الى كاتبه المفضل، بطه حسين.[5]

يبرُز ثناءُ شكري هذا على خلفية النقاشات الحادة التي دارت بين طه حسين والعديد من المثقفين اليساريين الشباب في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وقد ترددت أصداء هذه النقاشات في العالم العربي وأبعدت طه حسين عن المثقفين الشباب مثل شكري ومحمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس ورئيف خوري وآخرين. وقد دافع طه حسين، في مواجهة جيل جديد من الكُتّاب الذين روجوا لما يسمى «الأدب الملتزم»، عن آرائه الداعية إلى حرية الكُتّاب الكاملة في اختيار كل من الشكل الأدبي ومحتوى أعمالهم. كان طه حسين حينها من المخضرمين، وقد دافع، في أعماله الأدبية وتاريخه السياسي، عن قضية العدالة الاجتماعية في ظل النظام الملكي، فأحبط عزيمة الكتاب اليساريين المتحمسين الذين كانوا يطمعون في تشجيعه ومباركته لتطلعاتهم.



الصورة 2: أسرة طه حسين. بإذنٍ من أسرة طه حسين.

ولما كان هؤلاء يعتقدون أن الأدب يجب أن يدعم النضال الجديد المناهض للاستعمار وأن يصبح وسيلةً لإنهائه وللتغيير الاجتماعي، فقد رأوا أن طه حسين مثقف «برجوازي لِبرالي» يدافع عن «الفن للفن» ويمثل جيلاً أكبر من الكتاب الذين عجزوا عن فهم الدور الجديد الذي ينبغي للأدب أن يؤديه في المجتمع. كان انتقادهم لطه حسين جزءاً من استيائهم العام من التجربة البرلمانية المصرية بين عامي 1922 و1952. ودعماً للنظام الجديد، حاجَّ هؤلاء النقاد اليساريون بأن النظام الملكي الفاسد وتُرَّهات السياسات الحزبية دمرت إمكانات ثورة 1919 في مصر وفشلت في تحقيق الاستقلال الكامل أو الإصلاحات الاجتماعية اللازمة.[6] ومع ذلك، في أثناء النقاش وبعده، لم يُخْفِ شكري وأمين وخوري وغيرهم إعجابهم واحترامهم لطه حسين. فقد أكد شكري، على سبيل المثال، تأثيرَ طه حسين في التكوين الفكري لعدة أجيال من الكتاب والنقاد، بمن فيهم الشباب الذين باتوا يتحدونه الآن. بل إن شكري نسب إلى دورية طه حسين الشهيرة «الكاتب المصري» (1945–1948) فضلَ تعريف جيل شكري بجان بول سارتر وألبير كامو وفرانتس كافكا في المقام الأول.[7] يرى شكري أن تأثير أفكار طه حسين وكفاحه الطويل من أجل الحرية الفكرية والمعرفة النقدية لا يمكن إنكارهما.[8]

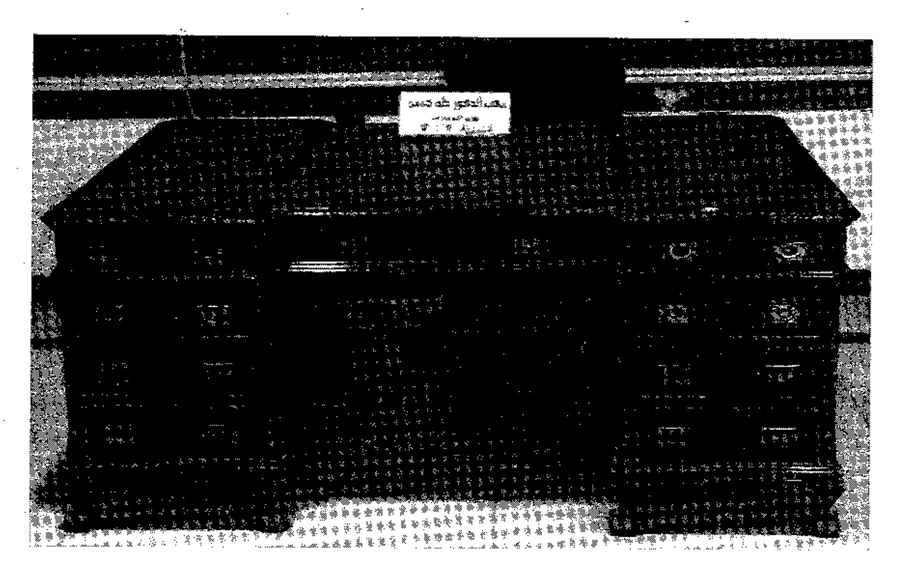
لكن الترويج للفكر النقدي وإخضاع أمهات الكتب في التراث العربي الإسلامي للتمحيص الأكاديمي أكسب طه حسين العديد من الأعداء على مر السنين. فبعد عقود من وفاته، ظل بعضهم يمجده، وبعضهم الآخر يُشَنِّع عليه كما لو كان على قيد الحياة أو كأن عمله قد نُشِر للتو. ففي نوفمبر 2016، على سبيل المثال، نقلت وسائل الإعلام أن الأزهر أوقف الباحث يُسري جعفر، أستاذ العقيدة والفلسفة في كلية أصول الدين، لمدة ثلاثة أشهر. ومن بين التهم العديدة الأخرى أنَّه اتُهم «بمحاولة إحياء فكر محمد عبده

وطـه حسـين».[9] لم توضـح وسـائل الإعـلام ماهيـة النقـد والفكـر المعنيـين. لكـن القـراء فهمـوا ضمنـاً أنـه إذا ارتبـط عمـل يـسري جعفـر بمحمـد عبـده وطه حسـين، فـلا بـد أنـه عُـدَّ خارجـاً عـلى نهـج الأزهـر ومثـيراً للجـدل. ومـن المفارقـات أن شـيخ الأزهـر أحمـد الطيـب أشـاد بطـه حسـين في الوقـت نفسـه تقريبـاً، قائـلاً إنـه كان «شـديد الأدب مـع الـتراث ومـع رسـول الله ومـع أبي بكـر وعمـر وعثمان».[10] لكــن تصريــح الشــيخ أحمــد الطيــب المــوزون لا يعكــس رأي الجماعــات الدينيــة الأخـرى وأتباعهـا. فإنهـم، كـما سـأوضِّح لاحقـاً، يلومـون طـه حسـين عـلى تغريـب الفكـر المـصري وتعاونـه مـع المسـتشرقين والمبشريـن. بـل إن بعضهـم ذهـب إلى حـد اتهامـه بأنـه تحـول إلى المسـيحية سراً لتقويـض الإسـلام مـن الداخـل.

كـما كان لطـه حسـين أنصـاره المتحمسـون في هـذه النقاشـات. فأحـد الاحتجاجات العديـدة التـي مهـدت الطريـق لثـورة 2011 كانـت المظاهـرة السـلمية التـي نظمتهـا حركـة الكتـاب والفنانـين مـن أجـل التغيـير في وسـط القاهـرة في أغسـطس 2005، والتـي رفـع فيهـا المتظاهـرون لافتـات تدعـو إلى التغيـير السـياسي. وقـد حملـت بعـض هـذه اللافتـات صـوراً لطـه حسـين بوصفـه رمـزاً لمعركـة طويلـة لم تنتـه بعـد مـن أجـل حريـة الفكـر والتعبـير.[11] بالإضافـة إلى ذلـك، بعـد الإطاحـة بمبـارك، نـسي بعـض اليسـاريين مبـدأ «الفـن للفـن» واحتكمـوا إلى جوانـب أخـرى مـن إرث طـه حسـين وهـم يتناولـون الوضـع السـياسي المتقلـب في مـصر. عـلى سـبيل المثـال، كتبـت الصحفيـة الناصريـة اليسـارية ماجـدة الجنـدي في عـام 2012، في أثنـاء المعركـة التـي اندلعـت بـين الأحـزاب السياسـية الدينيـة وغـير الدينيـة حـول صياغـة دسـتور مـصري جديـد، أن الطريـق التـي رسـمها طـه حسـين للحريـة والثقافـة والتعليـم في كتابـه الكلاسـيكي «مسـتقبل الثقافـة في مـصر» (1938) ألْصَـقُ بزماننـا اليـوم مـن أي وقـت مـضى.[12] وفي بيـان حديـث، دعـا الشـاعر محمـد إبراهيـم أبـو سِـنَّة إلى اعتـماد هـذا الكتـاب بمجملـه برنامجـاً رسـمياً لإصـلاح النظـام التعليمـي المتعثـر في البـلاد.[13]

يشير بيان أبو سِنَّة إلى جدل ساخن آخر حول الجدوى الاقتصادية للتعليم المجاني في مصر. ففي السنوات الأخيرة، تعرض التعليم المجاني لانتقادات حادة. تثير التقارير المحلية والدولية الأخيرة حول تدهور جودة التعليم العام في مصر نقاشات حول فائدة الدعم المُكْلِف الذي تقدمه الدولة لهذه المدارس والجامعات. ويستخدم اليساريون اسم طه حسين ونظرته الشهيرة للتعليم بوصفه حقّاً أساسياً لكل مواطن لمواجهة حجج اللِّبراليين الجدد الذين يصرون على أن التعليم سلعة ينبغي للناس دفعُ ثمنها.[14] تكثر الإشارات إلى طه حسين في الحياة العامة في مصر، وقد حرمه مرور الزمن حتى الآن من النقاشات الهادئة التي حظي بها معظم مثقفي جيله.

لكن إرث طه حسين لا يتوقف عند الخلافات الفكرية التي ما زال يثيرها. فكل من يزور جامعة القاهرة ووزارة التعليم المصرية لا بد أن يُذكَّر بصرياً بأن طه حسين، أكثر من أي مثقف آخر في تاريخ مصر الحديث، ارتبط اسمه بالنظام التعليمي العلماني الحديث في البلاد. إذ يرى الزوار تماثيل نصفية لعميد الأدب العربي، بنظّارته المألوفة، وهو يدقق بصرامة في كلتا المؤسستين اللتين يظل اسم كل منهما مرتبطاً به ارتباطاً لا ينفصم. فالطلاب والموظفون يحضرون حصصاً دراسيةً ويعقدون اجتماعاتٍ في مختلف القاعات الدراسية وقاعات المؤتمرات التي تحمل اسمه، ليس فقط في الجامعة والوزارة، بل أيضاً في المجلس القومي للترجمة. ومكتبه الوزاري المصنوع من خشب البلوط (الموضح في الصورة 3 أدناه) هو المكتب الوحيد المعروض للجمهور في متحف التعليم، وهو بيان عن مسيرته الطويلة عميداً لكلية الآداب بجامعة القاهرة (1928، 1930–1932، 1936–1939)، وموظفاً حكومياً كبيراً في وزارة المعارف العمومية - أولاً بصفة مراقب للثقافة العامة (1939–1942)، ثم بصفة مستشار فني لوزير المعارف العمومية (1942–1944)، وأخيراً بصفة وزير للمعارف العمومية بنفسه (1950–1952) - وعضواً ثم رئيساً لمجمع اللغة العربية حتى وفاته (1940–1973).



الصورة 3: مكتب طه حسين في متحف التعليم بالقاهرة. المصدر حسام أحمد

في هـذه النقاشـات التـي ينقسـم فيهـا المتحـاورون وتحتـدم فيهـا العواطـف، غالبـاً مـا تغيـب مسـيرة طـه حسـين السياسـية والسـياق الـذي كتـب فيـه كتبـه. فبالمقارنـة مـع مسـيرته المهنيـة المعروفـة بصفتـه كاتبـاً وناقـداً، لم يحـظ دوره بصفتـه رجـلَ دولـةٍ وسياسـياً وموظفـاً حكوميـاً باهتـمام كبـير. فعـلى عكـس العديـد مـن المثقفـين الذيـن نَشـطوا بـين الثورتـين، مثـل سـلامة موسـى (1887–1958) أو إبراهيـم المـازني (1889–1949) أو توفيـق الحكيـم (1898–1987)، كانـت لطـه حسـين حيـاة سياسـية طويلـة ونشـطة. أدت ثـورة 1919 إلى إعـلان بريطانيـا العظمـى مـن جانـب واحـد عـن اسـتقلال مـصر الاسـمي عـام 1922، تلاهـا اعتـماد دسـتور الأمـة عـام 1923، وبدايـة حياتهـا البرلمانيـة عـام 1924. بينـما أعاقـت اسـتقلالَ عـام 1922 أربعـةُ تحفظـاتٍ أبقـت السـيطرة السياسـية والعسـكرية عـلى مـصر بيـد بريطانيـا العظمـى، كان التعليم أحـد المجـالات التـي اسـتعادت الحكومـة المصريـة سـيطرتها الكاملـة عليـه.[15]

وهكذا أصبحت هذه المدّة تحت سيطرة جهود الإصلاح والمناقشات السياسية حول كيفية تحويل الحرية الاسمية إلى استقلال كامل، وانخرط طه حسين بقوة في هذه المساعي. ففي نظره، كانت المعركة الحقيقية من أجل الاستقلال الكامل تدور حول بناء مؤسسات قوية للتعلم وإنتاج المعرفة. وقد بدأت أنشطته السياسية الجدية حين انضم إلى حزب الوفد ذي الشعبية في ثلاثينيات القرن الماضي واستخدم الوفدَ منصةً لعرض أفكاره حول الثقافة والتعليم في أثناء الرد على خصومه على صفحات المجلات والدوريات الواسعة الانتشار. في هذا الكتاب، تصبح مسيرة طه حسين العامة، التي لم تُدْرَس دراسةً كافيةً، عدسةً لا لفهم تاريخ المؤسسات التي حارب من أجلها فحسب، والموجودة حتى يومنا هذا، بل أيضاً لفهم تاريخ العهد البرلماني الذي كان فيه لاعباً أساسياً.

سيرة اجتماعية

إن استخدام سيرة طه حسين وعمله لدراسة التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين يجعل هذا الكتاب سيرة اجتماعية، وهي ليست سيرةً بالمعنى المألوف. يُجْمِلُ المؤرخُ نِك سالْڤتور بصورة جيدة التحفظاتِ المختلفةَ التي أبداها المؤرخون حول السِّيَر التقليدية، وكيف يمكن للسيرة الاجتماعية، إذا كُتِبت بدقة، أن تعالج هذه المخاوف. فهو يُحاجُّ بأن المؤرخين درجوا على النظر إلى السيرة بوصفها صورةً مصغرةً من صور التاريخ، أي أنها جنسٌ كتابيٌّ تكون فيه مهمةُ المؤرخ الأساسية في تقسيم الزمن إلى مراحل محكومةً سلفاً بولادة الشخص موضوع السيرة ووفاته.[16] والخشية الأخرى هي أن التركيز القوي على فاعلية الفرد قد تحجب السياق التاريخي الأوسع وتطمس القوى المؤثرة الأخرى.[17]

على سبيل المثال، أخذ المؤرخون، الذين أسهموا في منتدى الجمعية التاريخية الأمريكية حول السيرة عام 2009، هذه الانتقادات على محمل الجد. فكل بحوثهم تبدأ بشرح الطرائق التي تختلف بها سِيَرُهم ومنهجياتهم عن مناهج السيرة المألوفة، وهو الأمر الذي دفع ديفيد نَسُو، المؤرخ الأمريكي وكاتب السيرة المعروف، إلى التعليق على «النبرة الاعتذارية» في هذه المقالات.[18] لكن هؤلاء المؤرخين يتفقون على أن الآونة الأخيرة شهدت اهتماماً متجدداً في السيرة وانعطافاً نحو دراسة قدرة حياة فردٍ واحدٍ على تعزيز فهمنا للتغييرات التاريخية الوُسْعى.[19]

لذلك، لا تتخذ السيرة الاجتماعية الجيدة من الفرد وحده موضوعاً لها، ولكنها تركز على ذلك الفرد في سياق تاريخي معين.[20] هذا التركيز المزدوج، كما يُحاجُّ سالْڤتور، ينتج عنه منظورٌ قَيِّمٌ يسمح للمؤرخ بطرح هذا السؤال: «كيف يتفاعل فردٌ مع ثقافة ما ومجتمع ليس من صنعه، بل من جملة موروثاته عموماً، وبأي الطرائق يتفاعل معهما، وإلى أي مدى ينجح، ويخلق حياةً منهما، وربما يغيرهما؟»[21] مثل هذا النهج يصرف انتباه المؤرخ عن إسباغ هالة رومنسية على موضوع السيرة وعن كيل الثناء للسبل التي نهض بها فوق التحديات المجتمعية المختلفة، ويركز بدلاً من ذلك على استجابة الفرد للخيارات المتاحة له والتحولات التي تحدث من حوله. «تسمح [هذه] الأجندة الواسعة والعميقة لكاتب السيرة بدراسة الاستجابة الخاصة لفردٍ يشغل حيزاً اجتماعياً وثقافياً محدداً من غير أن يغفل عن هذه التحولات. في الواقع، إن لُبَّ المسألة بالضبط هو العزفُ على هذين الوترين».[22] وبهذه الطريقة، وعلى غرار دراسات الذاكرة والتاريخ المُصَغَّر، تساعدنا السيرة الاجتماعية على اكتساب فهم أعمق لمؤسسات معينة ولصور التغيير الاجتماعي من خلال تحليل كيف فهمها أفراد معينون وتعاملوا معها، وهو الأمر الذي يسمح لنا بالعمل مع

السرديات الكبرى وضدها التي عادةً ما تفشل في مطابقة تجربة الأفراد على الأرض.

تُرى، إلى أي مدى يمكن أن يقال إن موضوع السيرة يمثل سياقه التاريخي والاجتماعي؟ فهذا أمر بالغ الأهمية هنا. قد يكون من المُغري اتخاذ طه حسين ممثلًا لعصره من أجل تسويغ التركيز على فرد واحد. لكن، وكما بيَّن سالْفَتور وهانز رِنْدَرز وسيغُردُر ماغنُسُن، يمكن أن تكون مثل هذه الصفة «التمثيلية» الشاملة مضللةً. إذ يتفق هؤلاء المؤرخون جميعاً على أن الأجندة التي تتخذ من الشخص موضوع السيرة ممثلاً لعصره ستحاول حتماً تكييف هذا الموضوع ليتناغم مع صورة عامة للتاريخ، ولذلك تُغْضي عن العديد من التناقضات والتنافرات التي يشهدها كل فرد منا في حياته اليومية. بل يذهب ماغنُسُن إلى حد أن يقول إن هذا يؤدي إلى تطويع مادة الدراسة بحيث تُوائمُ نتيجةً معروفةً سلفاً.[23] ويعتقد رِنْدَرز أيضاً أن السيرة الجيدة أو التاريخ المصغَّر ينبغي لهما ألا يَنِيا عن التشكيك في مثل هذه الصفة التمثيلية الشاملة، وأن يبحثا دوماً عن مَواطِن العَوار في هذه السردية الكبرى، وألا يَرَيا الموضوع مثالاً بل «نقطةً مرجعيةً» في سياقٍ معقد.[24]

في تاريخ الشرق الأوسط، هناك حاجة ماسة إلى هذه السِّيَر الاجتماعية. ففي أثناء الإعداد لكتابها الأخير عن فوزي القاوقجي والنضال من أجل الاستقلال العربي بين عامي 1914 و1948، توقفت المؤرخة ليلى پارسِنز وِقْفَةَ مُتَأملٍ أمام النقص الهائل في السِّيَر على وجه الخصوص، والتاريخ السردي المعقد على وجه العموم، في هذا المجال.[25] فنتيجةً لهذا النقص، تُحاجُّ پارسِنز بأننا نفتقر إلى وصف الحياة اليومية والشبكات المهنية والمدارس والنزاعات العامة وغيرها من الهموم المباشرة مثل المال والأسرة والصداقة. تلحظ پارسِنز أنه منذ أن نشر إدوَرد سعيد كتابه *Orientalism* (الاستشراق)،

هيمنت على المجال ثلاثة موضوعات أساسية: الاستعمار والقومية والحداثة. نتيجةً لذلك، بدلاً من استخدام المصادر لبناء سردية ما، ينجذب المؤرخون في هذا المجال أكثر إلى تحليل مصادرهم بوصفها نصوصاً تتضح فيها علاقات القوة غير المتكافئة في السياقات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية.[26] وللتغلب على هذه الثغرة وتزويد طلابها بالأمثلة من روايات لأفراد ذوي شخصيات مُرَكَّبة ومرسومة من كثب، تجد پارسِنز نفسها مضطرةً إلى إدراج أعمال أدبية في محاضراتها عن التاريخ. وهذا أمر «محفوف بالمخاطر»، كما تعترف، ذلك لأن الروايات لا يمكن أن تحل محل السرديات التاريخية ولا بد من تحليلها بوصفها أعمالاً فنيةً من منظور الشكل وبناء الحبكة والصوت وما إلى ذلك.[27]

بِمَ ينفعنا طه حسين اليوم؟

علاوةً على النقص الغريب في الدراسات المكرسة لطه حسين باللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، وهو ما سأتناوله أدناه، لماذا يصلُح طه حسين لأن تُكتب سيرته الاجتماعية؟ في مطلع القرن العشرين، شهدت مصر تغييرات كثيرة. ومن بين هذه التغييرات استقلال البلاد الجديد، وإدخال نظام جامعي علماني، وتطوُّر الرواية العربية، وازدهار الصحافة، ونشاط الصالونات الأدبية، والنقاشات العامة المكثفة حول القومية والإصلاح الاجتماعي، بالإضافة إلى نقاشات حول دور الدين والمرأة والمعرفة والتعليم في المجتمع. شارك طه حسين في كل هذه النقاشات وعايشَ كلّ هذه التحولات معايشة مباشرة. علاوةً على ذلك، أتاح له تعليمه الفرنسي وموقعه الجامعي في القاهرة الانخراط في المشهد الثقافي الفرانكفوني النابض بالحياة في القاهرة والإسكندرية على ما في هذا المشهد من جماعات أدبية وفنية كانت نشطة خاصةً فيما بين الحربين.

دارَ طه حسين بين كل هذه الأوساط بسهولة حتى أن الباحث الأدبي ريشار جاكمون عَلَّق قائلاً عنه، «كان مرتاحاً تماماً في ثقافته المزدوجة، وناشطاً على كل الجبهات».[28]

لذلك ليس من المستغرَب أن تكثر الإشارات إلى طه حسين، عميد الأدب العربي، في الدراسات العلمية عن تلك المرحلة. كما يشير روجر ألن، لا يكاد يوجد عمل واحد عن تاريخ الرواية العربية الحديثة إلا ويشير إلى رائعة طه حسين، «الأيام».[29] لكن الغريب هو الندرة الشديدة للدراسات المكرسة لهذه الأيقونة الأدبية. يأسف دونَلد ريد لأن «الأيام»، وهي رواية وسيرة ذاتية، ما زالت هي المصدر الرئيس عن طه حسين باللغة الإنجليزية.[30] في واحدة من الدراسات القليلة المكرسة لفكر طه حسين وتعليمه من الأزهر إلى السوربون، يتأسف المفكر عبد الرشيد محمودي قائلاً، «في الوقت الذي يجب أن يكون فيه الاهتمام بطه حسين في ذروته، هناك ندرة في الكتب الجيدة عن هذا الكاتب المصري العظيم».[31] تظل الدراسة الأساسية عن حياة طه حسين باللغة الإنجليزية كتاب پيير كاكيا *Taha Husayn: His Place in the Egyptian Literary Renaissance* (طه حسين: مكانته في النهضة الأدبية المصرية) الذي نشره سنة 1956، وهو عبارة عن نسخة منقحة من أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها كاكيا عام 1951.[32] غالباً ما يركز كاكيا، الذي يُعَدُّ رائداً في اختيار موضوع عربي في ذلك الوقت، على أعمال طه حسين الأدبية وأفكاره الإصلاحية. ومن الدراسات النقدية الأدبية المهمة تحليل فدوى مالطي دَغْلَس البنيوي لكتاب «الأيام»، إذ تقرأ سيرة طه حسين الذاتية على أنها صراع ضد العمى، بوصفه عَوقاً شخصيّاً واجتماعيّاً في وقت واحد معاً.[33]

بالإضافة إلى دراسة عبد الرشيد محمودي هناك ثلاث دراسات سبقتها - كتاب مفتاح طاهر بالفرنسية *Taha Husain: Sa Critique Littéraire et Ses Sources Françaises*

(طه حسين: نقده الأدبي ومصادره الفرنسية) الذي صدر عام 1976، ودراسة جابر عصفور «المرايا المتجاورة» التي صدرت عام 1983، ودراسة أحمد بوحسن «الخطاب النقدي عند طه حسين» التي صدرت سنة 1985 - وكلها إسهامات علمية قيّمة في السيرة الفكرية لطه حسين.[34] فقد تعامل هؤلاء الباحثون وغيرهم مع فكر طه حسين النقدي وحللوا حداثته المشهود له بها على نطاق واسع في مجال الدراسات الأدبية العربية. فقد درس هؤلاء النقاد، بدرجات متفاوتة، تطبيقَ طه حسين لأساليب البحث الفرنسية العقلانية والوضعية في دراسته للأدب العربي وتاريخه. صحيح أن محمودي يدرك التأثير الفرنسي في فكر طه حسين، لكنه يشدد على الأثر الدائم لما تعلمه طه حسين من قبل في مصر في مسيرته الأدبية، بدايةً في الأزهر على يدي الشيخ سيد علي المَرْصَفي، أحد أتباع محمد عبده، ثم في الجامعة المصرية حيث درس طه حسين على يدي المستشرق الإيطالي كارلو ألفونسو نَلِّينو. فقد عرَّف كلٌّ من المرصفي ونَلِّينو طه حسين بالأدب العربي الكلاسيكي وتاريخه وأساليب النقد الأدبي، وقد أدرك طه حسين نفسه أثرهما فيه حين كتب في مقدمته للطبعة الثانية من كتاب نَلِّينو «تاريخ الآداب العربية» أنه «مدين بحياته العقلية كلها لهذين الأستاذين العظيمين».[35] تشمل الدراسات الأدبية الأخرى باللغة العربية كتاب البدراوي زهران «أسلوب طه حسين في ضوء الدرس اللغوي الحديث»، إذ يحلل زهران كتاب «الأيام» لطه حسين من زوايا علم الأصوات والصرف والنحو.[36] وكذلك تدرس رشيدة مهران في كتابها «طه حسين بين السيرة والترجمة الذاتية» كيف كتب طه حسين عن نفسه في سيرته الذاتية وكيف كتب عن موضوعات إسلامية مختلفة في كتبه الأخرى. كما تقارن طه حسين بالمثقفين الآخرين من جيله الذين كتبوا السِّيَر والسِّيَر الذاتية، وتناقش الطرائق التي تعتقد أنه تفوق بها عليهم في أسلوبه في السرد القصصي.[37]

لا تقتصر الإشارات إلى طه حسين وعمله على الدراسات الأدبية. ففي دراستها لتطور العلوم الاجتماعية في مصر، على سبيل المثال، تقول أُمْنِيَة الشاكري إنه «المثقف الأدبي الأول في مصر».[38] فهيَ تنظر إليه وإلى غيره من المصلحين الاجتماعيين بوصفهم نماذج للمثقفين الذين تأثروا أشدَّ التأثر بتعليمهم الغربي لكنهم كانوا يدركون تماماً الخصوصية التاريخية لثقافتهم الخاصة، لذلك اشتبكوا مع ما بدا لهم أنه توتر واضح بين الكوني والخاص. ينتقد يوآف دي كاپوا، في دراسته لكتابة التاريخ في مصر، الإطارَ القوميَّ الذي وسم هذه الكتابة بميسمه، وما زال يهيمن على هذا المجال، في مصر منذ القرن التاسع عشر. لكنه يستثني طه حسين من هذه القاعدة. فهو يرى أنه «العملاق الفكري في النهضة المصرية» ويقدمه بوصفه شخصاً رأى الخطر الكامن في الخطاب التاريخي بعد عام 1952 وتبنِّيه سرداً تاريخياً خطياً مُيسّراً يحتفي باللحظة الثورية وكأنها تتويجٌ لسلسلة من الانتصارات الوطنية المصرية. يبين دي كاپوا كيف حرَّر طه حسين مع بعض أصدقائه، رداً على هذا الخطر، كتاباً مدرسياً يتضمن جُذاذاتٍ من مصادر أولية من عصور مختلفة، لذلك، «بدلاً من أن يُقَدِّم [المحررون] قصة واحدة مألوفة (الانتقال الحداثي تحت الوصاية الأوروبية أو الكفاح الثوري)، قدموا التاريخ على أنه تجربة مربكة، لكنها ثرية ذات ألوان جميلة متعددة»، داعين الطلاب ألا يكونوا سلبيين أمام المادة وأن يشكلوا آراءهم الخاصة.[39] كذلك لا يَكِلُّ الباحثون عن الإشارة إلى كتاب طه حسين الشهير «في الشعر الجاهلي» (1926)، الذي شكَّك فيه بأصالة هذا الشعر، بل وبالوجود التاريخي لإبراهيم وإسماعيل. وكما هو معروف، أثار الكِتابُ جدلاً عاماً واسعاً، ورُفِعت دعوى قضائية ضد طه حسين، فأُجبِرَ على مراجعة الكتاب وإعادة نشره عام 1927 بعنوان مختلف: «في الأدب الجاهلي». يُحاجُّ ريشار جاكمون بأن حالة الترهيب والرقابة هذه أرست قاعدةً باتت مألوفةً جداً للكُتَّاب العرب إلى يومنا هذا.[40]

صحيحٌ أن هناك ندرةً عجيبةً في الكتب عن طه حسين بالإنجليزية، لكنها متوفرة بكثرة في العربية. ومع ذلك، يميل معظم هذه الكتب إلى تصوير طه حسين إما بطلاً وإما وَغْداً، وهو ما يؤدي إلى إحباط النقاد مثل عبد الرشيد محمودي الذي يصرف نظره عن مؤلفي الكتب العربية عن طه حسين تماماً، لأنهم، برأيه، لا يبذلون أي محاولة جدية لقراءته قراءة نقدية.[41] ولعل محمودي يشير إلى الكُتَّاب الإسلاميين الذين يشوهون سمعة طه حسين وأعدائهم الذين يمجدونه. بَيْدَ أن الباحث الأدبي التونسي المُنْجي الشَّملي أقل قسوة إلى حد ما في نقده. فقد أشار إلى تفاوت درجات جودة الدراسات التي كُتبت عن طه حسين باللغة العربية، على كثرتها. يقول إن بعضها جيد، وبعضها الآخر سطحي، بينما كثيرٌ منها ما كان ينبغي له أن يُنْشَر أبداً.[42] وعن هذه الدراسات الضحلة يقول إنه يَعْجَبُ دوماً من عدد الكتاب الذين لم يقرؤوا أعمال طه حسين قراءة نقدية ولا حاولوا ربط أعماله بعضها ببعض.[43] وعلاوةً على هذه الدراسات غير النقدية، يمكن للمرء أن يضيف إليها تبني دولة ما بعد الاستعمار في مصر لأعمال طه حسين، فهي تعيد نشر كتبه بانتظام وتوزعها على نطاق واسع بأسعار معقولة. ففي علاقتها المعقدة والغامضة مع الإسلاميين، تحب الدولة أن تصور نفسَها نصيرةً لبعض القيم اللِّبرالية التي تبناها طه حسين وجيله. لكن بدلاً من تعزيز هذه القيم في الوقت الحاضر، تعيد الدولة نشر روائع الأدب الكلاسيكي.

في أدبيات الإسلاميين الوفيرة عن طه حسين، يظهر الرجل على أنه باحثٌ على درجة عالية من الخطورة. يدعي المؤلفون الإسلاميون بطريقة أو بأخرى أن طه حسين كان «خائناً» لدينه ومجتمعه.[44] وجوهر نقدهم له هو أنه جمع بين دراسته التقليدية وإتقانه للغة العربية الفصحى وبين معرفته الغربية لتقويض الإسلام. وهم يُحاجُّون بأنه أنجز ذلك من خلال الترويج للدراسات الاستشراقية،

التـي شـككت في نزاهـة الـتراث، والدعـوة إلى تبنـي الثقافـة الأوروبيـة بِعُجَرهـا وبُجَرهـا. ومـن الأمثلـة عـلى هـذه الأدبيـات كتـابُ جابـر رزق «طـه حسـين: الجريمة والإدانـة» الـذي يحمـل غلافُـه الأمامـي رسـماً لطـه حسـين خلـف القضبـان مرتديـاً زيَّ سَـجين. جمـع المؤلـف مقـالات مختلفـة تلخـص بشـكل أو بآخـر قائمـة الاتهامات (غـير الموثقـة في الغالـب) التـي وُجِّهـت ضـد طـه حسـين عـلى مـر السـنين. يقـول رزق في المقدمـة بارتيـاح: «كنـت في غايـة السـعادة لأنني اسـتطعت بتوفيـق مـن الله أن أسـهم في تعريـة واحـد مـن الذيـن تآمـروا عـلى العقـل المـصري المسـلم، وعملـوا عـلى تدمـيره وتفريغـه مـن مقوماتـه الإسـلامية اسـتجابة لمخطـط اسـتعماري».[45]

في كتـاب رزق يتهـم المؤلفـون المتنوعـون طـه حسـين بأنـه انتحـل بعـض كتبـه مـن كُتَّـاب مصريـين وأجانـب آخريـن، وأنـه سـياسي انتهـازي يتقـرَّب مـن جميـع الأحـزاب السياسـية، وبـأن المؤسسـة الأكاديميـة اصطنعتـه ليكون «مسـتشرقاً أسـود» لخدمـة المـشروع الاسـتعماري الغـربي الـذي يهـدف إلى تعزيـز الأنشـطة التبشـيرية والتحـول عـن الإسـلام، وبأنـه هـو نفسـه اعتنـق المسـيحية في قريـة فرنسـية، وبأنـه ملحـد، ومـا إلى ذلـك. مـا زالـت هـذه الاتهامـات وغيرهـا مُتداولـة، ليـس في المطبوعـات فحسـب بـل أيضـاً عـلى وسـائل التواصـل الاجتماعـي عنـد ظهـور مقـالات عـن طـه حسـين أو صـور لـه: عـلى سـبيل المثـال، عنـد الاحتفـال بعيـد ميـلاده أو مناقشـة كتبـه. في هـذه الاتهامـات، كالتـي وجههـا الباحـث الإسـلامي والناقـد الأدبي محمـد نجيـب البهبيتـي، لا يعـزّز زواج طـه حسـين مـن امـرأة فرنسـية واسـما ابنيـه المُرَكَّبـين (مـن العربيـة والفرنسـية) إلا هـذه الشـكوك:

> وقـد قـضى طـه حسـين عمـره الطويـل كلـه الـذي جـاوز فيـما أعتقـد التسـعين عامـاً - إلا نيفـاً وعشريـن سـنة في مطلعـه، في هـذا القالـب الحديـدي: بـين امـرأة نصرانيـة، وسـكرتير مسـيحي منتـدب مـن قبـل (الجزويـت) لا يغيـب طـه حسـين عـن عينـه

وهي عين (الجزويت) وولدين هما (كلود) و(مارجريت)، لا يناديهما الأب أو الأم أو السكرتير أو الخادم إلا بهذين الاسمين. وأشهد ما سمعت شخصاً يُنادى باسم إسلامي في هذا البيت إلا (طه حسين) و(محمد) الخادم الأسود![46]

وهناك مثال آخر هو كتاب «الزور والبُهتان فيما كتبه طه حسين في 'الشيخان' ومؤلفات أخرى له» الذي نُشِر عام 1991 ضمن سلسلة بعنوان «دعوة لإنقاذ التعليم: الحل الإسلامي». ينتقد المؤلفون كتاب طه حسين الذي نشره عام 1960 بعنوان «الشيخان» - عن أبي بكر وعمر بن الخطاب - مطالبين وزارة التعليم بالتوقف عن تدريسه في المدارس الحكومية. يتهم المؤلفون طه حسين بالتشكيك في صحة بعض أقوال الرسول، وبذلك فهو «يهدم المصدر الثاني للدين بعد كتاب الله عز وجل». كما يُحاجُّون بأنه من خلال التشكيك في نقل بعض هذه الأقوال، يشكك طه حسين «في الإسلام نفسه، لأن هؤلاء الرواة من الصحابة والتابعين هم حَمَلَةُ هذا الدين وناقلوه إلينا». ففي رأيهم أن «منهج طه حسين لا يعرف شيئاً اسمه التحقيق العلمي، فنجده يقيس الأمور الثابتة فيها النصوص بعقله، ويقول بخلافها، مع أنه وصف عقله هذا بالتناقض والاضطراب في قصة حياته (الأيام)».[47] ثم يلخص المؤلفون اتهامات المفكرين الإسلاميين الآخرين، مثل أنور الجندي، في كتابه «طه حسين: حياته وفكره في ميزان الإسلام» الذي يزعم فيه أن طه حسين دعم الصهيونية، وأنه أراد تدمير الأزهر، وأنه روَّج للإباحية من خلال دراسته لبعض الشعراء العباسيين مثل أبي نواس، وما إلى ذلك.[48]

ومن المثير للاهتمام أن نقد الإسلاميين هذا لطه حسين ماثَلَهُ نقاد ما بعد الاستعمار الأدبيون في الغرب الذين اعتمدوا على مقاطع منشورة منتقاة من كتابات طه حسين وجيله لتصوير هؤلاء المؤلفين على أنهم مثقفون سُذَّج

«أغرتهم» الثقافة الأوروبية. هذا الاستشراق الذاتي حلَّله وانتقده، على سبيل المثال، الباحث الأدبي ستيڤن شيحي في كتابه *The Foundations of Modern Arab Identity* (أسس الهوية العربية الحديثة).[49] فمن خلال تحليل بعض نصوص النهضة الأساسية، أظهر شيحي ببراعة أنه بينما انتقد هؤلاء المثقفون الخطابات الاستعمارية، فقد تبنَّوا أيضاً الافتراضات الاستعمارية في كتاباتهم، واصطنعوا لغةَ الثنائيات لمساعدتهم على تقديم حجج مُقْنِعة. وتشمل هذه الثنائيات الصعود والانحدار، الشرق والغرب، التخلف والحضارة، وما إلى ذلك. ويخلص شيحي إلى أن الإصلاح الذي ناصروه أصبح متناقضاً بطبيعته، لأنه جعل إعادة خلق الذات العربية مشروطة بقبول وجود «نقص» معين متأصل في ذاتِيَّتِه. وبناءً على حجة شيحي، ترى الباحثة الأدبية شادن تاج الدين أن حركة الإصلاح العربي (المعروفة باسم النهضة) التي سأناقشها لاحقاً في هذا الفصل، كانت أولاً وقبل كل شيء مشروع ترجمة لم تترجم النصوص الإنجليزية والفرنسية إلى العربية فحسب، بل كانت أيضاً تترجم اللغة العربية والذاتية العربية نفسها في هذه العملية. وهي تلوم النهضويين على استسلامهم بسهولة لسحر المعرفة الغربية المتخفية في زي عالمي، وتُحاجُّ بأنهم لم يرتابوا، كما ينبغي، فيما تنطوي عليه عملية الترجمة. وهي تعزو عدم توخيهم الحذر إلى افتتانهم بالمشروع الاستعماري المتمثل في شخصية المستشرق العارف الذي يُقَدِّر المجد العربي الإسلامي التليد، ويعد النهضويون بعودة هذا المجد من خلال مشروع الترجمة المريب هذا.[50]

في كتابه *Desiring Arabs* (اشتهاء العرب) حاجَّ جوزيف مسعد بأن النهضة لم تنجح قط في إحياء الفكر العربي الإسلامي الكلاسيكي لأن النهضويين تعاملوا مع جوانب معينة من هذا التراث إما بالرقابة وإما بالطمس، خوفاً مما قد يجده النقاد الأوروبيون البرجوازيون في ذلك العصر مُنْحَطّاً أو مُنْحَلّاً في هذا التراث،

مثل شعر أبي نواس وتَغَزُّله بالغلمان.[51] ثم يستطرد مسعد ويقول إنه بقبول اللِّبراليين العرب الحاليين والنشطاء الاجتماعيين بعضَ الانتقادات الغربية للإسلام (ولا سيما تلك المتعلقة بحالة المرأة والعرب المثليين)، فإنهم يتواطؤون عملياً مع المشروع الإمبريالي الجديد ويسوِّغون تدخله في العالم العربي الإسلامي. لكن طارق العريس رد على نقد مسعد في الآونة الأخيرة، واستنكر الطريقة التي تجاهلت فيها دراسات ما بعد الاستعمار جماليات النصوص العربية عموماً، وتعاملت معها بوصفها «مَواطنَ مقاومةٍ للنماذج الثقافية الغربية أو استخدامها، لذلك فهي تتعامل مع الحداثة بوصفها سيرةَ تواطؤ مع الغرب المهيمن الذي يقمع، بطريقة أو بأخرى، التراث والممارسات العربية الإسلامية».[52] في كتابه *Trials of Arab Modernity* (مِحَنُ الحداثة العربية) يُخَلْخِلُ العريس فهمنا للمواجهة العربية مع الحداثة الأوروبية باستخدام نظرية العواطف لإعادة النظر في بعض النصوص العربية، بما في ذلك مؤلفات أساطين النهضة مثل رفاعة الطهطاوي وبطرس البستاني. بينما يحوِّل العريس تركيزه من المواجهات الفكرية إلى المواجهات المجسدة، يبيِّنُ كيف أن المؤلفين العرب لم يكونوا على وعي عميق بثقافتهم فحسب، بل كانت نظرتهم أيضاً لأوروبا نظرةً ناقدةً، بل كانت في غالب الأحيان نظرةَ نُفور.

على عكس النقد الإسلامي ونقد ما بعد الاستعمار، تميل أدبيات المديح عن طه حسين إلى تمجيده بوصفه علمانياً عنيداً تسامى بكل بسالةٍ فوق عَوْقه الجسديّ ليصبح مدافعاً شرساً عن القيم اللِّبرالية في العالم العربي. ومن بين هذه الدراسات، على سبيل المثال، كتاب كمال الملّاخ «طه حسين: قاهر الظلام» الذي يرى فيه الملّاخ أن حياة طه حسين كانت صراعاً طويلاً ضد الظلام، سواء تمثَّل في عَوْقه البصريّ أم في القوى المحافظة التي قيَّدت الفكر الحر في البلاد.[53] كذلك نشر محمود السمرة دراسة حديثة عن طه حسين

ووصفه بأنه «بروميثيوس العرب» الذي سرق النار من الآلهة ليعطيها للبشر.[54] وفي دراسته «طه حسين وسيكولوجية المخالَفة» يحلل مِصري عبد الحميد حَنُّورة ما يرى أنه عبقرية طه حسين الخلّاقة التي تَجَلَّت في «الوعي والإرادة والحركة في اتجاه المستقبل».[55]

أما على الجانب الأكثر تحليلاً، فقد أنتجت المؤسسة الأكاديمية التونسية في الآونة الأخيرة دراساتٍ رصينةً عن طه حسين. فقد نظَّم المنجي الشملي وطلابه مؤتمرات وأنتجوا بحوثاً مهمة عن نصوص طه حسين الأدبية والتاريخية. صحيحٌ أن هؤلاء الأكاديميين التونسيين أكدوا تأثير طه حسين القوي على أجيال من الكتاب والمُرَبِّين التونسيين، لكنهم يتفقون على أن هناك حاجةً إلى دراسةٍ أدَق للاختلافات في فكر طه حسين. على سبيل المثال، لمعالجة هذه الثغرة، كتب عمر الجُمني، وهو أحد طلاب الشملي، أطروحته للدكتوراه عام 1989 حول عمل طه حسين التاريخي. نُشر هذا البحث في مجلدين بعنوان «طه حسين مؤرخاً»، وقد لقي استحسان أساتذة الجامعات المصرية، وأُعيد نشره في القاهرة مع مقدمة بقلم محمد عفيفي، رئيس قسم التاريخ بجامعة القاهرة.[56] يدرس الجُمني دراسة طه حسين للتاريخ في مصر وفرنسا، ويناقش أثر ابن خلدون والمدرسة الوضعية الفرنسية في طريقة فهم طه حسين للتاريخ وفلسفته، ويحلل منهجيته من خلال قراءة متأنية لأعماله التاريخية مثل «الفتنة الكبرى».

فيما يتعلق بمسيرة طه حسين السياسية، نلحظُ ندرةً أشدّ في البحوث العلمية. في كتابه «طه حسين والسياسة»، كان مصطفى عبد الغني من أوائل من درسوا انخراط طه حسين في السياسة قبل عام 1952.[57] ثم كتب لاحقاً «طه حسين وثورة يوليو: صعود المثقف وسقوطه» الذي يعالج، على وجه التحديد، علاقة طه حسين بنظام جمال عبد الناصر. في كلا العملين،

يلوم عبد الغني طه حسين لعدم انتقاده الملك فاروق بما فيه الكفاية وعدم إدانته لسياسات جمال عبد الناصر علناً. في قراءته لطه حسين، يراه عبد الغني أولاً وقبل كل شيء مثقفاً كان ينبغي له أن يكون دوماً على خلاف مع الدولة. وهذا التحليل يتجاهل أن طه حسين كان عضواً في الحكومة أحياناً ولا يمكن أن يكون جزءاً من المعارضة في الوقت نفسه. أما فيما يتعلق بصمت طه حسين في عهد جمال عبد الناصر، فقد كتب عبد الغني بعد سنوات أنه ربما بالَغَ في قسوته على طه حسين، بالنظر إلى قمع كل المعارضة السياسية في عهد جمال عبد الناصر، وكِبَرَ سن طه حسين في ذلك الوقت.[58]

وفي الآونة الأخيرة، نشر رشيد القَرقوري، أحد تلاميذ المُنجي الشملي، دراسةً بعنوان «طه حسين: مفكراً سياسياً»، وهي عمل يستند إلى أطروحته للدكتوراه في الأدب العربي، يحلل فيها فكرَ طه حسين السياسي الذي لخصه في النهاية بأربع كلمات: «الشعب، الوطن، الديمقراطية، الثقافة».[59] كذلك نشر المؤرخ أحمد زكريا الشَّلْق في الآونة الأخيرة كتاباً بعنوان «طه حسين: جدل الفكر والسياسة».[60] كلا العملين يقدم آراءً موزونةً عن آراء طه حسين السياسية. يستخدم المؤلفان موادَّ منشورةً لتحليل علاقة طه حسين مع مختلف الأحزاب السياسية قبل عام 1952، ولا سيما حزب الأحرار الدستوريين في عشرينيات القرن الماضي، ثم تعاونه مع حزب الوفد من الثلاثينيات فصاعداً. يعتمد القرقوري بصورة أساسية على كتب طه حسين لتتبع آرائه حول السياسة المصرية منذ أيامه الأولى في الأزهر، ويستكشف الدور الذي أدّاه أشخاص كثيرون مثل أحمد لطفي السيد، ودور دراسة طه حسين في الجامعة المصرية والسوربون في تكوين آرائه حول الديمقراطية والدستورية. يحلل القرقوري بالتفصيل كيف سُيِّست الأحداث الرئيسة، مثل نشر كتاب «في الشعر الجاهلي»، ونوقِشت في البرلمان. وعلى المنوال ذاته يستخدم الشَّلْق

مقالاتٍ لطه حسين من المرحلة الناصرية لإظهار حماسة طه حسين الأولية بشأن ثورة 1952، تلاها صمته تجاه معظم سياسات جمال عبد الناصر، وهو أمرٌ يرى الشَّلْق أنه يعني عدم موافقته على هذه السياسات.

يرى مصطفى عبد الغني أن هذه الدراسات المحدودة عن سياسة طه حسين ترجع أساساً إلى صعوبة العثور على المقالات السياسية التي كتبها طه حسين لعشرات الدوريات على مدى عقود عديدة.[61] ويقول القرقوري إن النقص عائدٌ إلى كون طه حسين لم يكتب صراحةً عن السياسة.[62] صحيح أن طه حسين لم يكتب دراسات نظرية يبيِّن فيها بدقة مشروعه للإصلاح التربوي وتقاطعاته مع السياسة، لكن هذا لا يعني أن هذه النظرية غير موجودة، لأن أفكاره متوفرة، حتى وإن كانت مبثوثةً في العديد من الكتب ومئات المقالات. كما أبيِّن لاحقاً، يعتمد هذا الكتاب أيضاً على محفوظات الدولة لإلقاء الضوء على حياة طه حسين السياسية بوصفه بانيَ مؤسساتٍ خلال العهد البرلماني ولتقصِّي تأثير ثورة عبد الناصر على مشروع طه حسين للثقافة والتعليم.

مشروع طه حسين المناهض للاستعمار

يمثل كتابُ طه حسين الشهير «مستقبل الثقافة في مصر» (1938)، الذي اقترح فيه عدداً من الخطوات العملية لإصلاح النظام التعليمي في مصر، منطَلقاً مفيداً لفهم دوره في بناء المؤسسات. في هذا القسم، أبيِّنُ كيف يتناغم هذا الكتاب مع مشروعه الإصلاحي الأكبر. وأنا أزعم أن أخذ اهتمام طه حسين بالمؤسسات في الحسبان يسمح لنا بقراءة هذا العمل المميز قراءةً مختلفةً، ولا سيما أن بعض الآراء التي عَبرَّ عنها هنا حول هوية مصر الثقافية - التي زعم أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأوروبا والبحر الأبيض المتوسط - ما زالت تثير الجدل إلى يومنا هذا. في البداية، كان من المفترض أن يُعِدَّ طه حسين تقريراً

عن مؤتمرين حضرهما في باريس عن التعليم والثقافة. وبدلاً من تقديم تقرير تقليدي إلى وزارة المعارف العمومية، وكان يخشى أن يُحفَظَ مع غيره من التقارير، قرر نشره للجمهور. وهكذا نشر هذا الكتاب، الذي بات مشهوراً الآن، ووجهه صراحةً إلى طلاب الجامعة الذين كانوا يسألونه هو وغيره من المثقفين عن الخطوات الملموسة التي ينبغي لمصر اتخاذها بعد توقيع المعاهدة البريطانية المصرية عام 1936.[63]

لطلاب الجامعات المصرية تاريخ طويل حافل بالنشاط السياسي.[64] في السياق المباشر الذي شهد نشر «مستقبل الثقافة في مصر»، تمكن الطلاب، بعد مظاهرات ناجحة عام 1935، من إجبار الحكومة على إلغاء دستور عام 1930 الذي منح الملك فؤاد سلطاتٍ واسعةً، وأجبروها أيضاً على استعادة دستور عام 1923 الأكثر لِبراليةً. ثم جاءت المعاهدة البريطانية المصرية التي وُقِّعت في العام التالي لتصبح النشوةُ نَشْوَتَيْن. صحيحٌ أن المعاهدة لم تمنح مصر استقلالها الكامل الذي كان يطالب به الجمهور، لكنها عُدَّت خطوة كبيرة إلى الأمام. مع أن المعاهدة لم تُنْهِ الاحتلال، كما يشرح المؤرخ المصري عبد العظيم رمضان، فقد حصرت الوجود العسكري البريطاني في منطقة قناة السويس، ومنحت الحكومة المصرية سيطرة على الجيش المصري. كما مهدت المعاهدة الطريق لإنهاء الامتيازات الأجنبية التي وصفها رمضان بأنها كانت «عقبة في طريق تقدم البلاد، وإهانة ملموسة لسيادتها». وقد بيَّن أن رفع الامتيازات، التي منحت الأجانب المقيمين في مصر امتيازات مالية وقانونية، سمح للحكومة المصرية بفرض قوانينها وتشريعاتها بالتساوي على جميع القاطنين في البلاد، وزيادة الضرائب بطريقة عادلة، وإعداد الميزانية السنوية وفقاً لذلك. بهذه الطريقة، يقول رمضان، تمكنت المعاهدة من «تحقيق المساواة بين المصريين والأجانب [في مصر] لأول مرة منذ القرن التاسع عشر».[65]

أمـا الجانـب السـلبي في المعاهـدة فهـو أنهـا ألزمـت مـصر بتحالـف عسـكري مـع بريطانيـا لمـدة عشريـن عامـاً يمنـح البريطانيـين الحـق في فـرض الأحـكام العُرفيـة والرقابـة عـلى الصحافـة في حالـة الطـوارئ الدوليـة. وقـد زعـم البريطانيـون أن مـصر، مـن وجهـة نظرهـم، لم تكـن قويـة بـما يكفـي لحمايـة قنـاة السـويس التـي كانـت حيويـة للمصالـح البريطانيـة. في «مسـتقبل الثقافـة في مـصر»، تنـاول طـه حسـين هـذا الضعـف وأوضـح أن هدفـه مـن تأليـف الكتـاب هـو اقـتراح حلـول للتغلـب عـلى العقبـات التـي حالـت بـين البـلاد واسـتقلالها الكامـل. ورأى أن مـصر يجـب أن تصبـح دولـة قويـة مـن خـلال تطويـر القـوة التـي تفهمهـا أوروبـا وتحترمهـا. وزعـم أن أوروبـا لـن تعـترف بـأن مـصر نِـدٌّ لهـا وتـرى أنهـا مؤهلـة لحمايـة مصالحهـا إلا حينئـذٍ. عندهـا لـن يكـون لـدى البريطانيـين أي سـبب للاحتفـاظ بجيشـهم في البـلاد.

يتألـف الكتـاب السـميك، الـذي نتـج عـن هـذا الجهـد، مـن عـدة مئـات مـن الصفحـات مـن الاقتراحـات التقنيـة للغايـة حـول كيفيـة تحسـين النظـام التعليمـي في مـصر، بـما في ذلـك التعليـم الثانـوي والتعليـم العـالي وتدريـب المعلمـين ومـا إلى ذلـك. لكـن معظـم النقاشـات التـي دارت حـول الكتـاب منـذ نـشره تتجاهـل سـياقه وبرنامـج الإصـلاح المقـترح ولا تركـز إلا عـلى المقدمـة التـي ذكـر فيهـا طـه حسـين بصـورة مثـيرة للجـدل أن مـصر ليـس لديهـا سـبيل تتبعـه سـوى السـبيل الـذي سـلكته أوروبـا. وأصر أنـه لا سـبيل أمـام المصريـين لأن يصبحـوا أقويـاء ومسـتقلين إلا «أن نسـير سـيرة الأوروبيـين ونسـلك طريقهـم لنكـون لهـم أنـداداً، ولنكـون لهـم شركاء في الحضـارة، خيرهـا وشرهـا، حُلْوهـا ومُرِّهـا، ومـا يحَـب منهـا ومـا يكـرَه ومـا يحمَـد منهـا ومـا يعـاب. ومـن زعـم لنـا غـير ذلـك فهـو خـادع أو مخـدوع»(66). وقـد أصر عـلى أن هـذا النهـج حتمـي، وأنـه السـبيل الوحيـد الـذي يمكـن لمـصر مـن خلالـه إنشـاء جيـش قـوي تحتـاج إليـه لحمايـة ثروتهـا وموقعهـا الجغـرافي المميـز.

فـإذا أُريـدَ لهـذا الجيـش أن يؤخـذ عـلى محمـل الجـد ويُعْهَـد إليـه حمايـةُ القنـاة، فـلا بـد مـن إعـادة تنظيمـه عـلى غـرار الجيـوش الأوروبيـة ولا بـد مـن تعليـم جنـوده وقادتـه عـلى الطُّـرُز الأوروبيـة. حينهـا فقـط يمكـن للمصريـين أن يقولـوا للإنجليـز، «انصرفـوا مشـكورين فقـد أصبحنـا قادريـن عـلى حمايـة القنـاة. ومـن أراد الغايـة فقـد أراد الوسـيلة، ومـن أراد القـوة فقـد أراد أسـباب القـوة».[67] ثـم قـدم حججـاً مماثلـةً مـن أجـل الاسـتقلال الاقتصـادي والثقـافي.

رأى طـه حسـين أن سـلامة مـصر واسـتقرارها مهـمان جـدّاً للمصالـح الأوروبيـة حتـى أنـه إذا لم تسـتطع مـصر حمايـة نفسـها، فستتدخل بريطانيـا دومـاً لتوفـير تلـك الحمايـة. وبصـورة ملموسـة أكثـر، أصر عـلى أن السـبيل لتحقيـق الاسـتقلال «واحـدة لا ثانيـة لهـا وهـي: بنـاء التعليـم عـلى أسـاس متـين».[68] وتابـع أن المصريـين تحـت أعـين أوروبـا السـاهرة، وهـذا تحذيـرٌ لهـم لِئـلّا يسـلِّموا باسـتقلال عـام 1936 بـل ليعرفـوا مـدى هشاشـته: «علينـا مـن الأوروبيـين عامـة ومـن أصدقائنـا الانجليـز خاصـة، رقبـاء يحصـون علينـا الكبـيرة والصغـيرة ويحاسـبوننا عـلى اليسـير والعظيـم».[69] لا بـد أن قـراء طـه حسـين فهمـوا أن ذِكْـرَه للأوروبيـين وليـس الإنجليـز فحسـب يعنـي أنـه يشـير إلى موافقـة القـوى الأوروبيـة عـلى إلغـاء الامتيـازات الأجنبيـة ودعـوة مـصر للانضـمام إلى عصبـة الأمـم عـام 1937. لذلـك كان عـلى المصريـين إثبـات أنفسـهم لا للإنجليـز فحسـب، بـل أيضـاً للأوروبيـين الذيـن كانـوا يدققـون في كيفيـة تحمـل المصريـين مسـؤوليات اسـتقلالهم. كان طـه حسـين يسـتخدم لغـة مألوفـة للغايـة في ذلـك الوقـت، ولم تكـن «عـين أوروبـا السـاهرة» مجـرد تعبـير مجـازي. فقـد كانـت عصبـة الأمـم قـد قـررت مسـتوى سـيطرة كل قـوة انتـداب عـلى كل مـن البـلاد المنتدَبة تحـت سـيطرتها بنـاءً عـلى اسـتعداد البلـد المنتـدَب المفـترض لحكـم نفسـه. مـن وجهـة النظـر هـذه، كانـت بعـض البلـدان واعـدةً وبعضهـا الآخـر كان أقـل مـن ذلـك. وكانـت القـوى الغربيـة تقـرر مـن هـو المؤهَّـل لحكـم نفسـه ومـن هـو غـير مؤهَّـل.[70]



في عام 1939، أصبح طه حسين مراقباً للثقافة العامة في مصر. كانت هذه بداية مسيرته المهنية بصفة موظف حكومي كبير في وزارة المعارف العمومية، وهو منصب سمح له بتنفيذ العديد من إصلاحاته. فقد جاء تعيينه بعد نشر كتابه مباشرةً، وهذا أمر يدل على أن رسالته لاقت صدى داخل الدوائر الرسمية وأنها قوبلت باستحسان أصحاب السلطة. كان طه حسين رجلاً ذا مشروع، ويلبي حاجة معينة في لحظة معينة من الزمن، وكان هو نفسه مدركاً لذلك. بعد سنوات، أَسَرَّ لسكرتيره أنه يرغب في تحديث الكتاب بحيث يعكس نظام التعليم الحالي في البلاد واحتياجاته بصورة أدق، لكن لم يسعفه الوقت.[71] ومن يَدْعُون إلى تبني كتابه اليوم ليكون برنامجاً صالحاً للإصلاح التربوي يتجاهلون السياق المباشر الذي كُتِب فيه. علاوةً على ذلك، فهدفهم عادةً هو الإصلاح التربوي، أما في نظر طه حسين فكانت المعركة من أجل الديمقراطية ومعركة التعليم معركةً واحدةً. وكان ينافح من أجل الاثنين في وقت واحد، على أمل خلق مواطن حديث نشط سياسياً راسخ بقوة في تراثه العربي الإسلامي وواثق في إسهاماته في المعرفة الغربية. علاوةً على ذلك، كما تحلل هذه الدراسة، ربط طه حسين الأداء السليم لمؤسساته بوجود نظام برلماني قوي يحاسب المسؤولين الحكوميين.

في ندوة مخصصة للفكر الإصلاحي العربي عُقِدت في تونس عام 1990، اعترض الباحث محمد المراكشي على دعوة طه حسين المصريين لاتِّباع أوروبا واتهم طه حسين بعدم إقامة حُجَّة سليمة. فَكَّك المراكشي بدايةً مقدمةَ طه حسين، فأظهر كيف يناقض طه حسين نفسه، في مكان آخر من الكتاب، من خلال الدعوة إلى تَبَنٍّ انتقائيٍّ لا كامل للثقافة الأوروبية. واستشهد بتصريح طه حسين بأنه لم يكن يدعو إلى تبني «آثام [الأوروبيين] وسيئاتهم»، بل إلى «خير ما عندهم وأنفع ما في سيرتهم».[72]

ثـم أشـار مـرة أخـرى إلى أن طـه حسـين قـال: «أنـا لا أدعـو إلى أن ننكـر أنفسـنا، ولا إلى أن نجحـد ماضينـا، ولا أن نفنـى في الأوروبيـين. وكيـف يسـتقيم هـذا وأنـا إنـما أدعـو إلى أن نثبـت لأوروبـا ونحفـظ اسـتقلالنا مـن عدوانهـا وطغيانهـا ونمنعهـا مـن أن تأكلنـا؟!»[73] اسـتنتج المراكـشي أن هـذه التناقضـات الداخليـة تُقَـوِّضُ صِدقيـةَ دعـوة طـه حسـين عمومـاً، وهـو مـا حـدا بـه إلى الاعتقـاد بـأن في دعـوة طـه حسـين لاتِّبـاع أوروبـا «مغـالاة»، وردَّهـا إلى مـا سـماها «حماسـة [طـه حسـين] الوجدانيـة العاطفيـة تجـاه أوروبـا والغـرب أكثـر منـه بحثـاً عقلانيـاً علميـاً رصينـاً».[74] مثـل معظـم نقّـاد كتـاب طـه حسـين، يركـز المراكـشي بصـورة شـبه كاملـة عـلى المقدمـة، مـن غـير أن يذكـر دعـوات طـه حسـين المستمرة، في هـذا الكتـاب وغـيره، إلى التعامـل مـع الـتراث العـربي الإسـلامي والحفـاظ عـلى اللغـة العربيـة الفصحـى. هـذا الافتتـان بمقدمـة «مسـتقبل الثقافـة في مـصر» دفـع المراكـشي وغـيره، مثـل المـؤرخ مفتـاح طاهـر، إلى اسـتنتاج أن طـه حسـين «أراد أن تصبـح مـصر جـزءاً مـن أوروبـا، ثقافيـاً».[75]

ومـن المفارقـات أن طـه حسـين لم يحـدد مـا قصـده بكلمـة «ثقافـة» في عنـوان كتابـه. وهـذا أمـر لم يمـر مـن دون أن يلحظـه الفيلسـوف والناقـد الماركـسي محمـود أمـين العالِـم. فقـد أشـار في كتابـه «في الثقافـة المصريـة» إلى أن طـه حسـين، في «مسـتقبل الثقافـة في مـصر»، «قـد أفـرد سـطوراً في نهايـة كتابـه عـن مسـتقبل مـصر الثقـافي ولكنهـا سـطور غامضـة غائمـة واكتفـى الدكتـور بـأن يقـرر أن 'لمـصر مذهبهـا الخـاص في التعبـير ومذهبهـا الخـاص في التفكـير'».[76] وبالفعـل، مـن دون تعريـف مناسـب لمـا قصـده بالثقافـة، أشـار طـه حسـين قبـل نهايـة كتابـه إلى «ثقافـة مصريـة متميـزة» تتألـف مـن ثلاثـة عنـاصر: «هـي الـتراث المـصري الفنـي القديـم، والـتراث العـربي الإسـلامي، ومـا كسـبته مـصر وتكسـبه كل يـوم مـن خـير مـا أثمـرت الحيـاة الأوروبيـة الحديثـة».[77] في غيـاب أي تعريـف أوضـح للثقافـة،

لا عجبَ أن يندهش من يقرأ كتاب طه حسين لأول مرة لعدم وجود أمثلة أدبية أو فنية أو لغوية صريحة تُحيل إلى تلك المراحل التاريخية الثلاث. والتفسير المحتمل لغياب هذه الإحالات في ذلك الكتاب هو أنه لا يهتم باستهلاك الثقافة بل يهتم بإنتاجها. فخلال الندوة التونسية نفسها ردت الباحثة مُنْيَة الحَمامي على نقد المراكشي. وفي ردها، حذرت من محاولة «فرض مفاهيمنا الأنثروبولوجية أو الفلسفية أو الاجتماعية الحالية لمصطلح الثقافة على استخدام طه حسين للكلمة في كتابه 'مستقبل الثقافة في مصر'». فقد قادها فهمها لكتاب طه حسين برمته إلى الاعتقاد بأن كلمة ثقافة بالنسبة إليه تعني «إنتاجاً فكرياً شاملاً» يأخذ مصر من «استهلاك الفكر إلى إنتاجه»، كي تتمكن البلاد من تحقيق ما تسميه «النِّدِّية الثقافية» مع أوروبا.[78]

بصرف الاهتمام إلى بناء المؤسسات، تدعم دراستي فهم مُنْية الحَمامي لكتاب طه حسين. فلو نظرنا إلى ذلك الكتاب بوصفه دعوةً لبناء هياكل لإنتاج المعرفة، فهذا يتطلب قراءة تبتعد عن المعنى الحرفي لمقدمته المثيرة للجدل. لم يخطئ المراكشي في مناقشة تناقضات الكتاب الداخلية حول ما يجب أخذه من أوروبا وما يجب تركه. وقد أشار القومي الشهير ساطع الحُصَري، على سبيل المثال، إلى العديد من هذه التناقضات، بصورة مفصلة، في مقال نُشر في مجلة «الرسالة» عام 1939.[79] ولم يخطئ المراكشي أيضاً في تسليط الضوء على حماسة طه حسين لبرنامجه الإصلاحي. فقد استخدم طه حسين هذه الحماسة لإقناع قرائه - سواءً أكانوا طلاباً جامعيين متلهفين لسماع أفكاره حول طريق التقدم، أم صانعي سياسة كانوا ينتظرون تقريره الرسمي عما تفعله أوروبا في مجالي الثقافة والتعليم - بأن الإجراء الوحيد الممكن، وبحسب تقويمه للوضع السياسي، هو بناء مؤسسات حديثة على الطراز الأوروبي. فقد اعتقد أن مثل هذا المسعى ممكن، وإذا نجحت هذه المؤسسات في أوروبا، فلا شيء يمنعها من النجاح في مصر.

وبرأيه أن هذه المؤسسات، بمنهجياتها البحثية الحديثة، ستتعامل مع التراث العربي الإسلامي، وتُبْقيه مع اللغة العربية على قيد الحياة، وهكذا توفر أفضل السبل الممكنة للحماية من «الفناء» في أوروبا.

بالإضافة إلى تجاهل برنامج الإصلاح الفعلي لصالح تحليل المقدمة، تتغاضى معظم النقاشات المتعلقة بكتاب «مستقبل الثقافة في مصر» عن الظروف السياسية الاستثنائية التي كان يدور طه حسين في فَلِكِها. لذلك لا بد من قراءة أعماله في سياق مرحلة ما بين الحربين والنشوة التي أحاطت بتوقيع المعاهدة البريطانية المصرية عام 1936، وانتهاء الامتيازات الأجنبية، والانضمام إلى عصبة الأمم عام 1937، وهي السمة المميزة للاستقلال في ذلك الوقت.[80] صحيحٌ أن المصريين نجحوا في انتزاع هذه التنازلات من القوى الأوروبية، إلا أن الوجود المستمر للقوات البريطانية في مصر ظل بمثابة تذكير دائم بإيمان القوى الاستعمارية الراسخ بعجز الشعوب المستعمَرة عن حكم نفسها. كان كتاب طه حسين بمثابة مداخلة دعا فيها المصريين إلى الدفاع عن أنفسهم وإثبات قدرتهم على تحمل مسؤوليات استقلالهم. إن دعوة طه حسين لإثبات الذات تشبه إلى حد كبير قراءة ديڤد سكوت المتأنية لكتاب سِرل لايونل روبرت جيمز *Black Jacobins* (اليَعاقِبةُ السُّود) والذي كُتِب أيضاً عام 1938 عن تاريخ الكفاح الثوري الذي خاضه توسان لوڤيرتير ضد الفرنسيين، حيث يرى سكوت أن الكتاب اتخذ شكل قصة «رومَنسية» عن نضال تحريري مناهض للاستعمار يُفترَض أن ينتهي بالنصر والتنوير.[81] لكن على عكس كفاح لوڤيرتير المسلح، كان حل طه حسين مؤسسياً، إذ اقترح بناء نظام مصري متكامل لإنتاج المعرفة بهدف تحقيق النِّدِّية الفكرية مع أوروبا ووضع مصر على قدم المساواة مع أكثر الدول «تقدماً» في العالم. هذا النمط الرومنسي في كتابة التاريخ، الذي استند فيه طه حسين إلى تفاعل مصر التاريخي الطويل

مع عالم البحر الأبيض المتوسط وتأثير الفلسفة اليونانية على الفكر الإسلامي، حفَّزته ضرورة سياسية، وكان نمطاً في الكتابة عدَّه ضرورياً لتحطيم مفاهيم التنافر المتأصل [المزعوم] بين المصريين والأوروبيين، لذلك فهو يؤكد حق مصر في تقرير المصير. في قراءتنا لأعمال شخصيات مناهضة للاستعمار مثل جيمز وطه حسين، يذكرنا سكوت أنهما كتبا في «حاضر» حَفَّزه «أفق توقعات» مختلف، وأن فكرهما السياسي كان محكوماً «بفضاء إشكالي» تحركه نزاعات وأسئلة مختلفة لا بد من فهمها لفهم إنتاجهما الفكري ومناوراتهما السياسية، ولا سيما فيما يسميه سكوت «كوابيسنا في حقبة ما بعد الاستعمار» التي حلَّ فيها التشكيك محل تفاؤل «اليوتوپيا المناهضة للاستعمار».[82] كان الاستقلال من ألحِّ الاهتمامات حينها، وكما أظهرت بحوث إلِزَبث تومسن الأخيرة «كانت السيادة [في الشرق الأوسط] تُرى بأنها الشرط الأساسي للعدالة وسيادة القانون».[83] وفي نظر طه حسين، كان الاستقلال هو الأولوية، ومع الاستقلال جاء الافتراض - الذي عفا عليه الزمن الآن - بأنه متى غادر المستعمرون، سيعود كل شيء إلى نصابه.

يؤثر حاضرنا ما بعد الاستعماري المشؤوم في الطريقة التي نفهم بها مشروع طه حسين وقد نجد حماسته في عام 1938 ساذجة وغير مقنعة. فَقُرّاء اليوم غالباً ما يشككون أو حتى ينفرون من إيمان طه حسين الراسخ بالديمقراطية والمؤسسات. فالحديث عن الديمقراطية وحقوق الشعب ومسؤولية الدولة تجاه الشعب لم تعد تحرك ساكناً لدى كثير من القراء، لأنه لعقود من الزمن، استخدمت دول ما بعد الاستعمار في المنطقة والقوى الإمپريالية الخطاب نفسه لإضفاء الشرعية على أجنداتها القمعية حتى وهي تقمع الحقوق التي تَدَّعي أنها تدافع عنها. حتى الديمقراطيات الغربية تواجه اليوم لحظة عصيبة مع صعود الشعبوية اليمينية. لذلك يحتاج قارئ اليوم إلى الكثير من الجهد لتجاوز

ما يمكن أن يَعُدَّه كليشيهات عقيمة وقراءة طه حسين بعين حذرة وناقدة، وأن يفهم أنه في حاضر طه حسين في مرحلة ما بين الحربين، كان «تعزيز الديمقراطية الحقيقية»، و«احترام الدستور» و«محاسبة الدولة» و«تحقيق الاستقلال الكامل» كلها أهدافاً ممكنةَ التحقيق ومترابطة.

أدرك طه حسين أن أوروبا كانت تُملي الشروط، وأنه إذا أرادت مصر أن تحافظ على استقلالها الاسمي وتحوله إلى استقلال كامل، فينبغي لها أن تكون عمليةً وتلعب وفقاً للقواعد التي تعترف بها أوروبا وتفرضها على العالم. وقد قَبِل طه حسين، في فكره وأفعاله، هذه المنطَلقات التي قامت عليها تلك القواعد الأوروبية: الدولة القومية، التقدم، العقل. وإدراكاً منا لواجب بناء مشروعه وفقاً للشروط التي وضعها الغرب الحديث، يمكن أن نرى طه حسين مجنَّداً يعمل لصالح الحداثة الغربية، وهو مصطلح استعاره ديڤد سكوت من طلال أسد واستخدمه لوصف لوڤيرتير وغيره من المستعمَرين الذين ظنوا أنهم يقاومون الاستعمار الأوروبي، لكنهم كانوا مضطرين، من غير وعيٍ أحياناً، إلى التفكير والتصرف في ظروفٍ أمْلَتْها الحداثةُ الأوروبيةُ. بينما يهتم طلال أسد أكثر بتفاضل القوى بين المستعمِر والمستعمَر وكيف تُغَيِّر القوة رعايا الاستعمار، تركز هذه الدراسة على فاعلية طه حسين وجهوده الخلّاقة في هذا السياق الاستعماري.[84] علاوةً على ذلك، كان طه حسين مدركاً للقوة التحويلية للحداثة حين صرح على نحو مثير للجدل، قبل عقودٍ من نشأة دراسات ما بعد الاستعمار، أن المصريين يعيشون سلفاً حياةً أوروبيةً بمظهريها المادي والفكري.[85] كان طه حسين في خضمِّ معركةِ سياسةٍ تحريريةٍ تتطلب اتخاذَ عملٍ سياسيٍّ فوريٍّ، كما تقتضي اتخاذَ قراراتٍ وتنازلاتٍ صعبةٍ إزاء الاتجاه الذي تتجه إليه البلاد. في فهمه للمضي قدماً بعد عام 1936، كان لا بد من إنشاء مؤسسات منتجة للمعرفة على النمط الأوروبي كي يتمكن

الباحثـون المصريـون والمخططـون وصانعـو السياسـات مـن إتقـان اللغـة السـائدة، أي، اللغـة التـي تفهمهـا أوروبـا وتطبقهـا في أماكـن أخـرى. بهـذا المعنـى مـن «التجنيـد» و«عـدم وجـود خيـار»، يصبـح تعليـق طـه حسـين بـأن مـن يزعـم غـير ذلـك إمـا «خـادع أو مخـدوع» أكثـر منطقيـة.

عـلى هـذا التأرجـح الدائـب بـين الكـوني والخـاص يقـوم مـشروع طـه حسـين للثقافـة والتعليـم في مـصر. كـما تُبـيِّنُ هـذه الدراسـة، لم يبـدأ عمـل طـه حسـين في بنـاء المؤسسـات عـام 1938، مـع نـشره كتـاب «مسـتقبل الثقافـة في مـصر»، بـل في وقـت أبكـر، في عـام 1922، بعـد حصـول مـصر عـلى اسـتقلالها الاسـمي مبـاشرةً. وقـد أعـرب مـراراً عـن رأيـه بـأن مـن واجبـه، بصفتـه مثقفـاً وأكاديميـاً، أن يـشرح للجمهـور أهميـة إصـلاح نظـام التعليـم في مـصر الـذي اعتقـد أنـه عانـى في ظـل الإدارة البريطانيـة وكان بحاجـة ماسـة إلى الإصـلاح. وبعـد الاسـتقلال مبـاشرةً، دعـا إلى إصـلاح وزارة المعـارف العموميـة وتخليصهـا مـن كل النفـوذ البريطـاني الـذي اعتقـد أنـه مسـؤولٌ عـن تقليـص عـدد المـدارس وفـرض الرسـوم الدراسـية وتفضيـل مـدارس الكُتّـاب عـلى التعليـم العـالي. وسُرعـان مـا أصبـح التعليـم العـالي، ولا سـيما كليـة الآداب في الجامعـة المصريـة، حجـر الزاويـة في مـشروع طـه حسـين، إذ كان يأمـل في أن تخلـق الجامعـة «النخبـة المفكـرة» التـي كانـت البـلاد بأمَـسِّ الحاجـة إليهـا. إلى جانـب الجامعـة والـوزارة، كان مَجمَـعُ اللغـة العربيـة المؤسسـةَ الأساسـيةَ الثالثـةَ التـي كان طـه حسـين نشـطاً فيهـا، عضـواً ورئيسـاً (1940–1973). وكان المَجْمَـع يضـم خـبراء مـن مـصر وخارجها للعمـل على حماية اللغة والاسـتجابة للتحديـات الحديثـة التـي تواجههـا. إلى جانـب عملـه مـع هـذه المؤسسـات الرئيسـة الثـلاث، حـين تولى طـه حسـين وزارة المعـارف العموميـة (1950–1952)، أنشـأ العديد مـن المعاهـد والكـراسي الجامعيـة للدراسـات العربيـة والإسـلامية حـول البحـر الأبيـض المتوسـط، على أمـل توسـيع «نهضة» مـصر وتأثيرها الثقـافي خـارج حدودها.

ولضمان عمل كل هذه المؤسسات على نحو صحيح، أنشأ أو أعاد هيكلة ما أسماه «المجالس الفنية»، وهي هيئات اعتقد أنها ستمكّن التكنوقراط وتحميهم من السياسات الحزبية المسببة للشقاق. ومن بين هذه المجالس الفنية المجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى للجامعات والمكتب الفني لمجمع اللغة العربية، وكلها لا تزال قائمة حتى اليوم.

صحيحٌ أن «مستقبل الثقافة في مصر» وثيقة مهمة، إلا أني أراها ومضةً عن حالة النظام التعليمي في الوقت الذي كتب عنه طه حسين. في فصول مختلفة من دراستي هذه أتقصى كيف تطور مشروع طه حسين على مر السنين إلى أن نشر كتابه، وكيف ساعدته واجباته الرسمية (من عام 1939 إلى عام 1944 ومرة أخرى من عام 1950 إلى عام 1952) على تنفيذ بعض أفكاره بعد نشره. على مدى تلك السنوات، استجاب طه حسين للتحولات المختلفة التي تحدث من حوله، وكان في حوار دائم مع الجمهور وخصومه من خلال التصريحات العلنية والمناقشات البرلمانية وصفحات المجلات والدوريات الواسعة الانتشار. حتى عندما لم يكن في السلطة، ظل ينشر أفكاره في الكثير من المقالات وشارك في مناظرات عديدة بصفة صانع رأي عام. لا تسلط آراؤه ومناظراته حين كان في خارج المنصب (من 1944 إلى 1950) الضوء على كيفية دفاعه عن مشروعه وما وجِّه له خصومه فحسب، بل تقدم أيضاً فهماً قيماً لكيفية تطور المؤسسات التي رعاها خلال هذه المدة.

يدرس هذا الكتاب أيضاً نهاية مشروع طه حسين المؤسسي وعجزه في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي عن مواصلة الترويج للفكر النقدي والحرية الأكاديمية. فقد أظهرت الحرب العالمية الثانية والاحتلال البريطاني المستمر عدم جدوى المعاهدة البريطانية المصرية لعام 1936 وسُرعان ما قضت على النشوة التي شعر بها طه حسين فيما بين الحربين.

وقد اتضح استياؤه من السياسات الفاسدة التي تلت ذلك، وفشل الحكومات المتعاقبة في معالجة العلل المجتمعية الثلاث الشهيرة، الفقر والجهل والمرض، في سلسلة الكتب والمقالات التي نشرها في الأربعينيات. وانتهى دعمه للمفاوضات المتأنِّية السلمية الطويلة الأمد مع البريطانيين بتأييده الكامل لقرار رئيس الوزراء مصطفى النحاس بإلغاء المعاهدة البريطانية المصرية عام 1951، والذي أجاز القتال المسلح ضد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس. ثم دعم طه حسين انقلاب الضباط الأحرار في 23 يوليو 1952، ورأى في جمال عبد الناصر، في بداية الأمر، شخصيةً بطوليةً يمكنها كسر الجمود السياسي وتحقيق الاستقلال الكامل. ولكن ما أثار استياء طه حسين كان تأجيل المبدأ السادس لانقلاب عام 1952 الذي يدعو إلى خلق حياة ديمقراطية صحيحة. ثم وجَّهت حقبةُ التحرر من الاستعمار وسلطويةُ الدولة في الخمسينيات والستينيات صفعاتٍ شديدةً لمشروعه ومؤسساته. كما أصابه الفزع من الجرائم التي ارتكبها الفرنسيون في شمال إفريقيا والمعايير المزدوجة لهؤلاء المستعمرين، وقد استاء من المثقفين العرب الشباب الذين اتهمهم بتحويل الأدب إلى آلة دعاية للدولة والتنازل عن حريتهم عن طيب خاطر باسم الواقعية الاجتماعية والأدب الملتزم. ولما ازدادت عزلته شيئاً فشيئاً، وجد أنه من المستحيل الدفاع عن مشروعه للتأليف الطبيعي بين القديم والجديد، وتوفي بعد أن أَسَرَّ لغالي شكري بأنه سيغادر هذه الدنيا «بكثير من الألم وقليل من الأمل».[86] بقبول دعوة ديڤد سكوت لقراءة إرث الشخصيات المناهضة للاستعمار بوصفها مآسيَ لا رواياتٍ رومنسيةً، تروي دراستي هذه قصةَ مأساةِ تاريخٍ مصريٍّ بديلٍ، من ميلاده حتى مماته، قصةَ ما كان يمكن لمصر الحديثة أن تصبح عليه.

النهضة في مصر البرلمانية

كان طه حسين يؤمن إيماناً راسخاً بإنشاء البنية التحتية المؤسسية اللازمة لتعزيز التعامل العلمي النقدي مع كل من التراث الثقافي العربي الإسلامي القديم والأفكار والمؤسسات والممارسات الاجتماعية الجديدة القادمة من أوروبا. كان هذا التأليف بين القديم والجديد هو الصيغة المحدِّدة وأحد المبادئ المركزية للنهضة العربية طوال القرن التاسع عشر. شاع مصطلح «النهضة» في منتصف القرن التاسع عشر، وكان يشير في البداية إلى الإحياء الثقافي الذي كان ينتشر حينها من مصر ولبنان إلى أجزاء أخرى من العالم العربي.[87] كانت تلك مرحلة نشاط فكري مكثف أثارته نقاشات محتدمة حول القطيعة مع الأسس الثقافية للفكر العربي الإسلامي أو العودة إليها. وقد هيمن على هذه النقاشات ما تسميه إلهام خوري مقدسي «شعار الإصلاح». من خلال الإصلاحات الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية والتربوية، أراد النهضويون، حسبما ترى إلهام مقدسي، إنشاء دول ومؤسسات قوية وأفراد أقوياء وهيئات اجتماعية صحية قادرة على مواجهة المشروع الاستعماري الأوروبي.[88] ومفهوم «النهضة» هذا، كما يُحاجُّ كامران راستِغار، لم يكن خاصاً بالعالم العربي، لأن «فكرة الإحياء هذه شائعة في تصور المجتمعات غير الغربية للطرائق التي تَلج بها إلى المرحلة التاريخية للحداثة».[89] صحيحٌ أن بداية النهضة ونهايتها، ناهيك من نطاقها الإقليمي، موضع نقاش، تؤكد سماح سليم أن «بداية التنوير في المنطقة يُفهم أنها، بغض النظر عن النتيجة، كانت بفضل المشروع الاستعماري».[90]

لدى طه حسين، تطلّب هذا التعامل النقدي مع القديم والجديد والوقوف في وجه المشروع الاستعماري بنيةً تحتيةً مؤسسيةً متينةً قادرةً على دفع النهضة إلى الأمام وتجاوز مناظرات المثقفين والمطبوعات الفردية.

فقد ركز مشروعه الأكبر، الذي كرس له معظم حياته الناضجة، على بناء مؤسسات إنتاج المعرفة - مثل الجامعة ومَجْمَع اللغة العربية والمجالس الفنية المختلفة - ونشر هذه المعرفة من خلال التعليم الشامل. وسيُناط بهذه المؤسسات تدريبُ الباحثين، وتمويلُ بحوثهم، وربطُهم بالباحثين العاملين في بلدان أخرى، وجعلُ التراث العربي الإسلامي في متناول اليد، مادياً وفكرياً، من خلال العثور على المخطوطات القديمة ونشر إصدارات نقدية لها بالإضافة إلى تسهيل تعليم اللغة العربية الفصحى وتعلمها. لقد أدرك طه حسين أن مشروعاً بهذا الحجم يتطلب دعماً ثابتاً واعترافاً رسمياً من الدولة التي عَدَّها القوةَ المطلقةَ للحداثة القادرة على إحداث التغيير المطلوب، ولكن ينبغي أن تخضع دوماً للتدقيق والمساءلة من قبل مواطن حديث ناشط سياسياً. لترجمة رؤيته الشاملة من فكر مجرد إلى سياسات متماسكة، تحول طه حسين من كاتب وأكاديمي إلى موظف بارع يقترح مشاريع قابلة للتنفيذ في حدود الميزانية. ولضمان استمرار عمل هذه المؤسسات، عمل طه حسين المثقف أيضاً بصفة رجل دولة داهية يُناور بين تعقيداتِ نظام برلمانيٍّ يقوضه استمرار الاحتلال البريطاني والسياسات الحزبية المثيرة للشِّقاق.

في كتابه الكلاسيكي «الفكر العربي في العصر اللِّبرالي»، يؤرخ ألبرت حوراني للنهضة بدءاً من عام 1798، أي، سنة حملة نابُليون على مصر، حتى عام 1939 الذي شهد تقليدياً موت «اللِّبرالية». يختتم حوراني نقاشه بفصل عن طه حسين المثقف الذي يصفه بأنه «أديب في المقام الأول» و«المفكر الأكثر منهجية» من بين كل الكتاب الناشطين في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي.[91] وقد خصص حوراني جزءاً كبيراً من هذا الفصل لقراءة «مستقبل الثقافة في مصر» ويرى أن أفكار طه حسين تتويج منطقي لنظام الفكر اللِّبرالي الذي ألهم ثلاثة أجيال من العرب.[92] الغريب أن حوراني يتجاهل إصرار طه حسين

علـى أن الاسـتقلال الـذي نالتـه مـصر عـام 1936 ناقـص وهـش، وهـذا الإصرار، كـما ذكـرتُ آنفـاً، مهـم لفهـم سـبب كتابـة طـه حسـين لهـذا النـص بالطريقـة التـي كتبـه بهـا. لكـن حـوراني يـرى أن «مسـتقبل الثقافـة في مـصر» كان خطـة طـه حسـين لمصر بعـد أن اسـتقلت وبعـد أن «تَحَقَّـق الهـدفُ الـذي وُجِّهـت إليـه الحيـاة العامـة لجيـل كامـل».[93] تنسـجم دعـوة طـه حسـين لاتِّبـاع خُطـا أوروبـا عـلى نحـو مريـح مـع أطروحـة حـوراني الشـاملة التـي تـرى أن أوروبـا هـي مصـدر الأفـكار اللِّبراليـة. ومـع أن حـوراني يذكـر أن طـه حسـين، بصفتـه موظفـاً حكوميـاً، تمكـن مـن تنفيـذ بعـض أفـكاره، فهـذا لا ينتقـص مـن قـوة حجـة حـوراني برمتهـا أو تماسـكها، والتـي تتمحـور حـول كفـاح المفكريـن اللِّبراليـين - وعجزهـم في نهايـة المطـاف - عـن تطبيـق أفكارهـم بطرائـق يمكـن أن تضمـن إنشـاء مؤسسـات ديمقراطيـة دائمـة. فهو يُحـاجُّ بـأن سـنوات نشـاط طـه حسـين الأكـبر كانـت بـين أعـوام 1919 و1939.[94] وبسـبب منهجـه ومصـادره وتاريخـه وأطروحتـه الشـاملة، لا ينـاقـش حـوراني جهـود طـه حسـين في وزارة المعـارف العموميـة التـي مـن المفارقـة أنـه انضـم إليهـا عـام 1939.[95] لكـن بعـد عشريـن عامـاً مـن نـشر الطبعـة الأولى مـن كتابـه، تأمـل حـوراني في منهجـه وكيـف سـيكتب الكتـاب عـلى نحـو مختلـف بعـد كل تلـك السـنين. فمـن ناحيـة، سـيكتب عـن المفكريـن أنفسـهم الذيـن حلـل أفكارهـم في الطبعـة الأولى. ومـن ناحيـة أخـرى، قـال إن الكتـاب كان نتـاجَ عـصره، وأنـه سـينظر الآن أيضـاً في «كيـف كان لأفـكار الكتّـاب الذيـن اخترتُهـم تأثـير عـلى عقـول الآخريـن ولمـاذا». والأهـم مـن ذلـك هـو أنـه سَـيَهْتَمُّ بالأشـكال الأخـرى التـي كانـت وسـيلة لنقـل تلـك الأفـكار إلى الجمهـور.[96] بَيْـد أن عمليـة حصر مـشروع طه حسـين وتطلعاتـه الفكريـة بكتـاب «مسـتقبل الثقافـة في مـصر» بعـد نزعـه مـن سـياقه اسـتمرت، فعـززت بذلـك وجهـة نظـر شـائعة في هـذا المجـال مـن الدراسـات التـي تـرى أن طـه حسـين كان لديـه افتتـان سـاذج بالثقافـة الأوروبيـة.

تبني المؤرخة ديالا حمزة حُجَّتها على النقد الذاتي لدى حوراني وتعترض على نموذجه برمته. في كتابها *The Making of the Arab Intellectual* (تكوين المثقف العربي)، تُحاجُّ ديالا حمزة بأن نهج حوراني، الذي سيطر على هذا الحقل الدراسي منذ ظهور كتابه، قد قلل من قيمة إسهامات مختلف النهضويين. فمن خلال استخدام أوروبا وإنجازاتها باستمرار مقياساً لقياس إسهاماتهم، يصعب رؤية أصالتهم أو مدى تأثيرهم، بعد أن فشلوا في تحقيق أهدافهم المحددة من قبل. تشرح ديالا حمزة أنه بسبب نموذج حوراني، «انحصرت النهضة دوماً في جدلية التأثير ورد الفعل. [وضمن هذا النموذج] صُمِّمت الحيلة البلاغية المحدِّدة لكتابة تاريخ [عصر النهضة]، وهي المحاكاة (ونتيجتها الطبيعية: الفشل)».[97] للقطيعة مع نهج حوراني، تقترح ديالا حمزة أن تنظر إلى مختلف النهضويين وتقويم إسهاماتهم ضمن سياقهم المحلي المعقد. وهي تستخدم إطار المجال العام لقراءة الطرائق التي عبَّر بها النهضويون المختلفون عن أفكارهم وتحت أي ظروف. تُحاجُّ ديالا حمزة بأنه من خلال توجيه الانتباه إلى المجال العام، «يستطيع المرء أن يرسم خريطة لشبكة علاقات [النهضويين]، وفضاء تجاربهم، وأفق توقعاتهم، والمصفوفة الفكرية التي نمت أفكارهم فيها، في محاولاتهم المتواصلة لرسم إحداثيات الذات مقابل إحداثيات الدولة».[98]

من خلال التركيز على هذه التفاصيل، تعتقد ديالا حمزة أن المؤرخين يمكن أن يتعدوا عما تسميه «نماذج التأثير»، مثل «مجيء الغرب» أو «صراع الحضارات».[99] والأهم من ذلك هو أن مثل هذه التفاصيل تسمح لها بأن تقدم الادعاء الأكبر بأن النهضويين نجحوا في تقديم إسهام ملموس من خلال خلق مجال عام يعزز مساءلة الدولة والحكم الدستوري، وبالنتيجة تظهر النهضة في ضوء أكثر إيجابية.

كذلك أكد مؤرخون آخرون الحاجة إلى (إعادة) سرد قصة النهضويين. تدعو ليلى الدَّخْلي، على سبيل المثال، إلى كتابة تاريخ المثقفين العرب لا تاريخ الفكر العربي، وهذه ستكون طريقة للنظر بجدية في مجتمعهم والبنى الاجتماعية التي ترسَّخ فيها فكرهم.[100] وتقترح الاهتمام بالممارسات الفكرية لعلها في النهاية تمكننا من صد ما تسميه «سلسلة التعارضات» التي غالباً ما تُستخدَم منظاراً لفهم عمل المثقفين العرب، كأن تحصرهم في كونهم تجسيداً للتأثيرات الفكرية الغربية أو تختزلهم بانتمائهم الديني. بهذه الطريقة، برأي الدَّخْلي، يمكننا إعادة تأطير هؤلاء المثقفين على أنهم «فاعلون اجتماعيون» مُرَكَّبون وليسوا «مجرد نَقَلَةٍ للمعرفة».[101] كذلك، يأسف يوآف دي كاپوا كيف «ينتهي الأمر [بالباحثين] إلى تصوير شخصية المثقف العربي كأنه دالٌّ ثابتٌ على فكرة لا كأنه إنسان دينامي له سياقٌ يتحرك فيه». هذا الفصل بين «الشخص» و«ثمرة العقل»، بحسب دي كاپوا، يؤدي في نهاية المطاف إلى تجريد المثقفين العرب من إنسانيتهم.[102] ويتفق دي كاپوا مع آراء ليلى پارسنز، التي نوقشت آنفاً، فيدعو إلى إعادة الإنسانية للمفكرين العرب من خلال العودة إلى التاريخ السردي الذي يراه جزءاً من اتجاه أوسع يؤكد من جديدٍ قدرةَ السردِ الفريدةَ على «تضمين الذاتية البشرية في السياق الاجتماعي الأصلي الذي تحدثت فيه الذات وكتبت وتصرفت».[103] بينما يفضل العديد من الباحثين أن يروا تعاملاً أكبر مع النظرية النقدية بدلاً من التاريخ السردي، يعتقد دي كاپوا أن «معظم المثقفين العرب يستفيدون قليلاً من النهج النظري الذي يسبق إضفاء الطابع الإنساني عليهم. فلا بد من إعادتهم إلى الحياة أولاً».[104]

لذلك، من خلال التركيز على سياق طه حسين المحلي، بكل ما فيه من تفاصيل مُرَكَّبة، تحكي هذه السيرة الاجتماعية كيف تصرَّف إزاء المشكلات التي واجهت مجتمعه. وهي ليست مجرد تَقَصٍّ للطرائق التي عبَّر بها عن

أفكاره بوصفه كاتباً مؤثراً في منشورات مختلفة، بل هي أيضاً وسيلةٌ لمعرفة كيف كافح لتنفيذ تلك الأفكار في تفاعله مع الآخرين بصفته موظفاً مدنياً نشطاً. كما أُبَيِّنُ في القسم التالي الخاص بالمصادر، ونظراً لنطاق واجبات طه حسين العامة وحجم المحفوظات الثرية التي خلَّفها لنا بسبب انهماكه النشط في الحياة العامة، فهذا النوع من القراءة يليق بمفكر مثله. تبيِّن هذه الدراسة أن معارك طه حسين السياسية ومناظراته المجتمعية شكلت عمله المفاهيمي. فبينما كان يحاول تنفيذ ما كتبه ويكتب عما حاول تنفيذه، لم يكن طه حسين يعمل في فراغ مؤسسي؛ إذ إن العمل وفقاً لأفكاره انطوى على تنازلات عملية أملتها قيود بيروقراطية ومؤسسية وسياسية. علاوةً على ذلك، من خلال إشراك الجمهور في المناقشات حول دور التعليم وبِنْيَتِه ونشره، كان طه حسين وآخرون يحددون دور المؤسسات التي كانوا يبنونها، مع إرساء تلك المؤسسات في واقع محدد للبلد واحتياجاته كما فهموها. لم تكن هذه المؤسسات فكرةً مجردةً استوردها طه حسين وغيره بالجملة من أوروبا. كما تُبيِّنُ أُمْنِية الشاكري في دراستها للتأسيس المؤسسي والخطابي للعلوم الاجتماعية العربية بين عامي 1870 و1960، لم يكتفِ المثقفون المصريون بِنَسْخِ المعارف الأجنبية. فهي تُحاجُّ بأنه بينما استوعب هؤلاء المثقفون بعض المقدمات المنطقية الغربية، مثل الزمانية التقدمية والدولة القومية، فقد اعتمدوا على الخصوصية التاريخية لمجتمعهم لمقاومة أشكال المعرفة الاستعمارية وأحياناً لنقضها.[105] علاوةً على ذلك، سمح وجودُ صحافةٍ حرةٍ نسبياً والمؤتمرات العلنية لطه حسين وأنصاره وخصومه بإشراك الجمهور في تلك النقاشات. يتعدى هذا الاهتمامُ بالجمهور مهمةَ النهضوي التقليدية التي تطوَّع بها من تلقاء نفسه لتثقيف الجماهير. بل إن وجود نظام برلماني في حد ذاته يعني ضمناً أنه كان على طه حسين وغيره إقناعَ الجمهور بصحة مشاريعهم لكسب الأصوات الانتخابية اللازمة.

تـدل المعركـة حـول الإصـلاح التربـوي عـلى أهميـة النـاس وآرائهـم في مـصر البرلمانيـة. وقـد اسـتخدم طـه حسـين حملتـه للإصـلاح المؤسـسي والتعليـم الشـامل لإعـادة التفـاوض عـلى العقـد الاجتماعـي وإقنـاع الناخبـين بـأن الدولـة موجـودة لخدمتهـم ولتوفـير التعليـم والحيـاة الكريمـة التـي طالبـوا بهـا. وهكـذا أصبحـت المناقشـات عـن التعليـم مشـبعةً بأفـكار ملموسـة عـن الديمقراطيـة والحكـم الرشـيد ودور الدولـة والمسـاءلة السياسـية. إن أي سـيرةٍ فكريـةٍ تختـصر مـشروع طـه حسـين الـذي امتـد لعقـود - بالإضافـة إلى المجتمـع والهيـاكل الاجتماعيـة التـي نشـأ وأصبـح جـزءاً مـن نسـيجها - بقـراءةٍ لكتـاب «مسـتقبل الثقافـة في مـصر» وبعـض أعمالـه المنشـورة الأخـرى اختـزالٌ لا يعـزز إلا «سلسـلة التعارضـات» التـي حـذَّرت منهـا الدَّخْـلي.

كذلـك تتحـدى تفاصيـلُ الإصـلاح التعليمـي في مـصر البرلمانيـة النمـوذجَ التأريخـيَّ السـائد الـذي لم يَـرَ في هـذه المرحلـة إلا الإخفـاق. يظـل كتـاب عفـاف لطفـي السـيد مارسـو *Egypt's Liberal Experiment* (تجربـة مـصر اللِّبراليـة) المرجـعَ الكلاسـيكي في هـذا الموضـوع.[106] تركـز مارسـو في عملهـا عـلى الـصراع الثلاثـي الشـائن عـلى السـلطة بـين الملـك المـصري والمحتلـين البريطانيـين وحـزب الوفـد. مـن وجهـة نظرهـا، مهَّـدَ حكـمُ الملـك فـؤاد الاسـتبدادي وخضـوع النظـام الملكـي للبريطانيـين الطريـق لسياسـات الانقسـام التـي جعلـت من المسـتحيل بناء مؤسسـات ديمقراطيـة مناسـبة في هـذه المرحلـة التكوينيـة مـن تاريـخ مـصر الحديـث. لكـن مارسـو تحـرص عـلى الإشـارة في مقدمَتهـا، ولـو باختصـار شـديد، إلى أن التجربـة اللِّبراليـة لم تكـن فاشـلةً تمامـاً:

> حققـت التجربـة اللِّبراليـة نجاحـاً جزئيـاً، وشـهدت في الواقـع ازدهـار العديـد مـن العنـاصر التـي كانـت حيويـة لتطـور مـصر في المسـتقبل، مثـل بدايـة التصنيـع وتحريـر

المرأة وانتشار التعليم وتحسُّن الصحة ومعاهدة التحالف البريطانية المصرية لعام 1936 التي، على ما فيها من عيوب، كانت خطوة في الاتجاه الصحيح.(107)

لكن هذا النجاح الجزئي للتجربة ليس محور دراسة مارسو المُهِمَّة، وهذه الدراسة، مثل كتاب حوراني «الفكر العربي في العصر اللِّبرالي»، هيمنت على هذا الحقل البحثي منذ ظهورها عام 1977. تريد مارسو تحديد الأسباب السياسية والاجتماعية التي منعت ثورة 1919 الوطنية من الاستجابة للمطالب القديمة بمزيد من الإجراءات الاجتماعية الشعبية، مثل الإصلاح الزراعي. ترى مارسو أن السعي للحصول على موافقة بريطانية ضمنية أو صريحة قبل تعيين الوزارات، والتغييرات الوزارية المتواصلة، ومحاولات الملك فؤاد الالتفاف على الدستور، والمشاحنات المستمرة بين الأحزاب السياسية النخبوية كلها جعلت من المستحيل إجراء أي تغيير حقيقي.(108) كان هدف مارسو من تفكيك هذه الأسباب السياسية هو شرح ما جعل ازدهار المؤسسات الديمقراطية صعباً:

> عُدَّت تلك المرحلةُ من الحياة السياسية المصرية عموماً تجربةً فاشلةً في الحياة الدستورية. فعندما دشَّنت حقبةُ جمال عبد ناصر في منتصف القرن مرحلةَ قمعٍ أشدَّ تطرفاً من مرحلة [رئيس الوزراء إسماعيل] صدقي، فقد رسَّخت الاعتقادَ بأن المؤسسات الدستورية عاجزة عن التجذُّر في أرض سياسية معادية كما بدت أرضُ مصر. لذلك وُصِف المصريون بأنهم أذلّاء، لا عَهْدَ لهم بالحكم الذاتي، عاجزون عن تقدير قيمته.(109)

يرى آرثر غولدشمِت وباراك سالموني والراحلة إيمي جونسن أن المرحلة من 1919 إلى 1952 «ما تزال تحظى باهتمام بحثيٍّ غيرِ كافٍ» وأن «حيويتها الثقافية وديناميتها المجتمعية وإرثها الفكريَّ والسياسي [تتطلب] الاهتمام بها من جديد».(110) ولهذا حرر هؤلاء مجلداً عام 2005 أعاد فيه العديد من الباحثين دراسة

مختلف التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التي حدثت قبل عام 1952. يحاول هؤلاء الباحثون التوسع في شرح كل من التحديات والإنجازات التي تحققت في هذه المرحلة، بما في ذلك الالتزام العام بالدستور والمناقشات البرلمانية الحيوية وتزايد الأداء القضائي الفعال والحياة الفكرية المزدهرة. كما يُحاجُّون بأن دراسة المرحلة التي سبقت عام 1952 ضرورية لفهم المرحلة التي تلت ذلك، إذ تبنت دولةُ ما بعد الاستعمار العديدَ من السياسات والاتجاهات التي وُضِعَت قبل عام 1952 وبَنَتْ عليها، بما في ذلك تلك التي تخص مجالات السياسة الخارجية والإصلاح الاجتماعي وتكافؤ فرص القبول في الجيش.[111] يرى الباحثون أن تاريخ التعليم في هذه الحقبة هو أحد المجالات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام والدراسة.

> لعلَّه بسبب أوجه قصور التعليم الجلية في السنوات الثلاثين الماضية، تتعلق بعض الإنجازات التي لم تُدْرَس جيداً في سنوات 1919-1952 بالتعليم. فبعد عقود من الإهمال البريطاني، مرت جهود الدولة التعليمية بثورة تدريجية في ظل الملكية الدستورية. وشمل ذلك زيادة عدد المدارس وتوزيعها الجغرافي وتوفير التعليم للإناث.[112]

في ختام هذا المجلد، يقدم الراحل روجر أُوِن عدة أسباب لعدم اهتمام الباحثين بمرحلة ما قبل عام 1952 ووَصْمِها عموماً بأنها مرحلة تفشّى فيها الانحلال والإخفاق. فيذكر مثلاً آراءَ جمال عبد الناصر الخاصة التي تؤكد فساد النظام الملكي. يرى أُوِن أن هذه الآراء كانت تُدَرَّس في المدارس وظلت تشكل الطريقة التي ينظر بها المصريون، بمن فيهم «معظم مؤرخي مصر»، إلى المرحلة الدستورية.[113] يُدلي جُويل غوردن برأي مشابه، حين يقول إن النظام الجديد روَّج لحتمية سقوط النظام الملكي، ثم روَّج الباحثون الأجانب لهذا

التاريخ الرسمي من غير تمحيص.[114] يرى أُوِن أن هناك سبباً آخر، ألا وهو التأكيد الوطني على تعريف التاريخ المصري من منظور الكفاح المتواصل ضد القوى الأجنبية الذي تُرْجِم، فيما يتعلق بمرحلة ما قبل 1952، إلى التركيز على الصراع الثلاثي بين البريطانيين والملك وحزب الوفد.[115] ينتقد أُوِن دراساتِ مارسو وحوراني تحديداً، بسبب قراءتهما الغائيَّة للمرحلة المعنية - مارسو لأنها لم تجد في التجربة اللِّبرالية إلا الفشل، وحوراني لأنه اختار أن يكون عام 1939 هو نهاية العصر اللِّبرالي. في مقالٍ أبكر بكثير، يحذر أُوِن من مَغَبَّة التركيز المفرط على الصراع الثلاثي لأنه يبالغ في تيسير أمر العلاقة المعقدة بين هؤلاء الفاعلين السياسيين الأساسيين ويتغاضى عن الدور الذي أداه فاعلون تاريخيون آخرون في تحدي سياسات الحكومة والأحداث السياسية والتأثير فيها.[116] وطه حسين، كما تُبيِّن هذه الدراسة، كان فاعلاً تاريخياً من هذا الطراز، والطريقة التي نفذ بها إصلاحاته تشير إلى أن الناخب المصري كان رابع لاعب سياسي أساسي في المرحلة البرلمانية. فمتى طُرِح التعليم المجاني عام 1950، دافع عنه طه حسين ضد منتقديه، وأصرَّ على أنه حقٌّ ناله المصريون ولا ينبغي أن يُنْتَزَع منهم.[117] وهنا لم يكن طه حسين مجردَ مُتَشَدِّقٍ بِزُخْرُف القول، لأن الناخبين أعادوا حزب الوفد إلى السلطة، وهذا مكَّنه من طرح سياسة مجانية التعليم. ولذلك من قَبيل المبالغة في تيسير الأمر أن نرى أن التعليم المجاني كان قراراً فُرِضَ من الأعلى.

كما يركز أُوِن على صعوبة الوصول إلى المحفوظات الوطنية المصرية، وهذا عامل مهم يعوق أي دراسة جدية لهذه المرحلة. لذلك، أصبحت الروايات الصحفية، مثل روايات محمد حسنين هيكل وكتابات الحنين إلى ماضي مصر الجميل، هي المصادر الرئيسة للمعلومات عن هذه المرحلة.[118] وأخيراً، يضع أُوِن اللوم على ما يسميه «النقص الحاد» في السِّيَر البحثية عن الفاعلين

السياسيين في المرحلة البرلمانية، بمن فيهم أولئك الذين ساعدوا على الإطاحة بالنظام الملكي، مثل جمال عبد الناصر نفسه.[119] وهو يصر على أننا بحاجة إلى المزيد من البحث، أما عن البحوث التي أُنْجِزت حتى الآن، فيقول، «على ما في [هذه الأعمال] من فائدة، فهي لا تلامس إلا قمة جبل جليدي يتكون من كل المؤسسات والعلاقات والممارسات والعمليات التي تجعل العهد الملكي مهمةً جداً ومثيرةً للاهتمام وفريدةً».[120] وقد دأبت المؤسسة الأكاديمية المصرية على وصم السنوات السابقة لعهد جمال عبد الناصر بالفساد أيضاً. على سبيل المثال، يناقش المؤرخ يونان لبيب رزق أحداث ما قبل عام 1952 في مقال بعنوان «سقوط التجربة اللِّبرالية في مصر»، يتهم فيه الأحزاب السياسية بمسايرة قصر مستبد، هذا إن لم تتعاون معه.[121] لكن بعض الأصوات شككت في المعرفة السائدة الموروثة عن سنوات ما قبل 1952. ومن هذه الأصوات المؤرخ عبد العظيم رمضان الذي يدعو إلى إعادة كتابة تاريخ مصطفى النحاس (1879–1965)، الزعيم الوفدي وخليفة سعد زغلول. يُحاجُّ رمضان بأنه منذ عام 1952 جرى تجاهل الدور الذي أدّاه النحاس في النضال الوطني السابق بصورة منهجية ونُبِذَ عمداً في إطار مسعى أكبر لتشويه أي إنجازات حدثت قبل انقلاب الضباط الأحرار.[122] وهو يقول إن التاريخ الذي يُدَرَّس في المدارس والجامعات تبنّى رأي جمال عبد الناصر عن مرحلة ما قبل عام 1952 الذي وصم جميع الأحزاب السياسية بأنها فاسدة وغير لائقة.[123]

كذلك دعا المفكر المعروف لويس عوض، بعد وفاة جمال عبد الناصر، إلى مراجعة تأريخ مرحلة ما قبل عام 1952. وقال إن ثورة 1952 شوهت سمعة المرحلة بين ثورتي 1919 و1952، ونتيجةً لذلك، لم تعد أجيالٌ من المصريين قادرةً على التميز بين سعد زغلول ومصطفى النحاس اللذين تمتعا بحب الجماهير من جهة وبين المستبدَّيْنِ محمد محمود وإسماعيل صدقي.[124]

في تقويمه الخاص لتلك المرحلة، يتساءل عوض هل كان بإمكان الأحزاب السياسية في ذلك العصر أن تفرض تغييراً حقيقياً، أو تنجح في إسقاط النظام الملكي، أو تقاوم الإقطاع والرأسمالية. ويستنتج أن هذا كله «مستبَعد»، لأنه يرى أن البريطانيين ما كانوا ليسمحوا بحدوث ذلك أبداً، لأنهم كانوا مرتاحين لنظام كانوا يعرفون جيداً كيف يتلاعبون به.[125]

وكذلك كتب الفيلسوف فؤاد زكريا في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين أن جيلاً كاملاً من المصريين يجهل ما حدث خلال مرحلة العهد الملكي لأنها مرحلة «كتب عنها خصومها»، ولذلك فهي بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل.[126] على سبيل المثال، يتهم زكريا الصحفيَّ محمد حسنين هيكل بطمس الفروق بين مختلف الأحزاب السياسية النشطة خلال تلك المرحلة بادِّعائه «أنها كلها خانت، وفشلت، وتنكرت للحركة الوطنية».[127] ويصف زكريا التجربة الأخيرة لحكم الوفد (1950–1952) بأنها كانت «ذروة التطور الديمقراطي الذي سارت فيه مصر طوال مدّة لا تقل عن ثلاثة أرباع قرن»، على الرغم من القوى المختلفة التي عارضت تطورها، بما في ذلك القصر والاحتلال والجيش نفسه.[128] بينما يعترف زكريا بأن الوفد لم يكن أبداً حزباً «مثالياً» أو متجانساً، «كان على وعي تام بأن مصدر قوته هو التأييد الشعبي الساحق»، لذلك استمر في دعم الدستور ومطالب الشعب حتى النهاية.[129] ومن المثير للاهتمام، برأي زكريا، أن قرار طه حسين بجعل التعليم مجانياً كان «البداية الحقيقية للتحول الاجتماعي».[130]

المصادر: النظر فيما وراء أعمال طه حسين المنشورة

يعتمد هذا الكتاب بصورة أساسية على وثائق أرشيفية من دار الوثائق القومية وجامعة القاهرة ووزارة التعليم المصرية ووزارة الخارجية الفرنسية

بالإضافة إلى عشرات الدوريات، والأهم من ذلك، أوراق طه حسين الخاصة التي تمكنتُ من دراستها بإذنٍ كريم من أسرته. وفيما يتعلق بالإجراءات المقترحة أو القرارات التي اتخذها طه حسين في مدّةِ عمله في وزارة المعارف العمومية، يحتفظ أرشيف مجلس الوزراء في دار الوثائق القومية بسجلات الاجتماعات والمذكرات المختلفة المقدمة للمجلس للمصادقة عليها. تقدِّمُ كلُّ مذكرة حالة لمشروعٍ مقترَح، وتشرح سياقه وتاريخه ومُسوِّغاته، وتعطي توصيات المجلس وقراره النهائي. ويحتفظ أرشيف كلية الآداب بجامعة القاهرة بسجل طه حسين الوظيفي في الجامعة، كما يوجد ملف معاشاته في دار المحفوظات العمومية لكونه موظفاً حكومياً. يوضح كلا الملفين العديد من المهام الموكَلة إليه من قبل الوزارة والجامعة، ويحتفظان بسجل ترقياته وتكليفاته وتوصيفه الوظيفي. توفر محفوظات وزارة التعليم، الموجودة في متحف التعليم، تقارير ومعلومات مفيدة عن الوزارة نفسها.

علاوةً على ذلك، وبمبادرة من جابر عصفور، وزير الثقافة المصري الأسبق وتلميذ طه حسين، جمعت دار الوثائق القومية في الآونة الأخيرة العديدَ من مقالات طه حسين من عام 1908 إلى عام 1967. في ذلك الوقت، كان عصفور رئيساً لدار الكتب والوثائق القومية، وقد كلف المؤرخَ المصريَّ رؤوف عباس الإشرافَ على المشروع. استغرق جمع المقالات أربع سنوات، ثم استغرق تحريرها ونشرها في ستة مجلدات أربعَ سنوات أخرى. نُشِر المجلد الأول عام 2002 والسادس عام 2006. وجد عباس أنه من بين مئات المقالات، هناك مئة وأربع وأربعون مقالة، تركز على التعليم، لم تُنْشَر من قبل.[131] تمتد هذه المقالات على مدى أكثر من أربعين عاماً من المشاركة النشطة لطه حسين في مسألة التعليم وعلاقته بالديمقراطية، ولذلك فهي مهمة في الكشف عن كيفية تطور مشروعه بمرور الوقت وكيف حاول إقناع الجمهور المصري بفائدة أفكاره.

كما أنها تضع هذه التطورات في سياق المناقشات والسياسات الشاملة في مرحلة ما بين الثورتين. تساعدنا المقالات التي نشرها طه حسين منذ انقلاب عام 1952 حتى منتصف ستينيات القرن العشرين على فهم رد فعله على الثورة، وكيف أثر هذا التغيير في مشروعه، وما أدى إلى تهميشه في نهاية المطاف. أخيراً، تقدم مجلةُ مجمع اللغة العربية كنزاً هائلاً من التفاصيل حول التغييرات الهيكلية التي أدخلها طه حسين في المَجمع وأسبابها والطرائق المختلفة التي أعاد بها رسم سياسات المَجمع للتركيز على المهام التي كان يعتقد أنها ضرورية لحماية اللغة العربية الفصحى وتيسيرها.

في فرنسا، تحتفظ وزارة الخارجية بسجلات مفصلة للعلاقات الثقافية لتلك الدولة مع مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين. بعد الحرب العالمية الثانية واستعداداً للإنهاء الفعلي للامتيازات الأجنبية في عام 1949، توثق مئاتُ التقارير والبرقيات السرية في الغالب المخاوف الفرنسية بشأن مستقبل عشرات المؤسسات التعليمية الفرنسية في مصر. تشير هذه التقارير أيضاً إلى كيفية تعامل السلطات الفرنسية مع طه حسين عندما أصبح وزيراً للمعارف العمومية وتعطي رؤى مذهلة عن طه حسين، رجل الدولة والسياسي، وهو يصطدم مع الحكومة الفرنسية حول اتساع النفوذ الثقافي المصري في شمال إفريقيا الخاضع للسيطرة الفرنسية.

مع أنني اعتمدت في الغالب على المواد الأرشيفية، فقد قرأت هذه الوثائق مع أشهر أعمال طه حسين المنشورة وضدها. فالتعامل مع كليهما أمر ضروري، لا للحصول على فهم أفضل لطه حسين ونظرته الفكرية والسياق الذي عمل فيه ونشر فحسب، بل أيضاً لمقارنة الأفكار النظرية مع تطبيقها. فرسائل طه حسين الرسمية ومذكراته وقراراته العامة تخاطب رجال دولة وأعضاء في مجلس الوزراء، إما أعلى منه منصباً وإما زملاءَ له.

هـذه الوثائـق المصريـة الرسـمية والتقاريـر الأرشـيفية الفرنسـية دقيقـة، وهـي في كثير مـن الأحيـان ذات نـبرة متحفظـة وجافـة. ولأن هـذه التقاريـر توثِّـق مقترحـات موجهـةً إلى صانعـي القـرار، فهـي توفـر المعلومـات الأساسـية والإحـالات اللازمـة لـكل حالـةٍ قيـدَ البحـث. توجـد العديـد مـن الوثائـق الصـادرة عـن مجلـس الـوزراء المـصري، بـما في ذلـك المذكـرات وجـداول أعـمال الاجتماعـات، في أصلهـا العـربي وبالترجمـة الفرنسـية. كذلـك تسـجل المَحـاضر مناقشـات المجلـس لمـا يسـتجد مـن أحـداث غـير مُدْرَجـة في جـدول الأعـمال، مثـل العنـف الـذي اندلـع في منطقـة قنـاة السـويس بعـد أن ألغـت مـصر المعاهـدة البريطانيـة المصريـة لعـام 1936 في أكتوبر 1951.

تتطلـب أعـمال طـه حسـين المنشـورة حـول التعليـم والثقافـة والسياسـة قـراءةً مختلفـةً، قـراءةً واسـعةً وعميقـةً في الوقـت نفسـه. فقـد لحـظ العديـد مـن الباحثـين صعوبـة قـراءة طـه حسـين، عـلى مـا في أسـلوبه مـن عذوبـة وسلاسـة. وقـد حـذر الباحـث التونـسي محيـي الديـن حمـدي، عـلى سـبيل المثـال، قائـلاً إن «متتبـع فكـر طـه حسـين في حاجـة الى السـنين الطـوال ليُلِـم بـها ألـف».[132] عـلاوةً عـلى ذلـك، لا تقتـصر التناقضـات الداخليـة التـي أشرنـا إليهـا في «مسـتقبل الثقافـة في مـصر» عـلى ذلـك الكتـاب فحسـب. إذ يشـير عبـد الرشـيد محمـودي إلى وجـود «أنـواع مختلفـة مـن التوتـر والالتبـاس، إن لم يكـن التناقـض الصريـح» في فكـر طه حسـين برمتـه.[133] ويـرى المسـتشرق الفرنـسي الشـهير جـاك بـيرك أن أسـلوب طـه حسـين، بـما فيـه مـن موسـيقى وإيقـاع وتكـرار، «فيـه غِوايـة».[134] وقـد توسَّـع مقـداد الجُمنـي في شرح ملحوظـة بـيرك قائـلاً إن جمـال أسـلوب طـه حسـين يـصرف الانتبـاه في نهايـة الأمـر عـن الأفـكار نفسـها. وهـو يـرى أنـه مـن المهـم بالنسـبة إليـه «فهـم فلسـفة نَـص [طـه حسـين] نفسـياً وعاطفيـاً، وعقليـاً خاصـةً، وثقافيـاً بوجـه أخـص».[135] أمـا الكاتـب شـكري فيصـل فقـد وصـف أسـلوب طـه حسـين

بأنـه «واضـح بشـكل غامـض أو غامـض بشـكل واضـح».[136] يذهـب فيصـل إلى أبعـد مـن ذلـك فيقـول إن جُمَـل طـه حسـين مخادعـة في وضوحهـا وموسـيقاها تجعـل القـارئ غـير المتـأنّي يتغـاضى عـن تفاصيـل حُجَّتـه، فيحتفـظ بالفكـرة الكليـة عـلى حسـاب التفاصيـل الدقيقـة.[137] يعتقـد فيصـل أن طـه حسـين يتعمـد الكتابـة بهـذه الطريقـة لكـي يمنـع القـارئ مـن أن تَـتَـيهَ عنـه الفكـرة الأساسـية، مـع «وفـرة الخطـوات وأسـاليب التعبـير والنقـاط الجانبيـة». يـشرح فيصـل أنـه عنـد الفـراغ مـن القـراءة، تظـل الفكـرة الرئيسـة «تطـن في أذن القـارئ عـلى خلفيـة الإيقـاع الموسـيقي الـذي يولـده أسـلوب [طـه حسـين] المميـز».[138] هـذا الادعـاء بـأن طـه حسـين يسـتخدم أسـلوباً آسراً بمثابـة حيلـةٍ أدبيـةٍ للاسـتئثار بانتبـاه قارئـه إلى فكرتـه الأساسـية يمكـن أن يسـاعدنا عـلى فهـم عـدم الانتبـاه لبعـض الحجـج الدقيقـة والتناقضـات الداخليـة في نصوصـه أحيانـاً.

يمكـن لطريقـة طـه حسـين الخاصـة في الكتابـة، التـي لا شـك أنهـا تأثـرت بفقـدان بـصره، أن تفـسر أيضـاً تركيـزه المتفـاني عـلى فكـرة النـص الرئيسـة. ففـي عـام 1934، أشـار إلى أن عمليـة الكتابـة مرهقـة جـداً بالنسـبة إليـه. فقـد قـال إنـه كان يُمـلي نصوصـه دومـاً ولا يحـب أبـداً أن يُقاطِعـه أحـدٌ في هـذه الأثنـاء. وكان يشـعر بالسـعادة حـين يفـرغ مـن الإمـلاء، فـلا يعـود إلى النـص بعـد ذلـك أبداً، فيقـول: «وإني لأكـره أشـد الكـره أن أعـود إلى قـراءة مـا أمليـت. فأنـا أشـعر عندمـا أنتهـي مـن كتابـة مقالـة أو كتـاب أننـي تخلصـت مـن عـبء يشـق عـلي أن أتحملـه مـرة أخـرى».[139] وفي مقابلـةٍ متأخـرةٍ جـداً، أكـد ابنـه، مؤنـس، أن والـده، عـلى حـد علمـه، «لم يراجـع قـط سـطراً واحـداً مـن كتاباتـه».[140] صحيـحٌ أن طـه حسـين كان يتحقـق مـن صحـة المعلومـات ويراجعهـا في مرحلـة الاسـتعداد للإمـلاء، لم تتضمـن الكتابـة الفعليـة أيـاً مـن ذلـك أو لم تتضمـن إلا القليـل جـداً منـه. لذلـك لا بـأس مـن أن نفـترض أن التركيـز عـلى الفكـرة الرئيسـة كان أمـراً مهـماً لطـه حسـين نفسـه

وهـو يُمـلي أفـكاره، لكيـلا يفقـد تسلسـل هـذه الأفـكار ويحافـظ عـلى تماسـك النـص.

يسـتخدم هـذا الكِتـابُ كلَّ المصـادر الموصوفـة أعـلاه لكتابـة سرد جديـد يتحـول التركيـز فيـه مـن طـه حسـين الأديـب إلى طـه حسـين رجـل الدولـة والموظـف العـام الـذي يبنـي مؤسسـاتٍ لإنتـاج المعرفـة. لا أرمـي إلى فهـم الطرائـق التـي تَصَـوَّر بهـا هـذه المؤسسـات وإعـادة هيكلتهـا لمواجهـة التحـدي الاسـتعماري فحسـب، بـل أيضـاً كيـف حـاول بُنـاة تلـك المؤسسـات، طـه حسـين وغـيرُه، التغلـبَ عـلى أوجـه القصـور في نظـام مـصر البرلمـاني القَلِـق، وكيـف اعتمـد طـه حسـين ضمنـاً عـلى هـذا النظـام ليكـون إطـارَ عمـلٍ تعمـل مـن خلالـه هـذه المؤسسـات بكفـاءة. عـلاوةً عـلى ذلـك، أنـا أتحرّى كيـف حـاول طـه حسـين اسـتخدام هـذه المؤسسـات لتوسـيع نفوذ مـصر الثقـافي الإقليمـي، وكيـف أدى ذلـك إلى اصطدامـه مـع السـلطات الفرنسـية في شـمال إفريقيـا قبـل عـدة سـنوات مـن عروبـة جمـال عبـد النـاصر. أخـيراً، أُبـيِّن كيـف أن الأحـداث السياسـية في مـصر وخارجهـا في الخمسـينيات والسـتينيات مـن القـرن المـاضي حالـت دون اسـتمرار طـه حسـين في الترويـج لمشروعـه الإصلاحـي وأدت إلى تهميشـه في نهايـة المطـاف.

لذلـك، هنـاك سـؤالان أساسـيان يحـركان هـذه الدراسـة. أولاً، مـا مـشروع طـه حسـين الشـامل للتعليـم والثقافـة في مـصر؟ وثانيـاً، مـا الـذي يمكـن أن يخبرنـا بـه ترويـجُ طـه حسـين وتنفيـذُهُ لمشروعـه عـلى مـر السـنين عـما نسـميه مـصر «اللِّبراليـة» أو «البرلمانيـة؟» ثـم يـؤدي هـذان السـؤالان الكبـيران إلى الأسـئلة التاليـة الأكثـر تحديـداً. مـا ملامـح حيـاة طـه حسـين المهنيـة العامـة، سياسـياً وموظفـاً مدنيـاً، وكيـف يمكـن لمسـيرته المهنيـة، التـي لم تُـدْرَس دراسـةً كافيـةً، أن تغـير فهمنـا لمسـيرته المعروفـة كاتبـاً ومفكـراً؟ كيـف يختلـف طـه حسـين عمـن سـبقوه مـن النهضويـين في نهجـه لمواجهـة التحـدي الاسـتعماري؟ كيـف يمكـن لنـا أن نوفِّـق بـين دفـاع

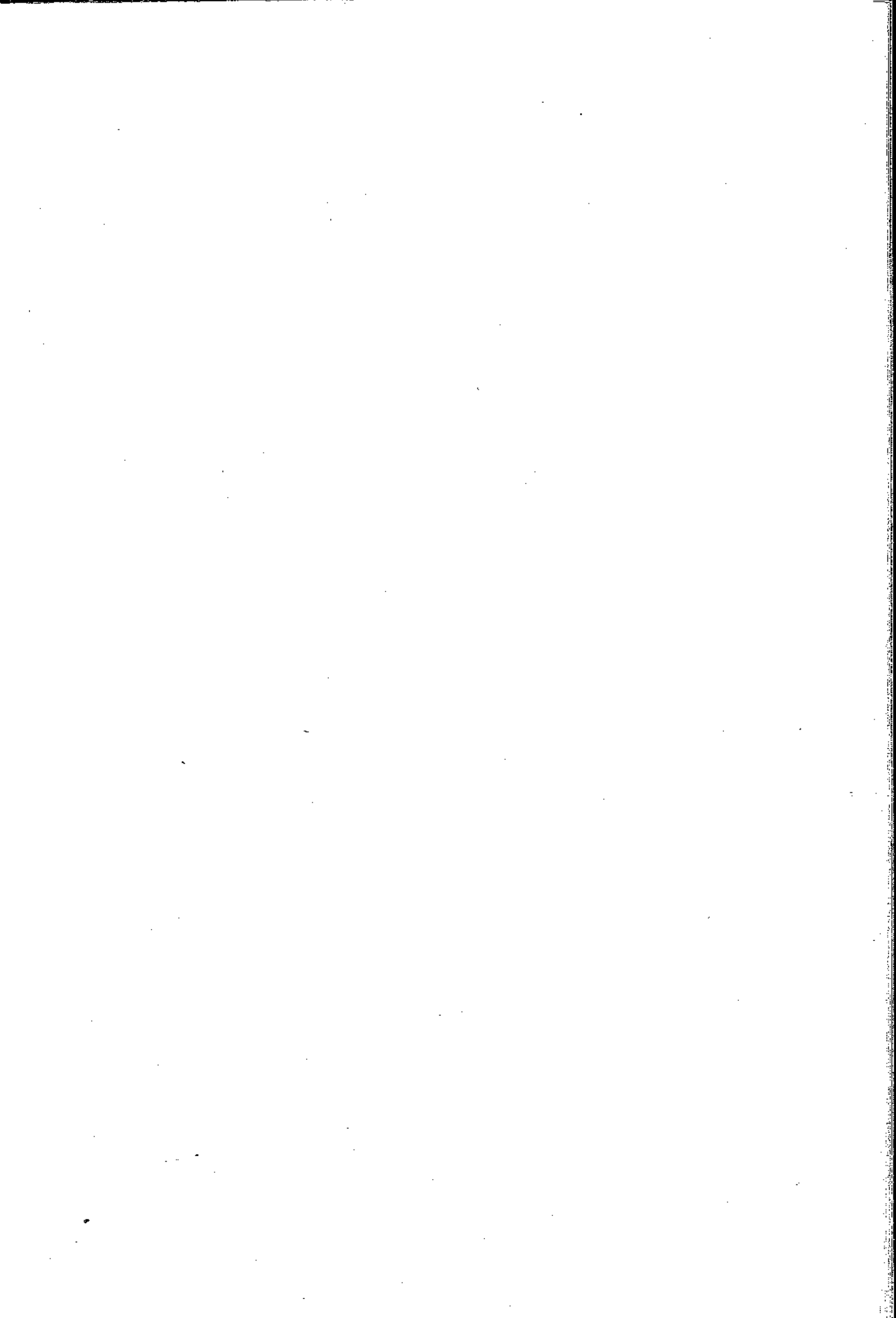
طه حسين عن الحرية الأكاديمية والفكرية وبين الدور المركزي الذي خَصَّ به الدولةَ في مشروعه؟ كيف تعامل طه حسين، بصفته رجلَ دولةٍ وموظفاً حكومياً، مع السياسات الحزبية التي كانت تُقَوِّضُ صنع السياسات والنظام البرلماني برمته؟ أخيراً، كيف يمكن للتركيز على مؤسسات الثقافة والتعليم أن تغير فهمنا للعهد البرلماني برمته؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، تتبع هذه الدراسة مسارين يزعزعان أيضاً العديد من الافتراضات حول كل من الرجل والمرحلة البرلمانية التي عمل فيها. يتعامل المسار الأول مع طه حسين، ويتقصى مسيرته المهنية وواجباته ومسؤولياته العامة. فكثيراً ما شابَ الدراساتِ عن طه حسين تركيزٌ ضيقٌ على أعماله المنشورة ومناظراته الأدبية. في هذه الدراسات، يظهر طه حسين في هيئة مثقف يُمجِّد شكلاً «صِرْفاً» من الفن والثقافة يدَّعي أنه يجب أن يتجاوز السياسة من أجل الوصول إلى تفاهم وتعاون حقيقيين بين الشعوب والأمم. ونتيجةً لذلك، تعرض لانتقاداتٍ لأنه تغاضى عن تأثير علاقات القوة غير المتكافئة التي كانت قائمة بين المستعمِرين والمستعمَرين والتي تقوم عليها كل التبادلات الثقافية بينهم. من خلال دراسة مسيرة طه حسين السياسية وبصفته صانعَ قرارٍ لديه مشروعُ إصلاحٍ عاجلٍ، أزعُم أنني أُقدِّم صورة مختلفة لطه حسين. فصراعاته السياسيةُ مع خصومه المحليين (مثل الملك فاروق وحزب السعديين الذين عارضوا دعواته للتعليم المجاني)، والأغرب من ذلك، مع فرنسا (التي عارضت محاولاته لتوسيع النفوذ الثقافي المصري في شمال إفريقيا، مع ما له من صِلاتٍ ثقافية وأُسَرية معروفة معها) يمكن أن تساعدنا على تحقيق فهم أشمل لطه حسين. وبالمثل، أعرب طه حسين في أعماله المنشورة عن رغبته في أن تسلك مصر طريق أوروبا وانتقد مراراً الأزهر ونظامه التعليمي. وقد حَدا هذا بالعديد من الباحثين إلى تصنيفه

على أنه «تغريبي» أو «حداثي» أو «علماني» نموذجي، على عكس المفكرين الآخرين «التراثيين» أو «المتدينين». بالتدقيق في جهود طه حسين في كلية الآداب ومَجْمَع اللغة العربية، سأبيِّن أن هذه الثنائيات لا تساعدنا على تفسير تعامله الجِدِّي مع التراث العربي الإسلامي، ولا تفسر تفانيه في الحفاظ على اللغة العربية الفصحى. علاوةً على ذلك، فدراسة الخطوات الملموسة التي اتخذها لتنفيذ مشروعه في التفكير النقدي، بما في ذلك الأسباب التي دفعته لتحدي احتكار المؤسسة الدينية للتراث واللغة العربية، تجعل فهمنا لنظرته الفكرية المعقدة ثريّاً وتوضح علاقته المتعددة المستويات مع الأزهر.[141]

في المسار الثاني من النقاش أنظُر إلى مساعي طه حسين لبناء بعض المؤسسات التعليمية والثقافية الحديثة الكبرى في مصر لدراسة تاريخ هذه المؤسسات، ولا سيما من حيث تطورها وعملها خلال المرحلة البرلمانية. سأبيِّن أن فهم مساعي طه حسين يتطلب التحقيق في الروابط التي ربطته وهذه المؤسسات بخطاب نهضوي سابق اقترح مواجهة التحدي الاستعماري الغربي من خلال إحياء الفكر العربي الإسلامي الكلاسيكي مع إقامة روابط قوية مع أوروبا الحديثة. سأبيِّن الطرائق التي يعكس بها تعامل طه حسين طوال حياته مع الجامعة ومَجْمَع اللغة العربية ووزارة التربية والتعليم التزاماً لا يتزحزح بمهمة النهضة هذه. علاوةً على ذلك، تُلقي دراسةُ الطرائق التي استجاب بها طه حسين للتحديات التي تواجه هذه المؤسسات بعد الاستقلال الاسمي الذي تحقق في عام 1922 الضوءَ على كيفية تحديد الأدوار والمسؤوليات المؤسسية في نظام برلماني جديد متقلب. لتنظيم عمل هذه المؤسسات التي تمولها الدولة، كان على طه حسين التعامل مع السياسات الحزبية، وقد حاول استخدام النظام البرلماني القائم لإبقاء الدولة تحت السيطرة. ومن خلال سرد سيرة محاولات طه حسين لمناورة هذا النظام لإدخال التعليم المجاني الشامل

وتوسيع نفوذ مصر الثقافي خارج حدودها، يُعَمِّقُ هذا الكتاب فهمنا لهذه المرحلة ويتحدى الدراسات التي تركز أساساً على الإخفاقات التي أدت إلى نهاية العهد البرلماني عام 1952.



الفصل الأول

================

التّمدُّد الثقافي المصري:
طه حسين يواجه الفرنسيين في شمال إفريقيا

معالي مصطفى النحاس باشا،

رئيس مجلس الوزراء،

القاهرة

افتُتِح معهد فاروق الأول للدراسات الإسلامية ظهر اليوم في حفل فخم يليق بمصر وملكها العظيم كما يليق بإسبانيا العظيمة الأبية[.] وبهذه المناسبة أود أن أعبر لمعاليكم عن محبتي العميقة والصادقة وصداقتي المخلصة لجميع الزملاء الآخرين[.] أغادر غداً الأحد إلى باريس

طه حسين(1)

في 7 نوفمبر 1950، وصل طه حسين، وزير المعارف المصري، إلى مدريد في رحلة رسمية تستغرق ستة أيام إلى إسبانيا. كان في انتظار طه حسين وزوجتِه سوزان في محطة القطار وزيرُ المعارف الإسباني، ووكيلا وزارتَي

الخارجية والمعارف الإسبانية، والمستعرب الإسباني إميليو غارثِيّا غوميث (تلميذُ طه حسين سابقاً والسفيرُ فيما بعد)، وطلابٌ من البعثة التعليمية المصرية في إسبانيا وأعضاء السلك الدبلوماسي المصري. ركزت الصحف الإسبانية المهتمة بالزيارة على إنجازات طه حسين الأدبية وسبب زيارته: افتتاح معهد فاروق الأول للدراسات الإسلامية. وصف السفير المصري محمد حسني عمر، في تقريره السري للقاهرة، الحدث بأنه انتصار كبير للدبلوماسية الثقافية المصرية. وكما قال، كان رد فعل إسبانيا الإيجابي للغاية «مظاهرة رائعة أثبتت للعالم مكانة مصر العلمية وقوتها الثقافية».[2]

كان طه حسين، الذي كان في ذروة حياته المهنية آنذاك، يرى أن الارتقاء «بمكانة مصر العلمية وقوتها الثقافية» إلى مستوى إقليمي جزءٌ لا يتجزأ مما أسماه «رسالة مصر». ففي رأيه، كانت هذه الرسالة ذات طابع ثقافي في المقام الأول، وكانت نهضة البلاد الحديثة قد أهّلتها لاستئناف ما كان يعتقد أنه دورها التاريخي في قيادة العالم العربي الإسلامي فيما وصفه بـ «ترقية الحضارة وتثبيت السلم».[3] وبصفته وزيراً للمعارف في آخر حكومة شكلها الوفد (1950–1952)، سعى طه حسين لتحقيق هذه الأجندة الإقليمية، ولا سيما في حوض المتوسط. فقد أنشأ معهد فاروق الأول للدراسات الإسلامية في مدريد، وكرسي محمد علي الكبير للغة العربية وآدابها في نيس، وكرسيّاً مماثلاً في جامعة أثينا. ولما حاول إنشاء معاهد مصرية للدراسات العربية والإسلامية في طنجة والرباط وتونس والجزائر، تصادم طه حسين وجهاً لوجه مع السلطات الفرنسية التي كانت تخشى أي وجود مصري رسمي في شمال إفريقيا وتُعارِضُه. جاء هذا الصِّدام بعد توقيع المعاهدة البريطانية المصرية (1936) وإلغاء الامتيازات (1937)، وهو ما أعاد لمصر السيطرة على سياستها الخارجية وعلى مئات المؤسسات الأجنبية العاملة في البلاد.[4] عكست التفاصيل الثرية لهذا الصراع ثقة مصر

المتنامية بمؤسساتها التعليمية والثقافية، ودلَّت على توسع نفوذها الثقافي في أوروبا وشمال إفريقيا، ومثَّلت تحولاً كبيراً في سياستها الخارجية التي كانت حتى ذلك الحين تركز على المشرق العربي، وتتحاشى أي مَساس بما كان يُعَدُّ صداقةً تقليديةً بين فرنسا ومصر.

ما زال هذا الصراع مجهولاً إلى حد بعيد حتى بين الباحثين، إذ لم يُذْكَر إلا بصورة عابرة في عدد قليل من المصادر الثانوية. وفي تحليلي لهذا الصراع، أبيِّن أن هناك استمراراً مهماً بين ما يسمى العصر اللِّبرالي في مصر والعهد الناصري الذي تلاه، عندما أصبح تدخل مصر السياسي في شمال إفريقيا، ولا سيما في الجزائر، أشدَّ وضوحاً. صحيحٌ أن الباحثين أثبتوا أن القومية العربية في مصر قد بدأت في ظل المَلَكية الدستورية، إلا أنهم ركزوا على انخراط مصر في بلدان المشرق العربي. لكن هذا الفصل يُثْبِت أن الاهتمام المصري امتد أيضاً إلى المغرب العربي منذ الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي. فمن خلال إصرار طه حسين على وجود مصري رسمي في شمال إفريقيا، أجبر السلطاتِ الفرنسيةَ والمصريةَ على صياغة سياساتها الثقافية في المنطقة. وتكشف مشاريعه عن جهود واعية ومنهجية لفرض دور ثقافي رسمي في أوروبا وشمال إفريقيا. بدأت هذه الدبلوماسية الثقافية قبل مجيء جمال عبد الناصر إلى السلطة، وفتحت قنواتِ اتصالٍ مهمةً بين مصر وبلدان المغرب العربي. لكن في مواجهة المقاومة الفرنسية الشديدة لخططه، رد طه حسين بتعليق الحفريات الأثرية الفرنسية في مصر والتهديد باتخاذ إجراءات صارمة بحق المؤسسات الثقافية الفرنسية العريقة في البلاد. تكشف هذه التهديدات غير المسبوقة والإجراءات الانتقامية ضد النفوذ الفرنسي في مصر، وهو نفوذ ارتبط به طه حسين ارتباطاً وثيقاً، أن هذه المؤسسات قد وصلت إلى وضع محفوف بالمخاطر قبل أمد بعيد من أزمة السويس عام 1956، وهو الأمر الذي أدى إلى تأميم العديد منها في نهاية المطاف.

يتعمـق هـذا الفصـل أيضـاً في آليـة عمـل النظـام المـصري المتعـدد الأحـزاب. في هـذا الـصراع مـع فرنسـا، لم يـؤدِّ البريطانيـون أي دور، وكان الملـك فـاروق (الـذي حكـم مـن 1936 إلى 1952) غائبـاً إلى حـد بعيـد. فكَّـر الفرنسـيون في إقحـام الملـك لإلغـاء إجـراءات طـه حسـين، لكـن قَـرَّ الـرأيُ عندهـم في النهايـة أن علاقـة فـاروق مـع وزارة الوفـد ذات الشـعبية بلغـت مـن التوتـر حـدّاً لا يسـمح بـأي تدخـل لصالحهـم. ولمـا شـعرت السـلطات الفرنسـية بضغـط طـه حسـين لقبـول إنشـاء مؤسسـات ثقافيـة في شـمال إفريقيـا، أخـذت في حُسْـبانها أنـه عضـوٌ في حكومـة منتخبـة تتمتـع بشـعبية بـين الجماهـير. فقـد كانـت تتابـع مؤتمراتِـه الصحفيـةَ مـن كثـب وخشـيت أن تـؤدي تصريحاتـه المؤثـرة إلى قلـب الـرأي العـام ضدهـا، وخاصـةً أن العديـد مـن المجـلات والدوريـات المصريـة وجـدت طريقهـا إلى شـمال إفريقيـا الخاضعـة للسـيطرة الفرنسـية، مـن دون إذن فرنـسي عـلى الأغلـب. فبـدلاً مـن المواجهـة المبـاشرة، تَلَكَّأت الحكومـة الفرنسـية في تلبيـة مطالـب طـه حسـين، عـلى أمـلِ انتخـابِ حكومـةٍ أقـلَ وطنيـةً لا تـرى في المعاهـد الثقافيـة أهميـة كـبرى لديهـا.

أمـا فيـما يتعلـق بطـه حسـين نفسـه، فإننـي أبـيِّن، مـن خـلال لفـت الانتبـاه إلى أفعالـه ومفاوضاتـه مـع الفرنسـيين، أنـه كان شـديدَ الوعـي بالطبيعـة السياسـية للمعاهـد التـي كان يحـاول بناءهـا وبهدفهـا البعيـد المـدى المناهـض للاسـتعمار. وهـذا بخـلاف الصـورة السـائدة عنـه: أديـبٌ لا يهتـم بالسياسـة. وبنـاءً عـلى ذلـك، أبـدأ القسـم التـالي مـن هـذا الفصـل بدراسـة بعـض أفـكاره المنشـورة حـول توسـيع دور مـصر الثقـافي في المنطقـة، والطرائـق التـي توضـح بهـا هـذه الأفـكارُ (المثـيرةُ للجـدل الِآن) اعتقـادَه بـأن الثقافـة «عالميـة» وينبغـي أن تترفَّـع عـن الدوافـع السياسـة الضيقـة. ثـم باسـتخدام مصـادر أوليـة مـن دار الكتـب والوثائـق القوميـة (المصريـة) ووزارة الخارجيـة الفرنسـية، وكذلـك أوراق طـه حسـين الخاصـة، ألتفـتُ إلى جهـوده خـلال توليـه وزارة المعـارف العموميـة لإنشـاء معاهـدَ ثقافيـةٍ

وكَـرَاسيَّ جامعيـةٍ في المنطقـة. بعـد ذلـك، أَدْرُس ردَّ فعـل السـلطات الفرنسـية عـلى المشـهد الثقـافي المتغـير الـذي سـعت مـصر فيـه إلى تنصيب نفسـها وَصِيَّـةً على الدراسـات العربيـة والإسـلامية. وأختـم بإجـراءات طـه حسـين غـير المسـبوقة ضِـد التأثـير الثقـافي الفرنـسي في مـصر قبـل بضعـة أسـابيع مـن إقالـة حكومـة الوفـد في ينايـر 1952.

طه حسين ينادي برسالة مصرية ثقافية «غيرسياسية»

درس الباحثـون اهتـمام مـصر بالمـشرق العـربي قبـل عـام 1952، وهـو الأمـر الـذي يـدل عـلى أن القوميـة العربيـة التـي نـادى بهـا جمـال عبـد النـاصر لهـا جذورهـا في العهـد الملكـي. ينـاقـش إسرائيـل غِرشـوني وجيمـز يانكوفِسـكي، عـلى سـبيل المثـال، الطرائـق التـي راح يتطـور بهـا الفكـر القومـي العـربي في أوائـل الثلاثينيـات، وكيـف أدت قضيـة فلسـطين في الثلاثينيـات والأربعينيـات في القـرن العشريـن إلى تنامـي الشـعور القومـي العـربي بـين المصريـين، وهـو الأمـر الـذي أجبر السياسـيين عـلى أخـذ الأحـداث في فلسـطين والمـشرق العـربي عمومـاً عـلى محمـل الجـد أكثـر مـن ذي قبـل.[5] ونتيجـةً لذلـك، شرع زعيـم الوفـد مصطفـى النحـاس، عـلى سـبيل المثـال، في انتهـاج سياسـة خارجيـة عربيـة المنحـى عامـي 1942 و1943. يـرى غِرشـوني أن النحـاس، مـن خـلال مناصرتـه تَزَعُّـمَ مـصرَ للعـالم العـربي، كان يأمـل في زيـادة شـعبيته في الداخـل، وقـد بلغـت هـذه السياسـات ذروتهـا في تلاقـي سـبع دول في جامعـة الـدول العربيـة التـي اتُّفِـقَ عليهـا في القاهـرة عـام 1945.[6] وبعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، اسـتخدمت الحكومـات المصريـة المتعاقبـة سياسـات القوميـة العربيـة لزيـادة نفـوذ مـصر في المـشرق العـربي، عـلى أمـل اسـتخدام هـذا النفـوذ المتزايـد للضغـط عـلى البريطانيـين لمغـادرة البـلاد.[7]

بعـد الانقـلاب العسـكري في يوليـو 1952، حـوَّل جمـال عبـد النـاصر وِجْهَـة سياسـة مـصر الخارجيـة نحـو مزيـد مـن التدخـل المبـاشر للدولـة في تسـليح

حركات المقاومة المناهضة للاستعمار، ولا سيما في الجزائر، مع بَثِّ خطاب أكثر تطرفاً، أبرزُه كان على موجات إذاعة صوت العرب التي بدأت البثَّ عام 1953.[8] في واحدة من الدراسات القليلة حول الدور الذي أدته البعثات التعليمية المصرية في الترويج للقومية العربية، يشير بيراسيموس تسوراپاس إلى طريقة استخدام جمال عبد الناصر لهذه البعثات لتعزيز نفوذه في العالم العربي من خلال تزويدها بالكتب المدرسية المصرية واختيار المعلمين ذوي التوجهات السياسية، وهي خطوةٌ غالباً ما أدت إلى احتكاك مع البلدان المضيفة، مثل ليبيا والجزائر، التي كانت تخشى على طلابها من الجنوح إلى الغُلُوِّ السياسي.[9]

صحيحٌ أن تسوراپاس قال إن «تَمَدُّد البعثات التعليمية وتَسْيِيسَها في الخارج ضمن أجندة سياسة خارجية متميزة لم يحدثا» إلا في عهد جمال عبد الناصر،[10] إلا أن بحوثي وجدت أن الوفد قد انتهج دبلوماسية ثقافية عروبية في شمال إفريقيا قبل مجيء جمال عبد الناصر إلى السلطة. وقد بيَّن ديفد ستِنَر أيضاً أن القاهرة جذبت العديد من أعضاء حركات المعارضة المختلفة في شمال إفريقيا قبل عام 1952، بمن في ذلك رئيسا تونس والجزائر المستقبليان الحبيب بورقيبة (1903–2000) وأحمد بن بِلَّة (1916–2012).[11] وفي عام 1947، سعى أعضاء المعارضة هؤلاء إلى تنظيم جهودهم من خلال إنشاء مكتب المغرب العربي الذي أصبح مقراً للحركات الوطنية في شمال إفريقيا وراح يُرَوِّج لاستقلال تونس والجزائر والمغرب من خلال مختلف الأنشطة والمنشورات.[12] لكن لم تكن هذه الأسبابَ الوحيدةَ التي دفعت السلطات الفرنسية إلى حُسبان القاهرة تهديداً محتملاً لنفوذها الراسخ في شمال إفريقيا. كما يوضح هذا الفصل، يكشف صراع طه حسين مع الفرنسيين أن مصر لم تكن تُؤوي قادةً وطنيين من شمال إفريقيا فحسب، بل اتخذت أيضاً خطواتٍ ملموسةً

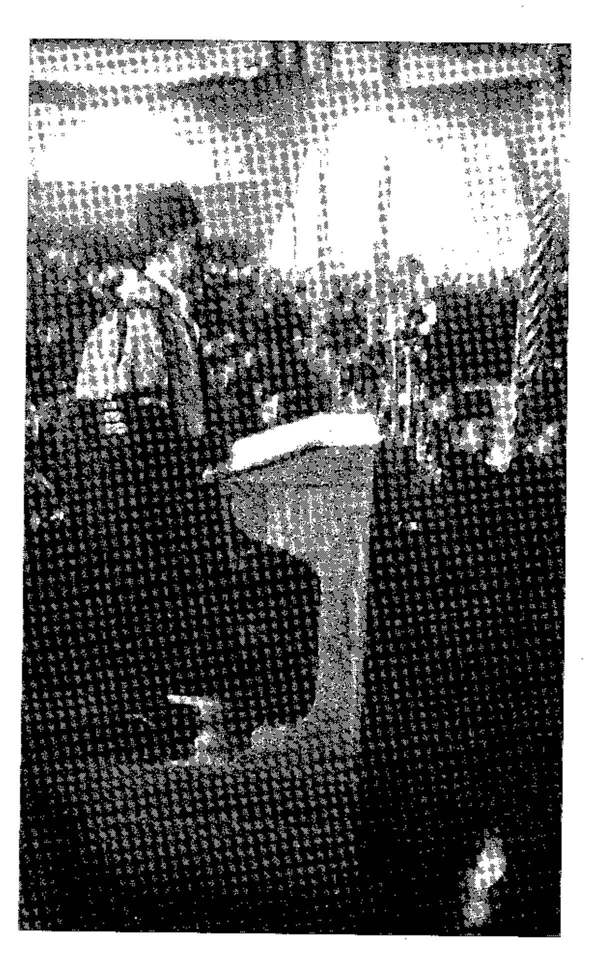
لإرساء حضور ثقافي مصري رسمي في المغرب العربي من خلال بناءِ معاهدَ للدراسات العربية والإسلامية.

ومع أن طه حسين ظل معارضاً لأي وحدة سياسية متسرعة بين مصر والدول العربية الأخرى، فقد أصر منذ ثلاثينيات القرن العشرين على نشر المعرفة التي تنتجها مصر بين جيرانها العرب.[13] ففي فصل من كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» يركز على ما اعتقد أنه واجب مصر تجاه الدول العربية، دعا طه حسين إلى جعل المطبوعات المصرية في متناول العرب الآخرين. كما حث على إرسال المزيد من المعلمين إلى الدول العربية، واستقبال الطلاب العرب في المدارس والجامعات المصرية، وحَرَص على قيام الحكومة المصرية بكل ما في وسعها لتسهيل إقامتهم في مصر. ورداً على البعثات التعليمية الأوروبية المقيمة منذ أمد بعيد في المشرق العربي، كالموجودة في سوريا ولبنان وفلسطين، فقد اقترح استخدام الحرية الجديدة التي نالتها مصر في مسائل السياسة الخارجية بعد معاهدة 1936 لبناء مدارس مصرية في هذه البلدان من أجل توفير «ثقافة عربية شرقية» مناسبة أكثر للطلاب هناك. وأصر على أن تُدرِّس هذه المدارسُ المصريةُ الطلابَ العربَ في المشرق العربي تاريخَهم وجغرافيتَهم، وأن تجتنب ما فعلته المدارس الأجنبية في مصر، وهو تعليم تاريخ بلدانها وجغرافيتها. وأوضح أنه يجب أن تكون هذه المدارس «معاهد ينشأ فيها الوطنيون لأوطانهم لا لمصر».[14] علاوةً على ذلك، وبما أن التعليم العالي في مصر متطور، وهو ما جذب الطلاب من مختلف البلدان العربية، فقد اقترح طه حسين توحيد جميع الأنظمة التربوية في البلدان العربية لإعداد الطلاب العرب للحياة الأكاديمية المصرية. فقد اعتقد أن مصر، بتحملها مسؤولياتها الثقافيةَ تجاه العرب الآخرين، ستصبح مركزاً مهماً للتعاون الفكري في العالم، وهمزة الوصل الثقافية بين «الشرق» و«الغرب»، وأن مصر «بحكم مركزها

ويحكم نهضتها الحديثة»، برأي طه حسين، مؤهَّلة تماماً لتولي هذا الدور الثقافي وتَسَنُّم منصب القيادة فيه.[15] ومثل هذا الدور الملموس ستدعمه المؤسسات الثقافية والتعليمية في البلاد، في حوار مع المؤسسات المماثلة لها في الخارج، وهو الأمر الذي يسمح لمصر بالمشاركة في تنمية ما أسماه «الثروة الإنسانية من المعرفة والعلم».[16]

كانت معظم المعاهد الثقافية والكراسي الجامعية التي أنشأها وزير المعارف طه حسين في البحر الأبيض المتوسط - إسبانيا وفرنسا واليونان وشمال إفريقيا. كما شجع الحكومةَ اليونانيةَ على إنشاء كرسي للدراسات الهِلنستية في جامعة فاروق الأول (الإسكندرية لاحقاً)، التي أسسها عام 1942 والتي يحمل ختمُها رسماً للفَنَار، أي منارة المدينة الهِلنستية وإحدى عجائب الدنيا السبع في العالم القديم. كان طه حسين أول رئيس لتلك الجامعة ويمكن رؤيته في الصورة في الصفحة التالية وهو يلقي خطاب الافتتاح. كما خطط لبناء معهد في شمال إفريقيا، على غرار معاهد البحوث الفرنسية النشطة سلفاً في القاهرة وأثينا وروما، وذلك لتسهيل التعاون والتبادل العِلميين. في «مستقبل الثقافة في مصر»، رأى طه حسين أن علاقات مصر بالبحر الأبيض المتوسط قديمة وأن التأثير المصري في الشرق الأدنى، وخاصةً اليونان، لا يمكن إنكاره. وبالمثل، تميزت الثقافة المصرية وتأثرت باتصالها الواسع بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد أحْيَتِ النهضةُ المصريةُ الحاليةُ تلك الروابطَ القديمةَ ليس غير.[17] وقد اعتقد أن مصر، من خلال مؤسساتها الحديثة وثروتها وتأثيرها في البلدان العربية-الإسلامية، مؤهَّلةٌ بقوةٍ للإسهام فكرياً ومالياً في المبادرات التي تعزز التعاون الفكري بين بلدان البحر الأبيض المتوسط ولتعزيز الدراسات التي تبحث في حضارات المنطقة وتفاعلاتها وتاريخها وجغرافيتها. لقد تبنى طه حسين شكلاً من أشكال التعاون العلمي تكون فيه مصر شريكاً نشطاً

وعلى قَدَم المساواة، وترسم خطةً بحثيةً مُحْكَمةً ومُمَوَّلةً تمويلاً جيداً. كما سنرى، تعايشت هذه النزعة المتوسطية في رؤية طه حسين لدور مصر الإقليمي مع شكل ثقافي للقومية العربية ورياسة مصرية قوية في مجال الدراسات العربية والإسلامية.[18]



الصورة 4: افتتاح جامعة فاروق الأول (الإسكندرية) عام 1943.
بإذن من أسرة طه حسين.

أسبغ طه حسين هالة من المثالية على الثقافة واعتقد أنها تتجاوز أشواكَ علاقات القوة غير المتكافئة القائمة بين المستعمِرين والمستعمَرين. لهذا، تعرض لانتقادات كثيرة. ترى بعض الأعمال التي ترتكز على دراسات ما بعد الاستعمار، مثل كتاب شادن تاج الدين *Disarming Words: Empire and the Seductions of Translation in Egypt* (كلماتٌ ساحرة: الإمبراطورية وغِوايات الترجمة في مصر)، أن المثقفين المصريين، بمن فيهم طه حسين، استسلموا بسهولة شديدة لسحر المعرفة الغربية التي ترى شادن تاج الدين أن الباحثين الغربيين زعموا في أغلب الأحيان أنها «معرفة عالمية». تنظر شادن تاج الدين في زعم طه حسين بأن الثقافة ينبغي أن تتجاوز السياسة، وتحلل بعناية أثر هذا الزعم في الترجمة، فتدرس إحدى مناظرات طه حسين المنشورة مع المثقف المصري المشهور، عبّاس محمود العقاد (1889-1964)، قال فيها طه حسين إن كل البلدان تترجم نصوصاً بلغات أجنبية إلى لغتها من منطلق احتياجاتها الاجتماعية والفكرية. بل إنه قدَّم أمثلة تاريخية لإثبات أن حاجة المستعمِر إلى ثقافة المستعمَر كانت أحياناً أكبر من حاجة المستعمَر إلى ثقافة المستعمِر: على سبيل المثال، ترجم الرومان نصوصاً إغريقيةً، وترجم العرب نصوصاً إغريقيةً وفارسيةً.[19] تختلف شادن تاج الدين، في تحليلها، مع قناعة طه حسين بـ«الحاجة الكونية» إلى الترجمة. فهذه القناعة تشير في رأيها إلى رغبة طبيعية في التبادل وتفترض وجود «ميل فطريٍّ عند البشر كافةً إلى التفكير والشعور على نحو متشابه».[20] ما يُقلق شادن تاج الدين هو أن هذه العولمة تنزع الطابع السياسي من فعل الترجمة، وتبتره من سياقه الإمبريالي، وتُخفي الشبكةَ المعقدةَ لعلاقات القوة غير المتكافئة التي تقوم عليها عملية الترجمة.[21]

كذلك خابت آمال العديد من المثقفين في شمال إفريقيا من عدم وجود نشاط سياسي علني لطه حسين. يقول الباحث الأدبي أبو القاسم محمد كَرُّو

إن كُتّاب شمال إفريقيا عاتبوا طه حسين لأنه لم يتحدث بصراحة كافية عن الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، ولا سيما في الجزائر. يشير كَرُّو إلى زيارة طه حسين إلى تونس عام 1957 - الموثقة في الصورة في الصفحة التالية - في ذروة حرب التحرير الجزائرية ضد فرنسا، وكيف خيَّب آمالَ جمهوره باختياره موضوعاً أدبياً بحتاً وعدم ذِكْرِه الجزائرَ على الإطلاق. أثار هذا سُخطَ العديد من المثقفين حينها، وبعضهم استقبل زيارته بفتور.[22] يعتقد كَرُّو، من دون إعطاء تفاصيل، أن صراع طه حسين مع الفرنسيين بشأن المعهد في الجزائر العاصمة يشير إلى أنه كان يفكر في «عروبة» الجزائر حين كان وزيراً للمعارف. ومع ذلك، يقول كَرُّو إن طه حسين لم يشجب الاستعمار الفرنسي علناً إلا بعد أن غادر منصبه، وشجعه على ذلك تغييرُ النظام المصري عام 1952. وهذا يشير، برأي كَرُّو، إلى تحول طه حسين من الصمت والمجاملة اللذين طَبَعا عمله في الوزارة إلى نهجٍ أكثر خشونةً وقوةً في عهد جمال عبد الناصر. صحيحٌ أن كَرُّو يعترف بما يسميه السجل المشرف لطه حسين في مقارعة الاستعمار البريطاني في مصر، إلا أنه يقول إنه قَبْل مقالات طه حسين ضد الاستعمار الفرنسي في عهد جمال عبد الناصر، «لم يُعرَف عنه أو يُقرأ له أي موقف أو كتابة ضد الاستعمار الفرنسي».[23]

يكشف السياق التاريخي الغني بالتفاصيل الذي أقدمه في هذا الفصل كيف تفاوض طه حسين مع الفرنسيين بشأن مشاريعه الثقافية، ويسمح لنا بقياس مدى نجاحه في فصل الثقافة عن السياسة، ويبيِّن لنا أنه كان شديدَ الوعي بالأثر السياسي للمعاهد الثقافية التي كان يحاول بناءها. كما أنه كان على دراية بالمعارضة السياسية التي أثارتها هذه المعاهد في الأوساط الفرنسية. في تصريحاته العلنية، تشبَّث برأيه القائل إن الثقافة عالمية ولا ينبغي أن تكون ذات دوافع سياسية.[24] لكن الجوهر الأساسي لمعظم المراسلات والتقارير المتعلقة بمشاريعه



الصورة 5: رحلة طه حسين إلى تونس عام 1957. بإذن من أسرة طه حسين.

هو مدى كون الثقافة سياسيةً بالفعل. فلدى وصوله إلى مدريد، ألقى طه حسين خطاباً في الإذاعة المحلية يحمل بصمته الواضحة: «العلاقات الثقافية هي الأساس الصحيح لتوحيد الشعوب لأنها تخلو من الدوافع السياسية. هذا هو الهدف مما فعلته مصر هنا في إسبانيا».[25] بالنسبة إلى طه حسين، وعلى وجه التحديد بسبب إدراكه لعلاقات القوة غير المتكافئة التي أحبطت جهوده في نشر تأثير مصر الثقافي في الخارج، أصبح استثمار الثقافة والتقليل من أهمية السياسة الركنَ الركينَ في مفاوضاته.

مصر تُنَصِّب نفسها وصيةً على الدراسات العربية والإسلامية

في يناير 1950، وقُبَيْلَ تشكيل حكومة الوفد الجديدة برئاسة مصطفى النحاس، وافق مجلس الوزراء على طلب وزير المعارف آنذاك محمد العَشماوي إنشاءَ معهدٍ للدراسات الإسلامية في مدريد.[26] وراء هذه الفكرة كان طه حسين الذي أثار القضية، خلال زيارة لإسبانيا برفقةِ مثقفين مصريين آخرين عام 1949، مع المسؤولين الإسبان وناقش إمكانية فتح معهد مصري في مدريد على غرار المعهدين العاملين سلفاً في لندن وواشنطن. وقد قوبِلت فكرته بالإيجاب.[27]

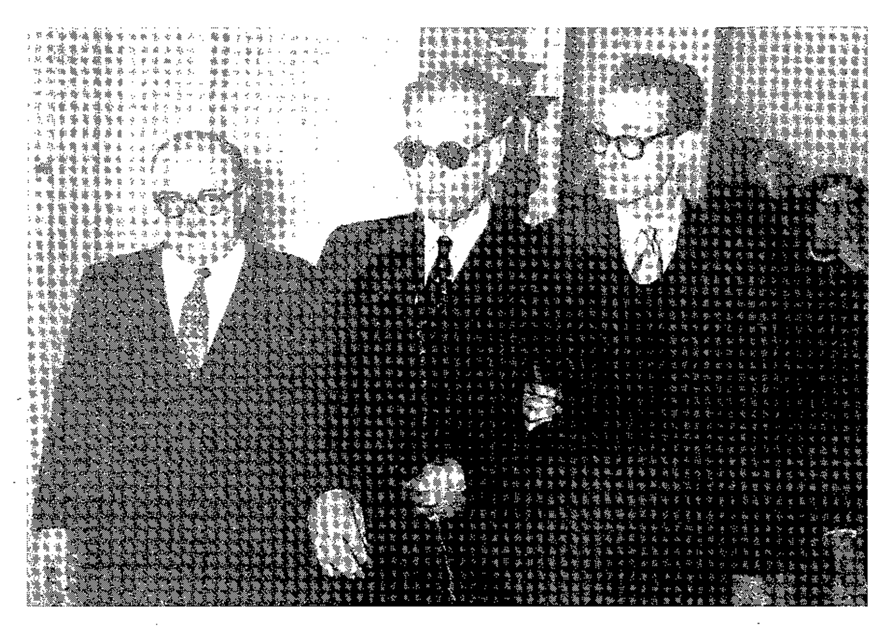
أعاد طلبُ العَشماوي الاهتمامَ بإنشاء مراكز ثقافية في الخارج إلى عام 1943، حين كان طه حسين مستشاراً فنياً لنجيب الهلالي الذي كان آنذاك وزيراً للمعارف في حكومة الوفد. قال العَشماوي: إنه بالنظر إلى استقلال مصر بموجب المعاهدة البريطانية المصرية لعام 1936، ينبغي للبلاد أن تعتمد سياسة مناسبة للتمثيل الثقافي في الخارج. وأوضح أن هذا التمثيل يجب أن يعبر عن موقف مصر المتقدم على الساحة الثقافية العالمية وأن يبني على ما بُدِئ عام 1943 بإنشاء المعهدين المصريين في لندن وواشنطن. وقد أُنشئ هذان المعهدان لإبقاء المصريين على اطلاع على أحدث الابتكارات العلمية والإدارية، وللاحتفاء بالنهضة المصرية الحديثة وإنجازاتها في كلا البلدين. وتابع العَشماوي أنه بالنظر إلى نجاحهما، ستكون هناك فائدة كبيرة في تعزيز علاقات مماثلة مع إسبانيا بسبب تأثير ذلك على دراسة التاريخ العربي. وأوضح الوزير أنه بالنظر إلى الإرث العربي في إسبانيا، سيسهل هذا المركز مهمة الباحثين في الغرب والشرق من خلال نسخ المخطوطات العربية الموجودة في إسبانيا ونشرها، في مجالات الأدب والفلسفة واللغة والدين.

قال العشماوي إن مصر مؤهلةٌ تماماً لتولي هذه المهمة. واستطرد قائلاً إن مصر كان بينها وبين إسبانيا الإسلامية تبادل ثقافي مميز، إذ أتى العديد من علماء

الأندلس إلى مصر، وما زالت أعمالهم تُدَرَّس في الأزهر. وهذه الرابطة القديمة يمكن أن تستفيد من المؤسسات المصرية الحديثة، مثل معهد الآثار الإسلامية، ومعهد الآثار العربية، ومدرسة الفنون الجميلة، واهتمام مصر الحديث بدراسة ثقافة البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما حين تتداخل مع الحضارة الإسلامية. وأشار الوزير إلى اثنين من المعاهد الفرنسية للفنون والثقافة يعملان سلفاً في إسبانيا، وقال لزملائه إنه لا ينبغي للدول الأوروبية أن تحتكر هذه المعاهد، ولا سيما في بلد يُهِمُّ العالَمَ العربي الإسلامي كثيراً. فوافق مجلس الوزراء على الطلب.[28]

ولما تولى طه حسين وزارة المعارف عام 1950، جعل معهد مدريد أولويةً له. لذلك أبلغ وزارةَ الماليةِ أن جميع الدراسات اللازمة لإنشاء المعهد قد أُجريت، وطلب 30 ألف جنيه مصري لمعهد مدريد ومبلغاً مماثلاً لمعهد آخر ينوي افتتاحه في طنجة. تم توفير الأموال واستُخدمت في الإيجار والتأثيث والرواتب وغيرها من المصاريف، وافتُتح معهدَ مدريد في 11 نوفمبر 1950.[29] رد مصطفى النحاس على برقية طه حسين، المذكورة في بداية هذا الفصل، معرباً عن سعادته بالافتتاح الناجح للمعهد ورغبته في أن يراه يعزز الروابط الثقافية بين مصر وإسبانيا. كما أرسل تمنياته الشخصية بعودة طه حسين سالماً. وقد حُوِّلت البرقيتان إلى ديوان الملك فاروق.[30]

وفي أبريل 1950، بعد أن تولى طه حسين منصبه الوزاري ببضعة أشهر، أبلغ مجلسَ الوزراء أن معهد الدراسات المتوسطية، التابع لجامعة إيكس مرسيليا، قد أُنشئ في نيس، وقد خُصِّص للدراسات الأدبية والعلوم الطبيعية والاجتماعية المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وحضاراتها. كما أخبر المجلس أن المعهد يقوم بدعوة محاضرين فرنسيين وغير فرنسيين لإلقاء محاضراتٍ عامةٍ بتمويل من منظمات وحكومات مختلفة. كتب طه حسين في مذكِّرته



الصورة 6: رحلة طه حسين إلى نيس عام 1950. بإذن من أسرة طه حسين.

أنـه «نظـراً لمركـز مـصر في البحـر الأبيـض المتوسـط ولاتصالها الوثيـق بحضارتـه وشـؤونه، فهـي جديـرة بـأن تشـارك في جهـود هـذا المعهـد، والمعهـد جديـر أيضـاً بـأن تعينـه مـصر عـلى النهـوض برسـالته والسـير بهـا عـلى الوجـه الأكمـل». اقترحـت وزارتـه تمويـل سلسـلة مـن المحـاضرات بعنـوان محـاضرات محمـد عـلي الكبـير السـنوية التذكاريـة، فقـد كانـت مـصر حينهـا تحتفـل بالذكـرى المئويـة لوفـاة محمـد عـلي. عـلاوةً عـلى ذلـك، وكـما جـاء في تقريـر الـوزارة، فمحمـد عـلي «كان هـو مـن جـدَّد الصلـة بـين [مـصر] وبـين الغـرب، وأنشـأ نهضتهـا الحديثـة، وكان هـو مـن أحيـا هـذا البحـر الأبيـض المتوسـط سياسـياً وحربيـاً واقتصاديـاً، فمهـد لعودتـه كـما كان قديـماً شريانـاً مـن شرايـين الحركـة التجاريـة العالميـة ومركـزاً حيويـاً في العلاقـات الكـبرى». وبنـاءً عليـه تقـرر أن تقـدم الحكومـة المصريـة تمويـلاً

بمبلغ 1200 جنيه سنويّاً ودعوة محاضرين مصريين وغير مصريين لإلقاء محاضرات في هذه السلسلة.[31] وقد ذهب طه حسين نفسه إلى نيس لتمثيل الحكومة المصرية في أثناء افتتاح كرسي محمد علي، كما هو مُبيَّنٌ في الصورة أعلاه برفقة ابنه مؤنس على يساره.[32]

وبعد عام، في مارس 1951، وافق المجلس على رحلة رسمية أخرى لطه حسين، هذه المرة إلى اليونان، من 22 مارس إلى 3 أبريل 1951، لتلقي الدكتوراه الفخرية من جامعة أثينا.[33] كما أيد المجلس طلبه لتوفير الأموال اللازمة لإنشاء كرسي للغة العربية وآدابها في جامعة أثينا.[34] في مذكرته إلى المجلس، أوضح طه حسين أنه لتعزيز التعاون الثقافي بين مصر واليونان، وفي ضوء زيارته المرتقبة إلى أثينا، يعتقد أن الوقت مناسب لإنشاء مثل هذا الكرسي الذي سيكلف 1200 جنيه سنويّاً. وقال للمجلس إنه تشاور سلفاً مع زميله وزير المالية الذي وافق عليه. وطلب طه حسين من المجلس اتخاذ قرار عاجل بشأن الأمر كي يتمكن من إعلان الخبر خلال زيارته لليونان. وتوقع أن ترد الحكومة اليونانية بالمثل وتعلن عن إنشاء كرسي للدراسات الهِلِنستية في جامعة فاروق الأول بالإسكندرية.[35]

بعد شهرين، في مايو 1951، قدمت السكرتارية الخاصة للملك فاروق تقريراً خاصاً من طه حسين إلى الملك اقترح فيه طه حسين إنشاء معهد فاروق الأول للدراسات العربية في إسطنبول. وتماشياً مع محاولات الوفد التصالحية في ذلك الوقت لكسب ود الملك الشاب من خلال إشراكه في صنع بعض سياسات الحزب، نقل طه حسين إلى فاروق دعوة رسمية تركية لإنشاء معهد مصري في تركيا كالمعاهد التي أُنشئت في غيرها من الدول.[36] وكان السفير التركي قد أعرب عن هذه الرغبة لطه حسين على العشاء، قائلاً إن مثل هذا المعهد سيكون له أفضل تأثير في تركيا، ووعده طه حسين أنه سيفكر في الأمر.

أخبر طه حسين الملك في التقرير أنه يؤيد إنشاء مثل هذا المعهد، لا من أجل المكانة التي ستجنيها مصر من ذلك فحسب، بل أيضاً من أجل الفائدة الكبرى لنسخ المخطوطات العربية التي كان الأتراك قد نقلوها من مصر إلى إسطنبول بعد الغزو العثماني عام 1517، والتي ملأت اثنتين وثلاثين مكتبة هناك.[37] كما اقترح طه حسين الاستجابة الفورية للمطلب التركي، إذ كانت لديه الأموال اللازمة لتجهيز المعهد في الوقت الموافق لاجتماع المؤتمر الدولي للمستشرقين المتوقع عقده في إسطنبول في سبتمبر 1951، وبذلك سيستفيد افتتاح المعهد من وجود كبار الباحثين في هذا المجال. أوضح طه حسين، الذي لم تكن تخفى عليه البيروقراطية الحكومية، وهو الذي حَذِقَ سُبُل التعامل مع متطلبات وزارة المالية على مر السنين، أن لديه تحت تصرفه المبلغ المخصص لمعهد مدريد (32 ألف جنيه مصري)، ومبلغاً مماثلاً لمعهد طنجة. وقال إنه سيتفاوض مع وزارة المالية لإعادة تخصيص جزء من هذه الميزانية لمعهد إسطنبول إلى حين توفير المزيد من الأموال في السنة المالية المقبلة. لكن فاروق رفض الطلب، ومن دون إعطاء تفاصيل، أشّر على التقرير باللون الأحمر: «لا ضرورة لإنشاء معهد في إسطنبول».[38] فالملك فاروق لم يكن على وئام مع طه حسين، وكان قد اتهمه مِراراً بأنه شيوعي.

ولما فشل طه حسين في إقناع فاروق بمشروعه الطموح لإنشاء أكبر عدد ممكن من المراكز الثقافية المصرية في الخارج، وجَّه طلبه التالي - إنشاء مركز في لندن - مباشرةً إلى مجلس الوزراء. ففي سبتمبر 1951، كتب طه حسين إلى المجلس موضحاً أنه أُنشئ مركز للثقافة الإسلامية في لندن خلال الحرب العالمية الثانية بتمويل من مختلف الحكومات الإسلامية. لكن الأموال المخصصة للمركز تضاءلت، واستُخدِم رأسُ المال المخصص لبناء مسجد المركز في العمليات اليومية للمركز. لذلك لم يعد بإمكان هذا المركز

توفير المعلمين والباحثين اللازمين القادرين على تمثيل الثقافة الإسلامية بالصورة المُثلى. وكتب أن وزارة المعارف، التي تدرك مسؤوليات مصر وواجباتها في مجال التعاون الدولي، كما تمليها عليها مكانتها بوصفها «زعيمة قوامة على الدراسات الإسلامية»، على استعداد لتحمل جميع نفقات المركز. وأضاف طه حسين أن هذا الدعم سيكون مشروطاً بتمصير إدارة المركز بالكامل، وبتسمية المركز معهد فاروق الأول للثقافة الإسلامية.(39) ودعماً لدبلوماسية طه حسين الثقافية الطموح، وافق المجلس على طلبه الجديد.(40)

طه حسين يفتتح معهداً في إسبانيا

كان طه حسين، في هذا الوقت من حياته المهنية، رجلاً ذا صيتٍ وإنجازاتٍ عديدةٍ، ومتعوّداً على نيل التكريم في مصر وخارجها. فبعد عودته إلى القاهرة من أوروبا، علم أن الملك فاروق قد منحه لقب باشا المرموق في ديسمبر 1950.(41) وكان السفير المصري قد أبلغ المَعْنِيِّين عن جدول أعمال طه حسين المزدحم في مدريد وأدرج قائمة بالمسؤولين الإسبان والشخصيات البارزة الذين التقى بهم، فأعطانا لمحة عن أنشطته. فكان مقرراً له أن يتناول الغداء أو العشاء مع وزيري الخارجية والمعارف، ووكيل وزارة الخارجية، والمدير العام للعلاقات الثقافية في وزارة الخارجية، والمستعرب غارثِيّا غوميث. كما التقى رئيس الأكاديمية الإسبانية للتاريخ الذي نظم جلسة في الأكاديمية على شرف طه حسين برئاسة وزير المعارف الإسباني. قدَّم غارثِيّا غوميث طه حسين، باللغتين الإسبانية والفرنسية، وألقى طه حسين محاضرة بعنوان «النثر الخيالي في الشرق والغرب الإسلاميين»، قارن فيها بين «رسالة الغفران» لأبي العلاء المعري وبين «التوابع والزوابع» لأبي عامر أحمد الأندلسي.

ثم منحه الوزير الاسباني ميدالية الأكاديمية وعينه عضواً مراسلاً. كما منحته الحكومة الإسبانية درجة الدكتوراه الفخرية تقديراً لـ«مواهبه الممتازة».(42)

بدأ حفل افتتاح معهد فاروق الأول للدراسات الإسلامية ظهر يوم 11 نوفمبر 1950، بحضور وزيري الخارجية والمعارف من بين المسؤولين الإسبان المدعوين. ووُزعت على الضيوف نشرةٌ باللغتين العربية والإسبانية تُبرِز رسالة المعهد. وفي كلمته الافتتاحية التي ألقاها بالفرنسية، شكر طه حسين الحكومة الإسبانية وملك مصر على دعمهما. وقال طه حسين إن العرب والإسبان أنشؤوا حضارة معاً على ما كان بينهما من حروب. أمَّا وقد تقدمت الإنسانية اليوم، فإن المعهد يمثل نبذ العنف، «إذ تُبنى العلاقات على أساس الثقافة». ودعا الحكومة الإسبانية إلى السماح باستخدام مطبعة في المعهد لنسخ المخطوطات العربية الموجودة في إسبانيا، معرباً عن أمله في أن يصبح المعهد مكاناً لـ «التعاون العلمي البريء بين علماء البلدين». وفي رد وزير المعارف الإسباني، أشار إلى العلاقات التاريخية التي ربطت إسبانيا بالعالم العربي، ولا سيما مصر، قائلاً إن المعهد الجديد سيعمل جنباً إلى جنب مع معهدين إسبانيين هما معهد آسين پَلاثيوس بمدريد ومعهد الدراسات العربية بغرناطة. بعد ذلك، مُنِح طه حسين نيشان ألفونس العاشر.(43)

فرنسا تخشى المشهد الثقافي المتغير

كانت القوى الاستعمارية، ولا سيما فرنسا، غير مرتاحة لهذه الأنشطة الثقافية المصرية. فقد حضر الحفلَ، الذي نظمته الأكاديميةَ الإسبانية للتاريخ تكريماً لطه حسين، بيرنار آرديون، القائم بأعمال الوفد الفرنسي إلى إسبانيا، الذي هنأ السفير المصري على «كفاية العالم المصري، في تملكه لناصية اللغة الفرنسية، مع الوضوح والدقة في التعبير، وأن نسج الموضوع كان على المنهج العالي

مـن سرد التقدمـة فالتدليـل فالنتيجـة». كـما أبلـغ السـفيرَ المـصريَّ برغبـة وزيـر المعـارف العموميـة الفرنـسي في استقبال طـه حسـين وزوجتـه ضيفـين عليـه خـلال رحلتهـما المرتقبـة إلى فرنسـا. كـما نقـل آرديـون رغبـة رئيـس جامعـة باريـس في أن يلقـي طـه حسـين محاضرة في جامعـة السـوربون وأن يكـون حـاضراً في باريـس يـوم 2 ديسـمبر 1950 لحضـور الاحتفـال الرسـمي ببدايـة العـام الـدراسي بالجامعـة. وقـد قَبِـل طـه حسـين الدعـوة.(44)

لكـن، في تقاريـره إلى باريـس، ركـز آرديـون بصـورة شـبه كاملـة عـلى التداعيـات السياسـية لزيـارة طـه حسـين إلى إسـبانيا، وعـلى وعـي طـه حسـين الذكـي بهـذه التداعيـات. وأوضـح آرديـون أن إنشـاء المعهـد أثـار مشـكلات للإسـبان الذيـن كانـوا قلقـين مـن تداعيـات سياسـية محتملـة في المغـرب الخاضـع للسـيطرة الإسـبانية. وكشـف أن الموافقـة الإسـبانية كانـت بمبـادرة شـخصية مـن وزيـر الخارجيـة الإسـباني مارتـين أرتاخـو، عـلى مـا كان مـن معارضـة وزارتـه. عـلاوةً عـلى ذلـك، أوضـح آرديـون أن التحفـظ الـذي أبدتـه الإدارة الإسـبانية للعلاقـات الثقافيـة فيـما يتعلـق بافتتـاح مدرسـة مصريـة في طنجـة كان مـؤشراً آخـر عـلى مخـاوف إسـبانيا مـن يقظـة المشـاعر القوميـة المحتملـة التـي قـد تميـل السـلطات في القاهـرة إلى تبنيهـا. وخَلَـص إلى أن إسـبانيا، مثـل فرنسـا، غـير مرتاحـة للتأثـير الثقـافي المـصري المتمـدد.

في هـذا التقريـر، حـاول آرديـون أيضـاً شرح الاهتـمام البـاذخ الـذي حظـي بـه طـه حسـين مـن الحكومـة الإسـبانية، عـلى حـد تعبـير القائـم بالأعـمال، «في أثنـاء إقامتـه، كان الدكتـور طـه حسـينِ بـك موضـعَ اهتـمام لا نظـيرَ لـه مـن قِبَـل السـلطات الإسـبانية». ظـن آرديـون أن هـذا الاهتـمام ربـما كان محاولـةً مـن نظـام الجنـرال فرانكـو لإعطـاء الانطبـاع بـأن الدافـع وراء زيـارة طـه حسـين كان الرغبـة بإقامـة علاقـات سياسـية أقـوى بـين مدريـد والقاهـرة. لكـن طـوال هـذه الزيـارة، أصر رجـل الدولـة المـصري عـلى الطبيعـة غـير السياسـية لمسـاعيه. بـل إن آرديـون

نقل عن طه حسين قوله: «نريد شيئاً واحداً فقط، وهو تعميق الثقافة ونشر المعرفة. علاقتنا مع إسبانيا، القائمة على هذا المفهوم البحت السليم، لا تهتم إلا بالعلوم». وخَلَص آرديون إلى أنه إذا كانت الحكومة الإسبانية تأمل في جني بعض الفوائد السياسية من الزيارة، فلا شك أنها قد أُصيبت بخيبة أمل لأن الوزير المصري، على حد قوله، «عرف بمهارةٍ كيف يتجنب الفخ الذي نُصِب له».[45] كانت رسالة طه حسين الرسمية واضحةً. فقد أنشئ المعهد لأسباب ثقافية. فهو لا يُروِّج لمكاسب سياسية ولا يسعى إلى إثارة المشاعر الوطنية في المغرب الخاضع للسيطرة الإسبانية ولا في أي مكان سواه.

في الأشهر السابقة، كان طه حسين على اتصال وثيق بالسلطات الفرنسية في باريس بشأن إنشاء معهد فاروق الأول للدراسات الإسلامية في شمال إفريقيا. وألمح للمسؤولين الفرنسيين إلى أنه إذا رفضت فرنسا، فإن مصر سترد بالمثل وتغلق المعهد الفرنسي للآثار الشرقية في القاهرة. كما كتب إلى الملك فاروق يطلب دعمه إذا اضطُرَّ إلى جعل التهديد رسميّاً. لكن المصادر الفرنسية تبيِّن أن فاروق كان يعارض اتخاذ أي إجراءات ضد المصالح الفرنسية في مصر. فقد عارض فكرة وزيره وكتب ليقول له: «العلاقات [بين مصر وفرنسا] لا زالت غير متحسنة. يستحسن إرجاؤها الآن إلى أن تصفو العلاقات ليكون إنشاء المعهد مظهراً جميلاً للصفاء المنشود».[46]

كانت هذه العلاقات الفاترة قد نتجت عن واقعة سياسية قوَّضت بصورةٍ جدِّيَّةٍ جهودَ طه حسين لإنشاء معهد ثقافي في مدينة طنجة العالمية. فقد كتب مسؤول فرنسي إلى السفير الفرنسي في القاهرة أن إنشاء المعهد يجب أن ينتظر حتى تعود العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها بعد أن تضعضعت بسبب زيارة قام بها إلى طنجة كاتبان مصريان قال عنهما المسؤول الفرنسي إنهما «لا يتحلَّيان بالمسؤولية». وهذان الكاتبان هما الصحفيان محمود أبو الفتح وسعيد رمضان اللذان تحدثا

لصالح الوطنية المغربية أمام جمهور من ألفي شخص. وقال المسؤول الفرنسي شاكياً: إنهما لم يشجعا الناس على تبني موقفٍ مُعادٍ لفرنسا فحسب، بل دعا سعيد رمضان المسلمين أيضاً إلى حُسْبان «الجهاد» وسيلةً لتوحيد جميع المسلمين. وكان من عواقب ذلك أن المسؤولين المغاربة اضطروا للتدخل وفضِّ الاجتماع. لجأ المسؤول الفرنسي إلى حيلة مجازية استعمارية مألوفة، فاستخدم هذه الحادثة للادعاء بأن مصر لم تكن ناضجةً بما يكفي لتَحَمُّل مسؤولياتها السياسية في شمال إفريقيا، وأنه يشك في أن يحترم أي مصري المهمة التي أُرسل فيها.[47] لكن بينما كانت قصة المعهد المصري في شمال إفريقيا تتوالى فُصولُها، اتضح أن فرنسا لديها مخاوف أخرى بشأن المشروع واستخدمت حادثة الصحفِيَّيْن ذريعةً لتعطيل المفاوضات.

لم تكن المخاوف الفرنسية بشأن النفوذ المصري في شمال إفريقيا جديدة، فقد كان الفرنسيون قد رفضوا أي وجود رسمي لمصر في شمال إفريقيا. لم يكونوا شديدي الحساسية لزيارات المثقفين والمعلمين المصريين فحسب، بل كانوا أيضاً يدققون المطبوعات والأفلام والعروض المسرحية المصرية الموزعة في المغرب العربي تدقيقاً كثيفاً. وبعد نهاية الامتيازات الأجنبية التي يتمتع بها المواطنون الأوروبيون والمؤسسات الأوروبية في مصر عام 1949، أدرك الفرنسيون أنه لن يلبث المسؤولون المصريون طويلاً قبل أن يثيروا مسألة المعاملة بالمثل على المستوى الثقافي. تعكس التقارير الفرنسية قلقاً حقيقياً بشأن استمرار العمل السلس للمؤسسات الفرنسية في مصر - ولا سيما المعاهد الثقافية والمدارس ومدرسة الحقوق الفرنسية والمستشفيات - وتوقعوا أن تعود مسألةُ النفوذ المصري في شمال إفريقيا من جديد في أي لحظة. ومن المفارقات أنه مع علاقات طه حسين الأُسرية والثقافية الوطيدة مع فرنسا، آذن تعيينه وزيراً للمعارف ببدء أول نزاع سياسي رسمي طويل بين مصر وفرنسا حول شمال إفريقيا.

قبل ذلك بعامين، في فبراير 1948، كتب الحاكم العام للجزائر، إيڤ شاتِنْيو، إلى وزير الخارجية الفرنسي جورج بيدو، مذكِّراً إياه بتقريرٍ كان شاتِنيو قد أرسله إليه قبل عدة أشهر. أقرَّ التقريرُ إقامةَ تبادلٍ ثقافي بين مصر وفرنسا يشمل الجزائر أيضاً. كانت الدكتورة آن ماري غْوَاشون المتخصصة الشهيرة في الفلسفة الإسلامية قد قدَّمت هذا التقرير عام 1946، بعد رحلة إلى مصر، بتكليف من وزارة التعليم الوطني الفرنسية، لجمع المعلومات عمّا يحتاج إليه المصريون وما يريدونه، كي تعرف فرنسا الأوراق التي ينبغي لها أن تلعبها حين يأتي أوان المفاوضات حول شمال إفريقيا والمؤسسات الفرنسية في مصر.[48] اقترحت غْوَاشون إقامة تعاون فكري يضمن إشراف باريس المباشر على أي تبادل ثقافي يخص الجزائر. وأوصت بإنشاء مركز تعاون فرنسي-شرقي في باريس، يلقي فيه أساتذة من ذوي الكفاءات العالية سلسلة من المحاضرات. كتب الحاكم العام للجزائر لاحقاً أنه يعتقد أن الفائدة الوحيدة لتبادل الأساتذة بين القاهرة وباريس والجزائر هي تعزيز «التأثير الثقافي والأخلاقي» لفرنسا في البلدان الإسلامية.[49] عندئذٍ أحالت المديرية العامةُ للعلاقات الثقافية المشروعَ إلى مديرية إفريقيا والمشرق العربي للمطالعة وإبداء الرأي، معبرةً عن مخاوف حقيقية بشأن المشروع:

> سيكون من دواعي امتنان المديرية العامة للعلاقات الثقافية أن تعرف إن كانت مديرية إفريقيا والمشرق العربي تعتقد أن هذا المشروع - المُنافي للسياسة المعتادة لإدارات شمال إفريقيا - لن تكون له عواقب وخيمة، على الأقل بالنسبة إلى الجزائر، من خلال إرساءِ سابقةٍ قد تؤثر على محمياتنا في شمال إفريقيا التي تُبدي تجاهها السلطاتُ المصريةُ في بعض الأحيان قلقاً مفرطاً.[50]

قالت المديرية العامة إنه سيكون من دواعي سرورها إبرامُ اتفاقٍ مع المصريين إذا لم يَرَ المُقيم العام الفرنسي في المغرب ونظيره في تونس مانعاً من الوجود

المصري في الجزائر وفي أراضيها لاحقاً، لأن هذه الاتفاقية من شأنها أن تساعد على الحفاظ على المؤسسات الفرنسية في مصر بعد انتهاء الامتيازات عام 1949. بَيْدَ أن المديرية العامة حذرت من أن المصريين سيرون في هذا، إن لم يكن ضعفاً من الجانب الفرنسي، فعلى الأقل سيرونه فرصةً للمطالبة بإنشاء المزيد من المؤسسات في شمال إفريقيا، بل ربما طالبوا بالخدمات القنصلية العادية التي حُرموا منها حتى الآن. وانتهت الرسالة بالتذكير بأنه على ما في هذه الاقتراحات المثيرة للاهتمام من إيجابياتٍ من منظور ثقافي بحت، ستسبب «مُنَغِّصاً خَطِراً على المستوى السياسي».[51]

فرنسا تُعَدِّل سياساتها الثقافية الإقليمية

كما طُلِب منها، أجرت مديرية إفريقيا والمشرق العربي تحقيقاً وأجرت تحديثاً لتقرير غْواشون قبل إعادة إرساله إلى المديرية العامة للعلاقات الثقافية. تمثل هذه الوثيقة الرد الفرنسي على المشهد الثقافي المتغير في شمال إفريقيا الذي كانت مصر تسعى فيه لأداء دور أكثر فاعلية فيما وصفه التقرير الفرنسي بـ«تعريب شمال إفريقيا ونشر الثقافة الإسلامية التقليدية».[52] صحيحٌ أن المحققين تشاوروا مع قادة مهمين في المغرب العربي، إلا أنهم لم يلجؤوا إلا إلى المسؤولين الفرنسيين في شمال إفريقيا لإبداء آرائهم حول المسألة الشائكة المتمثلة في إدخال المصريين إلى الساحة.

أشار التقرير إلى انتهاء مدة الامتيازات الوشيك عام 1949 بوصفه عاملَ تغيير لقواعد اللعبة، لأن مصير جميع المنشآت التعليمية الفرنسية في مصر يعتمد على الاتفاقيات الثقافية التي ستتبعها. فلن تمنح مصرُ هذه المنشآتِ الحريةَ التي ظلت تتمتع بها لعقود من الزمن من دون المعاملة بالمثل في شمال إفريقيا، وهو أمرٌ عَدَّت مصر غيابَه مهيناً. فمع أهمية المؤسسات الفرنسية لمصر،

إلا أن مصر يمكنها دعوة مدرسين أجانب آخرين لإدارتها تحت سيطرة الحكومة المصرية المباشرة بدلاً من الاستمرار في وجود أنظمة تعليمية فرنسية مستقلة على أراضيها. أما بالنسبة إلى معاهد التعليم العالي، مثل مدرسة الحقوق الفرنسية، فإن الشهادات التي تمنحها باتت تواجه منافسةً قويةً من المعاهد المحلية.[53] فمصر، التي لم تَجْنِ أيَّ فائدةٍ من فرنسا في السنوات الماضية، باتت اليومَ «تؤدي دورَ حاميةِ إفريقيا المضطهَدة»، وتجهر بالقول ضد الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا، كلما سَنَحَت الفرصة. كان الحل، وفقاً لهذا التقرير، هو قبول مبدأ المعاملة بالمثل على الصعيد الثقافي والسماح للمدرسين المصريين بالتدريس في مدارس شمال إفريقيا.[54]

للتوصل إلى توصياته، ركز التحقيق على سؤال، «هل نحن موافقون على احتمال وصول المصريين إلى شمال إفريقيا، وبأي صورة سيصلون؟»[55] كان جواب الجميع، ما عدا مسؤولاً واحداً، رفضاً قاطعاً لأي وجود دائم لمصر في شمال إفريقيا. قالت شخصية باريسية مهمة لم تُسَمَّ في التقرير، «خيرٌ لنا أن نغلق كل المؤسسات الفرنسية في مصر من أن نسمح للمصريين بالقدوم إلى شمال إفريقيا!» لكن المحققين حذروا من هذه الردود المتسرعة، وشدَّدوا على الحاجة إلى استرضاء المصريين. وبما أن الوجود الفرنسي في المشرق كان حضوراً ثقافياً في المقام الأول، فإغلاق المؤسسات في مصر يعني «إلغاء ما تبقى من النفوذ الفرنسي في الشرق الأدنى».[56] لذلك سيكون لغياب المؤسسات الفرنسية، التي تُذَكِّر المصريين بفرنسا وثقافتها، عواقب سلبية في شمال إفريقيا. فمصر كانت تسعى حثيثاً لإلغاء التعليم الأجنبي داخل حدودها، ومن شأن التحمُّس لإنهاء الوجود الثقافي الفرنسي في مصر أن يجعل الصحافة المصرية أشد عداءً مما كانت عليه من قبلُ تجاه الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا. وبما أن العلاقات بين المغرب العربي ومصر كانت وثيقة،

والمطبوعات المصرية تُتَداوَل سراً في المغرب العربي، سيجد الأساتذة المصريون الممنوعون من شمال إفريقيا طرائق أخرى لممارسة نفوذهم. لذلك، جاءت التوصية بأن تقبل باريس المعاملةَ بالمثل على الصعيد الثقافي وتنظِّمها. أما إغلاق شمال إفريقيا كليّاً فلن يوقف النفوذ المصري ولن يمنع المصريين وأهل المغرب العربي من إقامة روابط سرية. أما فتحها بالكامل فلن يؤدي إلا إلى ما وصفه التقرير بأنه «أكثر السياسات حماقةً وزيفاً، لأن المصريين متحاملون تماماً ضد العمل الفرنسي [في شمال إفريقيا]».[57]

للتعامل مع المسألة المصرية، جاءت التوصية إذن بتبني سياسة ثقافية جديدة في الشرق الأدنى، لأن الدعم الفرنسي التقليدي للفنون لم يعد كافياً لمصر.[58] إذ لا بد أن تكون الفوائد لمصر كبيرةً لتكُفَّ الصحافة المصرية عُدوانيتها عن فرنسا.[59] علاوةً على ذلك، فاسترضاء مصر بالسماح للأساتذة المصريين بالقدوم إلى شمال إفريقيا يمكن أن يُضْعِفَ فرنسا في نظر مصر. وللتغلب على هذه القضايا، كانت التوصية بأن تكون لفرنسا اليد العليا من خلال مساعدة مصر ودول أخرى في الشرق الأدنى في مجال التطوير العلمي.[60] خصوصاً أنه يمكن الشعور بتأثير هذه المساعدة العلمية على الفور. وإن تم هذا بصورة صحيحة، فيمكن لفرنسا أن تعوِّل على الكتب والمجلات المصرية، «التي تُقْرأ في كل أنحاء الشرق الأدنى» لنشر الفكر الفرنسي على هيئة دعاية إيجابية، وكما أكد التقرير، «سيليق بفكرنا أن يعود بهذه الطريقة».[61] لذلك كانت التوصية برفض كل الحجج التي أثيرت ضد تقديم المساعدة العلمية الفرنسية.

أوصى التقرير بتنظيم التعاون الفكري المقترح لصالح العلوم من خلال مركز يُنشَأ لهذا الغرض في باريس، على أن يحتوي هذا المركز على قسم للأدب والفلسفة والتاريخ، وقسم للمجتمع والاقتصاد والقانون، والأهم من ذلك، على قسم علمي.[62] كما نصح التقرير أن يُنتقى المحاضرون المصريون بعناية

لمهام قصيرة جداً ينظمها مركز التعاون الفكري.[63] وبما أن التقرير وصف هذا الحل بأنه «أفضلُ حلٍّ لم يخطر على بال أحدٍ من قبل»، فسيُسمح بدعوة العلماء المصريين، وليس السياسيين ولا الأدباء ولا فقهاء الدين ولا الفلاسفة. بذلك عَدَّ التقرير أن التعاون العلمي سيكون حلاً مثالياً لتشجيع التبادل الثقافي المرغوب فيه مع استبعاد إمكانية الغزو السياسي. وكما قال مدير التعليم في المغرب: «أما أنا فلن أسمح بوجود أي مصري هنا إلا على مضض، لكن إذا كان لا بد من ذلك، فأنا أفضِّلُ العلماء». وأوضح المدير باستخفاف: «سأستقبل أي جيولوجي مصري بطيبِ خاطرٍ، وسيغادر بعد أن يكتسب معرفةً مفيدةً له ولبلده». هنا يلمِّح المدير إلى أن فرنسا لا تتمتع بالسلطة ذاتها على رجال الأدب أو الصحفيين أو الباحثين في العلوم الإنسانية المصريين. أما العلماء فقد وصفهم التقرير بأنهم أكثر استعداداً للإعجاب بالعلوم الفرنسية المتقدمة:

> يتمتع العلماء بموضوعية أكبر، وهم ألصَقُ بالواقع، وأقلُّ تشبعاً بالتحيزات المحلية، وعموماً، يفضِّل القادةُ الفرنسيون في شمال إفريقيا أن يحكم العلماءُ على عملهم، حتى لو كانوا من درجةٍ دنيا، لا الأدباء المشبَّعون بالسياسة، كعادةِ أهل الشرق جميعاً.[64]

إن وجود مركز التعاون هذا في باريس سيسمح أيضاً لأهل المغرب العربي في فرنسا بمقابلة نظرائهم من المشرق تحت إشراف فرنسي وفي إطار عمل مشترك ومهام محددة سلفاً، وإلا من دونها سينجرفون إلى السياسة لا محالة. وستكون الحاجة إلى مثل هذا المركز أكثر إلحاحاً لو تمكنت مصر من إنشاء معهدها المصري المنشود في باريس الذي سيتردد عليه أهل المغرب العربي من دون شك ولن تكون لفرنسا عليه أي سيطرة على الإطلاق.[65]

ومن المثير للاهتمام أن التقرير قال أيضاً إن وجهة النظر الفرنسية هي أن مشاعر أهل المغرب العربي تجاه تأثير مصر الثقافي المتزايد كانت «شديدة التباين». فمن ناحية، سيكون شعورهم بالتخلف عن ركب «التطور المصري، قِبْلة الفكر الإسلامي»، أمراً لا يطاق، إذ شعروا بالحاجة إلى الاطلاع على ما كان يجري في المشرق العربي. ومن ناحية أخرى، هذا لا يعني الخضوع للتوجيهات المصرية. فقد أكد مغربي ذو نفوذ في باريس أنه بقدر ما يرغب في مزيد من الاتصال بمصر، فهو يخشى السيطرة المصرية التي لا يريد أن يراها تحل محل الوصاية الفرنسية.[66] وبينما يظن المصريون أن المغاربة هم في خارج دائرة النهضة، يظن المغاربة أن اتصالهم الوثيق بالمعارف الغربية والمناهج الفرنسية تضعهم في الطليعة. واستشهد التقرير بحالة طالب مغربي ذهب لكتابة أطروحته الفلسفية في الأزهر، لكنه، بسبب تَعَوُّدِه على المناهج الفرنسية، قرر مواصلة بحوثه في باريس. وكما جاء في التقرير، «يرى المصريون أن المغاربة أجلافٌ، والمغاربة يرون أن المصريين حمقى لا يُرجى منهم أيُّ تقدم».[67]

ومع ذلك، لا تظهر هذه المخاوف في الاتصالات المباشرة بين المصريين وأهل المغرب العربي. ففي رسالة رسمية إلى طه حسين بتاريخ 18 ديسمبر 1950، كرر رئيس الوزراء التونسي محمد شَنيق (1889-1976) رغبة حكومته في أن يُدَرِّس أساتذةٌ مصريون في جامعة الزيتونة المرموقة في تونس، وأبلغ طه حسين بأن حكومته قد قررت إيفاد أربعة من طلاب الدراسات العليا لإكمال دراستهم في مصر. لم يكن في الفقرة التمهيدية سوى الثناء على طه حسين، إذ قال إن مصر لم يكن بإمكانها اختيارُ شخصٍ خيرٍ منه لرعاية الثقافة المصرية التي، على حد تعبير شَنيق، هي ثقافة العالَمِ العربيِّ كله: «فمصر هي قلب [العالم العربي] الخافق ودماغه المفكر ومورده الفياض».[68]

القاهرة تُمَتِّنُ علاقاتها مع شمال إفريقيا

على خلفية هذه المخاوف الفرنسية، أرسل شارل لوسّيه، القائم بالأعمال الفرنسي في مصر، برقيةً عاجلةً في 22 يناير 1950. أخطَرَ فيها باريس بتقريرٍ لمجلة «زمان» عن مجموعة من المثقفين المغاربة طلبوا من حكومة الوفد الجديدة فتح مدرسة ثانوية مصرية، تُسَمّى مدرسة فاروق، في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسبانية في المغرب، أو في طنجة، الواقعة تحت السيطرة الدولية منذ عام 1923. كما ذكرت المجلة أن وزير المعارف الجديد، طه حسين، أعلن عن رغبته في بناء مؤسسات تعليمية مصرية في جميع العواصم العربية.[69] وبعد أيام قليلة، أرسل لوسّيه تقريراً من خمس صفحات إلى وزير الخارجية الفرنسي عن وزير المعارف الجديد. لخص لوسّيه مسيرة طه حسين المهنية وعلاقاته القوية مع فرنسا، من حيث الثقافة والتعليم والأسرة، لكنه حذر: «إن كانت معرفتنا بتفكيره العميق تمنحنا أقوى أمل لمستقبل عملنا هنا، فإن رهافة شخصيته وموقفه السياسي إزاء بلده يُمليان علينا ألا نتعامل معه إلا بمنتهى الحذر».[70] شرح لوسّيه في تقريره أنه من شأن خطط طه حسين أن تضع «ألفَ صعوبةٍ» أمام الفرنسيين، إذ يريد طه حسين إذناً من الحكومتين الفرنسية والإسبانية لإرسال أساتذة مصريين إلى شمال إفريقيا وإنشاء مدارس مصرية في كل المدن الكبرى هناك. كما أكدت الصحف المصرية أن طه حسين لن يتخذ قراراً بشأن وضع المدارس الفرنسية في مصر إلا بعد معالجة الطلبات المصرية. وأضاف لوسّيه أنه لا يعتقد أن طه حسين سيتصادم مع الحكومة الفرنسية بشأن هذا الأمر، ففي رأيه أن طه حسين قد قدم هذه الوعود خلال الحملة الانتخابية، وعلى الأقل في البداية، كان عليه أن يقدم نفسه على أنه «وطنيٌّ عنيد». أوصى لوسّيه في نهاية تقريره بالانتظار على أمل أن تَخِف حِدَّةُ أفكار طه حسين متى وصل إلى السلطة.[71]

لكـن لوسّـيه كان مخطئـاً. فبعـد يومـين مـن إرسـال هـذا التقريـر، كتـب المقيـم العـام الفرنـسي في تونـس إلى وزيـر الخارجيـة الفرنـسي، وأرفـق تقريـراً استخباراتياً مـن صفحتـين عـن زيـارة الشـيخ محمـد الفاضـل بـن عاشـور (1909–1970)، الفقيـه التونـسي الشـهير والأستاذ في جامـع الزيتونـة، إلى القاهـرة. كان ابـن عاشـور قـد وضـع خطـة لاسـتقدام بعثـة مـن الأسـاتذة المصريـين إلى تونـس، وقـد استقبل طـه حسـين هـذه الفكـرة بحماس، وشَرَعَ في العمـل لإنجازهـا مـن فـوره. وبحسـب السـفير الفرنـسي في القاهـرة، حصـل ابـن عاشـور عـلى وعـدٍ مـن طـه حسـين بالتدخـل لـدى السـلطات الفرنسـية للحصـول على موافقتهـا. واقـترح المقيـم العـام رفـض كل هـذه الطلبـات، أو عـلى الأقـل تأجيـل البَتِّ فيهـا. وقـال: مـع أن القلـق بشـأن الزيـارات المصريـة إلى شـمال إفريقيـا كان رمزيـاً حتـى الآن، إلا أن هـذه الحالـة مختلفـة ويمكـن أن تثـير المتاعـب. وبحسـب المقيـم العـام، لـن تضـع هـذه الخطـة المصريـين في تَماسٍّ مبـاشر مـع أسـاتذة الزيتونـة وطلابـه المعروفـين بميولهـم القوميـة فحسـب، بـل ستتعارض أيضـاً مـع مـشروع اقترحتـه مديريـة المعـارف العموميـة لتأسـيس شـهادة ثانويـة جديـدة - البكالوريـا للأقاليـم الفرنسـية فيـما وراء البحـار وخارجهـا - تعطـي وزنـاً أكـبر لتدريـس اللغـة العربيـة وتاريـخ بلـدان المغـرب العـربي وجغرافيتهـا. لكـن ابـن عاشـور فضَّـل فكـرة البكالوريـا العربيـة، واستنجد بمـصر لإنشـائها. ومـع أن مديـر المعـارف العموميـة في الحكومـة التونسـية قـد أوضـح سـلفاً لابـن عاشـور محدوديـةَ الدرجـة العربيـة المقترحـة، فمـن المؤكـد أن البعثـة المصريـة ستثير الموضـوع مـرة أخـرى في الزيتونـة وتعـرِّض نجـاح البكالوريـا الفرنسـية الجديـدة للخطـر.[72]

يُبـيِّنُ هـذا التقريـر الاسـتخباري إلى أي مـدى كانـت السـلطات الفرنسـية تتابـع مـن كثـب تحـركاتِ مبعـوث الزيتونـة في القاهـرة، والأهـم مـن ذلـك، لمـاذا كان يُعتقـد أن القاهـرة مصـدرٌ للمتاعـب السياسـية، حيـث أصبحـت موطنـاً

أو مَحَجّاً لقادة العديد من الحركات الوطنية في شمال إفريقيا، بمن فيهم الحبيب بورقيبة وأحمد بن بِلَّة. وقد التقى ابن عاشور الفقيه التونسي الشيخ محمد الخضر حسين الذي كان قد انتقل إلى مصر وشارك في تأسيس جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا عام 1944.[73] وكان الزعيم الوطني الجزائري الشاذلي المكي، الذي لجأ من قبلُ إلى القاهرة وأنشأ مكتباً لحزب الشعب الجزائري عام 1945، متلهفاً أيضاً لاستقبال ابن عاشور. وقد دعا أعضاءُ مكتبِ المغرب العربي، الذي ينسق العمل من أجل تحرير دول شمال إفريقيا الثلاث (تونس والجزائر والمغرب)، ابنَ عاشور ونظموا مؤتمراً صحفياً.[74] وقد نقلت صحيفة «الزُّهرة» التونسية اليومية بعضاً من تصريحاته:

> يشعر التونسيون أن تمسكهم بتحالفهم الطبيعي، وهو جامعة الدول العربية، هو السبيل الوحيد لتحقيق تطلعاتهم الوطنية في الاستقلال، الأمر سيحميهم من الأخطار التي تهدد وجودهم الوطني، وسيحبط الجهود المبذولة لدفعهم نحو اتحاد غريب عليهم. وحيث إن مصر هي المركز الشعبي للعقل العربي وجامعة الدول العربية، فإن التونسيين يرونها ملاذاً يلجؤون إليه لتحقيق استقلالهم.[75]

أمضى ابن عاشور معظم وقته في القاهرة برفقة مواطنه حسن حسني عبد الوهاب (1884-1968)، وهو عضو في مجمع اللغة العربية وصديق قديم لطه حسين. في لقائه مع طه حسين، طلب ابن عاشور معادلة الشهادات الصادرة من الزيتونة والخلدونية بشهادة الأزهر، وذلك لتشجيع الطلاب التونسيين على القدوم إلى الأزهر لمواصلة دراساتهم العليا. وكان من المقرر الإعلان عن اتفاق بشأن هذه المسألة، وسرعان ما تحققت رغبته في أن ترسل مصر أساتذة من عندها. ولدى عودته إلى تونس، أعلن ابن عاشور أن ثلاثة أساتذة مصريين سيصلون إلى الزيتونة لتدريس الفلسفة والتاريخ والجغرافيا.

كما أعلن أنه اتفق مع الأزهر على تبادل الكتب بين تونس والقاهرة. وأعرب في لقاء له مع الطلبة عن رغبته في إنشاء مكتب رسمي في القاهرة يمثل الزيتونة في سائر المشرق، وذلك لدعم الطلاب التونسيين في القاهرة وتعزيز العلاقات بين الزيتونة ومصر. بعد هذه الزيارة مباشرةً، أعلن الطلاب التونسيون في القاهرة عن إنشاء رابطة طلاب شمال إفريقيا.[76] أثارت هذه التطورات ذعرَ وزير الخارجية الفرنسي، فَفَوَّض المقيمَ العامَ الفرنسيَّ في تونس بتأجيل إصدار التأشيرات للأساتذة المصريين المعنيين.[77]

في هذه الأثناء، كان طه حسين حريصاً على عدم إضاعة الوقت. ففي 28 يناير 1951 وافق مجلس الوزراء المصري على طلبه بإرسال أربعة أساتذة إلى الزيتونة لتدريس العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية والجغرافيا. وضاعفت الحكومة المصرية رواتبهم وأضافت بَدَل تضخم يصل إلى 40 بالمئة من رواتبهم الأساسية. كما ستغطي مصر نفقات رحلاتهم مع عائلاتهم من تونس وإليها، كما جرت العادة مع مدرسي البعثات المصرية الآخرين إلى سوريا ولبنان.[78] وأكد طه حسين في مذكرته أن وزارة المعارف حريصة على تعزيز التعاون الثقافي الوثيق بين مصر وتونس.[79]

في محاولة لفهم مخططات طه حسين في شمال إفريقيا، اشتبهت بعض الدوائر الفرنسية بأن بريطانيا العظمى كانت تشجعه. ففي فبراير 1950، كتب الوزير الفرنسي المفوض في سوريا إلى السفارة الفرنسية في مصر يشير إلى أن مصر تواجه مشكلات في تثبيت نفوذها على أعضاء جامعة الدول العربية، لذلك راحت تتجه الآن إلى المغرب العربي. وفي زيارته الأخيرة للقاهرة، أوضح وزير الخارجية البريطاني آنذاك، إيرنست بيفِن، أن بريطانيا العظمى ستستمر في إدارة سياساتها الخاصة في المشرق وستُبقي جيشها في منطقة قناة السويس لكنها لن تمانع لو وجَّهت مصر نفوذها غرباً. وهذا يمكن ألّا يفسر المطالب التي قدمها

وزيـر المعـارف المـصري لفتـح مـدارس مصريـة في شـمال إفريقيـا فحسـب، بـل يمكـن أن يفـسر أيضـاً طلـب الماسـونية في مـصر مـن المحافـل الماسـونية في فرنسـا السـماح لهـا بإنشـاء محافـل في شـمال إفريقيـا تتبـع لمـصر مباشرةً.[80] كان متوقعـاً أيضـاً أن يكـون لمـصر نفـوذ اقتصـادي أكـبر في شـمال إفريقيـا. بهـذه السياسـة، كان لـدى البريطانيـين أمـلٌ في أن تـؤدي مـصر دوراً أقـوى في الدفـاع عـن البحـر الأبيـض المتوسـط ضـد أي تَمَـدُّدٍ للبلاشـفة الشـيوعيين.[81]

بعـد أسـابيع قليلـة مـن توليـه منصبـه الـوزاري، لم يخفـف طـه حسـين مـن مطالبـه كـما كان يأمـل الفرنسـيون، وحدثـت المواجهـة الرسـمية في وقـت أقـرب مما كانـوا يتوقعـون. ففـي 7 مـارس 1950، كتـب السـفير الفرنـسي في القاهـرة إلى باريـس أن «الخطـوة التـي اتخذهـا قبـل أيـام قليلـة الدكتـور طـه حسـين، وزيـر المعـارف، مـع مستشـار هـذه السـفارة، تثـير لأول مـرة، وبطريقـة رسـمية، مسـألة الوجـود المـصري في شـمال إفريقيـا».[82] في لقائـه مـع السـفير، أصر طـه حسـين عـلى زيـادة التبـادلات الثقافيـة الموسَّـعة مـع تونـس والجزائـر والمغـرب، وأثـار مسـألة القيـود التـي فرضتهـا السـلطات الفرنسـية عـلى تـداول المطبوعـات المصريـة هنـاك. كـما أعـرب عـن رغبتـه في افتتـاح مدرسـة ثانويـة مصريـة في طنجـة، بحلـول أكتوبـر القـادم، بالإضافـة إلى مركـز ثقـافي ومكتبـة.[83] وتوقـع السـفير أن طـه حسـين لـن يتوقـف عنـد هـذا الحـد وسـيطلب قريبـاً إقامـة مؤسسـات مماثلـة في الجزائـر العاصمـة وتونـس والربـاط. وحـذر قائـلاً: «إن السـؤال الـذي يُطـرَح الآن عـلى اسـتحياء ونطـاق محـدود يمكـن أن يتصاعـد بسرعـة». وتابـع قائـلاً إن طـه حسـين لـن يردعـه شيءٌ عـن تنفيـذ مشروعـه، فقـد أصبـح هـذا الأمـر مسـألة هيبـة بالنسـبة إليـه، ولـن يـتردد في حرمـان بعـض المنشـآت المحليـة مما تحتـاج إليـه لضـمان نجـاح مشروعـه في شـمال إفريقيـا. خَلَـص السـفير إلى أن المـشروع ممكـنٌ تمامـاً بفضـل البعثـات الأكاديميـة المصريـة في المـشرق العـربي والمتخصصـين المتخرجـين مـن الأزهـر ووزارة المعـارف كل عـام.

تابع السفير الفرنسي تقويمه للموقف المصري، قائلاً إن مصر تعيش ما سماه «حياة فكرية مكثفة تتوسع مع تزايد عدد سكانها وتراكم ثرواتها». ومع أن مصر ينبغي لها، برأيه، أن تركز أولاً على احتياجات سكانها، فلديها ميل طبيعي، لكونها مركز العالم العربي، ولا سيما في ظل الحكومة الحالية، لتوسيع نفوذها في خارج حدودها. فحين سُئل طه حسين لمن هذه المدارس، إذ لم يكن هناك أي طلاب مصريين في طنجة، أجاب قائلاً: «إذا لم يكن هناك مصريون في طنجة، فهناك على الأقل عرب ومسلمون، ومن حقنا تعليمهم». كان الحديث عن «حق مصر في التعليم» مؤشراً واضحاً للسفير على أن مصر ترمي إلى بسط نفوذها على العالم العربي بأسره. كما كان وسيلتها للتعامل مع ما وصفه بالدونية التي يشعر بها المصريون تجاه فرنسا والدول الأوروبية الأخرى التي تدير شبكاتٍ تعليميةً مرموقةً في مصر وحُرمت مصر من دور مماثل في البلدان التي تشترك معها في الدين واللغة.

خلال اللقاء، لم يوجِّه طه حسين أي تهديدات علنية. بل أشاد السفيرُ الفرنسيُّ بدهائه وبراعة أسلوبه التفاوضي، مشدداً على أن اختيار طه حسين لطنجة لم يكن عشوائياً. فبما أن طنجة كانت منطقةً دوليةً في ذلك الوقت، كان المصريون يأملون في أن يكون موقف فرنسا مُضَعْضَعاً هناك أكثر مما في غيرها، وكانوا يفضلون وضعاً يمكنهم فيه ضرب هذه القوة الدولية بتلك. كما وصف السفير أسلوب طه حسين بأنه شديد اللباقة ولكنه دقيق. لم يَغِب عن بال الفرنسيين أن طه حسين هو من كان يتفاوض نيابةً عن وزير الخارجية المصري (المعروف بتهوره). علاوةً على ذلك، وبالنظر إلى العلاقات الشهيرة التي تربط طه حسين بفرنسا، كان المصريون يتمسكون بحبل الصداقة التقليدية بين فرنسا ومصر. فقد كرر العديد من الوزراء الوفديين للسفير الفرنسي في مناسباتٍ عديدةٍ أن اختيار طه حسين وزيراً للمعارف دليلٌ على الصداقة التي يُكِنُّها الوفد لفرنسا.

وشدد السفير على أن طه حسين لم يرغب في استخدام المعهد المقترح لإثارة القلاقل السياسية في شمال إفريقيا، ولم يكن خاضعاً لتأثير الوطنيين من المغرب العربي في القاهرة.[84] واتضح هذا لاحقاً خلال مؤتمر الثقافة العربي الذي عُقِد في الإسكندرية في أغسطس 1950. إذ لم يُدْعَ أي وفد من شمال إفريقيا، ولما حاول أهل المغرب العربي الحاضرون بصفاتٍ أخرى إثارة موضوع إرسال بعثاتٍ ثقافيةٍ مصريةٍ إلى دولٍ واقعةٍ تحت السيطرة الفرنسية، أوقف طه حسين النقاش، قائلاً إنه ليس على جدول الأعمال، وأضاف أنه من خلال تجربته مع ما أسماه «العقلية الفرنسية»، سيكون من الأسهل تحقيقُ ذلك من خلال الدبلوماسية لا من خلال عددٍ من القرارات.[85] كان السفير الفرنسي يظن أن بإمكان الحكومة الفرنسية شراء بعض الوقت، ولكن في النهاية سيتعين عليها التعامل مع مبادرات طه حسين. وخَلَص إلى القول: «إننا نواجه تحركاً مدروساً ودقيقاً من الحكومة المصرية».[86]

الفرنسيون يختلفون على مكان إقامة المعهد المصري

قررت السلطاتُ في المغرب، سواءٌ الواقع تحت السيطرة الإسبانية أم تحت الحماية الفرنسية، التحركَ حين علمت أن الحكومة المصرية قد خصصت 20 ألف جنيه لإنشاء المعهد المصري في طنجة.[87] فقد خشيت أن مصر تريد أن يصبح هذا المعهد مقراً فعلياً لجامعة الدول العربية في المغرب، وبؤرةً للتحريض الوطني بقيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخَطّابي، القائد السياسي والعسكري المغربي المعروف. وكان الخطابي قد حارب القوات الإسبانية والفرنسية في شمال المغرب في أوائل العشرينيات من القرن الماضي وحقق انتصاراتٍ عظيمةً. وبعد هزيمته على يد الفرنسيين نُفِيَ، وفي نهاية المطاف طلب اللجوء السياسي في مصر عام 1947. لذلك طلبت الحكومتان من لجنة المراقبة في طنجة، برئاسة الولايات المتحدة،

ألا تسمح لمصر بإنشاء هذا المعهد، بدعوى أن المعاهدات القائمة تحظُر أي تحريض سياسيٍّ أو اجتماعيٍّ في المنطقة الدولية. وكان المصريون قد أعربوا من قبلُ عن رغبتهم في فتح قنصليةٍ في طنجة، وهو الأمر الذي تطلَّب إذناً من كل من السلطان محمد الخامس والمقيم العام الفرنسي في المغرب، ألفونس پيير جْوا. كان من المؤكد أن رفض هذا الأخير سيُضر بالعلاقات الفرنسية المصرية، في وقت كانت فيه مصر تهدد بإغلاق المؤسسات الفرنسية فيها رداً على ذلك.[88] لذلك قررت السلطات الفرنسية أن تماطل وتنتظر سانحةً لتحويل وجهة المشروع من طنجة إلى المناطق التي يسيطرون عليها في شمال إفريقيا بصورة مباشرة أكثر. وجاءت تلك السانحة في إثر الحادثة المذكورة آنفاً بخصوص الصحفيَيْنْ المصرِيَين اللذين اتهمهما الفرنسيون بالتحريض السياسي.

ولما استشعر طه حسين صعوبة إنشاء معهده المنشود في طنجة، وجَّه انتباهه إلى العاصمة المغربية الرباط. ففي مايو 1951، أعلن المقيم العام جْوا معارضته الشديدة لطلب طه حسين. حاجَّ جْوا بأن وجود معهدٍ مصريٍّ في الرباط بالطريقة التي اقترحها طه حسين يعني منح المواطنين المصريين الإذن بالإقامة والتنقل بحرية في المنطقة الخاضعة للسيطرة الفرنسية في المغرب. وهذا يعني منح مصرَ امتيازاتٍ لا يمكن إنكارها، وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة استمرار رفض الخدمات القنصلية المصرية في تلك المنطقة. أبلغ جْوا باريس أن الصحافة المحلية في المغرب أعادت نشر مقابلة مع طه حسين صرَّح فيها أن مصر ستنتقم من المؤسسات الفرنسية في مصر إن لم تأذن الحكومة الفرنسية بإنشاء المعهد المصري في الرباط. أعرب جْوا عن عدم ارتياحه وأراد أن يعرف كيف يواجِه ما سمّاه «ابتزاز» طه حسين.[89] فاقترح أن تُحوَّل فكرة طه حسين إلى الجزائر التي كانت، على عكس محميتَيْ تونس والمغرب، تُعَدُّ حينها تُراباً فرنسياً، «أرضاً ذات سيادة»، كما وصفها المقيم العام في تقريره.[90]

لكـن بعـد أن حـوَّل الفرنسـيون موقـع المعهـد المسـتقبلي عـن طنجـة الواقعـة تحـت الإدارة الدوليـة إلى الأراضي الخاضعـة للسـيطرة الفرنسـية، دبَّ الخـلافُ بينهـم حـول المـكان الـذي يمكـن أن تكـون لهـم فيـه سـيطرةٌ أكـبر عـلى المعهـد.

أمَّـا وقـد استشـعر طـه حسـين مراوغـة الفرنسـيين، فقـد أدلـى بتصريـح في 7 يونيـو 1951، نُقِـل إلى باريـس في اليـوم التـالي. أراد طـه حسـين أن يُعيـد تعريـف طبيعـة العلاقـات الثقافيـة الفرنسـية المصريـة.

> لقـد حـان الوقـت لأن تقـوم العلاقـات الثقافيـة بـين فرنسـا ومـصر عـلى أسـاس المعاملـة بالمثـل. إذ تربـط بـين البلديـن صداقـة تقليديـة. لكـن الصداقـة بطبيعتهـا متبادلـة. ولا بـد أن تكـون نتائجهـا كذلـك أيضـاً. لهـذا السـبب طلبـتُ وحصلـتُ في مايـو مـن العـام المـاضي عـلى دعـم فرنسـا لإنشـاء معهـد فـاروق الأول للثقافـة العربيـة في طنجـة. ولمـا رأيـتُ أن طنجـة أصبحـت مركـزاً للنشـاط السـياسي ورغبـةً منـا في أن نَسْـمُوَ بالثقافـة فـوق أي شُـبهة، طلبـتُ أن نؤسـس معهدنـا في الربـاط. لم يقـل لي أحـدٌ لا حتـى الآن، ولا نعـم. لهـذا السـبب اتصلـتُ بأصدقائنـا الفرنسـيين، وأخبرتُهـم أن المعهـد الفرنـسي للآثـار الشرقيـة وجميـع الحفريـات التـي تجريهـا حاليـاً الجمعيـات العلميـة الفرنسـية يمكـن أن تتأثـر مـن جـراء هـذا الغمـوض.[91]

بعـد أربعـة أشـهر، في سـبتمبر 1951، وافـق مجلـس الـوزراء الفرنـسي عـلى إنشـاء معهـدٍ مـصريٍّ في الجزائـر العاصمـة. لكـن المعهـد لـن يقـدم خدمـات التعليـم ولـن يصبـح مسـاحةً للمناقشـات العامـة؛ بـل سـيكون ملتقـىً للباحثـين أو علـماء الآثـار للمشـاركة في البحـث العلمـي ليـس إلّا، عـلى غـرار المعهـد الفرنـسي للآثـار الشرقيـة أو المعاهـد الفرنسـية في رومـا وأثينـا. وسـيقتصر عـدد العلـماء الزائريـن عـلى أربعـةٍ في وقـتٍ واحـدٍ. ستُنشـأ مكتبـةٌ، لكنهـا سـتقتصر عـلى الضيـوف الزائريـن.[92] وللتقليـل مـن فـرص الوقـوع في المحـذورات، لـن يُسـمح للمعهـد بالقيـام بـأي نشـاطٍ عـامٍّ.

وافقت الحكومة المصرية على هذه الشروط وطلبت نسخاً من اللوائح المنظمة لأدوار المعاهد الأثرية الفرنسية في القاهرة وروما وأثينا للاستئناس بها في كتابة النظام الأساسي للمعهد المصري في الجزائر. أكد طه حسين للسفارة الفرنسية في القاهرة أنه متى أصبح النظام الأساسي جاهزاً، ستُخْطَر الحكومةُ الفرنسية لنيل موافقتها.[93]

لكن ظل المصريون مُتَوَجِّسين من التردد الفرنسي في الوفاء بوعودهم، ولا سيما حين ماطَلوا في إصدار تأشيرةٍ ليحيى الخشاب الذي رشحه طه حسين ليكون مدير المعهد المصري بالجزائر في المستقبل. وفي حديثه إلى السفير الفرنسي، أكد طه حسين التزام مصر بعدم إثارة القلاقل السياسية في شمال إفريقيا أو تهديد المصالح الفرنسية في مصر بصورةٍ مباشرةٍ. لكنه أبلغه أن يحيى الخشاب لن يذهب إلى باريس، كما طلبت الحكومة الفرنسية، من دون فهم كاملٍ لِنوايا فرنسا تجاه المعهد. كان طه حسين، وفقاً لتقرير السفير الفرنسي إلى باريس، متشككاً، ولن يَثْنِيَه عن رأيه شيءٌ. اقترح السفير أن تعطِّل الحكومةُ الفرنسيةُ المشروع بوسائل أخرى، بدلاً من رفض إصدار تأشيرة يحيى الخشاب صراحةً، وهو الأمر الذي لا بد أن يفسره طه حسين على أنه تعطيل للمشروع بأكمله.[94]

هذه المرة، كان الحاكم العام للجزائر، مارسيل إدمون ناجولِن، هو الذي رفض رفضاً قاطعاً وجودَ يحيى الخشاب على أراضيه. فقد ظن أن المعهد يمثل تهديداً، وفضَّل أن يكون مقره في تونس بدلاً من ذلك. كان يعتقد أن الموقف الفرنسي أضعفُ هناك، أما في الجزائر فما زال هناك أملٌ فيما سمّاه «دمجاً نهائياً» للأهالي. وقد عارض مدير إدارة إفريقيا في وزارة الخارجية الفرنسية موقف الحاكم العام بدعوى أن أي شيءٍ يحدث في المغرب أو تونس ستكون له تداعياتٌ مباشرةٌ في الجزائر وأنه سيكون من الأسهلِ السيطرةُ على هذا المعهد

في «مدينةٍ كبيرةٍ، فرنسيةٍ جداً، مثل الجزائر». ونتيجةً لهذه الخلافات الداخلية بين الفرنسيين، رُفِعت القضيةُ إلى مجلس الوزراء الفرنسي.[95]

كان يحيى الخشاب، بحسب تقريرٍ للمخابرات الفرنسية، الرجلَ المثاليَ لهذا المنصب، وإن كان إنشاءُ المعهد لأغراضٍ ثقافيةٍ بحتةٍ، فلن يواجه أيَّ مشكلةٍ في الحصول على تأشيرته. كان يحيى الخشاب أستاذاً للغة الفارسية بجامعة فؤاد الأول وحصل على الدكتوراه من جامعة السوربون. وكان متوقَّعاً بلا شكٍّ أن تُسهِّل صداقتُه مع العديد من الباحثين الفرنسيين المشهورين، مثل أونْري ماسيه ولوي ماسِنيون وإيڤاريست ليڤي پروڤنسال، مهمته في الجزائر العاصمة. شَهِد الأساتذة الفرنسيون والدومنيكان العاملون في مصر بتعلُّقه الشديد بفرنسا، ووصفوه بأنه مسلمٌ مخلِصٌ غير «مُتَعَصِّب». والأهم من ذلك، أكدوا أن يحيى الخشاب «نأى بنفسه دوماً عن أي نشاطٍ سياسيٍّ».[96] لقد رشَّح طه حسين مديراً لا يستطيع الفرنسيون أن يطعنوا في مؤهلاته.

طه حسين يرد الصاع صاعَيْن

أخيراً، اتخذ طه حسين ما سماه السفير الفرنسي «إجراءاتٍ صادمةً» ضد الحفريات الفرنسية في مصر.[97] ففي نوڤمبر 1951، علَّق جميعَ تصاريح العمل العلمي الممنوحة للبعثات الفرنسية العاملة في مصر، وصدرت تعليماتٌ لممثلي مصر في الخارج برفض غالبية طلبات التأشيرة لشخصياتٍ فرنسيةٍ قادمةٍ إلى مصر في مهامَّ ثقافيةٍ. وقد أثَّرت هذه الإجراءات في العمل الذي يقوم به المعهد الفرنسي للآثار الشرقية وكذلك لجنة الحفريات، إذ أوقفت البعثاتِ العاملةَ في دير المدينة والكرنك. كما طُرِد رؤساء هذه البعثات من المنازل التي كانوا يسكنونها في المواقع الأثرية. أُلغي وصول علماء الآثار الفرنسيين الآخرين إلى مصر، وعُلِّق العملُ المرتَقَبُ في تانيس (صان الحجر القِبلية) وسقَّارة ودارة منفلوط.

كذلك، أُلغيت رحلةُ فريقٍ طبيٍّ مهمٍّ كان ينوي القدوم إلى مصر لأن السلطات المصرية رفضت منحهم تأشيرات الدخول.[98] في ديسمبر، قال طه حسين لصحيفة «الأهرام» اليومية إنه يبذل قصارى جهده لضمان توقف فرنسا عن عرقلة إنشاء المعهد في الجزائر، محذراً من أنه «إذا استمرت فرنسا في موقفها، فسأتبنى موقفاً مماثلاً تجاه المعهد الفرنسي بالقاهرة والمعلِّمين الفرنسيين في مصر».[99] وأدلى بتصريحاتٍ مماثلةٍ للصحيفة المصرية الناطقة بالفرنسية «لوپروغريه إجيبسيان»، وهو الأمر الذي يشير إلى رغبته في تصعيد الخلاف مع فرنسا باستخدام الصحافة المصرية لإشراك الجمهور.

بعد الإجراءات التي اتخذها طه حسين، فكر السفير الفرنسي في التحدث إلى الملك فاروق. ومع أن السفير كان يعلم أن الملك لا يوافق على إجراءات طه حسين، لم يكن متأكداً من أن يتدخل فاروق لصالح فرنسا، وذلك بسبب التوتر بين الملك وحكومة الوفد. ظن السفير أن معالجة المخاوف الفرنسية مع وزير الخارجية المصري غيرُ مُجْديةٍ أيضاً، فَخَلَص في النهاية إلى أن المشكلة لا يمكن حلها إلا مع طه حسين نفسه.[100]

في أعقاب أحداث ما صار يُعْرَف بالسبت الأسود، في 26 يناير 1952، التي دمرت فيها أعمالُ الشغبِ والحرائقُ جزءاً كبيراً من وسط القاهرة التجاري، أقال الملكُ فاروق حكومةَ الوفد، وغادر طه حسين منصبه.[101] لكن بعد خروجه، لم تكن الحكوماتُ التاليةُ مستعدةً لإلغاء أيٍّ من الإجراءات التي اتخذها. فقد أصبح معهدُ الجزائر مسألةَ هيبةٍ بالنسبة إلى مصر، ولم يرغب خَلَفُهُ من الوزراء أن يُريقوا ماءَ وجوههم. ففي 2 مايو 1952، أعلنت جريدة «الأهرام» أن وزارة المعارف المصرية طلبت من السفارة المصرية في باريس إيقافَ منح التأشيرات للمدرسين والأساتذة الفرنسيين إلى أن تُصْدِر الحكومةُ الفرنسيةُ تأشيراتِ الدخول إلى الجزائر المطلوبة لمدير المعهد المصري

وبقية الموظفين في المستقبل.[102] وفي يونيو 1952، أوضح وزير الخارجية المصري للسفير الفرنسي أن الحكومة الحالية لا تميل إلى التراجع عن أيٍّ من الإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفد السابقة، لأنها على ثقةٍ أن طه حسين سيهاجمها بشدةٍ في الصحافة ويقلب الرأي العام ضدها. وشدد الوزير على ضرورة حل مشكلة معهد الجزائر. وفي تقريره إلى باريس أشار السفير الفرنسي إلى أن «قضية معهد الجزائر ما زالت تحرج علاقتنا مع مصر. وإذا عادت حكومةٌ أكثر وطنيةً إلى السلطة، فهناك خطرٌ من أن يتحول هذا الإحراج إلى توترٍ».[103] لكن بعد انقلاب الجيش المصري في 23 يوليو 1952، قررت وزارة الخارجية الفرنسية انتظار أن تثير الحكومة المصرية القضية من جديد، لأن من فكروا في إنشاء المعهد الثقافي المصري في شمال إفريقيا لم يعودوا في السلطة.[104]

خاتمة

يُظهِر صراعُ طه حسين مع السلطات الفرنسية حول إنشاء معاهدَ مصريةٍ في المغرب العربي أن اهتمام مصر بالعالم العربي قبل وصول جمال عبد الناصر إلى السلطة لم يقتصر على المشرق العربي. فبالإضافة إلى تأثير الدوريات والأفلام والعروض المسرحية، سعت الحكومة المصرية إلى زيادة وجودها الرسمي في شمال إفريقيا الخاضعة للسيطرة الفرنسية من خلال المعاهد الثقافية. ولما كانت مصر واثقةً من خبرات باحثيها، وفخورةً بمؤسساتها التعليمية والثقافية - ليس الأزهر فحسب بل أيضاً المؤسسات الحديثة مثل مجمع اللغة العربية والجامعات المصرية - فقد رأت أنها تمتلك الثروة والخبرة الفنية اللازمتين لتُنَصِّب نفسَها حاميةً للدراسات العربية والإسلامية. فبعد إبرام المعاهدة البريطانية المصرية عام 1936، وضع المسؤولون المصريون مثل طه حسين دبلوماسيةً ثقافيةً واسعةَ النطاق عَدُّوها جزءاً لا يتجزأ مما اعتقدوا أنها رياسة مصر في العالم العربي.

كانت السلطاتُ الفرنسيةُ تخشى من أن تُقَوِّضَ المعاهدُ الثقافيةُ المصريةُ سيطرتَها على المغرب العربي. فبينما كانت تريد أن تستمرَ رسالتُها الثقافيةُ العريقةُ في مصر من دون تعطيلٍ بعد انتهاء امتيازاتها، رأت أيضاً في التأثير الثقافي المتزايد لمصر تهديداً لمصالحها، لذلك عارضت أيَّ وجودٍ مصريٍّ رسميٍّ في شمال إفريقيا. لهذا فكرت في تحويل تعاونها مع مصر إلى العلوم، وهو مجالٌ ظن الفرنسيون أن دعمهم له سيكون موضعَ تقدير لدى المصريين، وفي المقابل سَيَثْنونهم عن متابعة مآربهم في شمال إفريقيا. كان الفرنسيون، في تعاملهم مع طه حسين، يأخذون في الحُسبان شعبيته وشعبية حكومة الوفد، لذلك قرروا المماطلة بدلاً من رفض مشاريعه صراحةً. ومع لجوء طه حسين إلى الصحافة، تصاعد الصراع وصار مسألة تهم الرأي العام. فلم يعد بمقدور الملك فاروق ولا الحكومات اللاحقة إبطالُ إجراءات طه حسين ضد الفرنسيين من دون أن يُريقوا ماء وجوههم.

يبدو في ظاهر الأمر أن إصرار طه حسين على أن مشاريعه ذاتُ طبيعةٍ ثقافيةٍ لا غير يتفق مع أفكاره المعلنة حول «عالمية الثقافة» وأنه ينبغي أن تتجاوز المكاسبَ السياسيةَ. لكن هذا لا يعني أن قرارات طه حسين، بصفته وزيراً، لم تكن سياسيةً. فبالنسبة إليه، كان إعلاءُ الثقافةِ على السياسة إستراتيجيةً سياسيةً عليا. فقد كان يدرك أن مصر، التي لمّا تنل استقلالها الكامل، لا يمكنها الوقوف في وجه القوى الاستعمارية. لذلك فوضعه لرغبة مصر في ممارسة دورٍ أقوى في شمال إفريقيا ضمن إطار التبادل العلمي والمعاملة بالمثل على الصعيد الثقافي مطلبٌ لا يمكن للفرنسيين رفضُه بلا تَرَوٍّ. فتلك لغةٌ يفهمها الفرنسيون، وقد استخدموها هم أنفسهم لتسويغ تشغيل مدارسهم ومؤسساتهم الثقافية في مصر وسِواها. ونتيجةً لذلك، تسببت مطالبُ طه حسين المُتَرَوِّيةُ والدقيقةُ في إرباك صناع القرار الفرنسيين في باريس والرباط وتونس والجزائر. إذ لم يتمكن

الفرنسيون من اللجوء إلى تكتيكهم المعتاد - أي، الادعاء بأنهم يحمون شمال إفريقيا من مُثيري القلاقل السياسية - بما أن طه حسين أصر على أن المعهد المقترح لشمال إفريقيا له أغراضٌ ثقافيةٌ لا غير وأنه سيُبنى على غرار المعاهد الفرنسية العاملة سلفاً في أثينا وروما والقاهرة.

ومع ذلك، لم تكن الثقافة قطُّ ذاتَ طابع ثقافيٍّ صرْفٍ. ووفاءً من طه حسين لدأبه طوال مسيرته على الاستقالة كلّما شعر أن رأيه موضعُ شَكٍّ، بعد أن طعن وزيرٌ آخر في فائدة هذه المعاهد الثقافية واستعداء الفرنسيين، قدم استقالته إلى رئيس الوزراء في 1 أكتوبر 1951. في هذه الاستقالة، التي رفضها مصطفى النحاس على الفور، كتب طه حسين ساخطاً:

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

أتشرف بأن أرسل إلى مقامكم الرفيع استقالتي من الوزارة بعد الدرس القيم الذي سمعته أمس من أحد الزملاء الوزراء الذي علمني التواضع وأقنعني بأني لا أصلح للوزارة لأني أحسن القشور من إنشاء المعاهد التي لا تغني.

ولست أرى بأساً من أن يأخذ مجلس الوزراء برأي الزميل الكريم فيعدل عن إنشاء معهد الجزائر ويلغي معهد مدريد وكرسي محمد علي بمركز البحر الأبيض المتوسط بمدينة نيس وكرسي اللغة العربية بجامعة أثينا. فكل هذه قشور لا تحارب الاستعمار ولا تحقق استقلال الأمم العربية.

[...]

ولمقامكم الرفيع أخلص تحياتي وأصدق مودتي وأمتن وفائي.

طه حسين(105)

هكـذا كشـف طـه حسـين، بسـخريته المعهـودة، في خطـاب استقالته عـن هـدف معاهِـده المناهـضِ للاستعمار عـلى المـدى البعيـد، خطـابٍ يتلاشـى فيه الخـط الفاصل بـين الثقافـة والسياسـة تمامـاً.

دفعـت أعـمالُ طـه حسـين المنشـورةُ العديـدَ مـن الباحثـين إلى الاعتقـاد بأنـه لم يكـن يهتـم إلا بالثقافـة وأن هـذا الاهتـمام الحـصري (المفـترض) بالثقافـة كان أمـارةً عـلى وقوعـه تحـت «غوايـة» الثقافـة الفرنسـية «المتفوقـة» التـي زعـم الباحثـون أنـه يؤمـن بهـا. لكـن هـذا الـصراع مـع السـلطات الفرنسـية، الـذي لم يُـدْرَس حتـى الآن، يكشـف أن طـه حسـين كان مـدركاً تمامـاً للتأثـير السـياسي للثقافـة التـي كان يحـاول الترويـجَ لهـا، ولعلاقـات القـوة غـير المتكافئـة التـي تهيمـن عـلى هـذه التبـادلات الثقافيـة. ويمكـن اسـتكناه البعـد السـياسي في شـخصية طـه حسـين مـن خـلال التنقيـب الدقيـق في تفاصيـل خلافاتـه مـع الفرنسـيين حـول إنشـاء المعاهـد المصريـة في المغـرب العـربي. بمعنـى آخـر، مـن المهـم أن ننظـرَ بعنايـةٍ إلى مـا حـاول فعلَـه، بـدلاً مـن الاعتـماد عـلى الافتراضـاتِ المسـتمدةِ مـن أعمالـه المنشـورة عـما آمـن بـه. إذ يمكـن أن نخـرج بقـراءة مختلفـة تمامـاً إذا دُقِّقـت أعمالُـه المنشـورةُ حـذاءَ أفعالِـه.

الفصل الثاني

================

النهضة تذهب إلى الجامعة:
طه حسين ومهمة الجامعة المصرية الخاصة

> لن تنهض مصر وتبلغ من الحضارة الحديثة ما تريد محتفظة بشخصيتها وكرامتها إلا إذا عرفت قديمها فأحيته ووصلت بينه وبين الجديد واتخذت من هذا وذاك مزاجاً صالحاً هو قوام الحياة الصالحة التي لا تفنى في القديم فتجمد ولا تفنى في الجديد فتضيع... وكلية الآداب وحدها هي التي تسعى بمصر إلى تحقيق هذه الأغراض.[1]

صحيحٌ أن طه حسين لم يشارك في المراحل الأولى من النهضة، لكنه اشترك مع النهضويين في العديد من اهتمامات النهضة باللغة العربية والأدب الكلاسيكي وأهمية تعليم العلوم الإنسانية. فقد اعتقد مثقفو النهضة الأوائل أن الإصلاح الثقافي ضروريٌّ لمواجهة حضارة الغرب الأكثر تقدماً، برأيهم، ذات الأجندة الاستعمارية النشطة. وكان طه حسين مقتنعاً بأن الجامعة العلمانية

هـي المؤسسـة الوحيـدة القـادرة عـلى القيـام بهـذه المهمـة. كان قـد عـاد مـن فرنسـا بدرجـة الدكتـوراه في أعقـاب ثـورة 1919 وشرع مـن فـوره يُـدَرِّس في كليـة الآداب بالجامعـة المصريـة الخاصـة. وبـما أن الثـورة كانـت لحظـة فاصلـة في تاريـخ مـصر الحديـث، فقـد أثـارت سلسـلةً مـن الأحـداث التـي بلغـت ذروتهـا باسـتقلال مـصر الاسـمي عـن بريطانيـا العظمـى عـام 1922. في نظـر طـه حسـين، كانـت رسـالة الجامعـة هـي أن تمهـد الطريـق لحيـاة ديمقراطيـة سـليمة واسـتقلال كامـل. يـدرس الفصـل الثالـث مـشروع طـه حسـين للثقافـة والتعليـم بمزيـد مـن التفصيـل؛ أمـا هـذا الفصـل فيوضِّـح أولاً كيـف تقاطـع هـذا المشروع مـع النهضـة وكان اسـتمراراً لإرثهـا.

لتوضيـح هـذه الاسـتمرارية، أنتقـلُ إلى تاريـخ الجامعـة المصريـة الخاصـة التـي كانـت موجـودة منـذ 1908 إلى 1925. صحيـحٌ أن معظـم الروايـات التاريخيـة ركـزت عـلى الاحتفـاء بتحـول الجامعـة الخاصـة إلى مؤسسـة حكوميـة كاملـة في عـام 1925، لكـن هـذا الفصـل يوجِّـه التركيـز إلى السـنوات الأولى للجامعـة، حـين كانـت مسـتقلةً تمامـاً عـن الدولـة. فقـد كانـت تلـك السـنوات الأولى أكثـر مـن مجـرد مرحلـة عابـرة انتهـت بإنشـاء جامعـة حكوميـة. فقـد كانـت الجامعـة الخاصـة مسـعىً حاسـماً في حـد ذاتـه، وتركـت بصمـة واضحـة عـلى مسـتقبل التعليـم العـالي في مـصر. فخـلال تلـك الأيـام الأولى، طـرح مؤسسـو الجامعـة أسـئلة مهمـة حـول دور التعليـم الجامعـي، وضرورة برنامـج العلـوم الإنسـانية الجديـد للبـلاد، والخطـوات المطلوبـة لإنشـاء هـذا البرنامـج مـن الدراسـات، وكيفيـة تدريسـه. حـددت هـذه المناقشـاتُ المبكـرةُ المهمـةَ الفكريـةَ لا للجامعـة الخاصـة فحسـب بـل أيضـاً للجامعـة الحكوميـة المسـتقبلية التـي أصبحـت فيـما بعـد الجامعـة الرائـدة في مـصر ونموذجـاً للجامعـات المصريـة والعربيـة الحكوميـة الأخـرى.[2] أُبـيِّن كيـف تبنـت هـذه القـرارات مبـادئ النهضـة المركزيـة التـي تنـص عـلى الإصـلاح الثقـافي

القائم على مهمتين مترابطتين: إحياء نزعة الأدب الإنسانية الكلاسيكية وفي الوقت نفسه دمجها بالإنجازات المتطورة للحضارة الغربية. فقد آمَن مؤسسو الجامعة بأن دور المؤسسة هو «إحياء» الباحث العربي الذي أثار إعجاب الغرب بمعرفته وقدراته في يوم من الأيام. لن يصبح طه حسين المثال الأساسي لهذا الباحث فحسب، بل سيظل أيضاً ملتزماً بهذه المهمة طوال مسيرته المهنية الطويلة - سواءٌ أكان مفكراً أم أستاذاً جامعياً أم موظفاً حكومياً رفيعَ المستوى. يساعدنا إدراك هذا الالتزام على فهم تعقيد نظرته الفكرية وأفعاله بصورة أفضل.

علاوةً على ذلك، أنا أرى أن الجامعة الخاصة لم تكن المؤسسة التي تلقى فيها طه حسين تعليمه العلماني وحيث بدأ التدريس عند عودته من فرنسا فحسب، بل أيضاً حيث شكَّل آراءه عن دورَ الدولة الجوهري الذي آمَن بأنه ينبغي لها أن تؤديه في مجالَي الثقافة والتعليم. صحيحٌ أن معظم السرديات التاريخية ركزت على الصعوبات المالية التي واجهتها الجامعة، فأدت إلى استحواذ الدولة عليها، لكن هذه السرديات لم تهتم كثيراً بالتحديات التي فرضها التعليم الجديد الذي كانت تقدمه الجامعة. فدراسة العلوم الإنسانية لذاتها لم تكن مألوفةً، وفي غياب الاعتراف الحكومي الرسمي بالشهادات الجامعية، ثبت أن هذا البرنامج من الدراسات غير جذّاب. أقنعت الحياة القصيرة المضطربة للجامعة الخاصة طه حسين بأن مشروع تدريس الإنسانيات الذي دعا إليه النهضويون لم يكن مُجدياً من الناحية الاقتصادية ولا يمكن أن يستمر من دون دعم الدولة. شكَّل السؤال عن كيفية تنظيم دور الدولة في الثقافة والتعليم تحدياً خطراً بالنسبة إليه وأصبح جزءاً لا يتجزأ من مشروعه، كما أوضّح في الفصل التالي بمزيد من التفصيل.

على خطا النهضويين الأوائل

كان طـه حسـين يسـيرُ في رِكابِ النهضويـين الأوائـل حـين نـادى بـدور مؤسسي أقـوى في مجالَي التعليـم والثقافـة العامـة. يـدرُس المـؤرخ الفكـري عبـد الـرزاق باتِـل في عملـه الأخـير عـن النهضـة العربيـة كبارَ الإصلاحيـين في القـرن التاسـع عـشر ويؤكـد اتفاقهـم عـلى أهميـة التعليـم والتعلـم لأي إصـلاح مقـترح - سـواء أكان اجتماعيـاً أم ثقافيـاً أم سياسـياً. يوضـح باتِـل كيـف أن علـماء الأزهـر مثـل رفاعـة الطهطـاوي وحسـين المرصفـي وحسـين الجسـر ومحمـد عبـده لم يدعـوا إلى إدخـال المعرفـة العلمانيـة الحديثـة في المـدارس فحسـب، بـل أيضـاً شـجعوا عـلى تدريـس الـتراث الأدبي الكلاسـيكي والعلـوم الإسـلامية. فمـن خـلال هـذا التعليـم الإنسـاني، يقـول باتِـل:

> [أراد هـؤلاء الإصلاحيـون] إعـادة إنتـاج إرث المرحلـة الكلاسـيكية العربيـة الأدبي وفلسـفتها الأخلاقيـة لعلهـم يعـززون فضائـل الشـخصية المناسـبة لحيـاة نشـطة في الخدمة العامـة بـين مواطنيهـم. فقـد أرادوا صناعـة مواطنـين لا يكونـون قادريـن عـلى التحـدث والكتابـة ببلاغـة ووضـوح فحسـب، بـل يمتلكـون أيضـاً الحكمـة والمعرفـة ويتمتعـون بإحسـاس بالواجـب تجـاه المجتمـع والدولـة.[3]

لتحقيـق هـذه الأهـداف، نشـط هـؤلاء الإصلاحيـون الأربعـة في المؤسسـات التعليميـة، مـع أن هـذه المـدارس أُغلقـت في نهايـة المطـاف أو قاومـت الإصـلاح المقـترح: رفاعـة الطهطـاوي في مدرسـة الألسـن، حسـين الجسـر في المدرسـة الوطنيـة الإسـلامية في طرابلـس، ومحمـد عبـده في الأزهـر، وحسـين المرصفـي في الأزهـر ودار العلـوم.[4]

في مناقشـته، يقـترح باتِـل اسـتخدام الدراسـات الإنسـانية طريقـةً للنظـر في إرث النهضـة. واسـتناداً عـلى البحـوث الأكاديميـة التـي أجراهـا پـاول أوسـكار كرِسْـتِلَر

وجورج مقدسي وإدوَرد سعيد وغيرهم حول الدراسات الإنسانية، خلص پاتِل إلى أن إنسانية الأدب، التي اهتم بها كل هؤلاء الإصلاحيون، «كانت سمة من سمات التيار الفكري السائد في الثقافة العربية الإسلامية في العصور الوسطى».[5]

كان كرِسْتِلَر قد عرّف الإنسانيات بأنها تلك الدراسات التي تركز على النحو والبلاغة والشعر والتاريخ والفلسفة الأخلاقية. ومع أن كرِسْتِلَر وغيره زعموا أن الدراسات الإنسانية نشأت في عصر النهضة في إيطاليا، فقد بيَّنَ جورج مقدسي أن الدراسات الإنسانية بدأت في العالم الإسلامي قبل قرنين من عصر النهضة الإيطالي - داحضاً بذلك فكرة أن الدراسات العربية الإسلامية لم تكن سوى رابط سلبي بين العصور القديمة والنهضة الأوروبية. فقد أظهر أن مجالات الدراسات الإنسانية الكبرى التي سماها كرِسْتِلَر *studia humanitatis* (دراسات إنسانية) مُتَضمَّنةٌ كلها في مصطلح «الأدب»، لذلك ارتأى جورج مقدسي أن تُسمى *studia adabiyya* (الدراسات الأدبية). تشمل هذه المجالات النحو واللغة والشعر والخطابة والتاريخ (أو الأخبار) وعلم الأخلاق.[6] لذلك يرى پاتِل أنه ينبغي للباحثين، إن أرادوا التعمق في فهم الدراسات الإنسانية في سياق النهضة العربية، أن ينظروا في العناصر الإنسانية في النهضة الأوروبية والآداب العربية معاً.[7] فهو يحدد بعض العناصر الجوهرية في الدراسات الإنسانية كما يلي: «ينبغي أن يكون الحافز الأساسي [للدراسات الإنسانية] الحفاظ على اللغة ونقائها من أي مؤثر خارجي؛ ومفهوم البلاغة، والبحث عن المضمون في الماضي الكلاسيكي أو البعيد، والمنهجية المشتقة، والانتقائية والإلمام من كل شيء بطرف».[8] كانت هذه القضايا، كما سأناقشها في الفصل التالي، من الاهتمامات الأولى لطه حسين، ويسمح لنا استخدام هذه العدسة الإنسانية بالتأمل في رؤية طه حسين الفكرية المعقدة من منظور مختلف. فثنائية الحداثة/ التمسك بالتقاليد المعتادة، على سبيل المثال، لا تعلل تعامله الجِدِّي

مع الأدب الكلاسيكي ودفاعه الشرس عن اللغة العربية الفصحى في مواجهة العامية ولا عمله في الجامعة في إنشاء الكراسي أو في العثور على المخطوطات العربية الإسلامية القديمة وتحريرها ونشرها، ومحاولته أيضاً جَعْلَ الأدب الكلاسيكي في متناول معاصريه. وإبراهيم أبو ربيع خيرٌ مثال على الباحث الذي يستخدم هذه الثنائية المضللة لتصنيف طه حسين وغيره من المثقفين مثل علي عبد الرازق وفرح أنطون ويعقوب صَرُّوف وسلامة موسى على أنهم حداثيون عرب يركزون على المستقبل ومستعدون للتخلي عن التراث. وكذلك وصف زكي بدوي العلمانيين المسلمين، مثل طه حسين، بأنهم على استعداد للسير على خطا أوروبا في كل جوانب الحياة تقريباً.[9] لكن كما يشير پاتِل، وهو على حقٍّ، كانت لهؤلاء المثقفين آراء متنوعة عن عدد من القضايا ولا يجوز اختصارهم بهذه الأوجُه السطحية المجحفة.[10]

علاوةً على ذلك، تسمح لنا عدسة الدراسات الإنسانية برؤية الاستمرارية المهمة بين طه حسين وشخصيات نهضوية سابقة، مثل حسين المرصفي (1815-1890) ومحمد عبده (1849-1905). فقبل طه حسين بسنوات عديدة، أراد هذان العالمان نشر الدراسات الإنسانية، اعتقاداً منهما أنها ضرورية لـ «إحياء» اللغة العربية وآدابها. يُذكر المرصفي، على وجه الخصوص، بوصفه المعلم الأول للبلاغة والأدب العربي. وكان، مثل طه حسين، قد تلقى تعليماً دينياً قوياً، أولاً في الكُتَّاب ثم في الأزهر، حيث بدأ عمله مدرساً للغة العربية. ثم في عام 1872، انتقل إلى مدرسة دار العلوم التي افتُتحت حديثاً، حيث درَّس علوم العربية.[11] اشتهر المرصفي بالترويج لدراسة الأدب العربي من خلال جمع محاضراته في دار العلوم ونشرها في رائعته «الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية» التي أثرت في أجيال من الشعراء المصريين وجيل جديد من العلماء الأزهريين.[12] كان لديه متسع أكبر من الحرية في تدريس الأدب في دار العلوم مما في الأزهر الذي،

مـع تقديمـه مقـرراتٍ في البلاغـة، لم يقـدم أي مقـرراتٍ في الأدب، لأنهـا تافهـة بنظـره.[13]

وكذلـك اقـترح محمـد عبـده، في إطـار اهتمامـه بالإصـلاح التربـوي، مقـرراتٍ تجمـع بـين الدراسـات الأدبيـة الإنسـانية والتعليـم الدينـي القائـم، ودعـا إلى إدراج التاريـخ الحديـث والعلـوم واللغـات في المناهـج الدراسـية.[14] لكـن محاولاتـه لإصلاح المناهـج في الأزهـر قوبلـت بمعارضـة شرسـة مـن الأزهريـين والخديـوي عبـاس الثاني الـذي اتهمـه بـ «الرغبة في تحويـل الأزهر إلى مؤسسـة تـدرِّس الفلسـفة والأدب لإطفاء نـور الإسـلام»، وهـو اتهـامٌ ردَّ عليـه محمـد عبـده بتقديـم اسـتقالته عـام 1905.[15] لذلـك ليس مـن المسـتغرَب أن محمـد عبـده دعـم فكـرة إنشـاء جامعـة وطنيـة علمانيـة أكثـر انفتاحـاً عـلى التعليـم الإنسـاني.[16] وقـد تبنـى طلابُـه سـعد زغلـول (1859–1927) ولطفـي السـيد (1872–1963) وقاسـم أمـين (1863–1908) دعوتـه بعـد وفاتـه، وأنشـؤوا أول جامعـة في مـصر مكرسـة بالكامـل لدراسـة العلـوم الإنسـانية.

يختتـم باتِـل دراسـته بالتمييـز بـين أولئـك الذيـن يسـميهم «إنسـانيي النهضـة»، مثـل سـعيد ورشـيد الشرتـوني، اللذيـن تعامـلا مـع ماضيهـما المبـاشر، وبـين غيرهـم مـن الإنسـانيين النهضويـين الذيـن لم يفعلـوا ذلـك، مثـل إبراهيـم اليازجـي ومحمـد عبـده وغيرهمـا. فهـو يـرى أن هـؤلاء الأخيريـن واجهـوا واقعـاً مختلفـاً، إذ لم يكـن عليهـم أن يواجهـوا أفـكار «الحضـارة والتقـدم» القادمـة مـن الغـرب فحسـب، بـل الأجنـدة الاسـتعمارية للـدول الغربيـة أيضـاً. فـكان الحـل برأيهـم هـو وضـع خطـة إصـلاح قائـم عـلى «اسـتيعاب العلـم العظيـم وإنجـازات الحضـارة الغربيـة، وذلـك مـن خـلال الترجمـة والملاءمـة، مـع إحيـاء الثقافـة العربيـة الكلاسـيكية التـي سـبقت مـا يسـمى بقـرون 'الانحطـاط' والسـيطرة الأجنبيـة».[17] بعـد عقـود، تبنـى طـه حسـين هـذه الدعـوة وأصر عـلى أن الجامعـة العلمانيـة هـي الوحيـدة التـي تمتلـك المعرفـة اللازمـة للتعامـل بجديـة مـع تنفيـذ هـذا الحـل.

مؤسسة نهضوية: إنشاء جامعة وطنية علمانية

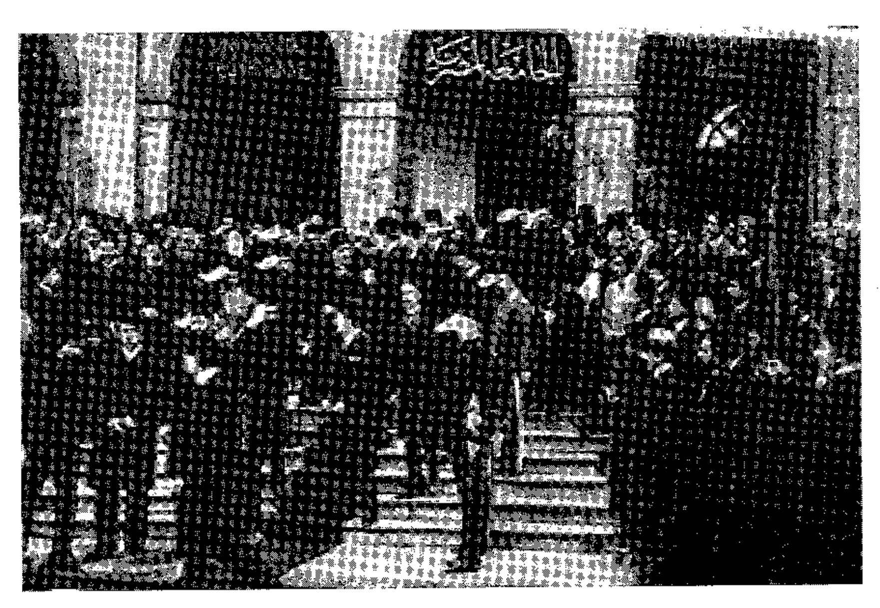
«لرفعة الوطن ونصرة الحق وكرامة الإنسان».[18]

لقد أدرك الباحثون تأثير جامعة القاهرة في المجتمع المصري ودورها المهم في صنع مصر الحديثة. في عمله المرجعي عن الجامعة، يزعم دونَلد ريد أن جامعات باريس وهارڤرد وكيمبرِج وأكسفورد لم تكن قطُّ حيويةً في الساحة الوطنية كما كانت الجامعة المصرية (التي أُعيدت تسميتها لاحقاً إلى جامعة فؤاد الأول في عام 1940، ثم جامعة القاهرة عام 1953).[19] كانت المرحلة الأولى من 1908 إلى 1925، حين كانت الجامعة مؤسسة خاصة، مرحلة تكوينية تجريبية. صحيحٌ أن المؤرخين يرون أن هذه المرحلة قد مهدت الطريق بنجاح لتطور المؤسسة الجديدة إلى مؤسسة ناضجة مملوكة للدولة، لكنها كانت أيضاً مليئةً بالصراع ومحاولات مؤسسي الجامعة للحصول على اعتراف الدولة بالجامعة من دون تعريض استقلالها للخطر. كان رضوخهم لاستحواذ الدولة على الجامعة هو الملاذ الأخير لتجنب الإفلاس وانهيار المشروع بِرُمَّتِه.

بعد حملة أولية ناجحة لجمع التبرعات على مستوى البلاد، قادها كبار القوميين والمثقفين، افتُتِحت الجامعة الخاصة في ديسمبر 1908 في حفل كبير حضره الأمير فؤاد محاطاً بكبار الشخصيات الأخرى، كما هو مبيَّن في الصورة أدناه.[20] كان القنصل العام البريطاني في مصر، اللورد إيرل كرومر، معارضاً للمشروع لقناعته أن الجامعة ستُخرِّج وطنيين مصريين ذوي مشاعر معادية لبريطانيا، لكن معارضته جعلت النضال من أجل بنائها قضيةً وطنيةً.[21] لكن، حتى بعد إنشائها، ظلت الجامعة بؤرة خلاف بين مختلف اللاعبين السياسيين في البلاد، بما في ذلك الأحزاب السياسية والقصر والقوى الأوروبية.

وقد استقال أحمد لطفي السيد، رئيس الجامعة (من 1925 إلى 1932 ومن 1935 إلى 1941) لمدة وجيزة من منصبه في عام 1937، بسبب إحباطه من التسييس العلني للطلاب واستمرار اضطراب الحياة الجامعية. وفي خطاب استقالته، سجل اعتراضه على محاولات السياسيين المستمرة لتجييش الطلاب على أسس حزبية، وهو ما يؤدي إلى «فقدان الإخاء الجامعي بينهم».[22] علاوةً على ذلك، ضمن أسوار الجامعة، سُرعان ما راحت بريطانيا، التي عارضت المشروع في البداية، تتنافس مع فرنسا وإيطاليا على برامج الدراسة وإنشاء الكراسي وتعيين العمداء. وسُرعان ما أصبحت الجامعة لاعبة دوراً سياسياً أساسياً في البلاد.

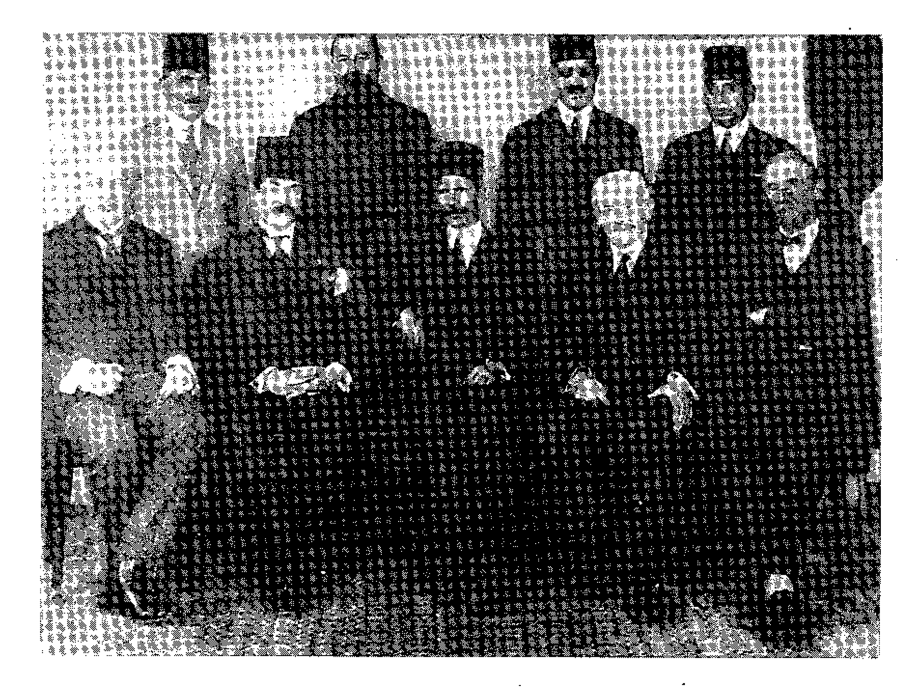
ركز المؤرخون على كيفية تطور الجامعة على وقع الكفاح السياسي. ففي رواياتهم، تظهر الجامعة الخاصة بهيئة هيكل غير مكتمل، وخطوة بدائية على الطريق نحو جامعة ناضجة. وبما أن الجامعة الخاصة واجهت مشكلات



الصورة 7: افتتاح الجامعة المصرية، 1908

ماليـة وإداريـة حـادة، تنظـر هـذه الروايـات التاريخيـة إلى استحواذ وزارة المعـارف العموميـة عليهـا عـام 1925 بوصفهـا لحظـة جديـرة بالثنـاء في تاريـخ الجامعـة الـكلي. فقـد أثنـى هـؤلاء عـلى وعـود التمويـل الثابـت والتوسـع في الكليـات والاعـتراف بالشـهادات ورأوا أنهـا خطـوات ضروريـة لإنقـاذ الجامعـة ومسـاعدتها عـلى أداء رسـالتها الوطنيـة. وقـد ردد المؤرخـون صـدى أجـواء الانفـراج الحقيقـي حـين أنقـذ تدخـل الدولـة هـذه المؤسسـة المتعثـرة، إلى جانـب كل الآمـال الوطنيـة التـي عُلِّقـت عـلى نجاحهـا. عـلى سـبيل المثـال، في سـيرته الذاتيـة، «قصـة حيـاتي»، قسَّـم أحمـد لطفـي السـيد (يظهـر في صـورة مـن عـام 1925 في الصفحـة التاليـة، محاطـاً بأعضـاء هيئـة التدريـس، بمـن فيهـم طـه حسـين الـذي يقـف خلفـه) تارَيـخ الجامعـة إلى ثـلاث مراحـل: دور الدعايـة، بـدءاً بحملـة جمـع التبرعـات؛ دور التمهيـد، حيـث أرسـلت الجامعـة بعثـات تعليميـة إلى أوروبـا وقدمـت محاضرات عامـة؛ وأخـيراً دور التـمام للاحتفـال بتحويـل الجامعـة الخاصـة إلى جامعـة حكوميـة.[23]

مـع أن الجامعـة بـدأت بمبـادرة خاصـة مسـتقلة، كانـت بـذور سـيطرة الحكومـة قـد زُرِعـت سـلفاً في تلـك الأيـام الأولى. إذ لم يـر مؤسسـو الجامعـة أي تناقـض جوهـري في تأطـير رسـالتها الفكريـة عـلى أنهـا «طلـب العلـم للعلـم» في الوقـت الـذي تحـاول فيـه تلبيـة «احتياجـات الأمـة» إلى التقـدم والاسـتقلال. فقـد ماهَـوا بـين الهدفـين، ربـما لأن الجامعـة في هـذه المرحلـة المبكـرة كانـت وحدهـا تفـسر مـا تعنيـه بطلـب العلـم للعلـم. لكـن بـما أن الجامعـة جسـدت قضيـةً وطنيـةً، فقـد وضعـت نفسـها في علاقـة غـير مريحـة مـع الدولـة. كان القـرار في عـام 1925 بتعيـين وزيـر المعـارف العموميـة رئيسـاً أعـلى وصاحـب الكلمـة الفصـل في الجامعـة إحـدى الخطـوات التـي عكسـت مصلحـة الدولـة الراسـخة في تحديـد ماهيـة «احتياجـات الأمـة» وكيـف يجـب أن تفـي الجامعـة بتلـك الحاجـات، ولا سـيما أن الجامعـة أصبحـت تعتمـد ماليـاً عـلى الدولـة. عـلى مـر السـنين، أصبـح انخـراط



الصورة 8: أعضاء هيئة التدريس في الجامعة المصرية، 1925

الدولة أوضح، وبلغ ذروته في إنشاء المجلس الأعلى للجامعات في عام 1954 ووزارة التعليم العالي في عام 1961.

أشاد الوطنيون والأكاديميون المصريون بإنشاء الجامعة الوطنية بوصفها حجر الزاوية للدولة الوطنية المصرية الحديثة. وقد دعا المؤرخ القومي المصري الشهير شفيق غُربال، على سبيل المثال، إلى إعادة تقسيم مراحل الحركة الوطنية بحيث تبدأ مع إنشاء الجامعة عام 1908 وليس مع ثورة 1919. فكتب في عام 1950 أن الكفاح من أجل إنشاء الجامعة كان بمثابة بداية الكفاح الحقيقي من أجل الاستقلال. وقال إن هذه المعركة دفعت المصريين إلى التعليم الذي منعه عنهم الاحتلال البريطاني، فاضطُرُّوا إلى البحث عنه في الخارج.

وقد فتحت الجامعة «أبواب المعرفة» للمصريين في مصر، معلنةً ثورةً ضد شكل من أشكال «العبودية» التي فُرضت عليهم، وأرست الأساس المناسب للاستقلال.[24]

مثل غربال، يواصل المؤرخون المصريون المعاصرون الإشادة بالدور الذي أدته الجامعة في النضال الوطني. تبدأ معظم الروايات عن الجامعة باتخاذ موقف في المعركة على نشأتها، أي حول صاحب الفكرة الأول ومن يستحق أن يُنسَب إليه الفضل في ذلك. هذا الجدل مهم لأنه يبيِّن أن معظم مؤسسي الجامعة كانوا إما شخصيات نهضوية وإما أشخاصاً لهم صلات مباشرة مع الإصلاحيين النهضويين البارزين، مثل محمد عبده وجرجي زيدان. يرى المؤرخون القوميون مثل أحمد عبد الفتاح بدير وعبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجُمَيْعي ويونان لبيب رزق أن جرجي زيدان (1861–1914) هو أول من دعا إلى إنشاء الجامعة، يليه الزعيم الوطني المصري مصطفى كامل (1874-1908). وبحسب رواياتهم، تبنّى طلاب محمد عبده، مثل سعد زغلول ولطفي السيد وقاسم أمين، الفكرة ونفذوها. يعود المؤرخون المعاصرون، مثل سامية إبراهيم وأمينة حجازي، إلى الوراء بالزمن إلى يعقوب آرتين (1842–1919)، الذي كانت لديه فكرة عن إنشاء كلية أو جامعة حين كان وكيل نظارة المعارف العمومية، وهو ما دعا إليه في كتابه الصادر عام 1893 عن التعليم في مصر.[25] كانت فكرة آرتين أن يُعَيَّنَ رئيسٌ أكاديمي للمدارس العليا القائمة كالطب والهندسة وغيرها، من أجل تحويلها إلى كليات.[26] لكن المؤرخ علي بركات ينسب إلى علي مبارك (1823–1893) إنشاء ما يشبه الجامعة من خلال تجميع جميع مدارس التعليم العالي في قصر درب الجماميز حين أصبح رئيساً لديوان المدارس في عام 1868.[27] ويُرجِع حسن نصر الدين وأمينة حجازي كل هذه المحاولات إلى سياسات محمد علي وإنشاء دولة حديثة لخدمة جيشه في أعقاب

الحملة الفرنسية عام 1798. يخلص حسن نصر الدين إلى أن الطريق إلى الجامعة استغرق مئة عام.[28] مع الاختلافات الطفيفة، تتفق هذه الروايات على أن الجامعة الحقيقية انطلقت وبدأت في تحقيق إمكاناتها مع إنشاء جامعة حكومية عام 1925.

كانت نشأة الجامعة والدور الذي كان من المتوقع أن تؤديه في الكفاح من أجل الاستقلال موضوع الكثير من الجدل السياسي بين مؤسسي الجامعة أنفسهم. على سبيل المثال، اعترض مصطفى كامل خلال رحلة إلى أوروبا لأن الاجتماع الإداري الأول بقيادة سعد زغلول قد انعقد في غيابه، إذ رأى مصطفى كامل نفسه صاحب الفكرة الأول وآمن أن تنفيذها يجب أن يكون تحت إشرافه.[29] لقد هُمِّش مصطفى كامل لإرضاء البريطانيين الذين كانوا يخشون سياساته الوطنية الراديكالية. وكان قد أنشأ نادياً لطلاب الكليات العليا عام 1905، وكان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة استعداء البريطانيين. كما رفض مصطفى كامل وحزبه الوطني علناً التعامل مع البريطانيين حتى نيل مصر استقلالها الكامل، وكان مصطفى كامل يؤيد إعادة تحالف مصر مع العثمانيين.[30] وفي عام 1906، فَرِحت صحيفة «ذي تايمز» لأن فضل إنشاء الجامعة لم يُنسَب إليه، بينما خشيت صحيفة «ذي غلوب» أن يجد طريقة للسيطرة على الجامعة وإخضاعها لتأثير حزبه الوطني.[31]

كان طلاب محمد عبده حريصين كذلك على تحقيق فكرة معلمهم لإنشاء جامعة علمانية. وقد كتب أحد هؤلاء الطلاب، الصحفي المعروف محمد رشيد رضا، أن طلاب محمد عبده قرروا أن إنشاء كلية مرتبطة باسمه سيكون خيرَ وسيلة لإبقاء ذِكْرِه حيّاً في أذهان الناس.[32] كان محمد رشيد رضا مهتماً بالمشروع، لكنه أراد أن تقدم الجامعة مقرراتٍ في الدين.[33] بدأ سعد زغلول وغيره من طلاب محمد عبده حملة لجمع التبرعات بإشراف سعد زغلول نفسه،

واستضاف أول اجتماع للجنة الجامعة في منزله في 12 أكتوبر 1906. كانت اللجنة مؤلفة من ستة وعشرين عضواً، بمن فيهم سعد زغلول وقاسم أمين وانضم إليهم محمد فريد من الحزب الوطني.(34)

دعمت مجلة «الهلال»، التي كان يُصدرها ويحررها جرجي زيدان، جامعي التبرعات وذكّرت القراء بأن زيدان كان أول من دعا إلى إنشاء جامعة وطنية، إيماناً منه بأن «إنشاء هذه الجامعة خطوة مهمة في تاريخ هذه النهضة». وعلى شاكلة مقالات ذلك العصر، قالت المقالة إن «الآمال عالقة بها [الجامعة] والأبصار شاخصة إليها».(35) بينما دُعي المستشرقون الغربيون للتدريس في الجامعة الجديدة من غير تردد، حُرِم زيدان من تدريس مقرر عن التاريخ الإسلامي عام 1910 لأن مجلس الجامعة كان يخشى ردة فعل الجمهور على تكليف عربي مسيحي تدريسَ التاريخ الإسلامي. أصيب جرجي زيدان، الذي كان قد أعد محاضراته، بخيبة أمل شديدة.(36)

عندما استقال سعد زغلول من رئاسة اللجنة عام 1906 - لقبول تعيينه الجديد من قبل كرومر ناظراً للمعارف العمومية - تولى هذا المنصبَ طالبٌ آخر من طلاب محمد عبده، هو قاسم أمين.(37) وبما أن المؤسسين توقعوا أن تواجه الجامعة عقباتٍ سياسيةً وماليةً، فقد كانوا يأملون أن تمنح الرعايةُ الملكيةُ للجامعة وزناً سياسياً أكبر وتفتح أبواباً مقفلةً. وهكذا عمدت لجنةُ الجامعة (التي أصبحت المجلسَ الإداريَّ في عام 1908) إلى ترك منصب الرئيس فارغاً، على أمل أن يوافق أحد أعضاء الأسرة المالكة على شغله. كتبت اللجنة إلى الأمير فؤاد في 22 ديسمبر 1907 تسأله إن كان سيقبل المنصب، ففعل.(38)

كان اختيار الأمير فؤاد - والملك لاحقاً (حَكَم من 1917 إلى 1936) - منطقياً نظراً لصلاته ورغبته في أن يظهر بمظهر الراعي المستنير الذي يحمل إرث والده الخديوي إسماعيل (حَكَم من 1863 إلى 1879). حتى إعلان الجمهورية في عام 1953،

كان فؤاد يُعَدُّ الأب الراعي للجامعة، وبمرسوم رسمي في عام 1940 تغيَّر اسم الجامعة إلى جامعة فؤاد الأول. استخدم فؤاد صداقاته مع شخصيات أوروبية بارزة، مثل الإيطالي ڤِكتور إمانويل وآخرين، لاستقطاب أشهر المستشرقين في أوروبا للتدريس في الجامعة الجديدة. تحتوي دار الوثائق القومية على ملف مراسلات بين الأمير ومختلف المستشرقين والجامعات الأوروبية، باللغتين الفرنسية والإيطالية، لترتيب تفاصيل مهامهم التدريسية في القاهرة. وفي خطاب ألقاه أمام مجلس الجامعة في 15 مارس 1911، ذكَّر الأمير فؤاد المجلس بكيفية تمكنه من استقطاب المستشرقَيْن إينياتسيو غْويدي (1834–1935) وكارلو نَلِّينو (1872–1938)، وأنه كتب إلى حكومة الإمبراطور الألماني وِلْيَم الثاني طالباً أن يدرِّس المستشرق إنُّو لِتمان (1875–1958) في القاهرة: «لنكون بذلك قد أتينا لأول كلية أدبية شرقية، أُنشئت في أيامنا هذه بين الأمم الإسلامية، بأستاذ يعرف العلماء قدره، مضطلع من علم أصول اللغات السامية».[39] بفضل الأمير فؤاد واسمه وعلاقاته، تلقت الجامعة تبرعاتٍ كبيرةً من حكومات فرنسا وإيطاليا وألمانيا وروسيا ورومانيا.[40] وقد أشرف بنفسه على البعثات التعليمية وتنظيم الحياة الطلابية في أوروبا، وعزَّز التعاون مع العديد من الجامعات الأوروبية، وحرص على أن تُدعى الجامعة المصرية الجديدة للمشاركة في بعض الأنشطة التي تنظمها جامعات أخرى في أوروبا.[41] خلال رئاسته، حصلت الجامعة على تبرعات وأوقاف من المصريين الأثرياء، وتضاءلت هذه بعد استقالته من المنصب في 20 مايو 1913. كما ضمنت اتصالات الأمير فؤاد أن تحصل مكتبة الجامعة على آلاف الكتب التي تبرعت بها الجامعات والحكومات المختلفة في أوروبا، بالإضافة إلى الكتب من المجموعات الخاصة لأفراد العائلة المالكة وغيرهم في مصر.[42]

مع أن السياقات السياسية والمالية الصعبة التي أُنشئت فيها الجامعة دفعت مؤسسيها إلى السعي للحصول على رعاية ملكية، فقد كان لهذا الوزن الملكي ثمن. فقد كشفت الأيام أن ملك المستقبل كان متشدداً لا يتهاون مع أي معارضة، حتى داخل مجلس الجامعة، فاضطُرَّ اثنان من أعضاء المجلس، هما أحمد زكي وإبراهيم نجيب، إلى الاستقالة بسبب خلافهما مع سياساته.[43] والأهم من ذلك، ورغم تطميناته المبكرة بأن الجامعة ستبقى مستقلة، حين أصبح فؤاد ملك مصر المستقلة حديثاً (1922)، لم يحاول مساعدة الجامعة الخاصة المتعثرة على الوقوف على قدميها حتى تتمكن من العمل وفقاً لشروطها الخاصة. بل شجع على إنشاء جامعة حكومية، برئاسة وزير المعارف العمومية، وبذلك آذنَ بنهاية المبادرة الخاصة. كما يقول المؤرخ يونان لبيب رزق، حين أعلنت الحكومة نيتها بناء جامعة حكومية، بكلية جديدة للآداب، أدركت الجامعة القائمة أنها لا يمكن أن تنافس على الإطلاق، وعلى حد تعبير يونان لبيب رزق، رفعت «الراية البيضاء».[44]

دراسة العلوم الإنسانية: العلم للعلم؟

مع السياق السياسي المتوتر الذي وُلِدَت فيه الجامعة الخاصة، أكدت جميع خطابات الافتتاح والبيانات الرسمية أن مهمة الجامعة الجديدة هي «العلم للعلم». كان المقرر أن تركز الجامعة على تدريس العلوم الإنسانية، للتعويض عن تخصيص الكليات العليا القائمة للعلوم العملية، مثل الطب والهندسة. فقد ارتأى مؤسسو الجامعة أنه مثلما البلاد بحاجة إلى أطباء ومهندسين، فإنها أيضاً بحاجة إلى مفكرين ومثقفين.

خلال الافتتاح الرسمي للجامعة المصرية عام 1908، أعلن الأمير فؤاد أن الغرض من بناء الجامعة هو «أن يكون، في القاهرة نفسها،

مركز للثقافة الرفيعة التي ستُجنِّب الشباب المصري عناء السفر إلى الخارج لاستكمال تأهيلهم الفكري».(45) كان من المقرر أن تكون الجامعةُ المؤسسةَ المسؤولةَ عن تعريف هذه الثقافة الرفيعة وتوفير التدريب اللازم لاكتسابها. وردد أعضاء مجلس الجامعة الرؤية نفسها للجامعة. ولتناول عشاء فاخر في 18 أبريل 1908، قدمه حسن بك زايد على شرف الجامعة الجديدة، اصطُحِب الضيوف في زورقين بخاريين شقَّا طريقهما على النيل من وسط القاهرة إلى منزل زايد الكبير في المنوفية. بلغ مجموعُ الضيوفِ مئةً وستين ضيفاً، بمن فيهم الأمير فؤاد وأعضاء مجلس الجامعة وصحفيون ومحامون.(46) وقد ألقى قاسم أمين كلمةً قال فيها إن مصر في أمسِّ الحاجة إلى هذا المشروع لمعالجة النقص الهائل في المفكرين الذين تحتاج إليهم البلاد لقيادة الرأي العام، ولا سيما أن نظام التعليم الحالي مصمم لتخريج موظفين حكوميين لا غير. ودعا المصريين إلى دعم هذه المبادرة الجديدة.

> إننا نطمع أن نرى بين أبناء وطننا طائفة تطلب العلم حباً في الحقيقة، وشوقاً لاكتشاف المجهول، فئة يكون مبدؤها التعلم للتعليم. نود أن نرى من أبناء مصر، كما نرى في البلاد الأخرى، عالِماً مُحيطاً بكل العلم الإنساني؛ وإخصائياً أتقن فرعاً مخصوصاً من العلم، ووقف نفسه على الإلمام بجميع ما يتعلق به؛ وفيلسوفاً اكتسب شهرة عامة؛ وكاتباً ذاع صيته في العالم؛ وعالماً يُرجع إليه في حل المشكلات، ويُحتج برأيه. أمثال هؤلاء هم قادة الرأي العام في الدول الأخرى، والمرشدون إلى طرق نجاحها، والمديرون لحركة تقدمها، فإذا عدمتهم أمة حل محلهم الناصحون الجاهلون، والمرشدون الدجّالون.(47)

ولكي توضح الجامعة أيضاً مهمة الجامعة الجديدة وأهمية العلوم الإنسانية للجمهور، وزعت بياناً على العديد من الصحف يوضح أن التعليم العالي

الحالي في مصر - في القانون والطب والرياضيات - استهدف حتى الآن موضوعاتٍ عمليةً، ولم يسعَ خريجو هذه التخصصات إلى هذا النوع من التعليم إلا ليتوظفوا محامين أو أطباء أو مهندسين. واستطرد البيان، «وبما أن وظيفة الجامعة هي أسمى من هذه الغاية العملية»، فقد قررت لجنة الجامعة أن الجامعة ستبذل قصارى جهدها لغرس الرغبة في نفوس الناس لتجعلهم «يقبلون على طلب العلم، لمجرد العلم».(48)

في محاولة لإضفاء الشرعية على «طلب العلم لمجرد العلم»، قال مؤسسو الجامعة إن هذا كان نهج أسلافنا في صدر الإسلام وما زال هذا هو ديدن دول اليابان والغرب «الأكثر تقدماً». وقد آمنوا أنه لكي تُحْيِي مصر «مجدها العريق» وتحقق «الحضارة» المرغوبة، لا بد أن تقدم الجامعة أنواعاً من المعرفة التي لم تحظ حتى الآن باهتمام كافٍ في البلاد، مثل «التاريخ والفنون والآداب والعلوم العالية». وفقاً للبيانً، كانت هذه هي الموضوعات التي ساعدت الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا واليابان على الوصول إلى «السؤدد والسلطان». لذلك، رأى مؤسسو الجامعة أنه إذا أرادت مصر أن تصبح أمة متقدمة، فإن الطريق أمامها واضح:

> إن جميع الأمم عندما تأخذ بأسباب النهضة، لا مندوحة لها عن محاكاة الشعوب التي أصابت أوفر قسط من الحضارة الراقية، والتاريخ يشهد بصدق النتيجة المترتبة على هذه المقدمات، فقد أخذ الأغارقة عن قدماء المصريين، وعنهم أخذ العرب في أيام العباسيين، وعنهم أخذ الإفرنج في إبان نهضتهم، وعنهم أخذ الأمريكيون واليابانيون.(49)

فيما يتعلق بالأمور اللوجستية، تَقَرَّر أن يبدأ إنشاء علاقات مع الجامعات الأوروبية بتعيين أساتذة أوروبيين وتدريب أساتذة مصريين. لذلك كانت

الأولوية لتدريب أساتذة مؤهلين مستعدين للتدريس باللغة العربية، وكانت الخطوة الأولى هي إرسالهم في بعثات تعليمية إلى أوروبا. وهناك، يمكنهم قضاء كل الوقت اللازم «لإعدادهم إلى نيل أعلى درجة في الفرع الذي يتخصصون له». وأشارت اللوائح إلى أن نصف الطلاب الموفدين في بعثات سيدرسون الآداب، والنصف الآخر سيدرسون العلوم.[50] أما بالنسبة إلى الوِجْهات، فقد ذكر بيان الافتتاح أن هؤلاء الطلاب سيتعلمون فنون الأدب من «الأمتين الكبيرتين، اللتين انتشرت لغتهما بين المصريين أكبر انتشار» (أي، فرنسا وبريطانيا). وتابع البيان أن هذا التدريب هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها للطلاب «التشبع بالأساليب الحديثة». وبعد تلقي التأهيل الكافي، سيطبقون هذه المناهج الحديثة «لتقريب ما في اللغة العربية من معارف وآداب».[51]

كان الأمير فؤاد طموحاً بخصوص التنظيم الداخلي للجامعة. وبما أنه كان غيرَ راضٍ عن المقررات العامة، فقد أراد إنشاء كلية مناسبة للآداب. ولأسباب تتعلق بالميزانية والأمور اللوجستية، مثل عدم وجود عددٍ كافٍ من الأساتذة المؤهلين أو الكتب الجامعية باللغة العربية، بدأت الجامعة ببعض المقررات الإلزامية: تاريخ الشرق القديم، فقه اللغات السامية، الجغرافيا والإثنوغرافيا، تاريخ المذاهب الفلسفية، الفلسفة العربية، تاريخ الشعوب الإسلامية، الأدب العربي. كما خُيِّرَ الطلاب بين مقرَّر في الأدب الإنجليزي أو مقرَّر في الأدب الفرنسي.[52] ثم، في عام 1910، أُنشئت كلية الآداب رسمياً. وفي كلمة أمام مجلس الجامعة في 15 مارس 1911، أعرب الأمير فؤاد عن سعادته بهذه الخطوة. وأكد مجدداً أن المحاضرات العامة لا تكفي وأن تطوير كلية الآداب على غرار نظيراتها الغربية يجب أن يستمر.[53] وقال إن البلاد حُرِمت من هذا النوع من التعليم الذي يركز على الآداب في وقت تحتاج فيه إلى «الكُتّاب والحكماء والمؤرخين وغير ذلك». وأضاف أن هذا التعليم يجب أن يقدَّم باللغة العربية،

ضمن نظام يتوافق مع «الروح العلمية الحديثة». وأعلن أنه يريد أن تصبح هذه المؤسسة الجديدة «وحيدة في بلاد المشرق».[54]

أوضح الأمير فؤاد رؤيته للكلية الجديدة، وذلك في عدة خطابات أمام مجلس الجامعة. فقد آمنَ أن كلية الآداب ستعطي تماسكاً أكبر للمحاضرات والمقررات الفردية المقدمة في الجامعة. وبرأيه، «ستُحْيِي [هذه الكلية] دارِسَ الآداب العربية فيحاكي بذلك إخوته في البلاد الأوروبية والأمريكية». واستطرد قائلاً، باستخدام مناهج البحث الحديثة، ستُحْيي الكليةُ الإنجازاتِ العربيةَ المبكرةَ في المجالات الأدبية والعلمية والفنية، وهي الإنجازات التي قال الأمير فؤاد إنها أثارت إعجاب الغرب في العصور الوسطى لكن العرب المعاصرين قد نسوها. ثم ستتسرب هذه المعرفة، بعد إحيائها، من الأعلى إلى الأسفل، أي من العلماء في الجامعة إلى معلمي المدارس وعامة الناس، أو على حد تعبير الأمير فؤاد، «هكذا يتدلى من قمم التربية إلى أسسها رويداً رويداً نور النهضة الأدبية والعقلية، حتى يضيء العالَمَ المصري كله».[55] ولمعالجة مسألة مصدر المعرفة وتشجيع التعاون الفكري مع المؤسسات الغربية، لجأ الأمير فؤاد إلى حيلة مجازية مألوفة أخرى من حِيَل النهضة، قائلاً إن الكلية ستعيد «كنوز العلوم العربية القديمة التي نأخذها الآن عن الغرب».[56] وقد أعلن الأمير فؤاد أنه فخور بأن البلاد أصبح لديها أخيراً المؤسسة التي تقدم التعليم الذي حُرمت منه.[57]

في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ الأكاديمية المصرية العربية، أُدرِجت مبادئ النهضة الأساسية في بيان رسالة كلية الآداب، قلب الجامعة الجديدة. كانت الكلية مؤسسة نهضوية، مهمتها «إحياء» الفكر العربي الإسلامي الكلاسيكي «المجيد» الذي كان الغرب في يوم من الأيام يُقَدِّره وينساه عرب اليوم. لم يكن هذا الخطاب بجديد. فقد تطور هذا الخطاب خلال النهضة العربية

ليكون حلاً لما عَدَّه النهضويون «تخلفاً» ثقافياً عربياً يواجه «حضارة» غربية قوية. وقد بيَّن ستيڤن شيحي في كتابه «أسس الهوية العربية الحديثة» أن هؤلاء المثقفين تبنوا الافتراضات الاستعمارية في كتاباتهم حتى وهم ينتقدون الخطاب الاستعماري. لقد تبنوا لغة الثنائيات لتقديم حجج مُقْنِعة: الصعود والانحدار، الشرق والغرب، التخلف والحضارة، وما شابهها. من خلال تحليل بعض النصوص النهضوية الأساسية - على سبيل المثال، «خطبة في أدب العرب» (1859)، أعظم ما أبدعه بطرس البستاني (1810 - 1883) - يُحاجُّ شيحي بأن الذاتية العربية بُنِيَت بطريقة تشمل كلاً من «الذات العارفة» وتتمثل بالذات «العباسية المستنيرة» (التي ذُكِرَت صراحةً في بيان الجامعة للصحافة الموصوف آنفاً)، و«الذات الجاهلة»، التي لا تنطبق على عرب اليوم فحسب، بل أيضاً على «الأمويين الجَهلة». هذه الثنائية، على حد تعبير شيحي، تجد «حلها الجَدَلي في 'تمثيل الركن الثالث'، الذي يمكن أن يكون، على سبيل المثال، أديباً إنسانياً أوروبياً أو حاكماً عربياً حكيماً أو حكومة رشيدة». يخلص شيحي إلى أن الإصلاح المطلوب متناقض بطبيعته لأنه جعل إعادة خلق الذات العربية مشروطةً بالتسليم بوجود «نقص» معين بوصفه متأصلاً في ذاتيتها.[58]

لكن مؤسسي الجامعة لم يفكروا وفقاً لهذا المنظور، بل أعربوا عن أملهم في أن تصبح الجامعة المحرك القوي للنهضة. فقد فهموا أن هناك تفاوتاً في القوة بين الدول «المتقدمة» والدول «الأقل تقدماً» ورأوا في الجامعة حلاً عملياً لتصحيح هذا الضعف وصد الخطر الاستعماري. في نظرهم، سينفذ الإصلاحَ الثقافيَ المطلوبَ جيلٌ من العلماء الجدد المدربين على المناهج الحديثة في البحث والتدريس التي يستخدمها سلفاً المستشرقون الذين يدرسون التراث العربي الإسلامي الكلاسيكي. كان مؤسسو الجامعة هؤلاء سعداء بإمكانيات البحث المتاحة ومتحمسين للشروع في مشروع المؤالفة الطبيعية، وهو ما فعلوه بحذر وثقة.

لم تكـن علـوم الغـرب تُخيفهـم ولم يشـعروا بالتهديـد بسـبب مـا يمكـن أن تجلبـه لهـم. ففـي نظرهـم، كان بنـاءُ جامعـة علمانيـة عـلى أسـس غربيـة وسـيلةً لخلـق علـماء لا يجـدون غضاضـةً في الجمـع بـين القديـم والجديـد.

في تلـك الأيـام الأولى، لم يقتـصر تسـيير الجامعـة عـلى الأمـير فـؤاد، الـذي كان يحـب أن يظهـر بمظهـر الراعـي المسـتنير والحاكـم الرشـيد، بـل شـمل أيضـاً الإنسـانيين الأوروبيـين الـذي يشـير إليهـم شـيحي. فقد اسـتعان الأمـير فـؤاد بالعديد مـن المسـتشرقين للتدريـس في كليـة الآداب، وكان هنـاك إداريـون جُـدد أيضـاً، مثـل غاسـتون ماسـبيرو (1846–1916) الـذي كلفـه الأمـير فـؤاد تنظيـمَ كليـة الآداب الجديـدة. كان ماسـبيرو - وهـو عـالِمُ مصريـاتٍ مشـهورٌ وأسـتاذٌ في كوليـج دو فرانـس وعضـوٌ في الأكاديميـة الفرنسـية للنقـوش والآداب - أيضـاً عضـواً في مجلـس إدارة الجامعـة. وقـد لجـأ إليـه الأمـير فـؤاد لرسـم مخططـات الكليـة الجديـدة.[59] كان ماسـبيرو قـد قـدم تقريـراً مفصـلاً مـن عـشر صفحـات مطبوعـة قبـل عـام، في 26 فبرايـر 1910، عـن تصميمـه للكليـة الجديـدة. صحيـحٌ أن التقريـر لم تُنَفَّـذ كل اقتراحاتـه ومقرراتـه الدراسـية، بسـبب القيـود الماليـة، لكنـه مفيـد بصـورةٍ خاصـةٍ لـشرح المنطـق الـذي قـام عليـه تنظيـم الكليـة.

قـدم ماسـبيرو حجـةً لتقسـيم الكليـة الناشـئة وفقـاً لعـدة ثنائيـات: أقسـام القديم والحديـث أولاً، وقـد قُسِّـم كل منهـما لاحقـاً إلى قسـمين فرعيين: شرقـي وغـربي.[60] وقـد قـال إن الحضارتـين الأوروبيـة والإسـلامية لهـما جـذور في الحضارتـين اليونانيـة والرومانيـة، وإن الدراسـات الكلاسـيكية في أوروبـا صـارت جـزءاً مهـماً مـن التعليـم السـائد ولم تعـد تقتـصر عـلى الجهابـذة الهـواة، وإن مـصر أيضـاً بحاجـة إلى جعـل الدراسـات الكلاسـيكية أسـاس تعليمهـا الأدبي. سيشـمل القسـم الغـربي مـن الدراسـات القديمـة اللغتـين اليونانيـة واللاتينيـة وفقـه اللغـة والأدب والفلسـفة وعلـم الآثـار والتاريـخ. وسيشـمل القسـم الفرعـي الشرقـي مقـررات

في اللغة والتاريخ المصري القديم واللغات السامية وتاريخها وكذلك اللغة الفارسية وتاريخها.

أما بخصوص القسم الفرعي الغربي من الدراسات الحديثة، فلم يُخْفِ ماسپيرو تفضيله لإعطاء المزيد من الاهتمام للأدب الفرنسي.[61] إذ لا بد أن يعكس تصميم المقررات حالة كل لغة أوروبية في مصر، على حد قوله. ومع أن ماسپيرو اعترف بأن اللغة الإنجليزية وآدابها قد أصبحت مهمة في مصر منذ الاحتلال البريطاني، ظل يعتقد أنه ينبغي إعطاء الأفضلية للغات الرومَنسية، ولا سيما الفرنسية. وينسب ماسپيرو بفخرٍ الفضلَ إلى فرنسا في بدء اتصال مصر بالحياة الأوروبية الحديثة. فمنذ ذلك الحين، كما قال، أصبحت اللغة الفرنسية وآدابها أهم من اللغات والآداب الأوروبية الأخرى في مصر.[62] وأوصى بأن يبدأ هذا القسم الفرعي باللغتين الفرنسية والإنجليزية وآدابهما. لكن، على المدى الطويل، يجب أن تشمل المقررات أيضاً فقه اللغات الرومنسية والجرمانية وتاريخ الآداب الفرنسية والإنجليزية والإيطالية والألمانية وتاريخ أوروبا الحديثة منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية والتاريخ الأوروبي المعاصر وكذلك تاريخ الفن والفلسفة في أوروبا.

أما بخصوص القسم الفرعي الشرقي المنضوي تحت القسم الحديث، فقد أوضح ماسپيرو أن ما يقصده بالشرق هو الشرق الإسلامي وليس الشرق الأقصى: «ليس لأنه لا يوجد اهتمام بمعرفة [الشرق الأقصى]، بل لأنه لم يكن لمصر إلا تفاعل قليل معه، فيمكنها، بسهولة، تأجيل دراسته». سيكون التركيز على أكبر ثلاث مجموعات من المسلمين: العرب والتُّرك والفُرس. لذلك كانت المقررات التي اقترحها هي فقه اللغات العربية والتركية والفارسية؛ تاريخ الآداب العربية والتركية والفارسية؛ وتاريخ العرب والمسلمين ومصر الإسلامية وكذلك الفن والفلسفة الإسلامية. لإضفاء الشرعية على مقترحاته،

صاغ ماسبيرو تصميمه لكلية الآداب على أنه استجابة «لاحتياجات البلاد» الحالية.[63]

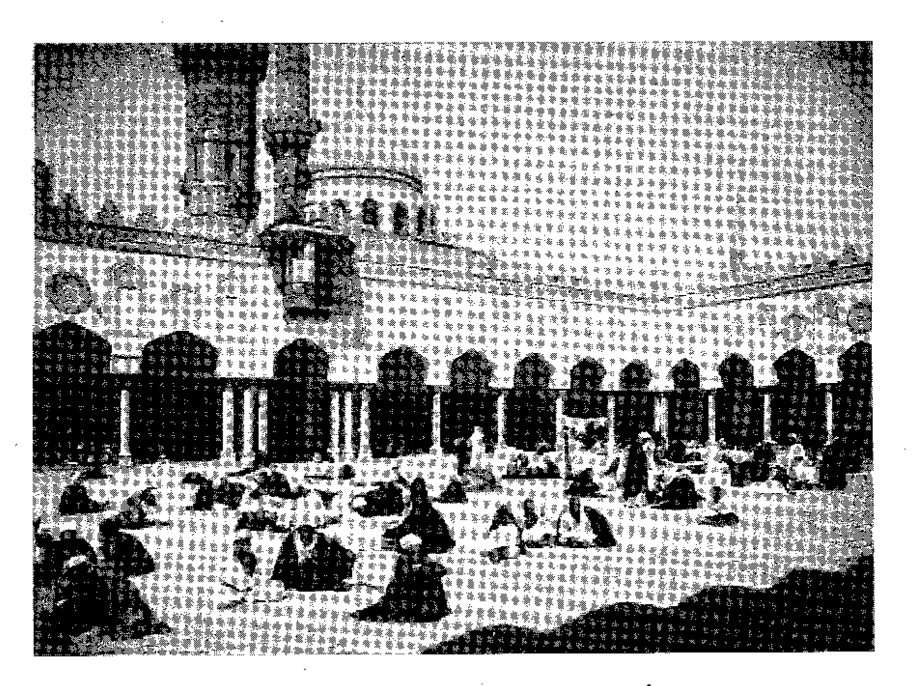
كما ناقش ماسبيرو الشهادات التي ستُمنح لمن أتموا بنجاح دراساتهم الجامعية والدراسات العليا. ستمنح الكلية درجتين: ما يعادلُ الليسانس الفرنسية (أي، بكالوريوس الآداب) ودكتوراه الآداب في الجامعات الأوروبية. ستُمنَح الشهادة الأولى بناءً على تحصيل الطالب في مواد مختارة. وسيسمح امتحان درجة البكالوريوس «لمجلس الجامعة بتحديد إن كان المرشح قد اكتسب المعرفة اللازمة أو المفيدة لممارسة ما يُسمَّى مهنة حرة». لكن امتحان الدكتوراه سيكون «علمياً بحتاً» يسمح لمن يرغب من الطلاب في تخصيص دراساتهم لجوانب معينة من الأدب أو التاريخ بإثبات إتقانهم لهذا المجال. وقد أثار ماسبيرو في تقريره قضية افتقار الجامعة للعلاقات الرسمية مع مؤسسات التعليم الثانوي العامة والخاصة في البلاد. والأهم من ذلك أنه تنبأ بالمعضلة التي ستنغِّص مسيرة الجامعة الخاصة لسنوات قادمة، والتي أدت في النهاية إلى تسليمها إلى وزارة المعارف العمومية في عام 1925. فقد حذر ماسبيرو من أن كلتا الدرجتين لن يكون لها قيمة رسمية ما لم تعترف الحكومة بها وتمنح أصحابها حق الوصول إلى الوظائف العامة. لذلك اقترح دعوة الحكومة لتقويم قدرات خريجي الجامعة وكفاءاتهم.[64] واقترح إنشاء لجنة للامتحانات، تعيِّن الحكومةُ نصفَها، بينما يتكون نصفُها الآخر من أساتذة الجامعة.[65]

من الأزهر إلى الجامعة

أحدثت كلية الآداب الجديدة أثراً سريعاً، ولا سيما في الطلاب الجدد المحبين للاطلاع. جاء معظم هؤلاء الطلاب من الأزهر ودار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي. ولم يواجه من انتقلوا من الأزهر، مثل طه حسين وأحمد أمين

(1886–1954) وعبـد الوهـاب عـزام (1895–1959)، مشـكلةً في اسـتيعاب العلـوم الجديـدة. بـل أشـادت إدارة الجامعـة بالطلبـة الأزهريـين كونهـم «الطـلاب الأكثـر اجتهـاداً واهتمامـاً بالـدرس».[66] وقـد تـولى العديـد منهـم وظائـف أكاديميـة لاحقـاً وأصبحـوا مثقفـين بارزيـن في البـلاد، كـما كان يأمـل مؤسسـو الجامعـة. كان هـؤلاء الطـلاب مدركـين لحداثـة التعليـم الإنسـاني الـذي كرسـت الجامعـة الجديـدة نفسـها لـه وأعجبتهـم تجربـة التعليـم المختلـف. لم تكـن المـواد الجديـدة وطرائـق التدريـس غـير مألوفـة فحسـب، بـل كان المسـتشرقون الأجانـب أيضـاً يُدرِّسـون الطـلاب المصريـين التاريـخ العـربي والإسـلامي، وإن لم يخلُ ذلـك مـن احتـكاك.[67]

كان طـه حسـين وأحمـد أمـين وغيرهمـا قـد أصيبـوا بالإحبـاط بسـبب تجربتهـم التعليميـة الأزهريـة وكانـوا متحمسـين لتجربـة شيء مختلـف. قـارن طـه حسـين تجربته في الأزهـر والجامعـة العلمانيـة في سـيرته الذاتيـة، «الأيـام». في البدايـة، كان طـه حسـين متحمسـاً لمغـادرة قريتـه للذهـاب إلى القاهـرة وبـدء دراسـته في المسـجد المرمـوق، الموضـح أدنـاه في صـورة فوتوغرافيـة تعـود إلى عـام 1906. كتـب، مشـيراً إلى نفسـه بصيغـة الغائـب، «كان هـذا النسـيم الـذي يترقـرق في صحـن الأزهـر حـين تصلَّى الفجـر يتلقـى وجهـه بالتحيـة فيمـلأ قلبـه أمنـاً وأمـلاً».[68] لكـن سُرعـان مـا أفضـت الحماسـة إلى خيبـة الأمـل. فقـد شـعر طـه حسـين بالإحبـاط مـن طريقـة التدريـس في الأزهـر. فدراسـة أي نـص في ذلـك الوقـت كانـت تعنـي حفـظ عـدد مـن المُتـون وشروح المُتـون. كان الشـيخ يـشرح المتـن بتفصيـل كبـير مـع تركيـز شـديد عـلى التحليـلات اللغويـة والبلاغيـة التـي اعتقـد طـه حسـين أنهـا تـصرف انتبـاه الطـلاب عـن الأفـكار الأساسـية. وعنـد الانتهـاء مـن المتـن، ينتقـل الشـيخ إلى شرح المتـن، ثـم إلى الحاشـية، وأخـيراً ينتقـل إلى التقريـر، مـع افـتراض ضمنـي أن الطـلاب سـيحفظون ويعلقـون عـلى كل هـذه النصـوص. مثـل محمـد عبـده، الـذي دعـا بـلا جـدوى إلى تجـاوز شروح المتـون هـذه، أراد طـه حسـين العـودة إلى المصـادر الأوليـة.



الصورة 9: الأزهر، 1906. المصدر (Travelers in the Middle East Archive)
المصدر الأصلي: A. B. de Guerville, *New Egypt* (New York: Dutton, 1906), 158a.

> كان الصبي يجلس إلى جانب ذلك العمود، يعبث بتلك السلسلة، ويسمع للشيخ وهو يلقي دروسه في الحديث، فيفهم عنه في وضوح وجلاء، ولا ينكر منه إلا تلك الأسماء التي كانت تسَّاقطُ على الطلبة يتبع بعضها بعضاً، تسبقها كلمة «حدثنا» وتفصل بينها كلمة «عن». وكان الصبي لا يفهم معنى لهذه الأسماء ولا لتتابعها ولا لهذه «العنعنة» المملة، وكان يتمنى أن تنقطع هذه العنعنة وأن يصل الشيخ إلى الحديث، فإذا وصل إليه سمعه الصبي مُلقياً إليه نفسه كلها فحفظه وفهمه ....[69]

في خضم إحباطه، تقدم طه حسين للدراسة في الجامعة الجديدة وكان قلقاً من عدم قبوله بسبب كَفِّ بصره.[70] بينما كان الأزهر دوماً يقبل المكفوفين

(بل فيه رواقٌ خاصٌّ بهم)، لم تكن القواعد في المؤسسة الجديدة واضحةً. قُبل طه حسين في النهاية، لكنه فوجئ من اضطرار الطلاب إلى دفع الرسوم ثمناً لتعليمهم، إذ لم يكن الطلاب في الأزهر يدفعون رسوماً دراسيةً، بل كان من المعتاد توزيع الخبز مجاناً على الطلاب الفقراء.[71] وفيما يتعلق بكفِّ البصر، لم تكن الجامعة الجديدة مرنة مثل الأزهر. على سبيل المثال، من أجل تنظيم الدخول بصورة أفضل إلى المحاضرات التي أصبحت رائجة ومزدحمة، قررت إدارة الجامعة ألا تسمح بالدخول إلا للطلاب الذين يحملون بطاقات تسجيل. ونتيجةً لذلك، سُمح لطه حسين بالدخول، ولم يُسمَح لمساعده الذي كان يساعده عادةً على الجلوس في مقعده ثم ينتظره خارج حجرة الدراسة لإعادته إلى المنزل عند انتهاء المحاضرة. في «الأيام»، أشار طه حسين إلى أنه لولا مساعدة زملائه، لكانت هذه الحادثة الصغيرة نهاية دراسته.[72]

وبغض النظر عن هذه الإحباطات الأولية، كان طه حسين منتشياً بتجربته التعليمية الجديدة في الجامعة العلمانية. وقد وصفها بأنها احتفال دائم، «عيداً متصلاً رائع الإمتاع». صحيحٌ أنه هو وغيره من الطلاب وجدوا أن لكنة أساتذتهم الأوروبيين العربية غريبة، لكنهم أُعْجِبوا بإجادتهم للغة وبمعرفتهم للموضوع. فقد تعامل هؤلاء الأساتذة الأوروبيون والمصريون مع الموضوع المطروح مباشرةً، دون الرجوع إلى شروح المُتون أو شُروح الشروح.

> ثم راع الفتى بعد ذلك أن الأستاذ لم يقل في أول درسه: «قال المؤلف رحمه الله» وإنما استأنف الدرس يتكلم من عند نفسه ولا يقرأ في كتاب ... وكان كلامه واضحاً لا يحتاج إلى تفسير، وكان سوياً مستقيماً لا فنْقَلَة ولا اعتراض عليه. وكان غريباً كل الغرابة، جديداً كل الجِدّة، مَلَكَ على الفتى عقله كله وقلبه كله.[73]

ثم قال من جديد:

كان فيها أساتذة مصريون يضيفون إلى روعتها روعة وإلى إشراقها إشراقاً. ولم ينس الفتى طائفة من هؤلاء الأساتذة كان لهم في حياته أبعد الأثر وأعمقه، لأنهم جددوا علمه بالحياة وشعوره بها وفهمه لقديمها وجديدها معاً، وغيروا نظرته إلى مستقبل أيامه، وأتاحوا لشخصيته المصرية العربية أن تقوى وتثبت أمام هذا العلم الكثير الذي كان يأتي به المستشرقون، وكان جديراً بأن يحول هذا الفتى تحويلاً خطيراً يفنيه في العلم الأوروبي إفناء، ولكن أساتذته المصريين هؤلاء أتاحوا له أن يأوي إلى ركن شديد من الثقافة الشرقية الخالصة، وأتاحوا لمزاجه أن يأتلف ائتلافاً معتدلاً من علم الشرق والغرب جميعاً.[74]

وقد عبَّر كذلك عن إعجابه بالمقررات الجديدة واستعرض معرفته بالتاريخ المصري القديم، على سبيل المثال، أمام ابن خالته الذي كان يدرس في دار العلوم. فمثل هذا المقرر لم يُدرَّس من قبلُ في مصر، وكان فخوراً بانتسابه إلى المكان الذي أتاح له الوصول إلى موضوعات لم يسمع بها طلاب في مؤسسات أخرى، مثل الأزهر. وجد طه حسين أن النهج كله محفز ومنعش.[75]

بعد سنوات، في عام 1958، ألقى طه حسين تأبيناً لمعلمه القديم، المستشرق الشهير إنّو لِتمان الذي كان عضواً في مجمع اللغة العربية منذ إنشائه عام 1932. في هذا التأبين، تذكر طه حسين دروس لِتمان وكيف نال إعجاب طلابه واهتمامهم الكامل. وقد نسب طه حسين الفضل إلى لِتمان في إدخال دراسة اللغات السامية إلى مصر وفي المقارنة بين تلك اللغات وبين اللغة العربية، وهو ما عَدَّه طه حسين ابتكاراً عظيماً في تاريخ اللغة العربية كله منذ أن بدأت الدراسة العلمية في أواخر القرن الهجري الأول.[76] تذكر طه حسين كيف درَّس لِتمان لأول مرة أساسيات بعض هذه اللغات السامية،

مثل العبرية والآرامية والحبشية، حتى يتمكن الطلاب من فهم المقارنات التي سيجريها. تجاوب الطلاب مع لِتمان تجاوباً إيجابياً حتى أن بعض طلابه ألَّفوا قصيدة وداع باللغة السريانية بالكامل وقرؤوها عليه في حفل وداعه. من خلال المقارنات اللغوية التي أجراها لِتمان بين اللغة العربية ومختلف اللغات السامية، قال طه حسين إن الطلاب تمكنوا أخيراً من فهم العديد من «أسرار العربية». على سبيل المثال، قال إنه في أثناء دراسته في الأزهر، تعلَّم أن حرف الألف في فعل «قال»، كما في العديد من الأفعال الأخرى، قد تحوَّل إلى واو في الفعل المضارع «يقول» (ألف منقلبة على الواو). قال إنه لم يفهم أبداً سبب حدوث ذلك إلى أن علَّمهم لِتمان اللغة الحبشية، وأن «قال» تُنطق «قول» بهذه اللغة. حينها فقط تمكن طه حسين من ربط ما تعلمه في الأزهر بما شرحه لهم لِتمان للتو، وحل لغز سبب تحول الألف إلى واو. وبالمثل، لم يفهم العديد من الإشارات باللغة السريانية، التي قدمها شيوخه في الأزهر عرضاً من دون شرح ما يقصدون، إلا بعد دروس لِتمان. كانت هذه الحصص الدراسية أكثر إثارة للاهتمام من وجهة نظر طه حسين لأنها كانت تفاعلية. كان لِتمان يقول كلمة من إحدى اللغات السامية ثم يطلب من الطلاب اقتراح أقرب كلمة عربية إليها. قال طه حسين إنه كان من أسرع الطلاب الذين يجدون هذه الروابط اللغوية.[77] في فصول لِتمان، شعر طه حسين أنه كان يتعلم شيئاً جديداً، واستمتع بطريقة التدريس النشطة التي يتبعها لِتمان.

كان لدى المثقفين وأساتذة المستقبل في الجامعة، مثل عبد الوهاب عزام وأحمد أمين، ردود فعل مماثلة على النظام الجديد. فعندما ألقى تومَس آرنولد محاضرة في الجامعة، أثنى عليه عبد الوهاب عزام لأنه اعترف بأنه لا يملك إجابات على بعض أسئلة الطلاب، ولأنه طلب آراءهم على محاضراته.[78] وكذلك تذكر أحمد أمين شيوخه الأزهريين وعبَّر عن ضيقه بطريقة التدريس

الأزهرية: «كان [الشيوخ] يقرؤون المتن، ثم يتبعونه بالشرح، ثم يفيضون فيما يرد من اعتراضات، ويجاب عليها من إجابات، وتنتهي السنة فلا نكاد نكون قد قرأنا فيها إلا القليل».[79] بالنسبة إلى أحمد أمين، كانت الطريقة التي يُتناوَل بها الموضوع ويُقسَّم زمنياً في الجامعة العلمانية مثيرة. فقد قال إن تقسيم الأدب العربي إلى مراحل ثم دراسة هذه المراحل وسِيَر المؤلفين كانت كلها جديدةً تماماً ولم تكن مألوفةً في مصر قبل بدء مقررات الأدب العربي في الجامعة.[80] ينقل دونَلد ريد عن أحمد أمين قوله عن تثمينه للتعليم الجامعي وكيف فهم من تجربته هناك أن مهمة الجامعة كانت التعامل النقدي مع المعرفة القائمة وإنتاج معرفة جديدة:

> رأيت [في الجامعة] لوناً من ألوان التعليم لم أعرفه: استقصاء في البحث، وعمق في الدروس، وصبر على الرجوع إلى المراجع المختلفة، ومقارنة بين ما يقوله العرب ويقوله الإفرنج، واستنتاج هادئ ورزين من كل ذلك. تعلمت من هذا الوسط أن ميزة الجامعة عن المدرسة هي البحث، فالمدرسة تُعلِّم ما في الكتب والجامعة تقرأ الكتب لتستخرج منها جديداً، والمدرسة تُعلِّم آخر ما وصل إليه العلم والجامعة تحاول أن تستكشف المجهول من العلم، فهي تنقد ما وصل إليه العلم وتعدله وتحل جديداً محل قديم، وتهدم رأياً وتبني مكانه رأياً، وهكذا؛ هذه وظيفتها الأولى والأخيرة، فإن لم تقم بها كانت مدرسة لا جامعة. هذا ما فهمته في السنة الأولى من تدريسي في الجامعة - فهمته مما سمعته عن أساتذة من الأجانب قاموا ببحوث مختلفة جديدة كل في فرعه، ومن مخالطتي في الجامعة لبعض المستشرقين أتعرف منهم ما يعملون، ومن قليل من الأساتذة المصريين يتبعون خطتهم ويسيرون على منهجهم.[81]

صحيحٌ أن طه حسين انتقد طريقة التدريس في الأزهر، إلا أنه وقع فيه تحت تأثير الشيخ محمد عبده وتعرّف على الأدب العربي والأساليب الأدبية

على يَدَي الشيخ سيد علي المرصفي. في بحوثه عن تعليم طه حسين، حذر عبد الرشيد محمودي من الاستهانة بالتعليم الذي تلقاه طه حسين في الأزهر. يقول محمودي إنه مع كل الشروح والحواشي وشروح الشروح التي أصابت طه حسين بالإحباط، لم يكتشف «المصادر الأساسية للإبداع العربي» إلا من خلال هذا التدريب الصارم.[82] كان طه حسين قد بدأ دراسته في الأزهر عام 1902، قبل سنوات قليلة من استقالة محمد عبده عام 1905. ومع أن طه حسين لم يحضر إلا محاضرتين فقط من محاضرات محمد عبده، فقد تعرّف على أفكاره بمزيد من التفصيل من خلال قراءاته ومن خلال أخيه الأزهري أحمد وأصدقاء أحمد الذين كانوا من أتباع محمد عبده المقربين.[83] بعد سنوات، كتب طه حسين في إحدى الدوريات الناطقة بالفرنسية في مصر، *Un Effort*، في عام 1934، عن محمد عبده وطريقته في التدريس والتأثير القوي لمحاضراته على أتباعه وخصومه على حد سواء. ووصف كيف كان الطلاب يناقشون محاضرة عبده مراراً وتكراراً في المساء واليوم التالي:

> استخدم [محمد عبده] أقدم الكلاسيكيات وأجلّها أساساً في تدريسه. من ناحية أخرى، كان المنهج جديداً تماماً، ويمثل قطيعة كاملة مع التقليد الأكاديمي الأزهري. وكان يتعمّد وأحياناً يبالغ في الإهمال فيما يتعلق بالكلمات، ودقيقاً للغاية فيما يتعلق بالأفكار. كان شديد الاهتمام بأي شيء يحفز التفكير والتأمل. كان يسأل تلاميذه ويشجعهم على طرح الأسئلة عليه، ثم يحاول إجبارهم على الإجابة، ويناقش إجاباتهم، وبذلك فتح لهم آفاقاً جديدةً. لقد غرس فيهم تقديراً للقراءة والنقاش، وجعلهم يحبون حرية الفكر وعلمهم التعبير عن آرائهم.[84]

مثل هذه الطريقة في التدريس، التي تعطي الصدارة للنصوص الكلاسيكية، بالإضافة إلى الأساتذة الذين شجعوا على التعامل النقدي مع التراث

وهـم يطـورون الأفـكار في حـوار مـع طلابهـم، هـي مـا خَبِرَه طـه حسـين لاحقـاً في الجامعـة العلمانيـة. بالنسـبة إلى طـه حسـين، كان محمـد عبـده قـد أضفـى شرعيـةً عـلى هـذا النهـج في التعلـم، لذلـك قـال عنـه: «لا شـك في أن الشـيخ محمـد عبـده هـو مـن منـح مـصر حريتهـا الفكريـة».[85]

وفي الأزهـر أيضـاً، درس طـه حسـين عـلى يـدي سـيد عـلي المرصفـي، وهـو شـخصية ظـل طـه حسـين يُثنـي عـلى تأثيرهـا الفكـري حتـى نهايـة حياتـه. كان المرصفـي تابعـاً أمينـاً لمحمـد عبـده، وكان يـدرِّس الأدب العـربي الـذي كان حينهـا مـادةً اختياريـة.[86] خصـص محمـودي فصـلاً لاكتشـاف طـه حسـين لـلأدب والأسـاليب الأدبيـة في دروس المرصفـي، وهـي تجربـة وصفهـا طـه حسـين في «الأيـام». مثـل محمـد عبـده، عـاد المرصفـي إلى المصـادر الأوليـة المبكـرة، ولا سـيما الشـعر الجاهـلي، واسـتخدم «حماسـة» أبي تمـام وكلاسـيكيات أخـرى لتكون النصـوص الدراسـية الأساسـية. تعامـل المرصفـي مبـاشرةً مـع هـذه الكلاسـيكيات وانتقـد مشـايخ الأزهـر الآخريـن لطرائق تدريسـهم واختيارهـم للكتب المدرسـية.[87] يُحاجُّ محمـودي بـأن المرصفـي لم يشـجع الطـلاب عـلى المشـاركة في المناقشـات الصفية فحسـب، بـل كان، بالنسـبة إلى طـه حسـين، نمـوذج الباحـث الصريـح الحـر. يـرى محمـودي أن طـه حسـين ربـط بـين الأدب والحريـة مـن خـلال شـخصية المرصفـي التـي أظهـرت لطـه حسـين أن حريـة الأدبـاء هـي حريـة تقـوم عـلى «امتـلاك صفـات أخلاقيـة وفكريـة مثـل الشـجاعة واتسـاع الثقافـة والإلمـام مـن كل شيء بطـرف والطلاقـة».[88] في وصفـه لطريقـة المرصفـي في التدريـس، لا يـترك طـه حسـين مجـالاً للشـك عـن أثـر الشـيخ فيـه.

وما أعـرف شـيئاً يدفع النفـوس، ولا سـيما النفـوس الناشـئة، إلى الحريـة والإصراف فيها أحيانـاً كالأدب، وكالأدب كالـذي يـدرس عـلى نحـو مـا كان الشـيخ المرصفـي يدرسـه

لتلاميذه حين كان يفسر لهم «الحماسة» أو يفسر لهم «الكامل» بعد ذلك. نقد حر للشاعر أولاً، وللراوي ثانياً، وللشرح بعد ذلك، وللغويين على اختلافهم بعد أولئك وهؤلاء. ثم امتحان للذوق ورياضة له على تعرف باطن الجمال في الشعر والنثر، في المعنى جملة وتفصيلاً، وفي الوزن والقافية وفي مكان الكلمة بين أخواتها. ثم اختبار للذوق الحديث في هذه البيئة التي كان يلقى فيها الدرس، وموازنة بين غلظة الذوق الأزهري ورقة الذوق القديم، وبين كلال العقل الأزهري ونفاذ العقل القديم، وانتهاء من هذا كله إلى تحطيم القيود الأزهرية جملة.[89]

من خلال استعادة حرية التعامل النقدي مع أمهات الأدب، كان المرصفي يحذو حذو الأدباء القدماء، وكان لرسالته صدى عميق لدى طه حسين وَسَمَت مسارَه الفكريَّ بميسمها الخاص.

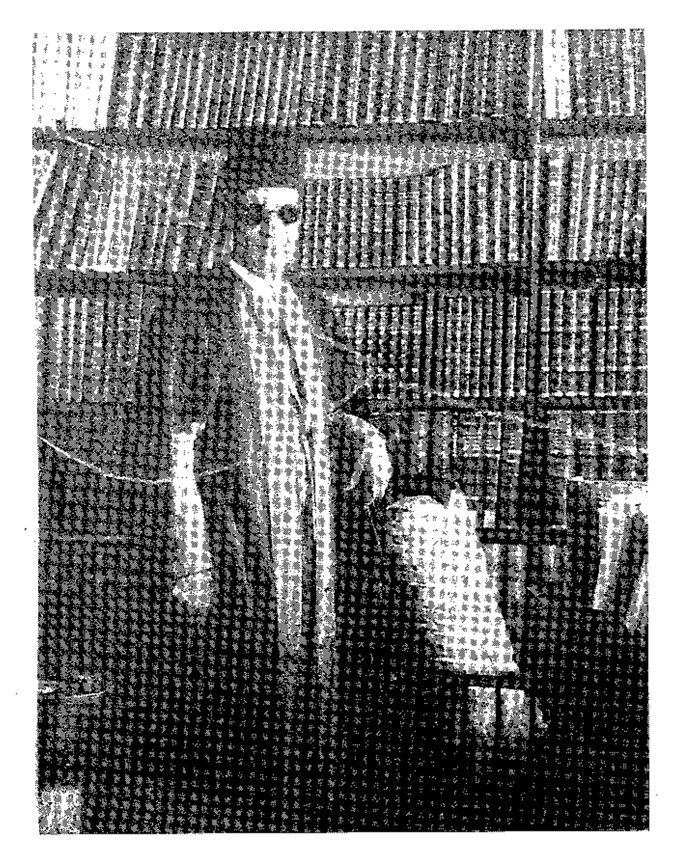
لكن، كما ناقشنا آنفاً، قوبلت دعوات محمد عبده لإدراج التعليم الإنساني في الأزهر بمعارضة شرسة، ما حدا به للاستقالة عام 1905. وقد هُمِّش المرصفي بعد وفاة معلمه، ولم تعد محاضراته الاختيارية في الأدب تؤخذ على محمل الجد. كان التعليم في الأزهر، كما أوضح تِمُثي مِتْشل، يدور حول دراسة القانون، وهذا يساعدنا على فهم سبب الاستخفاف بالأدب العربي في ذلك الوقت.[90] وكانت المواد الأخرى، كالنحو العربي وعلم الصرف، تُدرَس فقط لتكون أدوات لفهم المواد الأساسية المطلوبة لدراسة القانون وممارسته.[91] وهكذا بينما بدا الأزهر ثابتاً في طرائقه المثبتة ويقاوم التعليم الذي كان محمد عبده والمرصفي يأملان في تقديمه، أُنشئت الجامعة العلمانية تحديداً لتوفير هذا التعليم. كان طه حسين يرى أن محمد عبده والمرصفي شخصيتان استثنائيتان. فقد تركت أفكارهما وطرائق تدريسهما بصماتهما عليه وعلى الطلاب الآخرين. فقد شرَّع هذان العالمان الأزهريان المهمان، بما لهما من وزن ومعرفة،

التعليمَ الإنساني وساعدا طه حسين على الانتقال السلس حين قدَّمت الجامعة الجديدة تعليماً يُدْرَس فيه الأدب لذاته.

كما أوضحَ طه حسين في المقاطع التي اقتبستُها من «الأيام»، فقد بدأ تعليمه في الجامعة بإثارة وحماس. ثم أصبح أول طالب يحصل على الدكتوراه من الجامعة عام 1914. ثم ذهب في منحة دراسية إلى جامعة السوربون للحصول على دكتوراه ثانية، وبعد ذلك في عام 1919 عُيِّنَ في الجامعة المصرية أستاذاً لتدريس التاريخ اليوناني والروماني الكلاسيكي. كما كان أول مصري يصبح عميداً للآداب هناك، لمدة وجيزة عام 1928 ثم عام 1930 ومرة أخرى عام 1936. كان طه حسين بالنسبة إلى جمهور قرائه الكبير أكثر من مجرد كاتب ومفكر مشهور: كان أستاذاً في الجامعة! ولا يخلو الأمر من دلالة أنه كان يُشار إليه دوماً باسم «الدكتور طه حسين» و«ابن الجامعة البكر».[92] ومع أن طه حسين حصل على لقبين فخريين (بك عام 1936 وباشا عام 1950)، ظل يُشار إليه باسم الدكتور طه حسين بك أو الدكتور طه حسين باشا. وحين أُلْغِيت الألقاب بعد تغيير النظام عام 1952، ظل اسمه الدكتور طه حسين. يمكن رؤيته هنا في مكتبه وهو يرتدي رداءه الأكاديمي. كما سأوضح في الفصول التالية، استمر طه حسين في الدفاع عن طلب العلم للعلم وعن دور كلية الآداب حتى النهاية.

من جامعة خاصة إلى جامعة حكومية

كما رأينا، عملياً تعثرت المبادرة الخاصة الطموح، وتولت الحكومة في النهاية زمام الأمور. مع أنه كان من المفترض أن تضمن الاتفاقيةُ التعاقديةُ بين الجامعة الخاصة ووزارة المعارف العمومية استقلالَ الجامعة، إلا أن النزاعات المستقبلية - وعلى الأخص في قضية طه حسين عام 1932 حين أُجبر على التقاعد مؤقتاً



الصورة 10: طه حسين في مكتبه. بإذن من أسرة طه حسين

من الجامعة لأنه، بصفته عميداً للآداب، رفض طلبَ الوزارةِ منحَ شهاداتِ دكتوراه فخريةٍ لأنصار الحكومة - تبيَّن أن هذا الاستقلال لم يكن حقيقياً.[93] بعد تقاعده القسري، كتب طه حسين نفسه «كانت الجامعة مستقلة بعض الشيء، فمُحِي هذا الاستقلال! وكان التعليم في الجامعة حراً بعض الشيء، تضع برامجه ومناهجه مجالس الكليات ومجلس الجامعة، فيجب أن تمحى هذه الحرية، [...] وأن تصدر فكرة التعديل والتبديل والتحوير والتغيير في وزارة المعارف».

بل إنه كتب أنه يحن إلى زمن كان يمكن فيه للأكاديميين رفض الذهاب إلى مكتب وكيل الوزارة في مقر الوزارة لمناقشة الأمور المتعلقة بجامعتهم.[94] لكن تعيين وزير المعارف العمومية في منصب الرئيس الأعلى للجامعة جعل المؤسسة جزءاً من إدارة الوزارة وخاضعةً لأهواء السياسات الوزارية. بينما كان للجامعة الخاصة في بداية الأمر أن تفسر ما تعنيه بـ «طلب العلم للعلم» وإدارة شؤونها بما تراه مناسباً، عزز الاستيلاءُ سياسةً كان قد بدأها محمد علي، إذ كانت الدولة حينها تسيطر على كل مؤسسات التعليم العالي المصرية. علاوةً على ذلك، بينما ركزت الروايات التاريخية على الصعوبات المالية التي واجهتها الجامعة الخاصة، تشير تفاصيل هذا الصراع إلى أن إمكانية تسويق الشهادات الجديدة كانت مشكلة كبرى أخرى. إذ كيف للجامعة أن تستقطب الطلاب المهتمين لصالح رسالتها المتمثلة في «طلب العلم للعلم» والتعليم الإنساني الذي تقدمه الجامعة غير مألوف ولا الدولة تعترف بشهاداتها؟

لا بد أن عجز الجامعة الخاصة عن الاستمرار بمفردها قد شكل نظرة طه حسين إلى الدور الذي يتعين على الدولة أن تؤديه في دعم التعليم الإنساني. وقد شهد طه حسين هذا الصراع مباشرةً: أولاً حين كان طالباً في القاهرة (1908–1914)، ثم حين كان طالب دكتوراه في فرنسا (1914–1918) - وهي بعثةٌ اضطُرَّ إلى العودة منها لمدة وجيزة بسبب الضائقة المالية الشديدة التي كانت تواجه الجامعة - ثم حين كان أستاذاً من عام 1919 فصاعداً. والأهم من ذلك هو أنه كان أول عضو هيئة تدريس ينضم إلى مجلس الجامعة، في عام 1922، في لحظة حاسمة حين كان المجلس يناقش مستقبل المشروع بأكمله. لا بد أن هذا التحدي قد أكد اعتقاده بأن مشاركة الدولة القوية كانت ضرورية لدفع الثقافة والتعليم الإنساني إلى الأمام بأي طريقة مؤسسية جدية.

تعكس التقارير الواردة من مجلس الإدارة عن الجامعة الخاصة قلقاً حقيقياً بشأن هذه المخاوف في وقت مبكر. في التقرير السنوي للعام الدراسي 1910-1911، على سبيل المثال، كانت كليةُ الآداب قلقةً من انخفاض عدد الطلاب انخفاضاً كبيراً في ذلك العام، لأسباب مالية وفكرية. فقد بيَّنَ مسؤولو الجامعة أن كلية الآداب كانت أول مؤسسة من نوعها في العالم الإسلامي، وهذا يعني أن برنامجها الدراسي كان جديداً ويتطلب جهداً فكرياً لم يألفه الطلاب ولم يؤهَّلوا له تأهيلاً كافياً في المدارس الثانوية. وتابع التقرير أن معظم الطلاب في مصر ما زالوا يحسَبون أن شهادة الثانوية العامة أسرع وسيلة لتأمين فرصة عمل في القطاع العام أو الخاص. ومع أن الحكومة وافقت من حيث المبدأ على الاعتراف بالشهادات التي تمنحها الجامعة، ظل مصدر القلق الأساسي يتمثل في كون كلية الآداب تقدم نوعاً مختلفاً من التعليم. مع أن الكلية عدَّت تعليمها الإنساني الذي «يلبي الاحتياجات المثالية للعقل»، كانت تدرك أيضاً أنها لا تستطيع التنافس مع الكليات العليا الأخرى التي تقدم تعليماً عملياً أكثر في مجالات الطب أو الهندسة ذات الأرباح الواعدة.[95] وقد حاول التقرير السنوي للعام الدراسي التالي، 1911-1912، أن يظل إيجابياً فيما يتعلق بتحسين التنظيم والمقررات وتوظيف الأساتذة. لكن ظلت الأعداد المتضائلة مصدر قلق كبير لا يمكن معالجته إلا من خلال اعتراف الدولة بالشهادات التي تمنحها الجامعة.[96]

بعد أن وافقت الحكومة على منح الجامعة إعانة سنوية، انتهز مجلس الجامعة الفرصة لشكر وزارة المعارف العمومية وطَلَبَ، مرة أخرى، الاعتراف الرسمي بشهادات الجامعة. بيَّنت الرسالة أن الجامعة مستعدة، بموظفيها المؤهلين وكلياتها المنظمة، لتقديم دراسات أعلى بكثير من تلك التي تقدمها المدارس الأخرى المعترف بها سلفاً من الوزارة. وأكد المجلس أن طلاب الجامعة اكتسبوا معرفة

وافية تجعلهم مؤهلين بصورة أفضل لشغل المناصب الحكومية، لذلك يجب إعطاؤهم الأولوية على المتقدمين الآخرين. اعترفت الجامعة بأن عدداً كبيراً نسبياً من الطلاب لم يكرسوا أنفسهم بالكامل «لطلب العلم، لمجرد العلم»، إذ كان معظم الطلاب يتوقعون أن المعرفة المكتسبة في الجامعة ستساعدهم على تأمين فرص عمل في المستقبل. وخلص المجلس إلى ضرورة إضفاء قيمة قانونية على شهادات الجامعة، وإلا سيفقد الطلاب الاهتمام بمتابعة دراساتهم العليا كلياً، «وهذه خسارة كبيرة للبلاد».[97]

ومع ذلك، ظلت وزارة المعارف العمومية مترددة. ففي جلسة البرلمان في 19 أبريل 1924، رفضت الوزارة طلباً آخر من الجامعة للاعتراف رسمياً بشهاداتها طالما أن الوزارة لا تشارك في الإشراف على الدراسات هناك.[98] علاوةً على ذلك، شجع التحاقُ الطلابِ الضعيفُ الأصواتَ المشككةَ في فائدة المشروع برمته، وكان على الجامعة أن تدافع عن نفسها. على سبيل المثال، انتقدت صحيفة «ذي إجِيشَن غازيت» الموالية لبريطانيا الجامعةَ وإدارةَ فؤاد الاستبدادية لمجلس الإدارة. تساءلت الصحيفة هل كان المشروع بأكمله لا يرقى إلى أكثر من «مدرسة ثانوية»، ولا سيما مع تناقص عدد الطلاب، إذ انخفض عدد المسجلين من 201 في العام الدراسي 1910–1911 إلى 103 في 1911–1912. واختتمت الصحيفة بالقول:

> مهما حدث، ينبغي للحكومة أن تتولى زمام الأمور. فالمبادرة الخاصة ضعيفة للغاية، والإحساس بالمسؤولية الشخصية ناقص للغاية، ولم يبلغ الحسُ الاجتماعي لدى المصريين، إن جاز التعبير، درجةً تكفي للسماح للأفراد بإدارة مؤسسة من هذا النوع بنجاح.[99]

ندِدت الجامعة بتقويم الصحيفة وطالبت بمزيد من الدعم لما سمَّته «المشروع الأول الذي أبدت فيه مصر وطنيتها المستنيرة»، وتابعت بأن هناك سبباً موجِباً

لاستمرار التفاؤل. وذكّرت القراء بأن الجامعة تأسست تحت رعاية الخديوي عباس الثاني واستجابةً لـ «دافع وطني من جانب الأمة المصرية بأسرها». ولطمأنة الجمهور، أوضحت الجامعة أنها حصلت على أموال من الأوقاف والتبرعات السخية، بالإضافة إلى دعم سنوي قدره 2000 جنيه من الحكومة المصرية، وهو ما عَدَّته الجامعة دليلاً على التزام الحكومة بنجاح المشروع.[100] ولطمأنة المتبرعين للجامعة، تضمن الرد ميزانيةً مفصلةً للجامعة تفند ادعاء الجريدة بأن مبلغاً كبيراً من المال وُضِع تحت مسمّى «متفرقات» في تقرير الميزانية السنوية. كانت الجامعة الخاصة تكافح لإظهار أن تعليمها الإنساني يمكن أن يستمر بصورة مستقلة عن الدولة. بينما بدت الجامعة وكأنها توجّه نداءً للحصول على دعم مشروعها، أصرت على أن نجاح هذا المشروع يعتمد على بقائه مستقلاً عن الحكومة.

> ينبغي للجامعة أن تظلَّ المؤسسةَ الوطنيةَ المستقلةَ كما أراد لها مؤسسوها. إنها لم تفشل في مهمتها وستواصل التقدم في الطرق المفتوحة لها. لكن ينبغي لأصدقائها أن يفهموا أن هذا العمل لا يمكن أن يكون مرتجلاً. إذ لا بد أن يتذكروا أنه، حتى في البلدان الأعلى ثقافةً وذات الموارد غير المحدودة، لا تظهر الجامعة إلى الوجود دفعةً واحدةً. فالسنوات والنمو المطرد ضروريان في كل مكان، والظروف صعبة، خاصةً في مصر.[101]

كان التمويل تحدياً كبيراً للجامعة الخاصة. يقول المؤرخ عبد المنعم الجُمَيْعي إنه إذا نظرنا إلى الماضي ما كان للجامعة الخاصة أن تبقى على قيد الحياة في ظل وضعها المالي السيئ. فهو يبيِّن أن الجامعة اضطرت إلى خفض نفقاتها بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، والدليل على عَوَزِ الجامعة هو أنها اضطُرَّت في عام 1915 إلى نقل الحرم الجامعي من قصر جِناكليس القديم

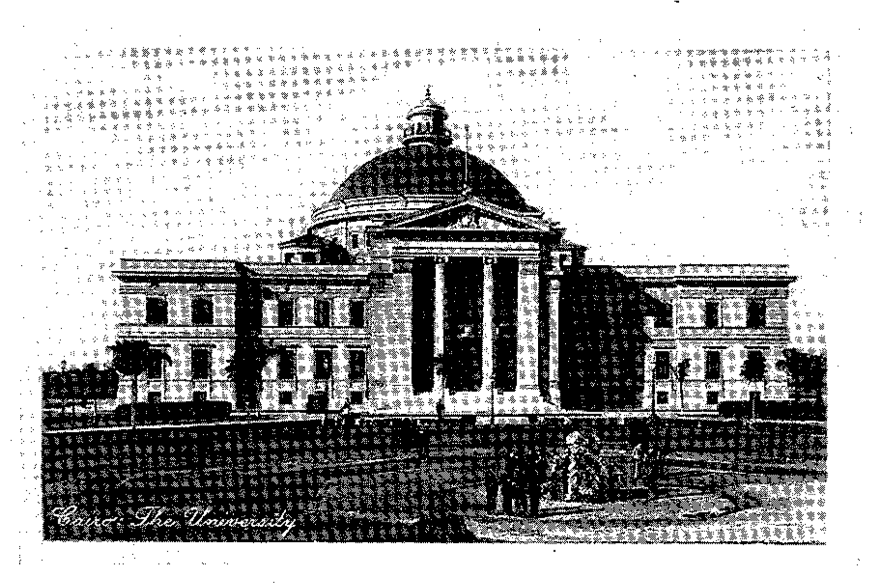
(وهو الآن الحرم الجامعي الأساسي القديم للجامعة الأمريكية في القاهرة في ميدان التحرير) إلى قصر محمد صدقي الأصغر في شارع الفَلَكي، وذلك للاقتصاد في الإيجار السنوي.[102] وبسبب الحرب، خفَّضت وزارة الأوقاف دعمها من 5000 جنيه إلى 2000 جنيه، ثم إلى 1800 جنيه، وأخيراً إلى 700 جنيه سنة 1916. ومع ذلك، استمرت وزارة المعارف العمومية في دفع 2000 جنيه سنوياً. وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، لم يستمر في دفع الاشتراكات والتبرعات إلا أعضاء مجلس الجامعة.[103] ثم كان على هذا المجلس أن يقرر مصير البعثات التعليمية إلى أوروبا. فحين اضطُرَّ إلى الاختيار بين إيقاف المقررات في الجامعة واستدعاء الطلاب الموفَدين من أوروبا، اختار الحل الثاني. وقد علَّل المجلس قراره بأن إيقاف الدراسة أو إغلاق بعض الأقسام الجامعية يعني نهاية الجامعة نفسها.[104] كما وجد الجُمَيْعي أن الجامعة الخاصة لم تحقق نجاحاً كبيراً بسبب ضعف التمويل من الحكومة وتناقص التبرعات من أعيان الأمة الذين ابتعدوا عن دعمها، وأنه في ظل هذا الوضع المتدهور قرر أساتذة الجامعة ومجلس الجامعة في نهاية المطاف تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف العمومية.[105]

مع هذه المشكلات، أصبحت الجامعة رمزاً للنضال الوطني. ففي عشية ثورة 1919، كان من بين أعضاء مجلس الجامعة الشخصيات العامة المرموقة التالية: سعد زغلول (نائب الرئيس والأمين العام) ولطفي السيد وعبد العزيز فهمي وحسين رشدي (الذي صار رئيس الجامعة ورئيساً للوزراء لاحقاً)، بالإضافة إلى أربعة رؤساء وزراء مستقبليين: سعد زغلول وعبد الخالق ثروت وإسماعيل صدقي ومحمد محمود. يستنتج دونَلد ريد بدقة أن «أعضاء المجلس المميزين يعكسون أهمية الجامعة المتعثرة بوصفها رمزاً وطنياً».[106] وكان الحل في الحفاظ على هذا الرمز من خلال تغيير اسمه

إلى جامعة حكومية، وهذا يعني نهاية الصعوبات المالية التي تواجهها واعتراف الدولة التلقائي بدرجاتها. وهكذا أصبحت الجامعة الخاصة القديمة هي كلية الآداب بالجامعة الجديدة. وقد جاء في المذكرة التفسيرية لوزير المعارف العمومية بشأن القانون المقترح لإنشاء الجامعة الحكومية الجديدة:

> كانت في البلاد جامعة تسمى «الجامعة المصرية»، وقد أنشئت قبل حوالي خمسة عشر عاماً من خلال اشتراكات المتبرعين وتبرعاتهم. وبما أنها أصبحت مؤسسة تعليمية لا ينبغي إغفالها عند دراسة إنشاء جامعة حكومية، فقد وافق مديرو [الجامعة الخاصة] على نقل الجامعة الحالية بكل ممتلكاتها ومعداتها [إلى الدولة] من أجل أن تصبح نواة كلية الآداب بالجامعة الجديدة، بشرط أن تتمتع الأخيرة بإدارة مستقلة كما هي الحال مع الجامعات الأخرى.

في الجامعة الجديدة، ستُدَرَّس العلوم الإنسانية إلى جانب العلوم العملية والطب والقانون. ولكي تظل وفيةً لهدف مؤسسي الجامعة الأولي، «ستركز [كل هذه الكليات] على الدراسات النظرية والفلسفية». ثم أكد الوزيرُ أهميةَ استقلالية الجامعة مرةً أخرى: «لا يمكن لأي جامعة أن تنمو وتزدهر إذا لم يكن لديها الحرية في تنظيم نظامها التعليمي الخاص بها وإذا لم تكن مستقلة عن أي إدارة خارجية».[107] لكن منذ تلك اللحظة، صار الوزير هو الرئيس الأعلى للجامعة، وعلى مر السنين، كان على الجامعة أن تتفاوض مع الوزارة على استقلالها. في عام 1928، انتقلت الجامعة إلى حرم جامعي جديد فاخر على الطراز الكلاسيكي الجديد (يظهر هنا في صورة بطاقة بريدية أدناه)، لكن الاستقلال التام الذي خطط له مؤسسو الجامعة لمؤسستهم أصبح أثراً بعد عين.

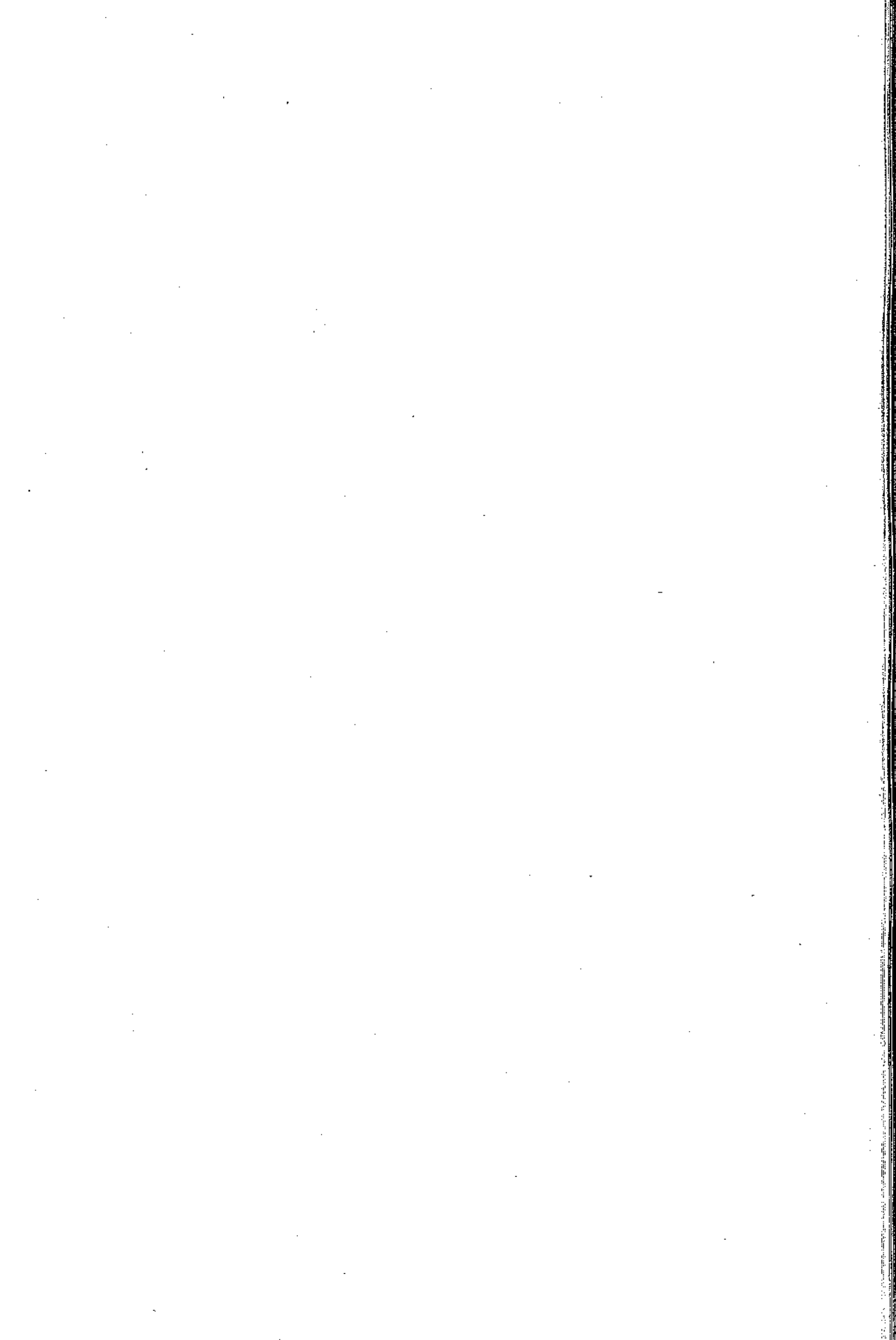


الصورة 11: صورة بطاقة بريدية للحرم الجامعي الجديد، غير مؤرخة ولكن من ثلاثينيات أو أربعينيات القرن العشرين.

خاتمة

أُنشئت الجامعة المصرية العلمانية الخاصة لتوفير تعليم إنساني للمصريين في مصر حتى لا يُضطَرُّوا إلى البحث عن هذا التعليم في الخارج. وقد أخذت المؤسسة، التي احتفل بها مؤسسوها كونها الأولى من نوعها في الشرق، على عاتقها المهمة النهضوية المتمثلة في «إحياء» الأدب العربي الإسلامي الكلاسيكي المجيد من خلال خلق عالِم عربي حديث مدرَّب على أحدث أساليب البحث والتدريس. وقد آمن مؤسِّسو الجامعة بأن اكتساب هذا التدريب الحديث ضروري للتعامل في آنٍ واحدٍ مع التراث الكلاسيكي وإنجازات الثقافة الغربية. بُنِيَت الجامعة الخاصة صراحةً لتحقيق هذه المهمة، وهي مهمة كانت بالفعل جزءاً لا يتجزأ من خطاب النهضة.

أصبح طه حسين المثالَ الأولَ لعالم الإنسانيات العربي الذي كان يأمل مؤسسو الجامعة في الحصول عليه. فقد انخرط طوال حياته في الأدب الكلاسيكي - إذ كان كاتباً غزير الإنتاج وأكاديمياً وعضواً ثم رئيساً لمجمع اللغة العربية. في رؤيته الإصلاحية الشاملة، وضع «ابن الجامعة البكر»، كما كان طه حسين يُسمّى، الجامعةَ لتكون العقل المدبر للتغييرات التي دعا إليها في الثقافة والتعليم والتي يعتقد أنها ضرورية لتحقيق الاستقلال الكامل وخلق حياة ديمقراطية سليمة. وقد أصر أن الجامعة هي المؤسسة الوحيدة القادرة على تخريج قادة فكريين لا يجدون غضاضةً في الجمع بين القديم والجديد، ومؤهَّلين لتشخيص مشكلات البلاد وتقديم الحلول المناسبة. لكن، مع تعثر الجامعة الخاصة في سنواتها الأولى، اتضح أن التعليم الإنساني الذي تقدمه الجامعة يتطلب دعماً كبيراً وثابتاً من الدولة. سيركز الفصلُ التالي على مسعى طه حسين لتنظيم دور الدولة هذا مع ضمان الحرية الأكاديمية وضمان سير عمل الجامعة وغيرها من مؤسسات الثقافة والتعليم في النظام المتعدد الأحزاب المتقلب في مصر.



الفصل الثالث

================

ديمقراطية التعليم:
طه حسين والمؤسسات والسياسة البرلمانية المتقلبة

الديمقراطية تريد أن يتعلم الناس جميعاً لأنها ترى التعليم حقاً لا هبة ولا منحة، ولأنها ترى التعليم في بعض أطواره واجباً لا خيرة للمواطنين في إهماله أو التخفف منه. والديمقراطية في حاجة إلى وقت طويل وجهد ثقيل ومال كثير، وسلام مستقر مطمئن لتبني ما يجب أن يبنى من المدارس وتهيئ من يجب أن يهيأ من المعلمين وتقيم التعليم على أسس متينة ترضي فقهاء التربية وفلاسفة البيداجوجيا جميعاً.

طه حسين[1]

آمن طه حسين أن الجامعة العلمانية هي المؤسسة الوحيدة القادرة على تصميم أنظمة التعليم الابتدائي والثانوي التي تحتاج إليها مصر وتنفيذها وتوفيرها. وقال إنه من دون هذه الأنظمة التعليمية، لا يمكن تحقيق الديمقراطية أو الاستقلال الحقيقي. فمن خلال طرائق البحث والتدريس الحديثة،

ستُخَرِّج الجامعة قادة فكريين مدربين على التعامل النقدي مع الماضي ومواجهة تحديات الحاضر. وأكد أنه بإمكان هؤلاء القادة، باستخدام المهارات والمعارف المكتسبة، التعبير عن المشكلات التي تواجه الأمة بعبارات دقيقة وتقديم الحلول المناسبة التي ستنعكس في التعليم الوطني الذي يصممونه. ورأى طه حسين أن التعليم الابتدائي والثانوي المجاني سيُعِدُّ المصريين لأن يكونوا «جنوداً»، حسب وصفه، أو مواطنين مثقفين يدركون حقوقهم ومسؤولياتهم ويستطيعون أن يحيوا حياة ديمقراطية.

لا عجبَ أن الصحافة كانت ساحة مهمة لمعركة طه حسين من أجل الإصلاح. سواء أكان عضواً في الحكومة أم ناقداً لسياساتها، فقد كان يعبر عن أفكاره ويرد على منتقديه على صفحات المجلات والدوريات الواسعة الانتشار. أثارت هذه النقاشات أسئلة جدية عن الغرض من العلوم الإنسانية، والدور الذي ينبغي للدولة أن تؤديه في الثقافة والتعليم، بل لماذا وكيف ينبغي للناس أن يحصلوا على التعليم. إن دراسة هذه النقاشات عن التعليم والمؤسسات تعطينا رؤى جديدة عن النظام السياسي المتعدد الأحزاب في مصر بين عامي 1922 و1952 وكيف كان يعمل. فمن خلال صرف الانتباه عن الصراع المستمر على السلطة بين البريطانيين والقصر والأحزاب السياسية، تبيِّن هذه النقاشات العامة كيف استخدم طه حسين وآخرون المجال العام الحر نسبياً والأحزاب السياسية القائمة بمثابة منصاتٍ يطرحون عليها أفكارهم عن التعليم ويحاولون إقناع الناخبين بجدواها. يساعدنا هذا في فهم الإنجازات المهمة في التعليم خلال المرحلة البرلمانية التي غالباً ما يستهين بها الباحثون. فقد طوَّر البيروقراطيون المصريون بِنىً جديدةً لإنتاج المعرفة من خلال النقاشات الاجتماعية المكثفة، والمعارك السياسية الشرسة، والتعامل العلمي الجدي مع كل من الفكر العربي الإسلامي الكلاسيكي ومناهج التدريس والبحث الأوروبية المعاصرة.

في معركة الإصلاح هذه، رأى طه حسين أن البرلمان المصري هو الوسيلة التي يمكن أن تعزز مشروع النهضة من خلال إعادة بناء نظام التعليم في البلاد على أساس متين. فقد ندد بالإرث الاستعماري المتمثل في التمويل الضئيل للمدارس الحكومية وعدم الاهتمام ببناء الجامعات. وقال إنه يجب على الحكومة إبطال السياسات البريطانية، وجعل التعليم مجانياً لجميع المصريين، والتركيز على بناء مؤسسات إنتاج المعرفة التي تمولها الدولة، مثل كلية الآداب بالجامعة المصرية ومجمع اللغة العربية. واستناداً إلى خبرته في وزارة المعارف العمومية، استخدم وثائق وإحصاءات لإظهار أن الناس يريدون تعليماً مجانياً لأبنائهم. وفي البرلمان، بدلاً من التركيز على فوائد التعليم فحسب، قال إنه من واجب أي حكومة منتخبة ديمقراطياً الاستجابة لاحتياجات الناس. وعلانيةً، قدَّم حزبَ الوفد بحسبانه الحزب الوحيد الذي يمكن للشعب أن يوكل إليه هذه المطالب.

يُحَوِّلُ هذا الفصل تركيزنا من طه حسين المثقف والأستاذ الجامعي إلى طه حسين الموظف الحكومي الذي يتفاوض بنشاط وينفذ أفكاره بخصوص التعليم والثقافة في مصر. فمن خلال الانتقال إلى السياق الاجتماعي السياسي الذي حاول فيه تنفيذ مشروعه، أُبيِّن مساعيه لتحويل رؤيته إلى مقترَح لسياسة متماسكة وضمان التشغيل المستقر للمؤسسات التعليمية في نظام سياسي متقلب تُكَبِّله السياسات الحزبية والاحتلال البريطاني المستمر. فقد أراد طه حسين منح هذه المؤسسات أكبر قدر ممكن من الاستقلالية، لكنه كان يدرك أيضاً أن هذه المشروعات الضخمة تتطلب تمويلاً وتنظيماً حكومياً منهجياً. تكشف دراستي لوثائق الدولة الرسمية أن طه حسين سعى إلى حل هذا التوتر بين استقلالية الجامعة وتنظيمها من خلال إنشاء مجالس فنية يديرها تكنوقراط مطّلعون تنتخبهم مؤسساتهم. فقد آمن أن هذه المجالس ستسمح للخبراء التربويين

بالتركيز على التخطيط الطويل الأمد من خلال حمايتهم من التقلبات السياسية المتابعة على المستوى الوزاري.

أنا أزعم أنه مع كل إحباطات طه حسين العديدة من نظام التعددية الحزبية، كان هذا النظام عنصراً أساسياً في رؤيته للإصلاح. فقد كانت خطته تقضي باستخدام النظام الديمقراطي القائم، على ما فيه من عيوب، لإصلاح نفسه من خلال التعليم. يُظهر تحليل نقاشاته أنه بينما كان يدعو إلى دور أقوى للدولة في الثقافة والتعليم، فقد توقع ضمناً أن ينظم النظامُ الديمقراطيُّ هذا الدور. ومن الضوابط والتوازنات التي كانت في باله صحافةٌ نشطةٌ وحرةٌ نسبياً يخاطب من خلالها صانعو السياسة ويحاولون إقناع الجمهور، والتزامُ المسؤولين الحكوميين بالشفافية، والحملاتُ الانتخابية التي تشخّص المشكلات وتقدم حلولاً لها، وتداولُ السلطة بين الأحزاب السياسية، والمساءلةُ، والأهم من ذلك، برلمانٌ منتخبٌ ديمقراطياً يمثل الشعب المصري، وتكون جميع الحكومات مسؤولةً أمامه.

طه حسين والمجلس الأعلى للجامعات

في يونيو 1950، اجتمع مجلس الوزراء المصري في مقر الحكومة بالإسكندرية، كما جرت العادة خلال أشهر الصيف. ووافق المجلس خلال هذا الاجتماع على طلب وزير المعارف العمومية طه حسين تشكيلَ المجلس الأعلى للجامعات.[2] في مذكرته التي تشرح الحاجة إلى هذا المجلس، دعا طه حسين إلى تنسيق أفضل بين الجامعات المصرية القائمة: جامعة فؤاد الأول (القاهرة لاحقاً)، وجامعة فاروق الأول (الإسكندرية لاحقاً)، وجامعة إبراهيم باشا (عين شمس لاحقاً)، وجامعة محمد علي (أسيوط لاحقاً).[3] مع الارتفاع الأخير في عدد الجامعات (أُنشئت جامعة فاروق الأول عام 1942، وجامعة محمد علي عام 1949،

وجامعة إبراهيم باشا عام 1950)، توقع طه حسين ظهور تناقضات بين سياساتها، إذ كان كل مجلس جامعة يتعامل مع شؤونه الخاصة على حدة. وشملت هذه الشؤون برامج الدراسة والامتحانات وتقويم الشهادات ومنحها، وإنشاء الكراسي المختلفة، وتعيين أعضاء هيئة التدريس. وقال إن عدم التنسيق سيؤدي في النهاية إلى تفاوت في قيمة الدرجات التي تمنحها الجامعات عندما تكون هذه الدرجات جميعاً صادرةً عن السلطة نفسها، وهي وزارة المعارف العمومية. وفيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس، حذر طه حسين من أنه إذا قوَّمت كل جامعة أوراق اعتماد الأساتذة بطريقة مختلفة، فقد يؤدي ذلك إلى الإخلال بأقدميتهم أو التأثير في ترقياتهم عند نقلهم من جامعة إلى أخرى. لذلك سيصبح المجلس الأعلى للجامعات مسؤولاً عن التوحيد الشامل لهذه السياسات والإجراءات.

واقترح طه حسين أن يتألف المجلس الأعلى للجامعات من وزير المعارف العمومية (رئيساً) ورؤساء جميع الجامعات ووكلائهم، بينما يُدعى العمداء لحضور الاجتماعات المتعلقة بكلياتهم. للحفاظ على التسلسل الهرمي للسلطة القائمة - أي، أن الوزير هو الرئيس الأعلى لجميع الجامعات وصاحب القول الفصل في جميع السياسات - يعمل المجلس الأعلى للجامعات بمثابة هيئة استشارية ليس إلا، إذ يتوسط بين كل مجلس من مجالس الجامعات والوزير. بموجب القانون الجديد، يتوجب على مجلس الجامعة أن يستطلع رأي المجلس الأعلى للجامعات في جميع قراراته قبل أن تُرفع هذه القرارات إلى الوزير. ويحق للمجلس الأعلى للجامعات أن يطلب من مجلس الجامعة إعادة النظر في واحد أو أكثر من قراراته، بشرط وجود مسوغات لهذا الطلب. لكن مجلس الجامعة ليس ملزماً بقبول توصيات المجلس الأعلى للجامعات ويمكنه إحالة قراراته إلى الوزير على أي حال، موضحاً سبب عدم أخذ توصيات المجلس الأعلى للجامعات في الحسبان.[4]

لكن بعد أقل من عام، كتب طه حسين مذكرة عاجلة إلى مجلس الوزراء موجهة إلى رئيس الوزراء مصطفى النحاس، يطلب فيها إلغاء قرار المجلس السابق بإنشاء المجلس الأعلى للجامعات. إذ كانت جامعتا فؤاد الأول وفاروق الأول قد أبلغتا طه حسين أنهما تعارضان أن تكونا مسؤولتين أمام هذا المجلس. وفي خطابه إلى مصطفى النحاس، قال طه حسين إنه قرر الالتزام بحكم الأغلبية وإلغاء المجلس.[5] وفي دفاعه عن نفسه، أصر طه حسين على أن المجلس الأعلى للجامعات لم يكن يشكل أي تهديد لاستقلال الجامعات «من قريب ولا من بعيد» على حد قوله. وقال إنه أنشأ المجلس الأعلى للجامعات من منطلق اهتمامه بالتنسيق بين الجامعات القائمة التي تتلقى ميزانيتها من الدولة. وأضاف أن مجلس الدولة قد اطلع على نص قانونه المقترح وأكد أنه لا يتعارض مع أي من القوانين السارية المنظمة لعمل الجامعات. في هذه الحالة النادرة لتراجع طه حسين عن قرار من قراراته، طلب من رئيس الوزراء التعجيل شخصياً بإلغاء المجلس الأعلى للجامعات من خلال تمرير الاقتراح على أعضاء مجلس الوزراء بدلاً من انتظار الاجتماع التالي المقرر. ومع أنه كان منزعجاً بلا ريب، قال إنه يجب إلغاء المجلس الأعلى للجامعات حتى تتمكن الجامعات من التركيز على عملها وطلابها، «ووضع حد لهذا الجدل الذي لا ينفع أحداً».[6]

لم تكن الجامعات وحدها من قاومت مبادرة طه حسين. فالصحافة أيضا شاركت في النقاش. وقد عبَّر بهي الدين بركات، أستاذ القانون سابقاً ووزير المعارف العمومية مرتين في ثلاثينيات القرن العشرين، بلباقة عن خيبة أمله من مبادرة طه حسين.[7] ففي مقال في مجلة «الهلال»، بدأ بركات بمدح طه حسين، واصفاً إياه بـ«ابن الجامعة البكر» وأضاف أن «عبقرية [طه حسين] وسعة أفقه، وخصب خياله» كان لها أكبر أثر إيجابي في كلية الآداب.

ومع ذلك، أعرب بركات عن دهشته من اقتراح طه حسين هذا المجلسَ الذي يهدد استقلال الجامعات، عندما عانى طه حسين نفسه عام 1932 على يد وزارة المعارف العمومية حين فرضت إرادتها ونقلته من الجامعة على الرغم من كل الاعتراضات.

وقع هذا الحادث المُشين حين أرادت الحكومةُ، التي كانت تحت القبضة الصارمة لرئيس الوزراء إسماعيل صدقي (الذي استبدل بدستور عام 1923 دستوراً استبدادياً يمنح الملكَ سلطاتٍ واسعةً)، من كلية الآداب منحَ الدكتوراه الفخرية لبعض مؤيدي الحكومة. رفض طه حسين، وكان عميد كلية الآداب آنذاك، وقال إن الأمر متروك لمجلس الكلية وحده لاتخاذ القرار بشأن هذه الأمور. ومع أن الحكومة حصلت في النهاية على ما تريد من خلال كلية الحقوق، لم يَسِر الحفل الذي أقيم في 27 فبراير 1932 كما هو مخطَّط له. إذ لم يصفق الطلاب لما شعروا بأن معظم الدرجات الفخرية مُنِحت لمؤيدي الحكومة الحالية التي لا تتمتع بأي شعبية، وليس لأي من أعضاء أحزاب المعارضة (الوفد أو الأحرار الدستوريين). ولذلك غضب الملك فؤاد وإسماعيل صدقي وألقيا باللائمة على طه حسين.

انتقم حلمي عيسى، وزير المعارف العمومية في حكومة صدقي، في مارس 1932 بنقل طه حسين من الجامعة إلى منصب صغير في مراقبة التعليم الأولي. وافق طه حسين على ترك منصب العميد لكنه رفض تولي مسؤولياته الجديدة. تجاهلت الحكومة الاعتراضات الشديدة من مجلس كلية الآداب ولم تهتم بمظاهرات الطلاب المطالِبة بإعادة عميدهم إلى منصبه. وقدم أحمد لطفي السيد، رئيس الجامعة آنذاك، استقالته احتجاجاً على قرار الوزارة الذي وصفه بأنه هجوم خطِر على استقلال الجامعة.[8] وبعد شهر من هذا الصراع، فُصِل طه حسينٌ، وتُرِكَ هو وعائلته يواجهون صعوباتٍ ماليةً شديدةً.

وفي نهاية عام 1934 فقط طلب نجيب الهلالي، وزير المعارف العمومية في حكومة محمد نسيم، من طه حسين العودة إلى الجامعة، فحمله الطلاب على أكتافهم إلى مكتبه.[9] حوّلت هذه الحادثة طه حسين ولطفي السيد إلى رمزين من رموز استقلال الجامعة ومقاومتها للاستبداد الحكومي.[10]

فيما بدا أنه مناشدة إلى طه حسين (الوزير) لتذكر الصعوبات التي واجهها طه حسين (الأستاذ)، دعاه بهي الدين بركات إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لضمان استقلال الجامعات. إذ رأى بركات أنه ينبغي لكل جامعة أن تكون لها لوائحها الخاصة، وأن تُرسي تقاليدها الخاصة، وأن تكتسب مكانة أكاديمية بين كل الجامعات الأخرى في مصر والخارج على أساس جدارتها ودقتها الأكاديمية. وحذر بركات من أن المجلس الأعلى للجامعات يضع الجامعات في قلب إدارة وزارة المعارف العمومية، وهذا يُعَرِّض أنظمتها وإدارتها للتأثير السياسي. وفي محاولة منه لشرح مبادرة طه حسين، وربما لإعطائه فرصة للتراجع عن قراره من دون أن يُريقَ ماء وجهه، عزا بركات قرار طه حسين إلى إحساسه القوي بالعدالة الاجتماعية. فطه حسين، على حد تعبير بركات، كان «زعيم الإصلاح الاجتماعي» الذي كان دوماً يشعر بحاجة الناس إلى العدالة ويشعر بمعاناتهم. وبما أن طه حسين «رجل ثورة» فقد أراد أن يفرض إصلاحه الاجتماعي وأن ينفذ أكبر عدد ممكن من الإجراءات لنشر المساواة بين الناس حين كان وزيراً. لكن بركات كان قلقاً من أن طه حسين يفضل «أن يكون الإصلاح أوسع نطاقاً وأشمل غاية عن أن يكون أعمق أثراً أو أبعد غوراً». وخلص بركات إلى أن كل نهج له مزاياه، والزمن وحده كفيلٌ بتحديد النهج الأنسب لاحتياجات البلد.[11]

مع أن بركات دُهِش من اقتراح طه حسين إنشاءَ مؤسسة يمكن أن تعرض استقلال الجامعات للخطر، يوضح هذا الفصل أن مبادرة طه حسين كانت

تتماشى مع خطته الكبرى لإصلاح التعليم في مصر. فمنذ استحواذ الدولة على الجامعة الخاصة عام 1925، باتت جميع الجامعات تتلقى ميزانيتها من الدولة وهي مسؤولة أمام وزير المعارف العمومية لكونه رئيسها الأعلى. فقد توقع طه حسين أنه، عاجلاً أم آجلاً، سيتعين على كل الجامعات الحكومية تنسيق سياساتها وتوحيدها. وخوفاً من أن تفرض وزارة المعارف العمومية هذا التنسيق، اقترح إنشاء المجلس الأعلى للسماح للجامعات بتنظيم نفسها داخلياً وتقديم توصياتها الجماعية إلى الوزارة. وإدراكاً من طه حسين للتدخل القائم سلفاً للدولة في إدارة الجامعات، كان يأمل في أن يساعد هذا المجلس على إبقاء الأكاديميين مسيطرين على كل الأمور الفنية ذات الصلة بجامعاتهم.

طه حسين: مسيرته المهنية في الخدمة المدنية

بحلول عام 1950، عندما اقترح طه حسين إنشاء المجلس الأعلى للجامعات، كان قد اكتسب خبرة واسعة في العمل في وزارة المعارف العمومية. فقد كان طوال سنوات يشق طريقه في بيروقراطية الدولة المرهقة والمعقدة ويشارك بجدية في صنع سياساتها. كان في قلب دوائر صنع القرار، وقد منحته واجباته الرسمية، من خلال تحالفه مع حزب الوفد الشعبي منذ أوائل ثلاثينيات القرن الماضي، الفرصة للتفاوض وتنفيذ أفكاره. كما ذكرتُ آنفاً، بدأت مسيرته المهنية في الحكومة في ديسمبر 1939، عندما أنشأت وزارة المعارف العمومية قسماً جديداً لتنظيم جميع الشؤون الثقافية. فبالإضافة إلى الإشراف على التعليم في مراحله المختلفة، أرادت الوزارة الإشراف على «نشر الثقافة في البلاد».[12] وقد سمَّت القسمَ الجديدَ مراقبةَ الثقافة العامة وجعلته مسؤولاً رسمياً عن:

> تنظيم جهود الوزارة الثقافية خارج جدران المدارس ووسائل تشجيعها والإشراف عليها وإيجاد التعاون الفكري في داخل البلاد وخارجها، وبحث الشؤون المتصلة

بالمؤتمرات العلمية والأدبية والفنية والإشراف على جهود الجماعات الحرة التي تُعنى بنشر الثقافة في البلاد.[13]

واشترطت الوزارة أن يكون الشخص الذي يرأس هذا القسم حاصلاً على «المؤهلات العلمية العالية والتجارب الطويلة في ممارسة هذه الأمور». وقد اختاروا طه حسين، عميد كلية الآداب آنذاك، لرئاسة القسم الجديد، فعيَّنوه فعلياً أول وزير للثقافة في مصر.[14] والإشارة إلى «تجارب [طه حسين] الطويلة في ممارسة هذه الأمور» تنسجم مع مسيرته لا كاتباً فحسب، بل ناقداً مؤثراً في مسائل التعليم والثقافة أيضاً. فقد كان حين تعيينه من أبرز مفكري مصر، وقد كتب العشرات من الروائع الأدبية ومئات المقالات المقروءة على نطاق واسع. كما كان قد عمل أيضاً بصفة أول عميد مصري لكلية الآداب في الجامعة المصرية لعدة مُدَد بين عامي 1928 و1939. وفي عام 1938، نشر طه حسين كتاب «مستقبل الثقافة في مصر»، وهو عبارة عن تقرير مفصل عن حالة النظام التعليمي في مصر والتحسينات التي اقترحها. وقد أثبت الكتابُ معرفةَ طه حسين العميقة بالنظام وأوضح أن مشروعه الإصلاحي يتوافق مع أهداف الوزارة. كان الكتاب هو مخططَه للخطوات التي يعتقد أنه ينبغي لمصر أن تتخذها لوضع نظام ثقافي وتعليمي قوي قادر على حماية استقلال الأمة المكتسب حديثاً بعد المعاهدة البريطانية المصرية (1936) وتحويل هذا الاستقلال المشروط إلى استقلال كامل.

واصل طه حسين عمله مراقباً للثقافة العامة حتى مايو 1942، حين رقَّته الوزارة إلى مرتبة المستشار الفني لوزير المعارف.[15] وبهذه الصفة، أصبح مسؤولاً عن مراقبات الثقافة العامة والفنون الجميلة والتعليم العالي. وصار يقدم المشورة للجان ومشاريع فنية للتخطيط التعليمي والمناهج والأنظمة المدرسية والكتب المدرسية والبعثات التعليمية في الخارج.[16] ومن بين الإنجازات المهمة التي

حققها طه حسين في هذا الدور تعاونُه عام 1944 مع الوزير الوفدي نجيب الهلالي لجعل التعليم الابتدائي مجانياً. وحين فاز الوفد بالأغلبية البرلمانية في يناير 1950، طلب زعيمُ الحزب مصطفى النحاس من طه حسين أن يصبح وزيراً للمعارف العمومية، مع أن طه حسين لم يكن عضواً في الحزب. كان الرجلان متفقين وصديقين مقربين. يمكن رؤيتهما في الصورة أدناه، وهما جالسان على جانبي أحمد لطفي السيد، خلال حفل زفاف ابنة طه حسين، أمينة مارغريت، في عام 1948. كان طه حسين سعيداً بالعمل مع الوفد لأنه كان بحاجة إلى منصة سياسية يمكنه من خلالها الترويج لأفكاره وتنفيذها رسمياً. لذلك وافق، بشرط أن تجعل الحكومة التعليم الثانوي والفني مجانياً على الفور.[17] ثم شغل منصب وزير المعارف العمومية حتى حريق القاهرة في يناير 1952، حين أقال الملك فاروق حكومة الوفد.



الصورة 12. حفل زفاف أمينة طه حسين، 1948. بإذن من عائلة طه حسين.

كلية الآداب: فيها مَقَرُّه ومُقامُه

على ما للتعليم المجاني من أهمية لدى طه حسين، فقد اعتمد مشروعه الأكبر للإصلاح التعليمي على الجامعة العلمانية، وعلى كلية الآداب خاصةً. كما رأينا في الفصل السابق، شهدت السنوات من 1908 إلى 1925، حين كانت الجامعة خاصةً، الصياغةَ النشطةَ لرسالة المؤسسة والأهدافَ الطويلةَ المدى والتنظيمَ العامَ. وقد استقطب مؤسسو الجامعة طلاباً وأساتذة جدداً وأرسلوا عدة بعثات تعليمية إلى أوروبا. بل إنهم طلبوا من الخبراء كتابة كتب مدرسية جديدة مناسبة للمقررات الجديدة. ومع أنه كان من السهل نسبياً العثور على كتب مدرسية لمقررات الأدبين الإنجليزي والفرنسي، على سبيل المثال، كانت الجامعة بحاجة إلى كتب مدرسية مماثلة لتدريس الأدب العربي. في العام الدراسي 1909-1910، أعلنت الجامعة في الصحف المحلية أنها تنظم «مسابقة في تأليف الكتاب المطلوب»، ودعت الباحثين الأدبيين إلى تأليف كتاب مدرسي خاص بالأدب العربي يغطي موضوعاته الكبرى بشيء من التفصيل. كان أمام المتسابقين عامان لتقديم مخطوطاتهم، وكان من المقرر أن يحصل المؤلف الفائز على جائزة قدرها 200 جنيه مصري. وكان من المقرر كذلك أن تنشر الجامعة المخطوطة الفائزة وتعطي المؤلف مئتي نسخة. لا شك أنه بسبب حداثة المشروع، توقعت الجامعة تعقيداتٍ فأعلنت أيضاً أنه «إذا لم ينل المكافأة أحد تعاد المدة وتبقى المكافأة على ما هي عليه حتى يتم تأليف الكتاب على النمط المطلوب».(18)

في الوقت نفسه، كانت الجامعة بحاجة إلى تعريف الجمهور بمهمتها وصنع سمعةٍ لنفسها. فنظمت محاضراتٍ عامةً عن موضوعات مختلفة، كان بعضها مفتوحاً للنساء.(19) كما شجعت على نشر محاضرات أساتذتها ووضعها في متناول الجمهور في المكتبات العامة. في عام 1929، أرجع روبرت بِلُم

(Robert Blum)، أحد الصحفيين الناطقين بالفرنسية في مصر، ارتفاع عدد المحاضرات والأندية الأدبية والفنية في العاصمة إلى الجامعة وموظفيها، وفي رأيه، نقلت الجامعةُ الثقلَ الثقافيَ في مصر من الإسكندرية إلى القاهرة.[20] فقد أشعل العمداء والأساتذة والطلاب نار الحماسة في هذه الأنشطة الثقافية المهمة التي تقام في القاهرة ودعوا إليها بانتظام، بما في ذلك تلك التي نظمتها الأوساط الأدبية والفنية النخبوية الناطقة بالفرنسية، مثل Les Amis de la Culture Française en Égypte (أصدقاء الثقافة الفرنسية في مصر) و Les Essayistes (كُتّاب المقالات الأدبية).

ومن الطريف اللافت هو أن الجامعة أصبحت، بنظر الناس في ذلك الزمان، تعني كلية الآداب. في عام 1932، أوضح عميد كلية الآداب طه حسين في مقابلة مع مجلة «المصور» الأسبوعية أنه عند إنشاء الجامعة المصرية القديمة، كان مجال دراستها الوحيد هو كلية الآداب، وظل هذا الارتباط عالقاً في أذهان الناس. واستمر هذا الارتباط لأن الكلية دأبت منذ زمن بعيد على إلقاء المحاضرات العامة، وقبول المستمعين في الفصول الدراسية، والانخراط النشط في الحياة الثقافية للبلاد من خلال كتب الأساتذة ومقالاتهم.[21] وقال طه حسين بفخر إن الجامعة كانت تعني كلية الآداب لكثير من الناس.

كان طه حسين صريحاً بشأن الدور الذي تؤديه كلية الآداب في البلاد، وكان يصر على أن هذه الكلية هي الوحيدة القادرة على قيادة مصر على طريق النهضة الصحيحة. وقد عبرَّ في حديثه مع مجلة «المصوَّر» عن خيبة أمله ممن لم يأخذوا الكلية ورسالتها على محمل الجد. فمع أن تأثيرها في المصريين كان هائلًا، زعم أن رسالتها ما زالت يُساء فهمها إلى حد بعيد. وقال إن الناس ما زالوا في حيرة بشأن الغرض من كلية الآداب. بل إن بعضهم شكك بالقيمة الإجمالية للكلية. وقد زعم هؤلاء أنه بالمقارنة مع

الكليات الأخرى مثل الطب والعلوم، كانت كلية الآداب تَرَفاً، فهي تهتم بالأمور التي «يحتاج إليها الناس في أوقات الفراغ». وقال إن ما يُحزُّ في نفسه هو أن هذا النقد يتردد كذلك في أروقة وزارة المعارف العمومية ووزارة المالية. فالنقاد من كلتا الوزارتين على استعداد دوماً «للقص من جناحي كلية الآداب والغض من قدرها».[22] واستطرد قائلاً إن هناك أشخاصاً آخرين لديهم توقعات غير واقعية ويشعرون بخيبة أمل لأن كلية الآداب «لم تؤد رسالتها لأنها لم تغير الحياة المصرية ولم تقلبها ظهراً لبطن كأن كلية الآداب متى وجدت يجب أن تحدث المعجزات». وزعم أن هؤلاء النقاد لم يتوقعوا مثل هذه المعجزات من كليات الطب أو العلوم أو القانون، ولكن عندما يتعلق الأمر بكلية الآداب، يصبح كل واحد خبيراً.[23] وأكد طه حسين أنه يجب أن يفهم الجميع أن كلية الآداب صارمة ومنهجية مثل أي كلية أخرى: «لم يفهم الناس كلية الآداب على وجهها لأنهم لم يفهموا ما يُدَرَّس في هذه الكلية على وجهه. وإنما يفهمون ما يُدَرَّس في كلية الآداب يوم يعترفون بأن الأمر فيها كالأمر فيما يُدَرَّس في الكليات الأخرى، فليس هو شيئاً شائعاً يساهم فيه الناس جميعاً وإنما هو علم كغيره من العلوم له مناهجه ومذاهبه التي لا يحسنها إلا أصحابها». وقد أكد طه حسين أن هذه المناهج والمذاهب تتطلب تدريباً سليماً: «فليس يكفي أن تكون شاعراً أو كاتباً لتكون أستاذاً في الأدب. وليس يكفي أن تفهم كتاباً في التاريخ لتكون مؤرخاً، بل ليس يكفي أن تكون مؤرخاً لتكون أستاذاً للتاريخ. وليس يكفي أن تكون فيلسوفاً لتكون أستاذاً في الفلسفة».[24]

لعل المؤرخ المصري شفيق غُربال (1894–1961) مثالٌ جيدٌ على أكاديمي الآداب المحترف المعتمد المؤهَّل تأهيلاً جيداً الذي كان في ذهن طه حسين. فبعد تخرجه من كلية المعلمين العليا عام 1915، ذهب غربال إلى إنجلترا في

منحة دراسية ودرس تحت إشراف آرنولد تُوينبي. بدأ التدريس بالجامعة المصرية عام 1928، وأصبح أول أستاذ مصري للتاريخ الحديث، قبل ترقيته إلى عميد كلية الآداب. يقول المؤرخ أنْثُني غورمَن عن غربال إنه «الشخصية الرئيسة في وضع التاريخ المصري الحديث على أساس أكاديمي ثابت».[25] وكذلك يوضح المؤرخ يوآف دي كاپوا كيف كان غربال وطلابه أول باحثين مصريين درسوا وثائق المحفوظات المصرية بجدية. وقد أظهروا مهنيتهم من خلال التعاون مع أمناء المحفوظات، وفحص المصادر الأولية، وإدراج الحواشي في بحوثهم.[26] وقد ميَّزتهم مناهجهم الصارمة من معاصريهم مثل المؤرخ القومي الشهير عبد الرحمن الرافعي (1889–1966) الذي لم يستشهد بمصادر كافية ولا وثَّق كيف توصل إلى استنتاجاته. فعلى شهرته، كان الرافعي يفتقر إلى المؤهلات الأكاديمية الجديدة، وفي نظر غربال، اعتمد الرافعي كثيراً على المصادر الثانوية، لا سيما الدوريات. نظراً لاختلافهم العميق في كيفية كتابة التاريخ، منع غربال وطلابُه الرافعي من الانضمام إلى الجمعية الملكية للدراسات التاريخية.[27] يستنتج دي كاپوا أنه «بحلول أوائل الأربعينيات من القرن الماضي، كان غربال وتلاميذه قد أخذوا على عاتقهم مهمة حُرّاس البوابة، لضمان عدم تسلل أي مؤرخ هاوٍ محتقَر في غفلةٍ عن أعين الناس».[28] صحيحٌ أن دي كاپوا وغيره متفقون على أن غربال كان «عميد المؤرخين المصريين»، لكن لا ينبغي فصل مساعي غربال عن الالتزام المؤسسي في كلية الآداب لتدريس المناهج الحديثة. ففي كلية الآداب عينها، كان طلاب التاريخ يُعَدُّون ليكونوا حراساً للماضي العربي.

لم يستثنِ طه حسين النساء من التدريب الفكري الصارم في كلية الآداب.[29] فقد كانت طالبته سهير القَلَماوي (1911–1997) قد حرمها من الدخول إلى كلية العلوم عميدُها البريطاني. لكن طه حسين أرسى سابقةً مشهودةً له



الصورة 13: سهير القلماوي

بالسماح للقلماوي وطالبات أخريات بدخول كلية الآداب عام 1929.[30] وقد اعتمد طه حسين في قراره على لائحة جامعية تسمح بقبول المصريين في شتى الكليات. وقد فسر هذا القانون بأنه يعني كل المصريين، ذكوراً وإناثاً.[31] علاوةً على ذلك، كما أوضحت القلماوي لاحقاً، وضع طه حسين قواعد معينة لقبول الطلاب في قسم اللغة العربية، وهي قواعد تلاعب بها لاحقاً للسماح لها ولغيرها بالالتحاق بقسم اللغة العربية. فكان قد اشترط ضرورة حصول الطلاب على شهادة الثانوية العامة المصرية «أو ما يعادلها» للقبول. وحين كتب طه حسين هذا الشرط، كان في ذهنه الشهادة الأزهرية، لأنه

أراد السماح للطلاب الأزهريين بدخول الكلية، لكنه ترك القاعدة غامضة عمداً حتى لا يزعج الأزهر. ثم تمكن لاحقاً من استخدام هذا الشرط لقبول القلماوي في القسم، نظراً لأنها لم تكن حاصلة على شهادة الثانوية العامة المصرية ولكنها تخرجت من الكلية الأمريكية للبنات في القاهرة.[32] كانت القلماوي، التي تبدو في الصورة أعلاه، من أوائل النساء اللاتي تخرجن من الجامعة عام 1933 بشهادة في الأدب العربي. ثم أصبحت معيدةً عام 1937، وعند حصولها على درجة الدكتوراه عام 1941، أصبحت أستاذاً مساعداً. وبعد سنوات قليلة، أصبحت القلماوي رئيسة قسم اللغة العربية.[33]

ولما تخرجت القلماوي عام 1933، كتب طه حسين مقالاً لتهنئتها وذَكَر الخريجات الأُوَل بالاسم: فاطمة سالم (التي تخصصت في الأدبين اليوناني والروماني)، وزُهَيْرة عبد العزيز وفاطمة فهمي (في الفلسفة وعلم الاجتماع)، ونعيمة الأيوبي (في القانون). وهنَّأ مصر والمرأة المصرية على ما سمّاه «فوزاً»، وأعرب عن امتنانه للجامعة المصرية على تحقيق هذا الفوز.

> فأي حدث خطير هذا الحدث في حياتنا المصرية العقلية والاجتماعية، وأي فوز عظيم هذا الفوز لأنصار الرقي والنهوض وأصحاب تحرير المرأة المصرية والتسوية بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات. وأي أمل عظيم يبسط هذا الحدث أمام المصريين في أن يروا أنفسهم كغيرهم من الأمم الراقية لا يختص فيهم بالعلم فريق دون فريق، ولا يحتكر الثقافةَ فيهم جنسٌ دون جنس، ولا يحتفظ فيه الرجلُ فيهم بما كان يحتفظ به من أسباب التفوق والعلوم والسلطان.[34]

علاوةً على ذلك، في عام 1937، وقف طه حسين بحزم في دعم استمرار التعليم المختلط في الجامعة. فقد اندلعت أزمة عندما وجّه بعض طلاب كلية الحقوق خطاباً إلى أحمد لطفي السيد يطالبون فيه بفصل الطلاب عن الطالبات

وإجبار الطالبات على ارتداء زي موحد. وأيد علماء أزهريون بقيادة شيخ الأزهر محمد مصطفى المراغي طلاب الحقوق هؤلاء، وهدد الطلاب الأزهريون بالزحف إلى الجامعة المصرية إذا لم يُستَجَب لهذه المطالب. وبينما كان أحمد لطفي السيد حذراً وقال في تصريح للصحافة إنه يدرس المذكرة، خرج طه حسين، عميد الآداب آنذاك، دفاعاً عن التعليم المختلط في الجامعة. قال إنه لا يعرف أي نص في القرآن أو في السنة النبوية يمنع الأولاد والبنات من حضور الدروس معاً في حضور أستاذهم الذي يدرِّسهم العلم أو الأدب أو الفن. ولذلك، لم تتجاوز الجامعة، برأيه، أي حدود أو قواعد. ومضى يقول إنه لم يحدث شيء في الجامعة يسوِّغ مثل هذا الجدل في وقت كان الأساتذة والعائلات والإداريون في الجامعة سعداء بالطريقة التي كانت تسير بها الدروس والحياة الاجتماعية في الجامعة. وتابع أن الحياة في مصر قد تغيرت، وحتى لو فُصِل الفتيان والفتيات في الجامعة، فسيستمرون في رؤية بعضهم بعضاً في أماكن أخرى. وأضاف أن الآثار المترتبة على الدعوات لإنهاء التعليم المختلط هي بناء جامعات مخصصة للفتيات، وهي فكرة رَفَضَها ووصفها بأنها غير عملية ليس فقط بسبب الوقت واللوجستيات المعقدة التي ينطوي عليها مثل هذا المشروع ولكن أيضاً بسبب نقص الأموال التي لو توفرت لكان الأفضل أن توظَّف لأغراض أخرى.[35] وفي مقال آخر، اتهم السياسيين بتأجيج هذا النقاش لتقويض حكومة الوفد التي كانت تتفاوض بهمة عالية على إنهاء الامتيازات الأجنبية والانضمام إلى عصبة الأمم.[36] وبعد أيام قليلة، نظمت حشود من طلاب كليتي الآداب والحقوق مظاهرةً دعماً لطه حسين. وقد حملوه على أكتافهم وهتفوا: «ليحي العميد الحر! لتحي حرية الرأي!

مع طه إلى النهاية! الحقوق تُحَيِّيك يا طه!» طلب الطلاب من طه حسين أن يخاطبهم، فارتجل خطاباً، انتهى بنصيحة الطلاب بالعودة بهدوء إلى عملهم مع اقتراب العام الدراسي من نهايته، حتى لا تضيع جهودهم طوال العام:

أيها السادة: لتكن القواعد التي نسير عليها هي أن كلية الآداب تريد أن تكون مصدر الذوق السليم والخلق القويم والعقل الذي يرتفع فوق الصغائر. نريد أن نأخذ بقديمنا وننتفع بجديدنا ونحتفظ بكرامتنا ونحرص على استقلالنا، فانصرفوا إلى دروسكم موفورين.[37]

بقبول الطالبات في كلية الآداب والدفاع عن حقهن في التعليم المختلط، تمكن طه حسين، كما تقول المؤرخة لطيفة سالم، من ضمان بقاء الجامعة مفتوحة للطالبات بصورة نهائية.[38]

وفي المقابلة نفسها مع مجلة «المصور» التي سبق ذكرها، كرر طه حسين رسالة النهضة التي تبناها مؤسسو الجامعة، وهو الهدف الذي من أجله أُنشئت كلية الآداب: «وهو إحياء العقلية المصرية ومنحها هذه القوة الخصبة المنتجة التي تدفعها إلى أن تحيا وإلى أن تحب الحياة وتفهمها وتأخذ بأسبابها الصحيحة في جميع أنحائها. وإنما يكون ذلك يوم يوجد المصري الذي يفهم ويذوق ويحب أرقى ما يمتاز به الإنسان من طموح إلى المثل الأعلى في الأدب والعلم والفن». وكرر أنه إذا أرادت مصر أن تصبح أمة حديثة، فإن كلية الآداب فقط هي التي يمكن أن تحقق هذا التحول: «لن تبلغ مصر من الحضارة الحديثة ما تريد إلا يوم تزول فيها الفروق العقلية بين أبنائها فيفهمون الأشياء فهماً متقارباً ويحكمون عليها حكماً متشابهاً، ويشتركون في الحس والشعور والتقدير».[39] وحدها كلية الآداب والأشخاص الذين أهَّلتهم يمكنهم وضع التعليم المطلوب لتحقيق هذا الهدف.

وبعد خمس سنوات، وبصفته عميداً لكلية الآداب مرة أخرى، كرر طه حسين في مقابلة مع مجلة «المقتطَف» الأهداف نفسها التي رأى أنها الهدف الذي من أجله أُنشئت كلية الآداب في المقام الأول:

> الذي أرجوه وأعمل لتحقيقه هو أن تؤدي كلية الآداب إلى أغراض ثلاثة. الأول - إحياء قديمنا المصري والعربي. الثاني - تحقيق الصلة الواضحة القوية بيننا وبين الحضارة الغربية. الثالث - إظهار أوروبا على ما يجب أن تعرفه من استعدادنا الصحيح للحياة الخصبة وللمساهمة في ترقية الحضارة الإنسانية.[40]

في هذه المقابلة، كان فخوراً للغاية بكلية الآداب وإنجازاتها في الحياة الفكرية المصرية. وفي إشارة إلى المعرفة التي أنتجتها الكلية، قال: «أريد أن أعرف مدرسة أخرى في الشرق كله، وصلت في فترة قصيرة إلى ما وصلنا إليه». ومثالاً على ذلك، استشهد بكتابي أحمد أمين «فجر الإسلام» (1928) و«ضحى الإسلام» (1933-1936)، وهما عملان عن الحياة الفكرية الإسلامية في القرنين الأول والثاني الهجريين. وقال طه حسين عن عمل أحمد أمين إنه أفضل تاريخ كُتب على الإطلاق عن هذا الموضوع. وتابع طه حسين: «ولولا أن أحمد أمين عمل في كلية الآداب، لما أنتج هذا الإنتاج الذي عجزت عن تحقيقه القرون الماضية كلها».[41] والقائمة تطول، بحسب طه حسين. واستطرد قائلاً إن الكليةَ كانت أيضاً أول مؤسسة تترجم كتابي غوتِه «فاوست»، و«هيرمان ودوروتِيّا» من الألمانية إلى العربية مباشرةً. كما أن الكلية شاركت بنشاط في الحركة الأدبية العامة في مصر: على سبيل المثال، خلال الاحتفال بألفية الشاعر العباسي أبي الطيب المتنبي، خصصت الكلية له أسبوعاً من الأنشطة وأنتجت عنه كتابين، أحدهما لعبد الوهاب عزام («ذكرى أبي الطيب بعد ألف عام»، 1936) والآخر بقلم طه حسين نفسه («مع المتنبي»، 1936).[42]

ثـم أشـار إلى كتـاب عـزام الشـهير الآخـر، وهـو ترجمتـه المنقحـة لرائعـة «الشـاهنامه» للشـاعر الفـارسي الفـردوسي، وقـال إن الكليـة ربـما كانـت أول مـن عـرَّف المصريـين بهـذه القصيـدة الملحميـة. كـما مثَّلـت الكليـةُ مـصر في الخـارج في العديد مـن المؤتمرات الأكاديميـة، بـما في ذلـك مؤتمـرات المستشرقين، والمؤتمـرات التـي تركـز عـلى تاريخ الأديـان وكذلـك الجغرافيـا والسـكان. هـذا بالإضافـة إلى جميـع الكتـب والمقـالات والأطروحـات التـي أنتجهـا الأسـاتذة والطـلاب. وخلـص طـه حسـين إلى أن كل هـذه الإنجـازات كان لهـا تأثـير هائـل في الحيـاة الفكريـة في مـصر، ولا سـيما «في طريقـة تصـور الأشـياء والحكـم عليهـا».[43]

عـلاوةً عـلى ذلـك، كان طـه حسـين فخـوراً خاصـةً بكـون الكليـة مسـؤولةً عـن إشراك المصريـين لأول مـرة في مجـال الآثـار والحفريـات.[44] وبصفتـه عميـداً، كان طـه حسـين قـد أنشـأ معهـد الآثـار المصريـة والإسـلامية خـلال العـام الـدراسي 1930-1931 لتدريـب الطـلاب المصريـين في مجـال احتكـره العلـماء الغربيـون في السـابق، وبهـذه الطريقـة تمكـن مـن توسـيع قسـم الآثـار القائـم الـذي أنشـأته وزارة المعـارف العموميـة عندمـا استحوذت عـلى الجامعـة عـام 1925.[45] وكان المعهـد يقدِّم درجـات البكالوريـوس والماجسـتير والدكتـوراه في علـم الآثـار المصرية والإسـلامية. وفي تقريـر الكليـة لعـام 1933-1934، نُسـب إلى المعهـد أنـه أجـرى حفريـاتٍ مهمـةً في منطقـة الجيـزة وكذلـك في تونـة الجبـل، وهـو مـا أسـفر عـن «كنـوز حقيقيـة» دُرِسـت بدقـة في المعهـد وكُتِبـت عنهـا العديـد مـن الأطروحـات. كـما اكتُشِـف هـرمٌ رابـعٌ بُنـي عـلى شرف الملكـة خِنْـت كاوِس في الجيـزة، كـما اكتُشِـفت مدينـة يونانيـة قديمـة في تونـة الجبـل.[46]

بصفتـه عميـداً لكليـة الآداب، أنشـأ طـه حسـين أيضـاً معهـد اللغـات والآداب الشرقيـة. ضـمَّ المعهـد ثلاثة أقسـام: اللغـات السـامية، اللغـات الإسـلامية، اللهجات العربيـة. تضـم اللغـاتُ السـاميةُ الأكاديـةَ والكنعانيـةَ والآراميـةَ والسـاميةَ الجنوبيـةَ.

وشملت اللغاتُ الإسلاميةُ الفارسيةَ والتركيةَ والأرديةَ، إلى جانب اللغات الإسلامية الأخرى غير السامية. كانت اللهجات العربية لهجات قديمة وحديثة موجودة في مختلف المناطق والمحافظات. آمَنَ طه حسين أن دراسة هذه اللغات تُسَهِّل فهم العربية الفصحى، وهذا أمر سيسمح للعلماء بإيجاد طرائق لتيسير تدريس العربية وتعلمها.[47] وقد نسب طه حسين لقسم الجغرافيا الفضل في كتابة أول الأعمال العلمية عن الجغرافيا بالعربية.[48] كما أجرى القسمُ بحوثاً في موقع يعود إلى ما قبل التاريخ اكتُشِف في المعادي، جنوب القاهرة، على أمل إلقاء المزيد من الضوء على الحضارة المصرية القديمة.[49] وكانت كلية الآداب أيضاً أول من نظم رحلات طلابية إلى العراق وبلاد الشام وإيران. وقد أسفرت بعثة إلى اليمن عن دراسات جيولوجية مهمة وعادت بمئة وخمسين نقشاً أصبحت موضوع أطروحة أحد طلاب الدكتوراه، بالإضافة إلى تسجيلات اللهجات المختلفة الدارجة في جنوبي اليمن.[50]

وفي مقال لاحق نُشِر عام 1959، ذكر طه حسين أيامه الأولى في الجامعة بشيء من الحنين. وذكّر أجيال الشباب بما ترمز إليه كلية الآداب ولماذا من المهم دعمها. لم يكن مفاجئاً أنه كرر مراراً مهمة الجامعة الخاصة القديمة. قال إنه في تلك الأيام الأولى كان حلماً أن ترى مصر تتحرر من الاستعمار، وإن هذه الحرية ما كانت لِتتحقق أبداً حتى تتحرر عقولُ الناس أيضاً. وأوضح أن إنشاء الجامعة أحل محلَّ التعليم المحدود الذي صممه البريطانيون فقط لإعداد المصريين للعمل الإداري في المكاتب الحكومية مؤسسةً تقدم للطلاب نوعاً جديداً من المعرفة التي فتحت لهم آفاقاً جديدةً. فصار بإمكانهم التعرف على الحضارة المصرية القديمة وآثارها العظيمة. كما وجدوا طرائق لدراسة أصول الحضارة العربية والآداب الأجنبية. وزعم أن هذه المرحلة المبكرة من الجامعة - بطلابها المتحمسين القلقين وبعثاتها إلى أوروبا وأساتذتها الشباب وموادها الجديدة -

نجحت في تخريج جيلٍ جديدٍ من المصريين الذين أصبحوا، مع ثورة 1919، مسؤولين عما سماه حريةً عقليةً لم تشهدها مصر من قبل.[51]

كلية الآداب تُسْلَقُ بألسنةٍ حِدادٍ

فَهِم طه حسين أن هذه النهضة تعني روح الحرية الفكرية التي شجعت المفكرين والكُتّاب على تطبيق الأساليب الحديثة للبحث النقدي من دون عوائق «قيود المحافِظة الشديدة أولاً ومن قيود الخوف والفرق والإشفاق من بطش السلطان ثانياً».[52] على سبيل المثال، زعم أن الجامعة عززت روح الحرية الفكرية التي شجعت علي عبد الرازق (1888–1966) على كتابة «الإسلام وأصول الحكم» عام 1925 الذي قال فيه إن الإسلام لا يدعو إلى الخلافة أو أي شكل آخر من أشكال الحكم، وإن للمسلمين الحرية في اختيار شكل الحكم الذي يناسب احتياجاتهم.[53] وكما هو معروف، امتعض زملاء عبد الرازق في الأزهر من الكتاب حتى أنهم جردوا مؤلفه من منصب العالِم والفقيه. كما أن إسهام طه حسين البارز في عام 1926 («عن الشعر الجاهلي») في هذه الهيئة الجديدة والمثيرة للجدل من البحوث أثار غضباً سمع به القاصي والداني. كان الكتاب في بدايته عبارةً عن مجموعة من محاضرات طه حسين في كلية الآداب التي شكك فيها بأصالة الشعر الجاهلي وأخضع هذه الأشعار لتدقيق أشد صرامةً مما فعل سابقوه. وتمشياً مع تقاليد الكلية، نشرت هذه المحاضرات في هيئة كتاب. ورد الأزهر بالمطالبة بإقالة طه حسين من الجامعة، وناقش البرلمان الأمر. ومع أن الجامعة دعمت حرية طه حسين الأكاديمية، اضطُرَّ إلى سحبِ الكتاب، وحَذْفِ المقاطع التي عُدَّت مسيئةً، وإعادةِ نشره بعد عام بعنوان مختلف: «في الأدب الجاهلي».

ظـن طـه حسـين أن العـداء الـذي قوبـل بـه كتابُـه وكتـابُ عـلي عبـد الـرازق لم يكـن مجـرد رد فعـل عـلى الحجـج المحـددة لـكل عمـل. ففـي رأيـه، كان هـذا العـداء في المقـام الأول إدانـةً لكليـة الآداب، ورفضـاً لمنهجيتهـا، وتـبرؤاً مـن هـذه البحـوث الجديـدة وتداولهـا بـين الجمهـور. وقـد قـدَّم الكاتـب مصطفـى صـادق الرافعـي (1880–1937) دليـلاً عـلى وجهـة نظـر طـه حسـين في رده العـدواني عـلى كتـاب «في الشـعر الجاهـلي»، وهـو مقـال طويـل شـكك فيـه بمسـتقبل الجامعـة بأكملهـا. واتهـم الجامعـةَ بتوفـير منـبر لطـه حسـين وأمثالـه لمهاجمـة الثوابـت، وسـأل رئيـس الجامعـة أحمـد لطفـي السـيد سـؤالاً اسـتنكارياً:

> حدثنـي عنـك يـا سـيدي المديـر ألا تعلـم وأنـت مديـر الجامعـة أن طـه حسـين أعلـم الطلبـة بعـد أن احتـج العلـماء وثـار الـرأي العـام أن دروس الأدب في السـنة الآتيـة سـتكون في «مناقشـة القـرآن مـن الوجهـة الأدبيـة». أمثـل طـه حسـين يناقـش القـرآن إلا في مثـل هـذه الجامعـة المقوتـة؟[54]

بعـد سـنوات، أجـرى الناقـد الماركسـي غـالي شـكري مقابلـةً مـع طـه حسـين، قبـل وفاتـه بمـدة وجيـزة، وسـأله هـل كان اختيـار الكتابـة عـن هـذه الموضوعـات الإسـلامية يعكـس «أزمـة اللِّبراليـة» في ثلاثينيـات القـرن العشريـن. لم يُخْـفِ طـه حسـين دهشـته مـن تفسـير كتبـه في الشـعر الجاهـلي والإسـلاميات عامـةً عـلى هـذا النحـو. لذلـك سـأل، «هـل كان واجبنـا المقـدس أن نـترك [هـذه الموضوعـات] للمستشرقين؟ بـين المستشرقين علـماء أفاضـل ولكـن العلـم ليـس حكـراً لهـم ولا مقصـوراً عليهـم. نحـن أولى بتاريخنـا منهـم». لقـد رأى أنـه هـو وجيلـه اقتحمـوا عريـن العلـماء مـن خـلال تطبيـق أسـاليب البحـث الحديثـة عـلى تاريـخ أبطـال الإسـلام.[55] كانـت كليـة الآداب في نظـر طـه حسـين هـي المؤسسـة ذات المعرفـة التـي شـجعت وشـقَّت الطريـق لإنتـاج هـذه البحـوث النقديـة.

صمدت كلية الآداب ضد الهجمات. فقد كتب طه حسين عام 1959 مفتخراً بأن الجامعة المصرية قد نجت من كل العواصف وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة الفكرية في مصر. وقال إنه لا الشعب ولا الدولة الآن بإمكانهما أن يتخيلا مصر الحديثة من دونها. فقد توسعتِ الجامعةُ لتشمل جميع المدارس العليا الأخرى وخلال خمسين عاماً من إنشائها، كان لدى مصر ثلاث جامعات أخرى، في الإسكندرية وعين شمس وأسيوط. «ويسيطر [خريجو هذه الجامعات] على الحياة المصرية في جميع فروعها. [...] وانظر هل تجد بلداً عربياً في الشرق والغرب يخلو من جامعي مصري يعمل فيه نوعاً ما من أنواع العمل الخصب».[56] ومع الوقت، تزايدت مسؤولية أساتذة الجامعات وصارت خبراتهم تُطلَب، ليس فقط من وزارة المعارف العمومية ولكن أيضاً من المؤسسات الأخرى في مصر والعالم العربي. فقد كان هؤلاء الأساتذة أعضاء في اللجان التي شكلتها وزارة المعارف العمومية للإشراف على السياسات التعليمية في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى كتابة الكتب والمناهج الدراسية واعتمادها للمدارس الثانوية.[57] كما كان يُطْلَب منهم بانتظام كتابة اختبارات الثانوية العامة في مادة اللغة العربية.[58] وصار الأزهر نفسه يطلب أساتذة من الجامعة للتدريس فيه. على سبيل المثال، في عام 1938، احتاج الأزهر إلى أساتذة من كلية الآداب لتدريس المنطق والحديث والتاريخ والتربية في كلية أصول الدين، وكذلك أستاذاً لتدريس فقه اللغة في كلية اللغة العربية.[59] وخوفاً من تعطل المحاضرات نتيجة إيفاد كل هؤلاء الأساتذة، اقترحت كلية الآداب مساعدة الأزهر في عملية التوظيف.[60]

محاسبة الدولة: الضوابط والتوازنات في مشروع طه حسين

آمن طه حسين أن كل هذه الإنجازات الفكرية تنسجم مع مشروع إصلاحي أكبر. إذ كان يعتقد أن الديمقراطية الناجحة تحتاج إلى نظام تعليمي سليم. ففي خطاب ألقاه عام 1944، قال إن الديمقراطية لم تمكّن الناس من فهم حاجتهم إلى العدالة والحقيقة والحياة الفضلى فحسب بل والتعبير عن هذه الحاجة. لكن لكي يتوصل الناس إلى هذا الوعي، كان التعليم ضرورياً.[61] يركز هذا القسم على الاهتمام الذي أولاه طه حسين للإصلاح التعليمي ليكون وسيلةً لخلق حياة ديمقراطية سليمة في مصر. يدعم هذا التحليل ملحوظةَ إِلِزَبِث كَسَّاب بأن «مركزية المساءلة السياسية وسيادة القانون وأهمية التمثيل السياسي في فكر النهضة غيرُ معترَف بها على نحوٍ كافٍ، ومع ذلك فهذه المبادئ هي من بين دوافع [النهضة] المهيمنة». ومن دون الإشارة إلى طه حسين على وجه الخصوص، توضح كسّاب أن هذا النقد السياسي، الذي يتخلل كتابات النهضة ويستمر في الفكر العربي برمته خلال القرن العشرين، قد طغى عليه قلق كبير بشأن «الأصالة الثقافية»، ولا سيما في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.[62] وفي تناغمٍ مع النتائج التي توصلت إليها كَسّاب، أزعم أنه بالنسبة إلى طه حسين كانتْ المعركة من أجل التعليم والمعركة من أجل الديمقراطية معركة واحدة.

عندما بدأ البرلمان الأول مداولاته في عام 1924، كان طه حسين يدرك أن المجلس يواجه ظروفاً صعبةً. لم يكن استقلال مصر ناقصاً فحسب، بل كان يؤمن أن الأمة عليها أيضاً أن تثبت للقوى الاستعمارية أنها تستحق الاستقلال. وحذّر لاحقاً من أن مصر كانت تحت المراقبة، ليس فقط من قبل «أصدقائنا» الإنجليز، كما قال مازحاً بمرارة، بل أيضاً من قبل القوى الأوروبية الأخرى التي تقرر إن كانت مصر قادرةً على تحمل مسؤوليات الاستقلال.[63] وفي أثناء زيارة له إلى فرنسا عام 1924، كتب طه حسين مقارناً بين الانتخابات البرلمانية الفرنسية

في شهر مايو من ذلك العام وبين الانتخابات البرلمانية المصرية قبل أربعة أشهر. قال إن كلتا الحملتين الانتخابيتين كانت مليئة بـ«الوعود الخلابة» و«الآمال البرّاقة»، لكن الأحزاب المنتصرة في كلا البلدين لم تفكر في جدوى تلك الوعود، لذلك فهي تهيئ نفسها للارتباك وخيبة الأمل اللذين يعقِبان الانتخابات.(64) فإن أنجز الفائز في فرنسا أكثر من الفائز في مصر، فالتفسير يسير.

> وهو أن فرنسا مستقلة حقاً لا يحتلها الإنجليز ولا تحفل بمراقبة الأجانب. ومن هنا كانت حكومتها أوسع حرية من الحكومة المصرية، ومن يدري؟ لو أن للبرلمان المصري والحكومة المصرية من الاستقلال والسيادة الفعلية ما للبرلمان الفرنسي والحكومة الفرنسية، من يدري؟ ماذا كان يصنع البرلمان المصري والحكومة المصرية بالأولياء والأعداء.(65)

مستلهماً تجربةَ المعارضة الفرنسية، التي كانت تنتقد الحكومة وتراقب أداءها، رأى طه حسين أن من واجبه أن يفعل الشيء نفسه في مصر.(66) فما يجمع البلدين، برأيه، هو أن الأكثرية في كلا البرلمانين ليس لديها المعرفة اللازمة لتشخيص المشكلات واقتراح الحلول المناسبة. وحده التعليم العالي هو ما يوفر الأدوات اللازمة لاكتساب هذه المعرفة، وأنهى مقالته بالتحذير: «الويلُ كل الويلِ لبلد يحكمه أنصاف المتعلمين».(67)

كان طه حسين مقتنعاً أيضاً بأن وزارة المعارف العمومية بحاجة ماسة إلى الإصلاح. ففي عام 1923 كتب سلسلة من المقالات عن المشكلات التي تواجه الوزارة وكيفية معالجتها، ووصف لماذا لم تستطع الوزارة، برأيه، التخلص من النفوذ البريطاني:

> رجال [وزارة] المعارف يشتغلون بالتعليم ولكن على غير وجهه. لأن رجال المعارف قد أخذوا بنوع من أنواع العمل والتفكير، هم عاجزون عن أن يتجاوزوه إلى غيره،

قـد ألفـوا سياسـة تعليميـة خاصـة وضعهـا دَنلـوپ فليـس مـن اليسـير عليهـم بـل ليـس مـن المتـاح لهـم أن يتبدلـوا مـن هـذه السياسـة سياسـة أخـرى مهـما تتبـدل الظـروف وتتغـير الأحـوال.(68)

هنـا يشـير طـه حسـين إلى السياسـة التعليميـة الشـائنة التي أمـر بهـا القنصـل العـام البريطـاني في مـصر، إِڤْلِـن بارِنـغ (اللـورد كرومـر)، ومفتشـه لشـؤون التعليـم دَغْلَس دَنْلـوپ. فقـد قيَّـدت سياسـتهما الوصـول إلى التعليـم مـن خـلال فـرض رسـوم عـلى الدراسـة، وقَـصَرَت مهمـةَ المؤسسـات التعليميـة عـلى تخريـج إداريـين للمكاتـب الحكوميـة، والتركيـز عـلى التعليـم الأولي عـلى حسـاب التعليـم العـالي. انتقـد طـه حسـين الـوزارة لعـدم إعـادة التفكـير في فلسـفتها التعليميـة بعـد الاسـتقلال وعـدم إصـلاح النظـام بـما يتناسـب مـع احتياجـات الأمـة. فـما التعليـم، ومـا الـذي ينبغـي لـه أن يفعلـه لتكويـن النـاس؟ كانـت هـذه هـي الأسـئلة الأساسـية التـي كان يأمـل أن تنظـر فيهـا الـوزارة.(69)

قـال طـه حسـين إن مـصر عرفـت سياسـتين تعليميتـين. كانـت الأولى سياسـة وطنيـة تهـدف إلى توسـيع التعليـم الأولي والعـالي قبـل الاحتـلال البريطـاني في عـام 1882. والسياسـة الثانيـة فرضهـا البريطانيـون وهـي تُفَضِّـل التعليـم الأولي فقـط. وقـال إن السياسـة الثالثـة في مرحلـة الاسـتقلال يجـب أن تكـون مسـتوحاةً مـن الأولى. في خضـم المشـكلات التـي واجهـت الجامعـة الخاصـة التـي رأيناهـا في الفصـل السـابق، أصر طـه حسـين عـلى أنـه لـن يكـون هنـاك إصـلاح مـن دون اسـتثمار قـوي في التعليـم العـالي. وقـال إن التعليـم العـالي وحـده هـو القـادر عـلى تصميـم التعليـم الأولي وتعميمـه بالطريقـة الصحيحـة.

إن التعليـم العـالي وحـده هـو الكفيـل حقـاً بنـشر التعليـم الأولي وإيجـاد سياسـة صحيحـة لهـذا التعليـم. ذلك إن نـشر التعليـم الأولي ليس معنـاه تعميم القـراءة والكتابة والحسـاب، إنـما هـو أشـد مـن ذلـك تعقيـداً وعـسراً. هـو يحتـاج إلى عقـول تسـتطيع أن تُقـدِّر البيئـة

المصرية ونفسيتها وحاجاتها وآمالها، وأن تلائم بين هذا كله وبين التعليم الأولي الذي تريد أن تنشره في البلاد، وليس من اليسير على كل إنسان أن يقدر مثل هذه الأمور، وإنما الذين أخذوا بحظ موفور من التعليم العالي واستطاعوا بفضل هذا التعليم أن يفهموا الجماعات ويقدروا حاجاتها المختلفة وآمالها المتنوعة هم وحدهم الذين يستطيعون تصور التعليم الأولي ونشره حقاً. إذن فليس أساس التعليم في مصر هو التعليم الأولي، وإنما أساس النهضة المصرية كلها التعليم العالي، والسياسة التعليمية الحكيمة حقاً هي التي تقوم على إنشاء الجامعة قبل كل شيء آخر. [...] إن الديمقراطية التي تقوم على التعليم الأولي وحده تقوم على أساس واه، وهي لا تستطيع أن تقاوم الخطوب ولا أن تثبت للأهوال التي تتعرض لها النظم السياسية.(70)

حذَّر طه حسين من أن وزارة المعارف العمومية نفسها تفتقر إلى هذه المعرفة الضرورية وغير قادرة على إجراء الدراسات اللازمة لمعالجة المشكلات التي تواجه البلاد. حتى البرلمان، الذي أصر طه حسين على ضرورة مشاركته في السياسات التعليمية، كان يفتقر إلى المعرفة التقنية اللازمة لاتخاذ القرارات الصحيحة.(71) ومنذ ذلك الحين، راح يدعو إلى إنشاء مجالس فنية لتكون بمثابة مصادر يمكن للوزارة أن تستشيرها بشأن السياسات والإجراءات المختلفة. لذلك كتب: «إذا أردت أن تصلح التعليم وجب عليك أن تؤلف لإصلاح التعليم لجاناً من الأخصائيين. أول هؤلاء الأخصائيين هم المعلمون الذين مارسوا التعليم فبلوا حلوه ومره وعرفوا خيره وشره».(72) ففي رأيه، ستنزع هذه المجالس مركزيةَ السلطة التنفيذية التي كانت مُركَّزةً في أيدي الوزير منذ وقت الإدارة البريطانية. واشتكى طه حسين من رفضِ الوزارة السماحَ بأي تدخل في صنع القرار من أي شخص باستثناء مفتشي الوزارة وكبار المسؤولين الذين لم يكن لديهم علاقة مباشرة مع التدريس في أغلب الأحيان. فدعا إلى تشكيل لجان مؤلفة من متخصصين، وخاصةً المعلمين، الذين كانوا

على دراية باحتياجات الطلاب ويمكنهم اقتراح حلول فعّالة. وأصر على ضرورة تخلي المسؤولين عن ظنهم بأن السماح بمشاركة المعلمين في صنع السياسات سيُضعف الوزارة.[73]

ذكّر طه حسين قراءه أن مصر كان لديها من قبلُ مجلسُ المعارف الأعلى الذي كان موجوداً من قبل الاحتلال البريطاني، ودعا إلى إنشاء مجلس مماثل يتكيف مع احتياجات الحاضر. وقد وضع رؤيته لهذا المجلس «الذي يرد للفنيين أمر الفنيين»، وهي الرؤية التي نفَّذها لاحقاً حين صار وزيراً عام 1951. كان يؤمن أن المجلس يجب ألا يعتمد على كبار المسؤولين في الحكومة بل يجب أن يشمل الذين يمتلكون الخبرة العملية الحقيقية، أي، المعلمين. وأكّد أن المعلمين يجب أن يشعروا بالمشاركة في السياسة واتخاذ القرار. ومع هذا تأتي ميزةٌ إضافيةٌ تتمثل في «أن يشعر المعلمون بكرامتهم وأن يعلموا أنهم ليسوا موظفين ولا مسخرين ولا أدوات يديرها موظف كبير. وإنما هم رؤوس تفكر وتدبر في مجلس المعارف الأعلى».[74] وفي رأيه، يجب أن تكون جميع مستويات التعليم ممثَّلة في هذا المجلس: التعليم الأولي والابتدائي والمتوسط والثانوي والعالي. واللافت للاهتمام هو أنه دعا إلى الاستفادة من تجربة المدارس الأجنبية العاملة في مصر، وطلب المشورة من مشرفيها الفرنسيين والأمريكيين والإيطاليين، سواء في المدارس العلمانية أم التبشيرية، لأن التعليم الذي تقدمه هذه المدارس «لا نشك في أنه حسن وفي أن حسنه ونفعه نتيجة لصلاح القائمين به والمشرفين عليه».[75]

واقتناعاً منه بفائدة هذه المجالس الفنية، كما ذكرنا سابقاً، أنشأ طه حسين المجلس الأعلى للجامعات عام 1950 لتنسيق عمل الجامعات المصرية التي زاد عددها في الأربعينيات. وفي أثناء توليه وزارة المعارف العمومية، أعاد تنظيم المجلس الأعلى للتعليم عام 1951. وقال إن الوزارة ستستمر في التشاور

مع المجلس في جميع الأمور المتعلقة بسياسة التعليم العام: الخطط الدراسية والامتحانات وغيرها من القوانين؛ إنشاء المعاهد التعليمية؛ وأي مسألة تعليمية يرغب وزير المعارف العمومية في استشارة المجلس بشأنها. وانسجاماً مع توصياته السابقة، قرر تعيين عشرة مدرسين من مختلف المواد وثمانية ممثلين عن الجامعات في المجلس (الرؤساء الأربعة للجامعات المصرية القائمة وأربعة أساتذة من هذه الجامعات الأربع، يختارهم مجلس كل جامعة). وقال إن خبرة المعلمين جعلتهم مؤهلين خيراً من أي شخص آخر للتحدث نيابةً عن الطلاب واحتياجات النظام التعليمي برمته.[76] صحيحٌ أن طه حسين اقترح هذه المجالس، لكنه قال تحديداً إنه لم يكن يتحدى سلطة وزير المعارف العمومية. وأوضح قائلاً، «نحن نطالب الوزير بأن ينزل عن شيء من سلطته لا لفرد بعينه بل لإدارات فنية مستقلة يكون هو مرجعها الأعلى ويكون هو الواسطة بينها وبين البرلمان».[77]

كما آمن طه حسين أن المجالس الفنية ستضمن استقرار النظام التعليمي وتحميه من التغيرات الحكومية السريعة. فقد رأى أن السياسةَ الحزبيةَ، ولا سيما ميلَ الحزب السياسي الفائز إلى مخالفة سياسات الحزب المنصرف أو إبطالها، عقبةٌ كبرى أمام الإصلاح التعليمي.[78] وفي عام 1932، شجب الطريقة التي تغلغلت فيها السياسة الحزبية في الوزارة بجميع «الفنون والألوان».[79] وضرب مثالاً على ذلك أن الوزارة رتَّبت زيارات الوزير للمدارس والمعاهد أمام الصحافة بحيث تُقنِع الجمهور بشعبية الحزب الحاكم، بدلاً من التعامل المفيد مع احتياجات تلك المؤسسات. وحذَّر من ممارسة المسؤولين في كثير من الأحيان للترهيب والتمييز ضد الموظفين على أساس انتماءاتهم السياسية.[80] وفي مقال آخر، انتقد الطريقة التي تستخدم بها الوزارة معلمي التعليم الأولي الإلزامي مصدراً للدعاية السياسية بدلاً من تقديم حلول حقيقية لمشكلاتهم

وتأمين حياة مستقرة ومريحة لهم. وقال إن الاهتمام بهؤلاء المعلمين اهتماماً حقيقياً يعني الاهتمام بالشعب المصري بأكمله، نظراً للعلاقة الحميمة التي تربطهم بالأجيال الشابة التي يُنَشِّئونها. وتابع قائلاً: «إننا مقتنعون بأن التعليم مهما تكن درجاته يجب أن يكون فوق الأحزاب وخصوماتها السياسية».[81] وقد آمن أن المجالس الفنية يمكن أن تحمي صانعي السياسة من المقتضيات السياسية وتسمح لهم بالتركيز على التخطيط على المَدَيَين القصير والطويل.

ظل طه حسين متفائلاً مع كل المشكلات التي يواجهها النظام، والتي كان يعتقد أن الديمقراطية ستصلحها في نهاية المطاف. كانت الديمقراطية، في رأيه، أساس الحياة السياسية في مصر وسيُعترَف بها هكذا عاجلاً أم آجلاً.[82] ولِشُدَّى حماسته للحياة البرلمانية الجديدة في مصر، كتب عام 1923 أن المصريين كانوا يتوقعون خيراً كثيراً من البرلمان. كما قال إنه لكي يقوم البرلمان بعمله، كان من واجب كل المصريين التعبير عن آرائهم في المشكلات التي يواجهونها والتحفظات التي لديهم بشأن طريقة إدارة وزارة المعارف العمومية. فمتى دخلتِ البلادُ في حوار جِدِّي عن الإصلاح التعليمي، ومتى أدرك البرلمان مدى قصور الوزارة في تمهيد الطريق لـ«حياة أمة مستقلة ديمقراطية»، كما وصفها، كان طه حسين واثقاً من أن البرلمان سيتدخل ويمارس الضغط اللازم على الوزارة لإصلاح سلوكياتها.[83]

كذلك كتب طه حسين، بعد الاستقلال واعتماد دستور عام 1923، أنه يتوقع من الوزير أن يواظب على إطْلاع الجمهور من خلال بيانات واضحة عمّا تعمله الوزارة وما تخطط له بشأن المستقبل. ستسمح هذه الشفافية للناس بإبداء آرائهم ومتابعة ما تقوم به الوزارة.[84] ففي سلسلة من المقالات تنتقد ما سماه طه حسين الغموض بشأن خطة مقترحة لدمج مدرسة القضاء الشرعي مع الأزهر، دعا الحكومةَ لإصدار بيان واضح باقتراحها «ليطمئن الأزهريون

والقضائيون ومن يحرص على مصلحة الأزهريين والقضائيين». ودافع عن حق المؤسسات التعليمية التقليدية في الشفافية نفسها التي يريد أن تتمتع بها المؤسسات الجديدة، وقال إنه يتعين على الحكومة دراسة المشروع وإعداده، لا تنفيذه إلى أن يقول الشعب المصري كلمته عبر نِقاش برلماني. قال طه حسين إن إصلاح الأزهر ومدرسة القضاء الشرعي ليس «سراً من أسرار السياسة الدولية العليا»، ولكنه مسألة تؤثر في التعليم. فكلما كانت الخطة أوضح وخاضعة للنقاش، كان ذلك أفضل. واستطرد قائلاً إن التفكير في إصلاح الأزهر أو إغلاق مدرسة القضاء الشرعي أو تضييق نطاق المدرسة سيكون له أثر كبير في نظام العدالة بأكمله، ولذلك «فمن حق الناس أن يعرفوا.... وقد رد الدستور إليهم أمرهم... ذلك حق الناس فلهم أن يشفقوا ولهم أن يطالبوا الحكومة بالبيان أولاً وبانتظار البرلمان ثانياً».(85)

بعد أن جعلتِ الحكومةُ التعليمَ الابتدائيَّ مجانياً عام 1944، ألقى طه حسين خطاباً متفائلاً. وزعم أن حماسة الناس للتعليم تشير إلى دعم متزايد للديمقراطية لأن الديمقراطية هي التي أشعرتهم بحاجتهم إلى التعليم. في إشارة إلى المدة ما بين 1942 و1944، عندما كان حزبُ الوفد في السلطة، قال:

> وإني ألفت حضراتكم إلى هذين العامين الأخيرين، فلم تكد الديمقراطية المصرية تعود إلى حياتها الطبيعية، حتى انجلى للشعب ضمير الشعب، وإذا هو في حاجة إلى أن يتعلم، وإذا هو يدفع حكومته إلى التعليم والتوسع فيه لا إلى غير حساب بل إلى حد كبير جداً... وكم أتمنى أن أقول بغير حساب، فهذه النتيجة هي ما ينبغي أن نصل إليه حتى نحيا حياة ديمقراطية صحيحة.(86)

من خلال إجراء هذه الصلة الواضحة بين الديمقراطية والتعليم، بيَّن أيضاً أنه يعتقد أن الجامعة حاسمة في جعل الارتباط ممكناً.

الديمقراطية تمكِّن الشعب من أن يتعرف حاجته من العدل ومن الحق ومن الطموح، وما أظن أن الشعب قادر على أن يستكشف شيئاً من هذا، إذا كان جاهلاً. وإذن، فأنا لا أغلو إذا قلت إن الديمقراطية لا تبغض شيئاً كما تبغض الجهل، ولا تحب شيئاً كما تحب العلم، وكما تحب المعرفة.[87]

وشبَّه العلاقة بين الجامعة والديمقراطية بـ«الصلة بين العقل والجسم أو ليست إلا الصلة بين العقل المدبر، والمادة التي تحتاج إلى من يدبرها». فقد آمن طه حسين أن التعليم الجامعي يوفر العقول المفكرة القادرة على تنظيم أنواع أخرى من التعليم ورفع المستوى التعليمي برمته. وكان ضد فكرة قصر الوصول إلى التعليم الجامعي على قلة منتقاة، وكأن التعليم العالي ترف ينبغي توزيعه على الناس بحذر، فلا يرفع توقعاتهم أو يعطيهم أفكاراً خاطئة. فقال إن هذا التفكير يشكل خطورة على الديمقراطية التي تدعو إلى تكافؤ الفرص لجميع المواطنين. وأصر على أنه سواء كان التعليم الجامعي جيداً أم سيئاً، فلا ينبغي أن يقتصر على القلة ذات الامتياز. وحذر من أن الدعوات لتقييد الوصول إلى التعليم الجامعي من أجل تقديم المزيد من الدعم للتعليم الأولي والثانوي صدرت من قِبَل من يريدون أن تكون بلادهم بلا «رأس أو عقل». وقال إن الوصول إلى التعليم الجامعي يجب أن يقوم على أساس الجدارة وليس حكراً على من يملك المال أو السلطة.[88]

صحيحٌ أنه يمكن أن يقال إن هذه الدعوات كانت دعاية شعبوية لسياساته، لكن طه حسين كان يتحدث من واقع خبرته المهنية. فقد منحته حياته المهنية في الوزارة نظرة شاملة للقبول في المدارس. كان قد قرأ طلبات أبناء الفقراء الذين رُفِضوا إما لأنهم وجدوا أن الرسوم الدراسية باهظة وإما بسبب نقص القاعات الدراسية. في عام 1942، كتب عن «الآلاف» من طلبات المنح الدراسية المرفوضة كل عام.[89] وفي الوزارة، استخدم هذه الأرقام لتوضيح الحاجة

إلى منح المزيد من المنح الدراسية ولتعزيز المطالبة بالتعليم الابتدائي المجاني الذي نُفِّذ بنجاح عام 1944.[90] تكشف تفاصيل مشروع طه حسين أنه، على عكس النهضويين السابقين، لم يقل بسهولة إنه يجب على الطبقة المثقفة أن تعلم الطبقات الأخرى. إذ كان يحشد الأرقام والإحصاءات ليقول إن «الشعب يريد أن يتعلم».[91]

نقاش ديمقراطي عن التعليم

رأى طه حسين أن الأعداد المتزايدة من المصريين الذين يسعون للحصول على التعليم علامة صحية، وسعى إلى إقناع الحكومة بأن توفير التعليم المجاني هو أساس مهم من أسس الحكم الرشيد. ففي خطاب ألقاه عام 1944 في الجمعية الجغرافية الملكية، استشهد بكتاب «الجمهورية» لأفلاطون، وكتاب «السياسة» لأرسطو، والفلاسفة العرب مثل ابن خلدون ليقول إنه لا يمكن أن يتخيل أحد من هؤلاء المفكرين أي إصلاح من دون الاهتمام الكافي بالتعليم. وشدد طه حسين على أن توفير التعليم للشعب واجب على الدولة.[92]

في حديثه لصالح المعلمين الذين أضربوا للمطالبة برواتب أفضل، حاجَّ طه حسين بعد ثلاث سنوات بأن الدولة قد أُنشئت لمنح الناس حقوقهم، وإذا عجزت الدولة عن توفير تلك الحقوق، فعندئذ «ليس لها في أعناق [الناس] حق، وليس لها عليهم طاعة!»[93] ودعا المصريين لقبول هذا المبدأ واحداً من أركان حياتهم التي لن تتحسن حياتهم من دونه أبداً. وكتب قائلاً: «لن يفلح المصريون ولن تصلح أمورهم ولن يصيروا أهلاً للحرية والاستقلال والكرامة، إلا إذا استقرت هذه الأولويات في قلوبهم وعقولهم».[94] كان طه حسين يدعو فعلياً إلى عقد جديد بين الدولة والشعب من خلال حث المصريين على الإيمان بأن مُسَوِّغ وجود الدولة هو تلبية احتياجاتهم. فالتعليم، من وجهة نظره،

لا يكتفي بتوعية الناس بواجباتهم ومسؤولياتهم، بل أيضاً بحقوقهم، ولا سيما حقهم في محاسبة الدولة وقياس أدائها من خلال ما تفعله لتحسين حياتهم.

لم تمر دعوات طه حسين للتعليم المجاني من دون منازع. فقد كان خصمه في هذا النقاش هو خبير التربية إسماعيل القَبَّاني (1898-1963) الذي كان يخشى أن يؤدي التنفيذ السريع لهذه السياسة إلى الحط من المعايير التعليمية. وصار نزاعهما في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي يُعرف باسم «معركة الكم والكيف». استند القباني، الذي سيشغل منصب وزير التربية والتعليم من 1952 إلى 1954، في موقفه على تحليل مفصل لقدرات وزارة المعارف العمومية الموجودة في المدارس والمعلمين المؤهلين. فعارض إغراقَ المؤسسات القائمة بطلاب جدد، مستشهداً بالدراسات التربوية التي تدعو إلى تقليص أحجام القاعات الدراسية. وكان ضد التسرع في بناء مدارس جديدة دون المستوى المطلوب ولا تلبي متطلبات الوزارة من حيث المباني والملاعب والمختبرات.[95] كما عارض محاولات حزب الوفد لجعل التعليم الثانوي مجانياً، بحجة أنه في بلد مثل مصر التي تبلغ نسبة الأمية فيها 80 في المئة، ينبغي للحكومة أن تعطي التعليم الأولي أولوية أكبر من التعليم الثانوي.[96] كان القباني ينشر ويلقي محاضرات على نطاق واسع، وكانت مواقفه تحظى بتأييد مسؤولين غير وفديين، مثل السعديين.

لكن طه حسين رفض أن يتعطل مشروعه بسبب عدد المدارس والمعلمين. في معارضة للقباني، عبَّر طه حسين عن رؤية مثالية كبيرة ولم يتوقف عند قيودها العملية. في هذا النقاش، صاغ تشبيهَه المعروفَ الذي ما زال متداولاً حتى يومنا هذا: «التعليم كالماء والهواء». ودعا إلى رفض «تأنق البيداجوجيا وتحذقها» التي يدعو إليها القباني، والتي طالبت بأن يسير كل شيء وفقاً لتعليمات صارمة، بدعوى أنها تتعارض مع ما «تريده الحياة المصرية» بحسب رأي طه حسين.

فما تريده الحياة المصرية، بحسب اعتقاده، هو أن يحصل المصريون جميعاً على التعليم.[97] وعندما خرج حزب الوفد من السلطة عام 1944، لم يعد طه حسين مستشاراً فنياً لوزير المعارف العمومية. وفي لقاء أُجري معه عام 1945، دافع عن سياسات الوفد التي جعلت التعليم الابتدائي مجانياً. وأوضح أن الشكاوى بشأن عدد المدارس المحدود، وازدحام القاعات الدراسية، وعدم كفاية عدد المعلمين ليست بالأمر الجديد. فقد بدأت المشكلة مع الاستقلال، حين لم يعد البريطانيون يقيدون التعليم، لكن إقبال الناس الجديد عليه تجاوز إمكانات الحكومة. وقال إن ما يميز حزب الوفد عن الأحزاب الأخرى هو أن الوفد رفض الاستسلام لهذه القيود.[98] وفي اللقاء نفسه، أعرب طه حسين عن استيائه من الفقيه القانوني الشهير عبد الرزاق السنهوري (1895-1971)، الذي أصبح وزيراً للمعارف العمومية بعد أن خرج الوفد من السلطة عام 1944. كان السنهوري يرسم سياساتٍ جديدةً للحد من عدد الطلاب المستفيدين من التعليم الابتدائي المجاني.[99] وقد حذَّر طه حسين السنهوري من الاستماع إلى أساليب القباني التربوية ومخالفة «روح الدستور» وتأجيج السياسات الحزبية:

> أول شيء ينبغي أن يفكر فيه الوزير هو أن الوزير الوفدي الذي سبقه قد رسم للتعليم سياسة أقرها البرلمان، وكان الوزير يباشر سلطته الشرعية حين وضع سياسته، وكان البرلمان يباشر سلطته الدستورية حين أقر هذه السياسة، فالطريقة الدستورية هي أن يعرض الوزير القائم سياسته الجديدة على البرلمان ليقرها مكان السياسة الوفدية.[100]

بيَّنت المؤرخة ميساكو أيكِدا أن انتقاد طه حسين لسياسات غير الوفديين بين عامي 1944 و1950 وخطابه عن «الماء والهواء» كانا فعَّالين في قلب الرأي العام ضد الحكومات غير الوفدية.[101] حاول السنهوري فرض رسوم على الطلاب مقابل طعام الغداء والكتب، والوزير الذي تلاه، محمد العشماوي،

طلب من الطلاب دفع رسوم القرطاسية والرعاية الصحية والرياضة والأنشطة والامتحانات. توضح أيكِدا أنه في هذا النقاش انضم آخرون إلى طه حسين في إدانة السياسات الجديدة، ومنهم الكاتب والمربي محمد فريد أبو حديد (1893–1967) الذي شرح أثر خطاب طه حسين في الرأي العام على النحو التالي:

> قدم بعض أصدقائي المحترمين ابتكاراً رائعاً حول التعليم في كتاباتهم ثم في حديثهم: كما هو الحال مع الماء والهواء، لا ينبغي لأحد أن يَحْرِم من يطلب التعليم أو يغلق الباب في وجهه. إذا منعت وزارة التعليم أحد الطلاب، فإن ذلك سيحرمه من الماء ويترك معدته تحترق أو يمنعه من الهواء ويترك أنفاسه تتوقف. أعتقد حقاً أن هذا الابتكار جديد وذكي وظريف وممتع. إذ يسعد المرء بأن يستمع إليه ويُسْعِده التحدث عنه. فما إن قرأ الناس ما كتبه هؤلاء الأصدقاء المحترمون حتى تخاطفوه. وأعادوا إنتاجه وكرروه مراراً وتكراراً. فقد أصبح الأمر أشبه بأغنية مشهورة أو قصة جميلة، أو مِثْل مَثَلٍ مشهور لا يسأل الناس من أين أتى أو من قاله.[102]

في مواجهة ضغط الجمهور، اضطرت الحكومة إلى تعديل سياستها وإعفاء الطلاب غير القادرين من دفع رسوم الكتب والامتحانات والقرطاسية. علاوةً على ذلك، استُجوب السنهوري من قِبَل النائب الوفدي محمد حنفي الشريف في البرلمان، والذي حذره من إثارة اللغط الناتج عن تردد الوزارة بخصوص الرسوم الدراسية.[103] وبسبب هذه المقاومة، أُسقِطت الرسوم الجديدة كلياً، ما عدا عشرة قروش شهرية اختيارية للأنشطة اللامنهجية.[104]

بعد عدة سنوات، في عام 1949، قدم طه حسين حجةً مختلفةً. فقد اقترح حلاً لمشكلة التمويل مستفيداً من خبرته المهنية ومن الأرقام التي وفرتها صحيفة «الأهرام» للجمهور في ذلك الصيف، وهو ما سمح له بالمطالبة بإعادة توزيع أفضل لميزانية الدولة السنوية. استمر طه حسين في رفض أساليب التربية الغربية الأنيقة المكلفة، وطالب الحكومة المصرية بتكييف ميزانيتها بما يتوافق مع

احتياجات الناس وليس العكس. وتساءل عن كيفية فهم وزارة المالية لمصطلح «الميزانية». فإذا كانت المشكلة هي عدم كفاية الموارد، اقترح طه حسين زيادة الضرائب. وقال: «إن الميزانية ليست هي هذه الأرقام التي توازن بينها وزارة المالية في كل عام، وإنما هي موازنة الضرائب التي تجبى للمرافق التي يحتاج إليها الشعب».[105] وأصر أن الحكومة لديها موارد كافية وأن المسألة تتعلق بكيفية إدارة هذه الموارد. كان قد أشار سابقاً إلى أن الحكومة أنفقت 12 مليون جنيه مصري على الجيش وحده، بينما كان بإمكانها إنفاق بعض هذه الأموال على التعليم العام.[106] وبعد حرب 1948 في فلسطين، حذر مرة أخرى من تخصيص ملايين الجنيهات للجيش على حساب التعليم والخدمات الحيوية الأخرى. «لقد دفعت مصر في هذه الأيام نفقات ضخمة ليكون لها جيش قوي، فينبغي أن تعلم أن الجيش القوي يجب أن يدافع عن أمة قوية، وأن الأمة القوية هي التي تأتلف من المتعلمين لا من الجاهلين، ومن الأصحاء لا من المرضى، ومن الذين يسر لهم العيش ولم يقتر عليهم فيه».[107] وفي مقالة أخرى، عبَّر عن المخاوف نفسها بهذه الكلمات: «إنما الذي يعنيني هو ألا يطغى الدفاع على غيره من مرافق الشعب فليست حاجة مصر إلى دفع العدو المغير من الناس بأقل من حاجتها من دفع العدو المقيم من الفقر والجهل والمرض. والشعب الفقير الجاهل المريض لا يمكن أن ينشئ جيشاً قوياً كريماً يقدر الوطن حق قدره ويدافع عنه كما ينبغي أن يكون الدفاع». واستخدم طه حسين أرقام الميزانية المنشورة في «الأهرام» لتوضيح وجهة نظره. فتعليقاً على طلب وزارة المعارف العمومية مليون جنيه لتلبية احتياجات أساتذتها ومدارسها، أشار إلى أن الحكومة وعدت الوزارة بهذا التمويل على أقساط على مدى خمس سنوات، بينما وعدت الجيشَ في الوقت نفسه تقديمَ عشرات الملايين من الجنيهات. فقال متسائلاً، «أَجِدٌّ هذا أم مُزاح؟»[108] كان طه حسين يريد شفافيةً كاملةً في مخصصات الميزانية.

ظل طه حسين يدافع عن التعليم المجاني، على الرغم من الهجمات على سياسات الوفد خلال أعوام 1942-1944، إلى أن أُعيد انتخاب الوفد عام 1950. وقبل شهرين من الانتخابات، توقع طه حسين فوز حزب الوفد الساحق. وأعلن أنه إذا انتُخِب الوفد، فسيكون الحزب على استعداد للدفاع عن قضية التعليم المجاني التي بدأها عام 1944، وعلى استعداد لفرض سياسة جديدة تجعل التعليم الثانوي مجانياً أيضاً. وكتب أن الوفد مستعد لتحمل عواقب هذه السياسات أمام البرلمان والشعب المصري. كان الوفد جاهزاً لأنه لديه «عصا سحرية». «وهذه العصا السحرية هي أن [الوفديين] يحبون الشعب ويحبهم الشعب، وهي أنهم يقولون فيسمع الشعب لما يقولون، ويدعون فيستجيب الشعب حين يدعون، [...] ويرون أنفسهم خداماً للشعب لا سادة له».[109] ولما عاد الوفد إلى السلطة عام 1950، كان أول قرار لطه حسين بعد أن تولى وزارة المعارف العمومية هو جعل التعليم الثانوي والفني مجانياً. وفي تصريح لصحيفة «النداء»، هدَّد أي مدير مدرسة يرسل طالباً إلى المنزل لأنه لم يدفع الرسوم بالفصل فوراً من عمله لرفضه الامتثال لتعليمات الوزارة المباشرة. وذلك، كما أوضح «لأن المجانية التزام التزمت به الحكومة الشعبية أمام البرلمان وهو لذلك واجب التنفيذ».[110]

في بداية العام الدراسي 1950-1951، كان طه حسين سعيداً بإبلاغ مجلس الوزراء أنه لم يُرفَض أيُّ متقدم من المدارس الثانوية أو المدارس الفنية. وقد سجل المجلسُ تثمينه لهذا حسبَ الأصول.

> قرر المجلس شكر وتهنئة حضرة صاحب المعالي الدكتور طه حسين بك وزير المعارف العمومية على المجهود الجبار الذي بذله معاليه فيما يتعلق بقبول الطلاب في المدارس والجامعات وتيسير التعليم على المصريين جميعاً. على أن يُنشَر هذا الكتاب وقرار المجلس في الصحف ويذاع من محطة الإذاعة اللاسلكية.[111]

لإطلاع الجمهور على تقويمه لبدء التعليم المجاني، عقد طه حسين مؤتمراً صحفياً في المجلس الأعلى للتعليم في يونيو 1951، استهلَّه بتوجيه الشكر للصحافة لمساعدتها في جعل المهمة ممكنة، وخاصةً توجيه الشكر للصحافة المعارضة لانتقاداتها التي أجبرت الوزارة على إعادة التفكير في سياساتها وتجنب الأخطاء. وقال: «أحب أن تكون بعض الصحف المؤيدة معارضة لنا فنحن في حاجة إلى النقد أكثر مما نحن فيه إلى الثناء». وأعلن الوزير أن مجانية التعليم نجحت، «ولا أقول نجاحاً باهراً ولكن أكتفي بأنه نجاحٌ حسنٌ»، فمع أن جميع الطلاب الذين تقدموا بطلبات الالتحاق بالمدارس الثانوية والفنية قد قُبِلوا، لا يمكن قول الشيء نفسه عن المدارس الإلزامية ورياض الأطفال بسبب العدد المحدود للمدارس.[112]

خلال هذه النقاشات، شدد طه حسين على أن الحياة الديمقراطية ما هي إلا وسيلة لتحقيق غاية، وأن الغاية هي توفير حياة أفضل للمصريين. وفي مقال ساخر هاجم المثقفين والسياسيين الذين، بلا خجل كما قال، ألقوا باللائمة على المصريين لجهلهم الذي أدى إلى انتشار وباء الكوليرا عام 1947. قال إن من يلوم الناس على الجهل والفقر يجب أن يدركوا أن الاستقلال والدستور وسلطة الحكم ما هي إلا «وسائل إلى تمكين الشعب من أن يحيا حياة سعيدة فيها شيءٌ من النعمة والعِزَّة والرخاء». ودعا مرةً أخرى الأحزاب السياسية إلى تغيير أساليبها والتركيز على استئصال الجهل والفقر والمرض من المجتمع «حين تحكم وحين تعمل بعيدة عن الحكم».[113]

أما وقد استطاع أن ينأى بنفسه عن كونه خصماً في الجدل الساخن عن التعليم المجاني، مثَّل طه حسين وزارة المعارف العمومية المصرية أمام الوفود العربية في المؤتمر العربي الثاني للثقافة في الإسكندرية في صيف عام 1950. شكر الوفود لانتخابه رئيساً للمؤتمر ولقرارهم الاجتماع في مصر.

قال إنه لا يحتاج إلى الترحيب بهم في مصر، لأن المرء ليس بحاجة إلى الترحيب به في وطنه. ودعا جميع الوفود إلى تلبية الاحتياجات التعليمية والثقافية لبلدانهم، لأنه لا يمكن تحقيق أي حرية أو استقلال من دون الثقافة والتعليم. وقال إن من حسن الحظ أن ينعقد المؤتمر في مصر التي تحدث فيها تغييرات مهمة وحيث أُقِرَّ التعليم المجاني لجميع المراحل التعليمية باستثناء التعليم العالي.[114] ومع كل الصعوبات والإحباطات، حدثت هذه الإنجازات من خلال عملية ديمقراطية استجابت، حسب اعتقاده، للاحتياجات الشعبية. كان طه حسين فخوراً بإنجازات وزارته في إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم. كما رفض فكرة أن التعليم المجاني ابتكار أوروبي، وقال بأنه عودة إلى الممارسات التي كانت موجودة لقرون في نظام الكُتّاب والأزهر:

> إن [الخلاف حول المجانية] خلاف قائم على الإخلاص وحب الأصلح للوطن وإن لكل طرف من طرفي الخلاف حججه وأسانيده. إن مجانية التعليم ليست مكتسبة من أوروبا بل هي رجعة إلى قديمنا في صدر الإسلام بل في صدر تاريخ مصر الحديث، فما عرفنا التعليم المأجور إلا حين اتصلنا بأوروبا بعد ذلك.[115]

وَصَفَ طه حسين التعليم المجاني بأنه «تجربة مصرية» مُظَفَّرة تمنى أن تفيد الدول العربية الأخرى في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال.[116]

خاتمة

كانت معركة الاستقلال الكامل بالنسبة إلى طه حسين معركة ثقافية وسياسية. فقد أعرب عن اعتقاده بضرورة تنظيم مثل هذه المعركة على غرار المؤسسات القوية الممولة من الدولة والتي تضمن، من خلال توفير التعليم المجاني، أن يفهم المصريون حقوقهم ومسؤولياتهم. كان على الجامعة العلمانية، بموادها الحديثة وطرائقها في التدريس والبحث، توفير المفكرين والمعلمين

والتكنوقراط اللازمين لهذا المشروع. في محاربة الإرث البريطاني الذي جعل كل صلاحيات النظام التعليمي بيد وزير المعارف العمومية، واضطراره إلى معالجة التأثير الضار للسياسات الحزبية الشائنة للمرحلة البرلمانية، دعا طه حسين إلى إنشاء مجالس عليا تتولى مسؤولية الإشراف على عمل المؤسسات التعليمية وتقديم رأي الخبراء لمتخذي القرار. ومع أن المقرَّر لهذه المجالس الفنية أن تستمر في العمل تحت سلطة وزير المعارف العمومية، وفَّرت منصة أكثر استقراراً لدراسة السياسات وتنسيقها والتوصية بها، مع التركيز على الأهداف الطويلة المدى ومصالح الدولة. مع مرور الوقت، صار طه حسين يأمل في أن تكتسب هذه المجالس شرعية كافية لتصبح مراكز قوة مهمة تحسب لها الحكومات المتعاقبة كل حساب. تتولى هذه المجالس، التي يديرها تكنوقراط متمرسون يتمتعون بالمؤهلات والخبرات المناسبة، مسؤولية تشخيص التحديات التي تواجه الثقافة والتعليم وتقديم الحلول لها. ومع أن القرارات النهائية تقع على عاتق وزير المعارف العمومية، يتعين على الوزير أن يأخذ توصيات هذه المجالس على محمل الجد.

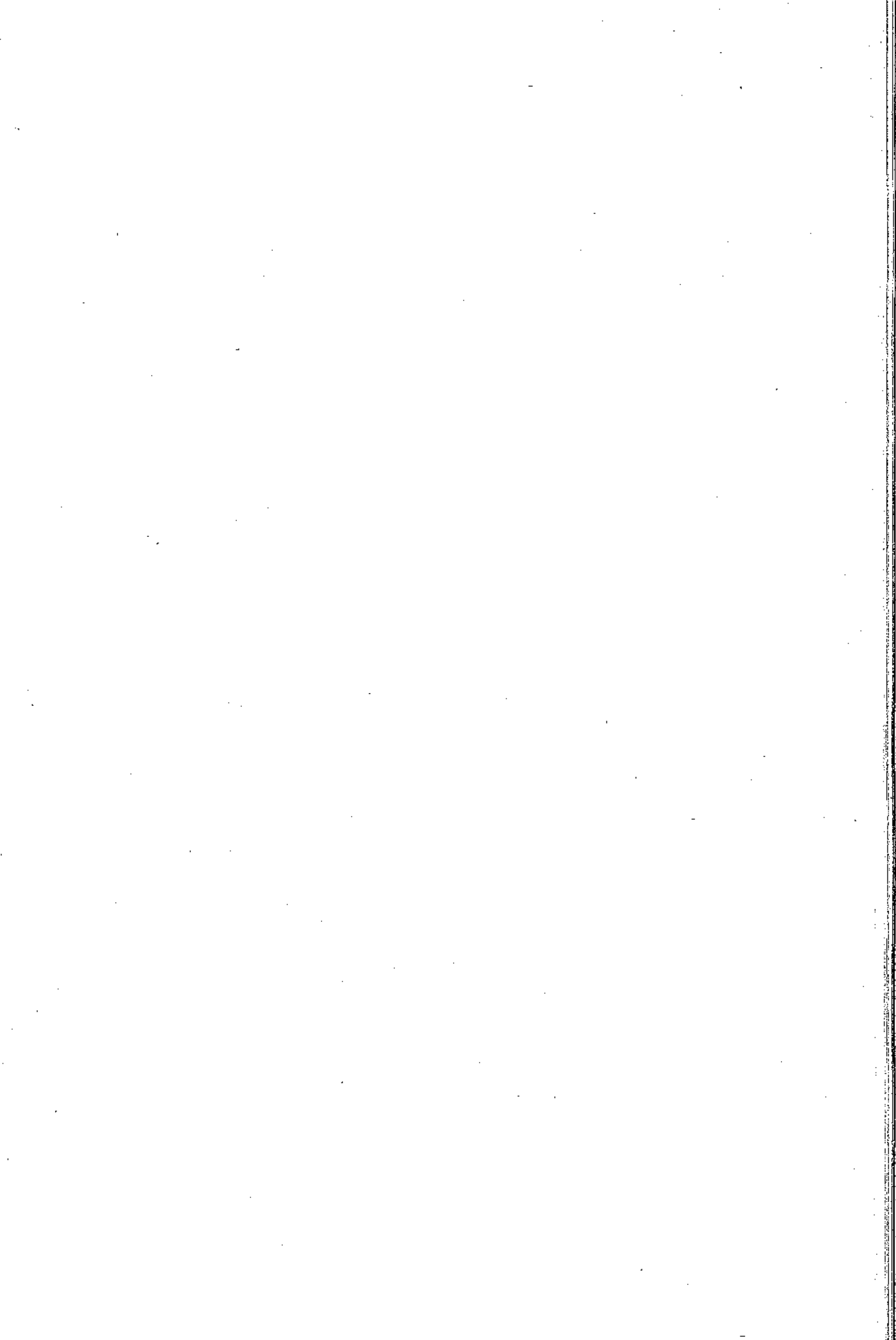
درس هذا الفصل أيضاً الظروف التي توقع فيها طه حسين أن يترعرع فيها نظام التعليم المجاني وأن تنجح مؤسساته. وبالرغم من خيبة أمله في السياسات الحزبية، آمَنَ أن النظام البرلماني يظل الضامن الأفضل لنجاح أفكاره على المدى الطويل. ظل طه حسين متفائلاً بأن الديمقراطية ستترسخ في مصر، وأن مشروعه لإصلاح التعليم سَيُسَرِّع هذه العملية. أفضى نقده لخصومه وإحباطاته من السياسة إلى إحساس بالفخر والإنجاز حين تحدث إلى الجماهير العربية والأجنبية عن «تجربة مصرية» نجحت، ديمقراطياً، في إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم الابتدائي والثانوي والفني وجعلته في متناول جميع المصريين بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية. وقد مَثَّل تعاونُه مع حكومة

الوفـد الشـعبية التـي كانـت في السـلطة مـن عـام 1942 إلى عـام 1944 ومـن 1950 إلى 1952 ذروة هـذا التفـاؤل، حيـث كان يعتقـد أن هـذه هـي المراحـل التـي كان الحـزب السـياسي الـذي يثـق بـه المصريـون في الحكـم. لقـد فـسر طـه حسـين مطالبـة النـاس بالتعليـم عـلى أنـه مطالبـة بحيـاة أفضـل، واحتفـل بانتخـاب الوفـد وإعـادة انتخابـه عـلى أنـه انتصـار للحـزب السـياسي الـذي أيقـن النـاس أنـه سـيلبي مطالبهـم.

يُجْبِرُنـا اسـتمرارُ المجالـس الفنيـة والتعليـم المجـاني بعـد تغـير النظـام عـام 1952 عـلى التسـاؤل عـن القطيعـة المفترضـة بـين مـصر البرلمانيـة والناصريـة. تُظْهِـر هـذه الاسـتمرارية، مـن نـواحٍ عديـدة، أن مـصر الناصريـة كانـت مبنيـة عـلى إصلاحـات طـه حسـين. لكـن في إصلاحاتـه، كان طـه حسـين يتوقـع أيضـاً وجـود ضوابـط عـلى السـلطة، بـما في ذلـك حريـة الصحافـة، والشـفافية مـن المسـؤولين الحكوميـين، والتـداول الـدوري للسـلطة السياسـية، والحكومـات التـي تخضـع لمسـاءلة الشـعب. مـع وضـع هـذه الـشروط في الحسـبان، لم يعتقـد أن إنشـاء المجلـس الأعـلى للجامعـات يهـدد اسـتقلالية الجامعـات. لقـد صممـه ليكـون هيئـة استشـارية وكان يرجـو أن يسـمح المجلـسُ للأكاديميـين المطلعـين بالمناقشـة واتخـاذ القـرار بشـأن السياسـات التـي تؤثـر في جامعاتهـم قبـل أن يتخـذ وزيـرُ المعـارف العموميـة قراراتِـه. لكـن، مـع تغـير النظـام في عـام 1952، تغـير السـياق الـذي تطـورت فيـه هـذه المجالـس وغيرهـا تغـيراً كبـيراً أيضـاً، كـما سـأبين في الفصـل الخامـس.

عـلاوةً عـلى ذلـك، يُظهِـر الجـدلُ عـن التعليـم أن طـه حسـين وزمـلاءه تداولـوا أفكارهـم وحاولـوا إقنـاع الجمهـور بفائـدة مشروعاتهـم. وقـد اختـاروا المنصـات السياسـية التـي تدعـم أفكارهـم عـلى أفضـل وجـه، وكان في متنـاول أيديهـم أرقـامُ الميزانيـة السـنوية للدولـة، وفهمـوا الإيـرادات والنفقـات الحكوميـة، بـما في ذلـك مخصصـات الجيـش. سـاعدت هـذه المناقشـات المسـتنيرة عـلى تشـكيل الـرأي العـام ونتائـج الانتخابـات التـي بدورهـا فرضـت بعـض المسـاءلة السياسـية. ومـع ذلـك،

يتساءل المرء، في الوقت نفسه، هل كان طه حسين مثالياً جداً لا يساوم على رؤيته للتعليم المجاني الشامل؟ فحتى لو كان يعتقد أن الدولة المصرية في ذلك الوقت لديها الإمكانات المالية للاستثمار في التعليم، فلا بد أنه كان يعلم أن المال والتصريحات الطنّانة وحدها لا تكفي، وأن التخطيط الطويل المدى والتزام الدولة بالدعم مطلوبان لبناء ما يلزم من مدارس وتدريب ما يلزم من معلمين. أمل طه حسين في أن يُجْبِرَ النظامُ البرلمانيُ الفعالُ الدولةَ على مراجعة أولوياتها وأن ترى الاستثمارَ في التعليم والبحث العلمي على القدر نفسه من الأهمية مثل الاستثمار في الجيش ظل حلماً لم يتحقق.



الفصل الرابع

================

ديمقراطية اللغة:
طه حسين وتوسيعُ دائرة السلطة على العربية الفصحى

أظنكـم توافقـون جميعـاً عـلى أنـه إذا كان هنـاك شيء يجـب أن نتعـاون عليـه تعاونـاً صادقـاً مخلصـاً يـزاد بـه ترقيـة العلـم وترقيـة الأدب، وتحقيـق الوحـدة العربيـة تحقيقـاً جديـاً لا سـاخراً، فهـو أن تتعـاون الحكومـة والمَجْمَـع والمثقفـون والهيئـات المختلفـة عـلى تحقيـق تيسـير الكتابـة العربيـة والنحـو العـربي، لتكـون اللغـة العربيـة قريبـة التنـاول، لغـةً يمكـن أن يتعلمهـا الشـباب ويُعلمهـا المعلمـون.

طه حسين[1]

منـذ بدايـة النهضـة، كان إصـلاح اللغـة همـاً كبـيراً في العـالم العـربي. وبـما أن العربيـة الفصحـى هـي لغـة القـرآن الكريـم وأحاديـث النبـي، فقـد ارتبطـت ارتباطـاً وثيقـاً بالديـن، وقـد أدى اقـتراحُ تغيـيراتٍ عـلى اللغـة دومـاً إلى نقـاش حـاد. في سـياق اسـتعماري مـليء بالتحديـات، تعرضـت اللغـة العربيـة الفصحـى للهجـوم

واتُهِمت بأنها عاجزة عن مواكبة الإنجازات العلمية التي تحدث في أوروبا. صحيحٌ أن النهضويين اتفقوا على أنه يجب القيام بشيء ما بشأن اللغة حتى تتمكن من مواجهة تحديات العصر الحديث، لكنهم اختلفوا على الإصلاحات المطلوبة وكيفية تنفيذها. بل إن بعض النهضويين طالبوا بإحلال اللهجات المنطوقة المختلفة محل اللغة العربية الفصحى، بينما دعا آخرون إلى كتابة الخط العربي بالحروف اللاتينية، على غرار ما فعلت الجمهورية التركية عام 1928.[2]

بالنسبة إلى طه حسين، لم يكن وارداً أن يتخلى عن اللغة العربية الفصحى. إذ لم يكتفِ بالدفاع بشدة عن اللغة ضد منتقديها، مشيداً بثرائها ودقتها وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات العصر، بل أبى أيضاً أن يؤيد أي تعبير فني أو أدبي بالعامية العربية. وأصر على ضرورة تقديم الإسهامات الثقافية الجديدة بالعربية الفصحى من أجل البناء على التراث العريق القائم وجعله ثرياً. كما بيَّنتُ في الفصلين السابقين، كان دَيْدَنَهُ التعامل مع الفكر العربي الإسلامي الكلاسيكي، وكان الحفاظُ على العربية الفصحى على قيد الحياة أمراً ضرورياً للتعاطي مع هذا التراث. وقد أعرب عن اعتقاده بأن هذا التعامل النقدي ضروري «لإحياء» الثقافة الكلاسيكية وضمان استمرارها. ومع ذلك، مثله مثل غيره من النهضويين، كان طه حسين مقتنعاً أيضاً بأن اللغة تواجه تحدياتٍ رهيبةً. وقد أعرب مراراً عن خوفه من أنه إذا تُجوهِلت هذه التحديات، فستواجه اللغةُ الفصحى خطرَ الاقتصارِ على الأمور الدينية واحتكارِها من قبل «رجال الدين» كما سماهم.

لتشجيع التعامل مع إنجازات العصر الكلاسيكي، التي لم تشمل أمهات الكتب الدينية فحسب بل الأدب أيضاً، والبناء عليها، دعا طه حسين إلى تيسير العربية الفصحى. وبما أن التعليم لم يعد يقتصر على قلة مختارة، فقد حاجَّ بأن اللغة يجب أن تكون «ديمقراطية» أيضاً، وأن تُقَرَّب من الناس.

ولتحقيق هذه الغاية، أصر على تيسير قواعد النحو وإيجاد طرائق لجعل الكتابة العربية انعكاساً أدقَّ للنطق العربي الصحيح. ومع اعترافه بدور الأزهر في الحفاظ على اللغة والعلوم العربية على مر القرون، اعتقد أن الجامع الجليل لا يمتلك الخبرة المطلوبة للتعامل مع المهام الملحة المتمثلة في صياغة مصطلحات جديدة، والانخراط في الدراسات اللغوية المقارنة، وصناعة معاجم حديثة، وتصميم طرائق تدريس جديدة، وتدريب معلمي اللغة على هذه الطرائق الجديدة. بالنسبة إلى طه حسين، كانت كلية الآداب هي المؤسسة الوحيدة القادرة على توفير هذا التدريب اللازم والاضطلاع بهذه المسؤوليات الجِدِّية. كان مَجْمَع اللغة العربية، الذي أُنشئ صراحةً لمواجهة المخاطر التي تواجه اللغة، يعمل بصورة وثيقة مع الجامعة. وكان من المقرر أن يصبح المَجْمَع، الذي تأسس سنة 1932، مرجعيةً للغة العربية الفصحى، إذ ضَمَّ خبراء اللغة من مصر وخارجها. وليس غريباً أن أصبح طه حسين عضواً كاملَ العضوية في المَجْمَع ثم رئيساً له، وسرعان ما جعل تيسير قواعد النحو والكتابة من المهام الأساسية للمَجْمَع. وواظب على حضور اجتماعاته حتى وفاته عام 1973.

يبحث هذا الفصل في مساعي طه حسين لتوسيع دائرة السلطة على اللغة العربية الفصحى. في هذه المساعي لم يحاول طه حسين تهميش الأزهر، بل تحدى احتكاره للغة. فقد أصر أن المؤسسة الموقرة متحجرةٌ في نهجها تحجراً تعجز معه عن التعامل مع ما يراه تحدياتٍ خطرةً تقوض استخدام العربية الفصحى في العصر الحديث، ولا سيما أن التعليم أصبح إلزامياً وتزايدت أعداد المشتكين من صعوبة تعلم اللغة. ولما أصبحتِ المناهجُ الحديثةُ مسؤولةً عن تدريس العربية الفصحى في المدارس الحكومية، حاول طه حسين وغيره تغيير طريقة تدريس اللغة، وتقريبها إلى الناس، وإيجاد طرائق لسد الفجوة بين العربية المنطوقة والمكتوبة.

لغة عصرية لأزمنة عصرية؟

كان إصلاحُ اللغة شغلاً شاغلاً للنهضة، وكانت نقاشات النهضويين عن دور اللغة العربية - تاريخها وقدراتها ومدى ملاءمتها للقيام بما عَدَّه هؤلاء المثقفون إصلاحاتٍ اجتماعيةً وسياسيةً أساسيةً - سمةً مميزةً لهذه الحركة. ففي بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان العديد من مؤسسي المجلات الواسعة الانتشار في مصر ولبنان هم أنفسهم من شخصيات النهضة الذين ناقشوا مكانة اللغة ونحوها ودلالاتها وأسلوب الكتابة فيها على صفحات دورياتهم. ومن هؤلاء، على سبيل المثال، بطرس البستاني («الجِنان»)، وجرجي زيدان («الهلال»)، ويعقوب صَرُّوف («المقتَطَف»)، وغيرهم.[3] وكما تقول عالمة الأنثروبولوجيا نيلوفر حائري، يصعب تحديد تاريخ دقيق لبداية هذه المساعي لتحديث اللغة. فهي تعتقد أن مؤسسات الدولة المصرية الحديثة التي أُنشئت في عهد محمد علي، وأعمالَ العديد من المفكرين العرب، والكثير من الحركات الاجتماعية والنقاشات اللغوية، أسهمت جميعاً في هذه المساعي.[4] كان الكثير من التغييرات، التي عجَّل بحدوثها الاتصالُ الوثيقُ بأوروبا، تحدث في عالَم هذه الشخصيات النهضوية، وقد واجهوا عدداً كبيراً من المصطلحات والأفكار والتقنيات الأوروبية الجديدة التي اعتقدوا أن من الضروري أن يفهمها العالمُ العربي الإسلامي ويستخدمها استخداماً فعالاً. لذلك لا عجبَ أن صار دمجُ هذه المصطلحاتِ في اللغة أولويةً.

يرى الباحثون أن إبراهيم اليازجي (1847–1906) هو مثال اللغوي الأصولي في عصر النهضة الذي انزعج من الطريقة التي تغيرت بها اللغة العربية وكيفية استخدامها في الوسط الصحفي الجديد. فاللغة بالنسبة إليه تعكس أوضاع المجتمع وهي صورة حضارته، وقد عين نفسه حامياً للغة العربية.[5] نشر اليازجي العديد من المقالات في دوريته «الضياء»، والتي جمعها لاحقاً

في كتابه «لغة الجرائد»، هاجم فيها زملاءه بشدةٍ لاستخدامهم كلمات غير دقيقة، ومعاني خاطئة، وأساليب كتابة غير موفقة. فمع ازدياد عدد المجلات والدوريات وتزايد عدد القراء، كان يخشى أن تنشر أخطاءً لغويةً من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى فساد اللغة. وحاجَّ بأن انتقاداته للاستخدام غير الصحيح كانت الخطوة الأولى نحو حماية نقاء اللغة العربية، ودعا إلى توحيد اللغة من خلال الاستعانة بأمهات الأعمال الكلاسيكية، مثل كتابات الزمخشري (1074-1144).[6]

في مصر، كان للاستعمار الأوروبي أثر مهم في تصور الناس للغة العربية الفصحى. فعلى عكس الفرنسيين الذين بذلوا جهوداً حثيثةً لفرض اللغة الفرنسية في شمال إفريقيا، لم يحاول البريطانيون في مصر القضاء على اللغة العربية الفصحى. لكن، كما تقول نيلوفر حائري، أضرَّ استخدام الإنجليزية والفرنسية في التعليم العالي وفي أجزاء من دوائر الدولة بتطور اللغة العربية الفصحى وقوّض صورتها.

> أضعفَ الحكمُ الاستعماريُّ ونتائجُهُ صورةَ اللغة العربية بوصفها لغةً «مثالية». فقد ظل يُنظَر إليها على أنها «معجزة» ولكن من المفارقات أيضاً أنه صار يُنظَر إليها على أنها «متخلفة» مقارنةً باللغتين الإنجليزية والفرنسية. فعلى عكس الأخيرتين، كان يُنظَر إلى العربية على أنها لغة غير مناسبة وغير مهيَّئة للتعامل مع العالم الحديث، ومع تقدم العلم والتكنولوجيا.[7]

وهكذا، أصبح المفكرون والمربُّون والبيروقراطيون منشغلين بما عَدُّوه «أوجه القُصور» في اللغة العربية الفصحى، إذ حَسبوا أنها «أدبية ومنمقة للغاية».[8] كان الافتراض الأساسي في هذه المناقشات هو أن اللغة يجب أن تصبح أسهل في الاستخدام وأكثر إيجازاً من أجل نشر الأفكار الجديدة

بصورةٍ فعالةٍ بالإضافة إلى المصطلحات العلمية والتكنولوجية المهمة القادمة من أوروبا. بينما ناقش معظم هؤلاء المفكرين كيفية الاستجابة لهذه التحديات الجديدة مع حرصهم على حماية سلامة لغتهم في الوقت نفسه، اقترح بعضهم إجراءاتٍ أكثر إثارة للجدل، مثل اعتماد اللغة العامية أو كتابة العربية بالحروف اللاتينية.

كان سلامة موسى مثقفاً مؤثراً أيّد كلا الإجراءين. ففي كتابه «البلاغة العصرية واللغة العربية»، قال إن «الدعوة إلى لغة عصرية هي في صميمها دعوة إلى المعيشة العصرية».[9] فهذه اللغة العصرية، في رأيه، لن تتحقق أبداً ما دامت اللغة المكتوبة منفصلةً عن المجتمع ومختلفةً جذرياً عن اللغة المنطوقة.[10] ومضى في وصف اللغة العربية بأنها «لغة ميتة» لا يمكنها التعبير عن الأفكار المستخدمة في المجالات العلمية، مثل «البيولوجية والكيمياء والسيكولوجية ... إلخ». وأضاف أنها لغة ميتة حتى فيما يتعلق بالأدب العربي، لأن هذا الأدب كُتِبَ بلغةٍ لا يفهمها ملايين المصريين، فهو ليس «أدب الشعب».[11]

اشتهر سلامة موسى بمذهبه الفابياني، فاستخدم المُثُلَ الاشتراكيةَ ليقول إن الكلام العامي هو لغة الناس، لذلك يجب الاعتراف به لغةً للبلاد. ووجّه اللومَ للمفكر الشهير عباس محمود العقاد لانتقاده ما سمّاه هو الدعوات الاشتراكية لاعتماد اللغة المحكية أو العامية. وأوضح سلامة موسى أن هذه الدعوات الاشتراكية انبثقت من الالتزام تجاه الناس واحترام اللغة التي يستخدمونها في حياتهم اليومية، وليس لغة الأسلاف.[12] فهؤلاء الاشتراكيون، كما يسميهم سلامة موسى، ينظرون إلى المستقبل (مستقبليون، بحسب وصفه)، بينما العقاد والغالبية العظمى من الكتاب المصريين لا ينظرون إلا إلى الماضي (سلفيون).[13] واتّهم خرّيجي دار العلوم بمعارضة الدعوات لتطوير اللغة بسبب «ضيق أفقهم»، بالإضافة إلى رغبتهم في الحفاظ على وضعهم الاقتصادي

الـذي يعتمـد عـلى إبقـاء اللغـة في «جمودهـا الحـاضر».[14] حـاجَّ سـلامة موسـى بـأن اللغـة والأدب ظواهـر اجتماعيـة يمكـن فهمهـا باسـتخدام الوضـع الاقتصـادي للمجتمـع. فـلأن أوروبـا مجتمـع صناعـي، كانـت لغتهـا وآدابهـا حديثـة ومسـتقبلية الرؤيـة. في المقابـل، مـا زالـت مـصر مجتمعـاً زراعيـاً لم تتغـير أسـاليبه الزراعيـة منـذ مئـات السـنين، وقـد انعكـس ذلـك في لغتهـا وأدبهـا. وقـد أصر سـلامة موسـى عـلى أن «الاسـتقرار في النظـام الاقتصـادي أدى إلى اسـتقرار (جمـود) في النظـام اللغـوي والأدبي».[15] كان واضحـاً وضوحـاً لا لبـس فيـه بشـأن اعتقـاده أن الوضـع في مـصر لـن يتحسـن مـا لم تُحَـل مشـكلة اللغـة، حتـى لـو أدّى ذلـك إلى التخلـص مـن العربيـة الفصحـى تمامـاً.

كان اعتـماد العاميـة العربيـة، ومـا زال حتـى يومنـا هـذا، مثـارَ جـدلٍ كبـير. يُرجِـع الباحثـون - مثـل عبـد العزيـز الكومـي ويوسـف قزمـا خـوري ونيلوفـر حائـري ويـاسر سـليمان - تاريـخ هـذه الدعـوات إلى ثمانينيـات القـرن التاسـع عـشر. تشـير حائـري إلى نقـاش بـدأ عندمـا دعـا مقـالٌ نُـشر في دوريـة «المقتطـف» في نوفمـبر 1881 إلى كتابـة المؤلفـات العلميـة بالعاميـة العربيـة. واحتجَّـت «المقتطـف» عـلى ذلـك بـأن تقـدم الأوروبيـين سـببُه هـو أن العلـوم المختلفـة - كالجـبر والفلسـفة وعلـم الأحيـاء، عـلى سـبيل المثـال - كُتِبَـت باللغـات التـي يتحـدث بهـا الأوروبيـون، بينـما اللغـات المكتوبـة والمنطوقـة في مـصر مختلفـة، وهـذا مـا أدى إلى «تخلـف» مـصر. سـارعت «الأهـرام» إلى الـرد والتحذيـر مـن التأثـير السـلبي للغـات المحكيـة التـي اعتقـد محـررو الصحيفـة أنهـا تعرضـت للتشـويه والفسـاد وحـذرت مـن أن اللغـات المحكيـة تشـكل تهديـداً داهمـاً للعربيـة الفصحـى، إذ تُضْعِـفُ اللهجـاتُ اللغـةَ بـل يمكـن أن تـؤدي إلى فقـدان شـكلها.[16]

كـما أدلى وِلْيَـم وِلْكوكـس بدلـوه في هـذا الجـدل حـين أيَّـد اسـتخدام العاميـة. أصبـح وِلْكوكـس، مسـؤول الـري البريطـاني، محـرراً لمجلـة تسـمى «الأزهـر»

عام 1893، وكان يشجع المهندسين المصريين على تقديم مقالات بالعامية المصرية، ويلقي خطابات يُثني فيها على استخدام اللغة المحكية.[17] يرى ياسر سليمان أن وِلكوكس كان أحد المفكرين الأوروبيين العديدين الذين أيدوا التحول من العربية الفصحى إلى العامية واعتماد الأبجدية اللاتينية. وهو يزعم أن وِلكوكس اتخذ هذا الموقف التحريري لأسباب سياسية تدعم الأجندة الاستعمارية.[18] وبحسب سليمان، من بين هؤلاء المستشرقين كان دو ليسي إڤَنز أوليري، مؤلف كتاب *Colloquial Arabic* (العامية العربية) الصادر سنة 1926، وسِلْدن وِلْمور، مؤلف كتاب *The Spoken Arabic of Egypt* (العربية المحكية في مصر) الصادر سنة 1901.[19] كما تشرح حائري، أدى هذا التشجيع الاستعماري للعامية إلى تسييس مكثف للجدل، فتقول: «إلى يومنا هذا، تُذْكَر هذه القصص وما شابهها عن وِلكوكس للتدليل على أن 'الدعوة إلى العامية' كانت سياسةً صريحةً للاستعمار البريطاني لإضعاف المصريين والعرب عموماً».[20]

بالإضافة إلى سلامة موسى، كان إصلاح اللغة همّاً كبيراً للعديد من المثقفين الآخرين. فقد دعا كل من قاسم أمين وأحمد أمين إلى إلغاء الإعراب وإلى تسكين أواخر الكلمات.[21] ومع أن لطفي السيد عارض استخدام العامية المصرية في الإبداع الفني والأدبي، فقد دعا إلى تقريب اللغة العربية الفصحى من اللغة المحكية، وسمّى هذا النوع من العربية «اللغة المصرية».[22] وقد تبنى سلامة موسى بالكامل دعوة عبد العزيز فهمي لاعتماد الأبجدية اللاتينية، وهي خطوة رأى سلامة موسى أنها تعني ضمناً وقف استخدام الإعراب من أجل تبسيط تهجئة الكلمات العربية بالأحرف اللاتينية. ومضى سلامة موسى يقول إن مثل هذا الإجراء إذا نُفِّذ «لاستطعنا أن ننقل مصر إلى مقام تركيا، التي أغلق عليها هذا الخط [اللاتيني] أبواب ماضيها، وفتح لها أبواب مستقبلها».[23]

قـد يبـدو أمـر كتابـة الأبجديـة العربيـة بالحـروف اللاتينيـة أمـراً سـخيفاً اليـوم، لكنـه كان فـي ذلـك الحـين اقتراحـاً جديّـاً. وقـد تقـدم بـه عبـد العزيـز فهمـي باشـا (1870-1951) الـذي كانـت لديـه جميـع المؤهـلات التـي ينبغـي أخذهـا عـلى محمـل الجـد. فقـد كان شـخصية وطنيـة بـارزة وقاضيـاً ومحاميـاً ورئيـس محكمـة النقـض، وهـي أعـلى سـلطة قضائيـة في البـلاد. وفي السياسـة، كان اسـمه مألوفـاً ومحترمـاً منـذ أن رافـق سـعد زغلـول ضمـن الوفـد المـصري الـذي ذهـب إلى لنـدن وباريـس عـام 1919 للدفـاع عـن قضيـة اسـتقلال مـصر. وقـد درس الدسـاتير الأوروبيـة وكان عضـواً في اللجنـة التـي كتبـت دسـتور مـصر لعـام 1923 بعـد منـح الاسـتقلال عـام 1922. عـلاوةً عـلى ذلـك، عُـيِّنَ فهمـي عضـواً كامـلاً في مَجْمَـع اللغـة العربيـة عـام 1940، وكان قـد تقـدم باقتراحـه بشـأن كتابـة الأبجديـة العربيـة بالحـروف اللاتينيـة في المَجْمَـع نفسـه كـي يناقشـه أعضـاء المَجْمَـع الآخـرون، بمـن فيهـم طـه حسـين.

لمن العربية الفصحى؟

في عملهـا عـن المضامـين السياسـية والثقافيـة للانقسـام بـين العاميـة المصريـة والعربيـة الفصحـى، تبحـث نيلوفـر حائـري في الجهـود المبذولـة «لتحديـث» العربيـة الفصحـى. فهـي تطـرح أسـئلة تحـث عـلى التفكـير في كيفيـة تقاطـع هـذه الجهـود مـع السياسـة والسياسـات الرسـمية، بـما في ذلـك مسـألة المرجعيـة أو السـلطة.[24] تسـأل مـا المرجعيـة التـي تملـك الصلاحيـة لإجـراء تغيـيرات عـلى العربيـة الفصحـى، وهـل المصريـون (الذيـن هـم محـور عملهـا)، والعـرب عمومـاً، «يمتلكـون» اللغـة أم أنهـم مجـرد «أوصيـاء» عليهـا.[25] وتطـرح كذلـك مسـألة مؤسسـات الدولـة والـدور الـذي تؤديـه في تحـدي سـلطة المؤسسـة الدينيـة التـي تـرى حائـري أنهـا الـوصي التقليـدي عـلى لغـة القـرآن الكريـم وأمهـات الكتـب الدينيـة الثريـة. وهـي تـرى أن دور الدولـة

بدأ عندما أنشأ محمد علي مؤسسات تعليمية جديدة مرتبطة بجيشه الحديث. وكان من شأن إعداد كتب مدرسية جديدة وترجمة المواد التعليمية المطلوبة من اللغات الأوروبية أن غيَّرت طريقة استخدام العربية الفصحى. بينما تستمر مؤسسات الدولة في التأثير على الاستخدام المعاصر للعربية الفصحى من خلال الشهادات الجامعية والكتب المدرسية ودور النشر والسيطرة الشاملة على وسائل الإعلام، تعتقد حائري أن الدولة لا تدعي أن لها سلطة كاملة على اللغة لأن هذه المؤسسات نفسها تستحضر دوماً العربية الفصحى بوصفها لغة القرآن والإسلام.[26]

لإعطاء مثال على عدم وجود سلطة للدولة على العربية الفصحى، تشير حائري إلى ثلاثة مصححين لغويين أجرت معهم مقابلات. أخبرها هؤلاء أنهم لا يستخدمون كتب النحو التي كتبها علماء غير دينيين حديثاً، بل ما زالت مرجعيتهم هي النصوص الكلاسيكية في النحو من القرنين الرابع عشر والخامس عشر، مثل «شرح قطر الندى» لابن هشام (1359)، «شرح ابن عقيل» (1367)، و«شرح الأشموني» (1494). ترى حائري أن الاعتماد المستمر على هذه المراجع الكلاسيكية، التي تتمتع بمكانة تفوق إلى حد بعيد أياً من كتب النحو الجديدة، ليس في الأزهر فحسب، بل في الجامعات الحكومية أيضاً، مؤشرٌ على أن الدولة ليس لها سلطة كاملة على اللغة التي هي اللغة الرسمية للبلاد وفقاً للدستور. تستنتج حائري أن الدولة لم تتمكن قطُّ من ادِّعاء امتلاك سلطة كاملة على اللغة وما زال عليها أن تكافِح من أجل هذه السلطة.[27] ولكن نجحت الدولة، وفقاً لحائري، في تنويع حُرَّاس اللغة من خلال شكل من أشكال الوساطة أو «الاستيلاء».

> تحدث [حالات الاستيلاء هذه] على مستوى المؤسسات، في شخص منظمي النصوص وعلى مستوى اللغة نفسها. إن تنويع حراسِ بوابة الشكل، من خلال

> تنويع الوسائل، بما في ذلك مناهج الدراسة المتغيرة والتحكم في تخريج مهنيين مختلفين، هو نوع من الاستيلاء. في هذه الحال، يشير الاستيلاء إلى العمليات التي تُغَيِّرٌ أو تُنَوِّع حراس البوابة الشرعيين لأي شكل معين ومجالات استخدامه.[28]

بالنظر إلى طبيعة عملها الأنثروبولوجية، لا تدرس حائري تاريخ حالات «الاستيلاء» هذه أو كيف طُرِحت بالتفصيل. في الواقع، إنها تلوم المؤرخين وعلماء السياسة على التشدق بالكلام فقط عن الدور الذي أدته العربية الفصحى في الحياة الثقافية والسياسية للعالم العربي الحديث، وتدعو إلى إجراء بحث تاريخي يدرس العمليات الاجتماعية والسياسية التي أثرت في اللغة العربية الفصحى.[29]

بينما تشير نيلوفر حائري بحق إلى تأثير مؤسسات محمد علي التعليمية الحديثة، مثل كليات الهندسة والطب والقانون، على اللغة العربية الفصحى وتطورها، كانت هذه المؤسسات تُدَرِّس مواداً عمليةً. كما بيَّنتُ في الفصول السابقة، كانت كلية الآداب مؤسسة تعليمية حديثة أخرى لها تأثير مباشر على العربية الفصحى. فقد أُنشئت الكلية صراحةً لدراسة اللغة العربية وعلومها وآدابها وغيرها من المواد. بينما يكشف عمل حائري الميداني وأسئلتها ذات الصلة ارتباط العربية الفصحى الوثيق بالدين، لم تقتصر العربية الفصحى والتراث الكلاسيكي على الدين بالنسبة إلى مؤسسي الجامعة وطه حسين بعد ذلك.[30] فإذا أُريد للعربية أن تُحْمى وتُكَيَّف مع العصر الحديث، فذلك لأنها لغة التراث العربي الإسلامي الكلاسيكي في مجمله، بما في ذلك الأدب وليس أمهات الكتب الدينية فحسب.

في كتاب «مستقبل الثقافة في مصر»، دعا طه حسين الدولة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدريب معلمي اللغة العربية تدريباً مناسباً وإلى الاعتماد على خبراء اللغة لتيسير قواعد النحو المعقدة وجعلها أسهل. وقد نصح بعدم مقاومة هذه الإصلاحات المقترحة، لأنه من دونها، حذر قائلاً: «أنا نذير للذين يقاومون هذا الإصلاح بخطر منكر ما أرى أنهم يحبونه أو يطيقونه

أو يسعون إليه أو يرغبون فيه، وهو أن اللغة العربية الفصحى إذا لم ننل علومها بالإصلاح صائرة - سواء أردنا أم لم نرد - إلى أن تصبح لغة دينية ليس غير، يحسنها أو لا يحسنها رجال الدين وحدهم ويعجز عن فهمها وذوقها فضلاً عن اصطناعها واستعمالها غير هؤلاء السادة من الناس».[31] تجد حائري أنه من المفارقات أن يضع طه حسين فعل «تصبح» في المستقبل، «وكأن هذه ليست هي الحال في القرون السابقة».[32] لكن نظراً لفهم طه حسين الأشمل للتراث الكلاسيكي، لا بد أن يُفهَم خوفه على أنه خوف من حدوث قطيعة محتملة مع التراث العربي الإسلامي الذي سيقتصر الوصول إليه بعد ذلك على رجال الدين الذين، من خلال التدريب والدعوة، لا يرغبون بالضرورة في التعامل مع جوانب أخرى من التراث، مثل الأدب.

لم تكن العربية الفصحى في نظر طه حسين مجرد لغة دينية. فهي مُلْكٌ لمن يستخدمها، مسلمين وغير مسلمين على حد سواء: «[إن اللغة العربية] ملك للذين يتكلمونها جميعاً من الأمم والأجيال. وكل فرد من هؤلاء الناس حر في أن يتصرف في هذه اللغة تصرف المالك متى استوفى الشروط التي تبيح له هذا التصرف».[33] وقال إنه لا يفهم لماذا يريد الأزهر أن يحتكر اللغة ويقاوم جهود الإصلاح بينما علوم اللغة العربية قد تطورت تاريخياً قبل إنشاء الأزهر نفسه، ولم يكن أحد من النحاة الذين وضعوا قواعد اللغة أزهرياً، ومعظمهم ليسوا رجال دين أصلاً.[34] لكنه أقر بأن الأزهر قد حفظ اللغة وعلومها لقرون، ودعا الأزهريين للمشاركة في الجهود المبذولة لتطوير هذه العلوم. لكنه حذر من احتكار الأزهر لمثل هذه المساعي على حساب المؤسسات الأخرى.[35] وانتقد المتخصصين في التعليم الذين يخشون التعبير علانيةً عن اعتقادهم بأن الأزهر غير مؤهل للإشراف على اللغة أو مواجهة التحديات

التي تواجهها. وكان يعتقد أن الأزهر غير مستعد للتخلي عن نهجه الراسخ، بل غير راغب في الرجوع إلى مراجع قديمة أخرى إن لم تكن جزءاً من مناهجه الدراسية.[36] رأى طه حسين أن تيسير النحو والكتابة ومراجعة طرائق التدريس وانتقاء النصوص الأدبية للمدارس تتطلب كلها مستوى معيناً من المعرفة بتاريخ اللغات الأخرى وكيف تطورت اللغات الأجنبية، القديمة والحديثة، وكذلك القدرة على مقارنة اللغة العربية باللغات السامية الأخرى. وكان يعتقد أن الأزهر يفتقر إلى هذه المعرفة.[37] لتقديم حجته، ذكّر قراءه بمقاومة الأزهر لإدخال دراسة الأدب العربي في مناهجه، وبتعرّضه هو ومن حضروا دروس الشيخ المرصفي «للنقد والسخرية والاستهزاء». كما ذكّر القراء بتعرض محمد عبده للهجوم والتشكيك في صدق معتقداته عندما حاول إدخال العلوم الحديثة في المناهج.[38]

كان الحفاظ على العربية الفصحى حيةً وملائمةً وفي متناول الجميع أمراً حيوياً لمؤسسي الجامعة وطه حسين. وكان أحدُ إسهاماتهم، التي وُلِدَت من رحم خطاب الإصلاح النهضوي، إنشاءَ كلية الآداب. ففي رأيهم، كان على الكلية دراسةُ اللغة ليس لكونها موضوعاً أساسياً مطلوباً لدراسة الفقه فحسب، كما هي الحال في الأزهر، بل لكونها موضوعاً قائماً بذاته.[39] كان على الكلية تقويمُ المشكلات التي تواجه اللغة واحتياجاتها، ودراسةُ نَحْوِها وأدبها وتاريخها وأصلها وعلاقتها باللغات السامية الأخرى، والتفكيرُ في تطورها وتدريسها وتعلمها مقارنةً باللغات الأوروبية الحديثة التي كان الطلاب المصريون يتعلمونها سلفاً في المدارس. فقد كان تدريس العربية الفصحى، مقارنةً باللغات الأوروبية كالإنجليزية والفرنسية، صعباً جداً.

مؤسسة نهضوية أخرى: مَجْمَع اللغة العربية

إذا كانت كلية الآداب ستوفر أحدث أساليب التدريس والتدريب، فإن خبراء اللغة من الجامعة وأماكن أخرى سيجتمعون في مؤسسة جديدة أنشئت صراحةً لصون اللغة، واقتراح الحلول للتحديات التي تواجهها ودراستها. تأسس مَجْمَع اللغة العربية باسم المَجْمَع الملكي للغة العربية، ومثل الجامعة المصرية، وُلِد المَجْمَع من خطاب نهضوي دعا إلى التعامل النشط مع كل من التراث الكلاسيكي والأساليب الأوروبية الحديثة لتحقيق ما عَدَّه النهضويون إصلاحاً نابعاً من مَسِيسِ الحاجة. كالجامعة التي أُنشئت بمبادرة خاصة ثم تحولت إلى جامعة حكومية، نجحت محاولات فردية عديدة لبناء مؤسسة لغوية في إنشاء المَجْمَع الملكي للغة العربية في عام 1932، وكان أيضاً تحت إشراف وزارة المعارف العمومية. وعلى غرار الجامعة في بداياتها، ضم المَجْمَع بعض المستشرقين الذين كانوا يحاضرون أيضاً في الجامعة، وكما حدث مع الجامعة، تغير اسم المَجْمَع إلى مَجْمَع فؤاد الأول للغة العربية عام 1938. وما إن انضم طه حسين إلى المَجْمَع عام 1940 حتى عدَّل مهمته، وأعاد ترتيب أولويات أنشطته، وشارك بنشاط في نقاشاته وأنشطته حتى نهاية حياته. وقد انتُخب طه حسين نائباً لرئيس المَجْمَع في 10 أكتوبر 1960 ثم رئيساً له في 13 مايو 1963 بعد وفاة لطفي السيد. وظل طه حسين رئيساً للمَجْمَع حتى وفاته في 28 أكتوبر 1973.

رأى أعضاء المَجْمَع الأوائل أن مؤسستهم هي أحدث إضافة إلى قائمة طويلة من المَجامع المرموقة التي جمعت بين العلماء المتشابهين في التفكير على مر القرون لمناقشة المعرفة والعلوم. في أحد اجتماعات المَجْمَع الأولى، تحدث منصور فهمي (1886-1959)، عميد كلية الآداب، مع زملائه الأعضاء عن تاريخ المجامع العالمية والجهود العديدة لإنشاء مَجْمَع في القاهرة في العصر الحديث.[40] وأرجع حلقات التعلم والفكر هذه، كما وصفها، إلى أثينا والإسكندرية

والبصرة والكوفة وبغداد والقاهرة الفاطمية وإسبانيا العربية وفلورنسا، وأخيراً إلى باريس، التي كان فهمي وآخرون يستحضرون مَجْمَعها اللغوي باستمرار بصفته نموذجاً يُحْتَذى به لإقامة مَجْمَع القاهرة. وقال «إن المجامع الفرنسية: من علمية وأدبية ولغوية وفنية ظلت في الجملة محافظة على الصورة التي تشكلت بها منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى الآن، كما ظلت كذلك مثالاً يحتذى في تشكيل المجامع في كل البلاد».[41] من خلال إنشاء مَجْمَع اللغة العربية، بدا فهمي وكأنه يقول بفخر إن القاهرة الحديثة تستعيد مكانتها الصحيحة بين هذه المدن القديمة والحديثة اللامعة. وفي إشادةٍ للخديوي إسماعيل، والد الملك فؤاد، أطلق فهمي على الخديوي لقب أول راعٍ للغة العربية في العصر الحديث. إذ كان قد شجع البُستانيين مادياً على كتابة موسوعتهم ودَعَم كبيرَهم بطرس البستاني ليتمكن من كتابة قاموسه «محيط المحيط». ثم في أواخر القرن التاسع عشر، نُظِّمت العديد من المناقشات الرسمية وغير الرسمية المكرسة للغة العربية في القاهرة. فقد اجتمعت شخصيات محلية حريصة على الأدب، مثل لطفي سالم والشيخ البَكري، بصورة غير رسمية لتبادل الأفكار عن الفلسفة واللغة والأدب.[42] وكان محمد عبده مهتماً بفكرة إنشاء مَجْمَع لغوي على غرار المجامع الأوروبية القائمة، وفي عام 1892، انضم إلى الاجتماعات التي عُقِدت في بيت الشيخ البكري.[43] ناقش البكري ودائرته فكرة كتابة معجم جديد للغة وإنشاء مَجْمَع مكرس بالكامل للغة العربية.[44] بعد عقد من الزمن، كوَّن خريجو دار العلوم بقيادة حِفْني ناصف، الذي حاضَرَ لاحقاً في الجامعة الجديدة، مجموعةً خاصةً بهم حاولوا فيها العثور على مرادفات عربية للكلمات الأجنبية المتداولة سلفاً، ونشروا نتائجهم في مجلتهم.[45] وفي عام 1908، نظموا أيضاً ندوة حول الكلمات المعرَّبة والأجنبية، استمرت لمدة أسبوعين وانتهت بدعوة أخرى لإنشاء مَجْمَع لغوي رسمي.[46] كما حاولت شخصيات أخرى،

مثل أحمد حشمت وإدريس راغب وإسماعيل عاصم، تكوين مجموعات مماثلة. وظلت جماعة عاصم بقيادة الإمام الأكبر في الأزهر تجتمع لما يقرب من عامين، حتى اندلاع ثورة 1919.[47]

يرى عضوٌ آخر في المَجْمَع، هو إبراهيم بيُّومي مَدْكُور (1902-1996)، أن الشخصية الكبرى وراء إنشاء مَجْمَع اللغة الرسمي كان أحمد لطفي السيد. كما ناقشنا سابقاً، كان أحمد لطفي السيد تلميذ محمد عبده وأحد مؤسسي الجامعة المصرية.[48] كان لطفي السيد قد دعا في عدة مقالات في مجلته «الجريدة» إلى إصلاح اللغة وتطويرها بحيث تعكس التغييرات التي تحدث في المجتمع. فقد كانت تقلقه الاختلافات بين العربية المكتوبة والمنطوقة ودعا إلى تقريبهما من خلال إدخال الكلمات العامية إلى العربية المكتوبة وتيسير قواعد النحو والكتابة لجعل اللغة المكتوبة في متناول عامة الناس. بعد تعيينه مديراً لدار الكتب، أنشأ مؤسسةً عام 1916 للنظر في المسائل اللغوية سمّاها مَجْمَع دار الكتب. وعندما أسَّسها لأول مرة، كان يأمل أن تصبح مؤسسة خاصة، على غرار الأكاديمية الفرنسية. عقد المَجْمَع 11 اجتماعاً في موسم 1917-1918 وسبعة اجتماعات في العام التالي قبل أن تتوقف اجتماعاته بسبب ثورة 1919. واجتمع لمدة وجيزة مرة أخرى في عام 1925، ثم حاول لطفي السيد تحويله إلى مؤسسة حكومية عندما أصبح وزيراً للمعارف العمومية. وقد صاغ مشروعاً لهذا الغرض، وهو ما أصبح أساس المرسوم الذي صدر لاحقاً لإنشاء مَجْمَع اللغة العربية الرسمي الجديد عام 1932.[49]

أصبح فؤاد الأول، راعي الجامعة المصرية كما سبق ذِكْرُه، أيضاً راعي المَجْمَع عندما طلب من وزارة المعارف العمومية إنشاء مؤسسة مكرسة بالكامل للغة العربية وآدابها وعلومها. وكما هو متوقَّع، كان الخطاب المستخدم للاحتفال بإنشاء المَجْمَع مشابهاً جداً للخطاب الذي أشاد بإنشاء الجامعة

المصرية قبل أربعة وعشرين عاماً. وفقاً لمؤسسي المَجْمَع، سيكون المَجْمَع مؤسسة أخرى مكرسة للبحث عن المعرفة وجمع الأشخاص الذين يحملون هموم العربية في قلوبهم. وقد علق منصور فهمي، في خطابه السابق أمام أعضاء المَجْمَع الآخرين، على الصلة الصريحة بين المَجْمَع والجامعة، قائلاً إنها صلة لن يغفل عنها «المتأمل البصير». وقال إن كلتا المؤسستين تشتركان في «الروح» نفسها التي تتجلى في الاعتقاد بأن المعرفة حق لجميع الناس، بغض النظر عن عرقهم أو دينهم. وأوضح فهمي أن هذه الروح شجعت المَجْمَع على دعوة العلماء العرب والغربيين، على حد سواء، الذين يهتمون باللغة ويقدِّرون أدبها، كي يتمكنوا من تبادل معارفهم وتوحيد مساعيهم. وأكد أن هؤلاء العلماء فهموا أهمية اللغة «وقدروا أن في خدمة [اللغة] خدمة العلم في ذاته».[50]

كانت لهجةُ الخطاب واحدةً فقط من بين العديد من أوجه التشابه بين المَجْمَع والجامعة المصرية. كما كانت الحال مع الجامعة، تضمنت رسالةُ المَجْمَع، التي صاغها أحمد لطفي السيد في البداية، الخطابَ النهضويَّ الذي جعل اللغة العربية هي لغة القديم والجديد. فهي لغة الثقافة العربية الإسلامية الكلاسيكية المجيدة التي كان على المجتمع الحديث أن يحميها ويتجذر فيها. فقد كانت لغة غنية ومرنة قادرة على الاستجابة للتحديات التي يجلبها عالم سريع التغير. وبحسب المرسوم الملكي فقد أُنشئ المَجْمَع صراحةً للاحتفاء بكل هذه الصفات وبغرض:

> أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر؛ وذلك بأن يحدد في معاجم، أو تفاسير خاصة، أو بغير ذلك من الطرق، ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب.[51]

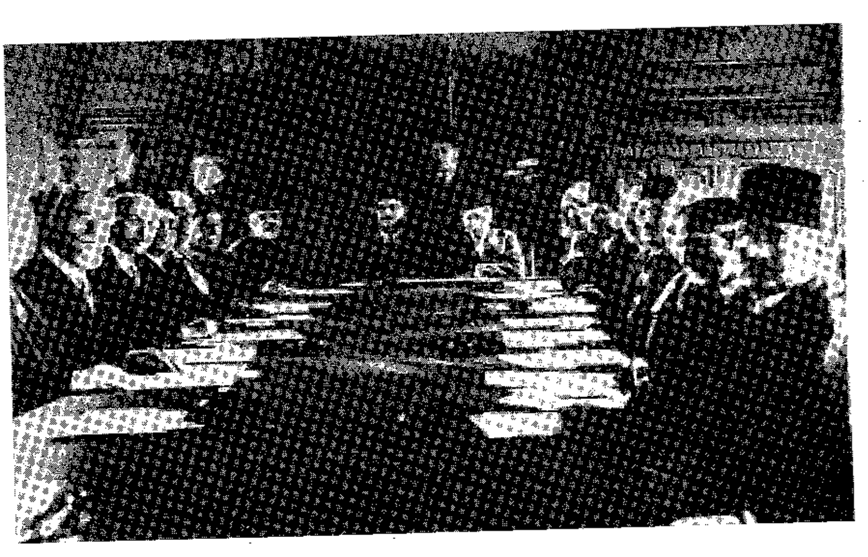
سيدعو المَجْمَع أساتذة جامعيين وشيوخاً من الأزهر ودار العلوم وكتاباً وصحفيين ومثقفين مرموقين من مصر والعالم العربي وأوروبا لتنفيذ هذه المهمة. استخدم محمد توفيق رفعت، أول رئيس للمَجْمَع، اللغة المجازية النهضوية المألوفة التي دعت إلى إنشاء الجامعة المصرية، فكرر في كلمته الافتتاحية الدور المهم الذي تؤديه المؤسسات المصرية الحديثة، بما في ذلك المَجْمَع، في إحياء الثقافة الكلاسيكية: «إن من دواعي الغبطة أن نرى الشرق ينفض عن نفسه غبار الخمول ويأخذ في العمل لإحياء مجده الخالد واسترداد شرفه التالد، وقد وجد في مصر خير قدوة، فعَوّل على الاقتداء بها في جهاده. وكانت اللغة العربية هي العروة الوثقى التي ربطت مصر بتلك الشعوب النائية».[52]

وبصورةٍ أكثر تحديداً، لكي ينفذ المَجْمَع مهمته، أُوكِلت إليه مهمة استعمال كلمات عربية صحيحة بدلاً من الكلمات الأجنبية والعامية، وذلك باستخدام الأساليب المعيارية التي دَرَجَ النحاةُ على استخدامها منذ قرون مثل القياس والاشتقاق والمجاز. وإن لم ينجح هذا المسعى، فيمكن تعريب الكلمات الأجنبية واستخدامها.[53] كان على المَجْمَع إنتاج معجم تاريخي للغة، ونشر النتائج بانتظام عن أصل الكلمات بالإضافة إلى معانيها ودلالاتها المتغيرة. كما كان عليه أن يدرس مختلف اللهجات الدارجة في مصر والدول العربية الأخرى. مثل الجامعة الحكومية، كان من المقرر أن يتلقى المَجْمَع تمويلاً منتظماً ودعماً من الدولة. ولكون المَجْمَع تابعاً لوزارة المعارف العمومية، فهو مُلزَمٌ أيضاً بإجراء أي بحث ضروري لتطوير اللغة وفقاً لما يقرره وزير المعارف العمومية الذي كان الرئيس الأعلى لكل من المَجْمَع والجامعة الحكومية.[54] يعتمد الوزير الميزانية السنوية للمَجْمَع ويقبل التبرعات، وكذلك يصادق على أنظمته الداخلية. ويدير مسؤولو الوزارة شؤون المَجْمَع المالية ويقرر مجلسُ الوزراء

تعيينَ الموظفين اللازمين، بالإضافة إلى البدلات والمكافآت لأعضاء المَجْمَع.[55] على عكس الخطط الأولية التي وضعها لطفي السيد، وُلِد المَجْمَع على هيئة قسم تابع للوزارة ويرتبط بها مالياً وسياسياً.

ومن أوائل أعضاء المَجْمَع الذين كُلِّفوا هذه الواجبات منصور فهمي، الذي كان آنذاك عميدَ كلية الآداب في الجامعة المصرية، وأحمد العوامري وعلي الجارم، مفتشا اللغة العربية في وزارة المعارف العمومية، ومشاهير المستشرقين هامِلتِن غِب (كلية لندن للغات الشرقية)، آوغوست فِشَر (جامعة لايبزيغ)، كارلو ألفونسو نَلّينو (جامعة روما)، لِوي ماسِنيون (جامعة باريس)، آرِنت يان ڤِنْسِنك (جامعة لايدن)، إنّو لِتْمان (جامعة توبنغن). كان نَلّينو وماسِنيون ولِتمان يُدَرِّسون في الجامعة المصرية. وقد مثَّل الأزهرَ الشيخُ إبراهيم حمروش، شيخُ كلية اللغة العربية، والشيخ محمد الخضر حسين، الأستاذ بكلية علوم الدين. ومَثَّل دارَ العلوم الشيخُ أحمد علي الإسكندري، أستاذُ اللغة العربية. ومن بين الأعضاء الآخرين الحاخام الأكبر في مصر، حاييم ناحوم، والصحفي فارس نمر، والباحث السوري البارز محمد كرد علي، والأب أنستاس ماري الكرملي، والباحث التونسي حسن عبد الوهاب.[56] انتُخِب محمد توفيق رفعت رئيساً للمَجْمَع في الأول من مارس 1934، ويمكن رؤيته في الصفحة التالية، جالساً على يمين وزير المعارف العمومية حلمي عيسى ويحيط به أعضاء المَجْمَع الآخرون في يونيو 1934.[57] دُعي شيخ الأزهر، محمد المراغي، لحضور حفل افتتاح الدورتين الثالثة والرابعة للمَجْمَع، وصار عضواً كاملاً فيه عام 1940.[58]

وفيما يتعلق بأحكام نشر أعمال المَجْمَع، نصَّ المرسومُ على أن تستخدم وزارة المعارف العمومية دُورَ الطباعة الخاصة بها لنشر مطبوعات المَجْمَع الدورية وغيرها، مثل المعاجم. كما تُعلَن قرارات المَجْمَع للجمهور، وتطبَّق توصياته



الصورة 14: لقاء في مَجْمَع اللغة العربية، 1934.
المصدر: مجلة مَجْمَع اللغة العربية 1 (أكتوبر 1934).

بشأن الاستخدام الصحيح للمفردات في المكاتب الحكومية، ولا سيما في المواد التعليمية والكتب المدرسية.[59] وفي سنة 1938، أرسل المَجْمَع إلى وزارة المعارف العمومية قائمةً من 2400 مصطلحاً جديداً سجّلته وصادقت عليه لجانُه المختلفة. وكان على الوزارة نشرُ هذه الكلمات وإفشاؤها بين المعلمين والكُتّاب من أجل توحيد تهجئة هذه المصطلحات ووضع حد للفوضى الناجمة عن الاستخدام العشوائي.[60] ولتنظيم تفاعله مع الجمهور، أنشأ المَجْمَع لجنة الشؤون العامة، تكون مسؤولةً عن التواصل مع الجمهور وتداول المصطلحات اليومية التي يُقِرُّها المَجْمَع لتحل محل الكلمات الأجنبية والعامية.[61] كما كان من المتوقع أن يتصل المَجْمَع بمختلف الوزارات والغرف التجارية، وأن يرسل مندوبين للتحقيق في الاستخدام غير الصحيح للكلمات والتعابير العربية في هذه المؤسسات. ولزيادة أثر المَجْمَع إلى أقصى حد، كان من المقرر أيضاً نشرُ قوائمَ بالكلمات الصحيحة

في الصحـف والمجـلات، وأن يُشَـجِّع مالكـو هـذه الصحـف عـلى اسـتخدام هـذه الأشـكال الصحيحـة في مطبوعاتهـم.[62]

طه حسين ينضم إلى المَجْمَع

ربـما كانـت الأسـباب السياسـية التـي منعـت لطفـي السـيد مـن الانضـمام إلى المَجْمَـع حـين فُتحـت أبوابـه لأول مـرة هـي عينُهـا الأسـباب التـي أخّـرت تعيـين طـه حسـين عضـواً كامـلاً فيـه. فحـين أنشـأ الملـك فـؤاد ووزيـر المعـارف العموميـة حلمـي عيسـى المَجْمَـع في ديسـمبر 1932، كانـا في ذروة أزمتهـما مـع طـه حسـين بشـأن الجامعـة. كـما ناقشـتُ آنفـاً، تصاعـدت التوتـرات حـين رفـض طـه حسـين الامتثـال لرغبـة الملـك فـؤاد وحلمـي عيسـى في منـح الدرجـات الفخريـة لمؤيـدي الحكومـة. وقـد وقـف لطفـي السـيد، رئيـس الجامعـة آنـذاك، إلى جانـب طـه حسـين، وقـدم اسـتقالته احتجاجـاً عـلى قـرار الـوزارة بنقـل طـه حسـين مـن الجامعـة. ومـن المرجـح جـداً أن كلا مـن لطفـي السـيد وطـه حسـين اسـتُبعدا مـن المَجْمَـع لهـذا السـبب. فـكان لا بـد مـن انتظـار تعيينهـما حتـى وفـاة الملـك فـؤاد وصـدور مرسـوم في 25 نوڤمـبر 1940 بدعـوة مجموعـة جديـدة مـن المثقفـين للانضـمام إلى المَجْمَـع بصفـة أعضـاء كامـلي العضويـة. كان مـن بـين الأعضـاء الجـدد طـه حسـين (الـذي كان أيضـاً مراقـب الثقافـة العامـة آنـذاك) ولطفـي السـيد وحسـين هيـكل ومصطفـى عبـد الـرازق وعبـد العزيـز فهمـي (الـذي اقـترح لاحقـاً كتابـة الأبجديـة باللاتينيـة) وعبـاس محمـود العقـاد وأحمـد أمـين وإمـام الأزهـر الشـيخ محمـد مصطفـى المراغـي.[63]

وسُرعـان مـا وضـع طـه حسـين بصمتـه عـلى هيـكل المَجْمَـع ورسـالته وأنشـطته. فقـد كان أحـد قراراتـه الأولى مراجعـة لوائـح المَجْمَـع ومنحـه اسـتقلالية أكـبر. وقـد رحـب رئيـس المَجْمَـع محمـد توفيـق رفعـت بالأعضـاء الجـدد عـام 1940، وشـكر صراحـةً لطـه حسـين والخبـير القانـوني عبـد الـرزاق السـنهوري التغيـيراتِ التـي

أجرياها على لوائح المَجْمَع التي سمحت له، برأي رفعت، بتنفيذ رسالته بصورة أفضل.[64] لم يحدد رفعت ما هي التغييرات المعنية. لكن تكشف مقارنةُ اللوائح الجديدة بالقديمة لعام 1932 أن طه حسين والسنهوري حاولا منح أعضاء المَجْمَع صلاحياتٍ أوسع. ووفقاً للوائح الجديدة، زاد عدد الأعضاء من عشرين إلى ثلاثين، ولم يعد مجلس الوزراء يشارك في تعيين الموظفين. علاوةً على ذلك، منذ ذلك الحين، صار موظفو المَجْمَع مسؤولين أمام رئيسه فحسب.

ومن الإجراءات الأخرى التي كان من الواضح أنها عمل طه حسين وضعُ لوائحَ جديدةٍ تنص على إنشاء ما يسمى بمكتب المَجْمَع، وهذا ينسجم مع فكرته في إنشاء مجالس فنية تعمل بصورة مستقلة قدر الإمكان عن وزير المعارف العمومية بغيةَ حمايتها من السياسة الحزبية على المستوى الوزاري. كان من المقرر أن يتألف مكتب المَجْمَع من رئيس المَجْمَع، ووكيل وزارة المعارف العمومية، وأربعة أعضاء من المَجْمَع يختارهم وزير المعارف العمومية من قائمة من ثمانية أعضاء ينتخبهم المَجْمَع. أصبح مكتب المَجْمَع مسؤولاً عن إعداد الميزانية السنوية (التي كانت تُعِدُّها الوزارة من قبل)، وتعيين موظفي المَجْمَع وتَوَلّي الإشراف عليهم وترقيتهم ونقلهم، وتَوَلّي المهام الأخرى الموكلة للمكتب من قبل أعضاء المَجْمَع.[65]

وبهذه الطريقة، ومع احترامه لكون المَجْمَع مؤسسةً حكوميةً تتلقى ميزانيتها من الدولة ويرأسها وزير المعارف العمومية، استخدم طه حسين صلاحياته بصفته مراقباً للثقافة العامة في الوزارة ليمنح أعضاءَ المَجْمَع صلاحياتٍ أوسع. وكان إنشاء مكتب المَجْمَع منسجماً مع رؤيته التي تقضي بأن يكون التكنوقراط مسؤولين عن أكبر قدر ممكن من التخطيط للسياسات والميزانية.[66] ففي رأيه، يعزز هذا الأمرُ استقلاليةَ المَجْمَع وبحوثَه، ويحمي أعضاءه من تقلبات الوزارة السياسية ومن الإداريين الذين تَنْقُصُهم المعرفةُ اللازمةُ للتعامل مع التحديات التي تواجه اللغة.

فيما يتعلق بأنشطة المَجْمَع، أثار طه حسين مسألتين أصبحتا موضع نقاش وجدل كبيرين لسنوات. فقد اقترح أن يبحث أعضاء المَجْمَع، بحكم خبرتهم واهتمامهم باللغة، عن طرائق لتعزيز الأدب والإنتاج الأدبي، وعن وسائل لجعل العربية الفصحى في متناول عامة الناس. وبناءً على توصيات طه حسين، أصدر حسين هيكل، وزير المعارف العمومية آنذاك، قراراً في 6 فبراير 1941، بتكليف المَجْمَع هاتين المهمتين الجديدتين: تيسير الكتابة العربية وقواعد النحووالصرف، وتشجيع الإنتاج الأدبي الحديث. وفقاً لهذا المرسوم، أصبح المَجْمَع مسؤولاً عن تشجيع الكُتّاب على التنافس على «الإنتاج الأدبي الممتاز».[67] وبصفته مراقباً للثقافة العامة، حوَّل طه حسين مسابقة أدبية، كانت تنظمها في البداية وزارة المعارف العمومية، إلى المَجْمَع، موضحاً أن التعامل مع هذه المسابقات أصبح الآن مسؤولية مَجْمَع اللغة العربية.[68] وقد أُنشئت لجنة خاصة للأدب للتعامل مع هذه المهمة، وكُلِّفت إيجادَ طرائق لتشجيع الإنتاج الأدبي. ضمت هذه اللجنة، التي سُمِّيت لجنة الأدب، بعض الأسماء الأدبية المعروفة حينذاك: لطفي السيد، حسين هيكل، طه حسين، أحمد أمين، علي الجارم، عباس محمود العقاد، محمود تيمور، إبراهيم المازني.[69] وفي المسابقة الأولى، أحال طه حسين ستاً وستين رواية إلى المَجْمَع لمراجعتها من قبل لجنة الأدب. ومن بين الروايات الخمس التي رُشِّحت للجائزة في نهاية المطاف «مَلاك من شعاع» لعادل كامل، «كِفاح طِيْبة» لنجيب محفوظ، «وا إسلاماه» لعلي أحمد باكثير. ومع أن اللجنة قررت عدم استحقاق أي من الروايات للجائزة الأولى، أوصت بنشر الروايات الخمس ولكن بعد «أن يعاد النظر فيها من حيث تصحيح عباراتها وسلامة لغتها».[70]

بتشجيع من مسابقة الأدب الجديدة، أسست الناشطة الوطنية الشهيرة وزعيمة الحركة النِّسْوية المصرية، هدى شعراوي، مسابقةً أخرى عام 1943،

ووضعتها تحت إشراف المَجْمَع. أطلقت عليها اسم جائزة فاروق الأول للشعر العربي والقصة المصرية، وتبرعت بمبلغ 100 جنيه سنوياً لها. وكذلك خصَّص رئيس تحرير جريدة «الأهرام» أنطون الجِمَيِّل 50 جنيهاً مصرياً لجائزة يمنحها المَجْمَع لأفضل دراسة عن تاريخ الترجمة في مصر خلال القرن التاسع عشر.(71) استمر منح الجوائز الأدبية، وكان طه حسين سعيداً بأن يرى أن معظم جوائز البحث الأدبي تذهب إلى خريجي الجامعات مثل سهير القلماوي وسليم حسن.(72) وفي أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، بدأ المَجْمَع يُكرِّم بعض الأسماء الراسخة في المجال الأدبي، وكان طه حسين أول من حصل على جائزة المَجْمَع للأدب، ونال لطفي السيد جائزة العلوم الاجتماعية، ومصطفى نظيف جائزة العلوم. وفي العام التالي، ذهبت جائزة الأدب إلى عباس محمود العقاد.(73)

كانت المهمة الثانية لأعضاء المَجْمَع هي التفكير في كيفية تسهيل تعليم العربية الفصحى وتعلمها. كان عليهم إيجاد طرائق لتيسير الكتابة العربية وقواعد النحو والصرف. كما ناقشنا سابقاً، تحدث طه حسين سلفاً عن أهمية كلا الإجراءين في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر»، وأصبحا من أولوياته الأساسية حين انضم إلى المَجْمَع. وكذلك أعرب بعض وزراء المعارف العمومية، مثل بهي الدين بركات، عن قلقهم بشأن الصعوبات التي يواجهها المعلمون والطلاب في دروس اللغة العربية. وللتعامل مع هذه المهمة، أُنشئت لجنةُ الأصول في المَجْمَع للتحقق من عدم انتهاك أي من الحلول المقترحة بأي صورة من الصور للمبادئ الراسخة التي تحكم الاستخدام الصحيح للغة.(74) وقد اختيرت لجنةٌ فرعيةٌ لتيسير النحو من أعضاء لجنة الأصول، ومنهم طه حسين وأحمد أمين وعلي الجارم. وطلب بركات من اللجنة دراسة الحلول الممكنة وبيان التغييرات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة.(75)

في سياق العمل المنجَز لتيسير قواعد النحو والكتابة، اقترح عبد العزيز فهمي في 3 مايو 1943 كتابة الأبجدية العربية بالحروف اللاتينية. وقال إن مثل هذا الإجراء سيضمن كتابة اللغة ونطقها بصورة صحيحة. أُحيل اقتراح فهمي إلى لجنة الأصول، وقرر المَجْمَع نشر اقتراحه عام 1944 للاستئناس بآراء الجمهور.[76] عارض طه حسين اقتراح فهمي بشدةٍ منذ البداية، سواء في أثناء اجتماعات المَجْمَع أم علناً في الصحافة، لأن كتابة الأبجدية باللاتينية كان سيوجه ضربةً لمشروع طه حسين. فالتعامل النقدي مع التراث الكلاسيكي يتطلب إتقان العربية الفصحى. وكان طه حسين يؤمن أن دمج الإنجازات الأوروبية الحديثة يجب أن يحدث بالفصحى أيضاً كي نحافظ على الاستمرارية المطلوبة مع الماضي. بهذه الطريقة، ستُدمَج الأفكار الأوروبية في التراث العربي الإسلامي الغني سلفاً من دون أن تطغى علىَ هذا التراث. علاوةً على ذلك، فإن تغيير الخط العربي من شأنه أن ينفِّر الناسَ ويقصُر الوصولَ إلى التراث الكلاسيكي على قلة مختارة في المستقبل. في «مستقبل الثقافة في مصر»، أوضح طه حسين أن المصريين يدرِّسون اللغة العربية ويتعلمونها لأنها لغتهم الوطنية، وهو بهذا يعني أن اللغة العربية ليست لغة الدين فحسب، أو مجرد وسيلة للتواصل في المجتمع، أو حتى مجرد أداة للتفكير والشعور، بل العربية أيضاً «تنقل إلينا تراث آبائنا وتتلقى عنا التراث الذي ستنقله إلى الأجيال المقبلة».[77] لهذا رفضَ طه حسين كتابة الأبجدية العربية بالحروف اللاتينية.

إضفاء الطابع الديمقراطي على العربية الفصحى

لا بد أن طه حسَين قد رأى أن هذه المقترحات المتطرفة لإصلاح اللغة، مثل مثال فهمي عن اللغة التركية، تزيد التحديات التي تواجه اللغة العربية. علاوةً على ذلك، كما بيَّنتُ في الفصل الأول، كان على دراية خاصة

بالمحاولات الاستعمارية لتقويض اللغة العربية الفصحى والجهود الحثيثة التي تبذلها فرنسا لجعل الفرنسية لغة التعليم والثقافة والسياسة والإدارة في شمال إفريقيا، ولا سيما في الجزائر.[78] وكان يَرُدُّ أيضاً على دعوات سلامة موسى وغيره إلى تبني العامية. لا بد أن نقرأ إدانته لأي إبداع أدبي أو فني بالعامية ودفاعه الشرس عن العربية الفصحى في هذا السياق، وننظر إليهما على أنهما ردود أفعال على ما عدَّه سلسلةً من التهديدات للغة الفصحى التي كانت حجر الزاوية في عمله.[79] وقد قال على وجه التحديد:

> أريد هنا أن يطمئن المحافظون عامة والأزهريون خاصة أشد الاطمئنان وأقواه. فاللغة العربية التي أريد أن تُعلم في المدارس على أحسن وجه وأكمله هي اللغة الفصحى لا غيرها. هي لغة القرآن الكريم والحديث الشريف، وهي لغة ما أورثنا القدماءُ من شعر ونثر، ومن علم وأدب وفلسفة. نعم وأحب أن يعلم المحافظون عامة والأزهريون خاصة - إن كانوا لم يعلموا بعد، أني من أشد الناس ازوراراً عن الذين يفكرون في اللغة العامية على أنها تصلح أداةً للفهم والتفاهم، ووسيلةً إلى تحقيق الأغراض المختلفة لحياتنا العقلية. قاومت ذلك منذ الصبا ما وسعتني المقاومة، ولعلي أن أكون قد وفقت في هذه المقاومة إلى حد بعيد، وسأقاوم ذلك فيما بقي لي من الحياة ما وسعتني المقاومة، لأني لا أستطيع أن أتصور التفريط، ولو كان يسيراً، في هذا التراث العظيم الذي حفظته لنا اللغة العربية الفصحى.[80]

كانت عين طه حسين دوماً على التراث الكلاسيكي، وقد ركزت جهوده على ضمان استمرار الوصول إليه والتعامل معه. يتدرب رجال الدين، كما يسميهم، دوماً على اللغة الفصحى، فهي لغة القرآن والتراث الديني. لكن تأهيلهم في الأزهر مصمَّم لمساعدتهم على فهم الفقه، ولم تكن دراسة اللغة أو أدبها هدفاً في حد ذاته. وعندما حذر طه حسين من احتكار الأزهر للغة، كان همه التراث الكلاسيكي بأكمله الذي لم تكن المؤسسة الدينية تهتم به

إلا جزئياً. لذلك، لم يكن همه مدفوعاً بالعداء تجاه رجال الدين، بل برغبته في إتاحة اللغة والتراث برمته لعدد أكبر من الناس.

في إحدى المحاضرات العامة الطويلة - والأقل شهرةً - التي ألقاها طه حسين في يناير 1955 أمام مختلف المثقفين والمتخصصين من المَجْمَع والجامعة، كرر موقفه من اللغة العربية الفصحى والمشكلات التي تواجهها. في هذه المحاضرة التي حملت عنوان «مشكلة الإعراب»، بدأ طه حسين بالقول إن عنوان المحاضرة فُرِض عليه، وإنه يخشى أن يكون محيراً. ووصف كلمة «إعراب» بأنها «كلمة مخيفة جداً» وذكّر جمهوره بأن كل الطلاب، بمن فيهم هو نفسه، كانوا يخشون تلك الكلمة. وقال إنه، لتخفيف الأثر النفسي لكلمة «إعراب»، يُفضِّل إرجاع الكلمة إلى معناها الأصلي. فكما هو موضح في المعاجم، فإن كلمة «إعراب» تعني «التكلم في إبانة وإفصاح على الطريقة التي كان العرب ينهجونها حينما كانوا يعربون عن ذات نفوسهم». لكن مع تزايد عدد الناطقين بالعربية في مختلف المناطق، وجدوا صعوبة في التعبير عن أنفسهم بالطريقة التي يتكلم بها العرب. ونتيجةً لذلك، وجد الكثير منهم ملاذاً في اللغة العامية التي، وفقاً لطه حسين، «لا تكلفهم درساً ولا بحثاً ولا إعراباً ولا إعجاماً ولا شيئاً من هذه المشكلات التي يتعرض لها كل مَن حاول أن يتكلم اللغة العربية الفصحى». بيَّن طه حسين أن الدعوات لإحلال العامية محل العربية الفصحى ليست جديدة. وأضاف أن المَجْمَع تأسس خصيصاً «للمحافظة على سلامة اللغة العربية الفصحى، ولتمكين هذه اللغة من أن تلائم العصور المختلفة التي تعيش فيها، ومن أن تلقى الحضارة الحديثة غير هيابة لها ولا مشفقة منها ولا عاجزة عن إساغتها وإذاعتها بين غير المثقفين وبين أوساط المثقفين فضلاً على المثقفين الممتازين».[81] فالمشكلة، في رأيه، ليست مشكلة إعراب، فالإعرابُ جزءٌ لا يتجزأ من اللغة ويجب الحفاظ عليه، بل الطريقةَ المعقدة التي تشرح

بها كتب النحو الحالية القواعد التي تحكم استخدام حالات الإعراب. وأعرب عن أسفه لأن بعض الناطقين بالعربية يديرون ظهورهم للغة بل يطلبون من الآخرين أن يفعلوا الشيء نفسه. وهؤلاء الناس يتجاهلون مدى قوة اللغة ومرونتها، ومدى تآلفها مع «ثقافات اليونان والفرس والهند»، وسهولة تآلفها أيضاً مع «ما تحمله الحضارات الأوروبية والأمريكية من ثقافة وعلم». فإذا آمن أعضاء المَجْمَع باللغة، ولم يكونوا بحاجة إلى الاقتناع بـ «قوتها ومرونتها وقدرتها على المقاومة»، فإن واجبهم هو إقناع غيرهم.[82] ففي نهاية المطاف، «المصاعب التي تلقاها اللغة خَطيرة جداً، ولا تخلو من عسر، ولكن هذا العسر لا يأتي منها هي، وإنما يأتي من أصحابها».[83]

وقد حذر طه حسين مراراً وتكراراً من كون المتعلمين أنفسهم لا يتقنون اللغة. وكان قد نقل هذا القلق في وقت سابق لرئيس الجامعة المصرية. وحذر من أن الطلاب لا يستفيدون من الجهود الكبيرة المبذولة لتعليمهم اللغة العربية وآدابها.[84] وكذلك كتب إلى وزير المعارف العمومية معرباً عن استيائه من تدني مستوى الطلاقة في اللغة العربية الفصحى بين الشبان والشابات.

> وقد أثبتت التجارب التي لا تقبل الشك ولا تتعرض لريب أن شبابنا بعيدون كل البعد عن أن يعرفوا لغتهم معرفة متوسطة فضلاً عن أن يحسنوها ويتصرفوا فيها تصرف المالك لها العالم بل المتقن لدقائقها وأسرارها. وشبابنا مع ذلك ينفقون في درس اللغة العربية وينفق معهم أساتذتهم وقتاً طويلاً، ويحتملون في ذلك ويحتمل معهم أساتذتهم جهداً ثقيلاً، فهم يدرسونها أربعة أعوام في التعليم الابتدائي وخمسة أعوام في التعليم الثانوي. ثم يصلون إلى الجامعة أو المدارس العالية وهم عاجزون أشد العجز عن أن يصوروا آراءهم وخواطرهم تصويراً صحيحاً بالكتابة أو الخطابة أو الحديث، فضلاً عن أن يصوروا هذه الآراء والخواطر في الشعر الرائع أو النثر الفني الجميل.[85]

ومع أن طه حسين أشاد بجيل الشباب لإدخالهم فن القصص إلى الأدب العربي، ظل محبطاً من إتقان هؤلاء الكتاب الشباب للغة. فهو أثنى على دقة ملاحظتهم واهتمامهم بتفاصيل هذا الفن الجديد، ولكنه نصحهم باحترام اللغة والقواعد التي تحكم الاستخدام الصحيح لهذا الفن: «فهذا القصص إذا لم تلاحظ فيه خصائص اللغة العربية وخصائص الأدب، وإذا لم يضف إلى دقة ملاحظة أصحابه، وإلى حسن تأنيهم لفنهم، إذا لم يضف إلى هذا ما ينبغي لكل أدب من جمال الصورة وروعة الأسلوب الرائع وصحة اللغة، سيكون فناً من هذه الفنون العامية التي لا يكتب لها البقاء».(86)

خفَّف طه حسين من نبرته عند الحديث عمن يطالبون بتبني العامية، فكرر أن المشكلة تكمن في كيفية تدريس اللغة العربية في المدارس، مع قواعد نحوية معقدة وسوء اختيار للنصوص الأدبية. كان يؤمن أن طرائق التدريس هذه قد فشلت في جذب الطلاب ومنعتهم من تَذَوُّق اللغة. لكنه لم يقلل من خطورة هذه الدعوات، وحذر من أنه إذا لجأ الناس إلى العامية، فسيأتي يوم يحتاج فيه المصريون إلى ترجمة ما يكتبه العراقيون والسوريون، ولن يفهم العراقيون والسوريون ما يكتب المصريون.(87) واختتم قائلاً: «وما أظن أن محباً للعرب وللحياة العربية ولتاريخها، ومحباً للقرآن الذي توارثته القرون ومحباً لهذا التراث الضخم يستطيع أن تطيب نفسه إلى هذا السخف الذي يُدعى إليه».(88)

ومن المثير للاهتمام أن طه حسين لم يكن ضد المصريين الذين يعبرون عن أنفسهم أدبياً أو فنياً بالعامية فحسب. بل لم يؤيد كتاباتهم باللغات الأجنبية أيضاً. ففي عرضه لكتاب *L'Égypte dans Mon Miroir* (مصر في مرآتي)، وهو كتاب كتبته الكاتبة المصرية الناطقة بالفرنسية جان أرقش، أثنى عليها طه حسين لأجل الكتاب ولإتقانها الفرنسية إتقاناً يجعل من المتعذِّر على أي قارئ، حسب قوله،

أن يظن أن الفرنسية ليست لغتها الأم. لم يكن عدد أمثال أرقش في مصر حينذاك من المصريين الذين يجيدون اللغة الفرنسية تماماً ويستخدمونها في إبداعاتهم الأدبي قليلاً، وفقاً لطه حسين. وأضاف قائلاً، «ولست أدري أخير هذا أم هو شر». فمع أنه رأى أن هؤلاء الكتاب مترجمون صادقون لتفكير المصريين وشعورهم، آمَن أنهم حرموا إخوانهم المصريين واللغة العربية نفسها من عملهم:

> فهؤلاء [الكتاب والشعراء] حين يكتبون وينظمون في لغة أجنبية يصرفون ثمرات هذه الجهود التي يبذلونها عن مواطنيهم من المصريين والشرقيين الذين لا يحسنون اللغات الأجنبية ويصرفون هذه الثمرات عن اللغة العربية نفسها ويختصون بها قوماً لعلهم لا يحتاجون إليها.[89]

حاجَّ طه حسين، الذي كتب هذا العرض سنة 1935، بأن الدولة هي المسؤولة عن عدم حمايتها للغة العربية حمايةً كافيةً، وعدم تدريسها تدريساً صحيحاً. كانت الدولة مسؤولة أيضاً عن تجاهلها بناء المدارس لمدة طويلة، وهو ما أجبر الآباء على إرسال أبنائهم إلى مدارس أجنبية.[90] وجد طه حسين أن كِتاب أرقش قيِّم جداً ومليء بالصور المصرية التي تستحق الإعجاب، كما قال، حتى أنه لم يستطع إلا أن يشعر بالأسف لأن غالبية المصريين لن يتمكنوا من الاستمتاع بالكتاب كما فعل هو.[91]

على مدى عدة عقود، حاول طه حسين وغيره معالجة المشكلة. كان هدفه أن يشعر الناس في النهاية براحة أكبر مع اللغة وأن يتعاطوا مع التراث الكلاسيكي بسهولة أكبر. وانتقد كيف تُدَرَّس القواعد، بصورة منفصلة، في شكل قواعد جافة يجدها الطلاب معقدةً وغيرَ جذابةٍ، بدلاً من أن يشعروا بها من خلال النصوص الشيقة التي تثير فضولهم وتتحدث عن حياتهم الحديثة. كان ضد تدريس القواعد وكأنها غاية في حد ذاتها فدعا إلى:

تبرئة النحو في الكتب التعليمية على الأقل من هذه الجفوة الموروثة التي تأتيه من عرضه على أنه قواعد منفصلة عن اللغة بعيدة عن آدابها تُدَرَّس من حيث هي غاية على حين أنها ليست إلا وسيلة، وأن التلميذ يسيغها ويحبها إذا اتصلت بالكلام الجيد واشتُقت منه ودُرِّست على أنها وسيلة إلى الفهم والذوق، وقَصر درسها لنفسها على طلاب التخصص في الجامعة والأزهر ودار العلوم.[92]

أما بخصوص إصلاح الكتابة، فقد أراد تسهيلها لتكون انعكاساً أفضل للنطق الدقيق. إذ غالباً ما تُكتب العربية باستخدام الأحرف الساكنة فقط. أما الحركات القصيرة (التشكيل)، التي تشير إلى النطق الصحيح وتحدد الحالة الإعرابية بناءً على وظيفة الكلمة في الجملة، فلا تتوفر إلا في القرآن. لذلك كان طه حسين ينادي بإيجاد حل من شأنه أن يدمج التشكيل في كتابة المواد الأخرى بحيث تُنْطَق الكلمات نُطقاً كاملاً.[93] وهو يرى أن هذا النطق السهل الدقيق للغة العربية الفصحى سيساعد الناس على تجنب ارتكاب الأخطاء عند القراءة أو الكتابة.[94]

أريد أن تكون الكتابة تصويراً صادقاً دقيقاً للنطق، لا أن تصور بعضه وتلغي الباقي، لا أن تصور نصف اللفظ وتلغي نصفه الآخر. أريد أن تصور الكتابة ما نسميه الحروف وما نسميه الحركات تصويراً لا إهمال فيه من جهة، وتصويراً قوامه اليسر والسهولة والسرعة والاقتصاد في الوقت والجهد والمال من جهة أخرى.[95]

بَيَّن طه حسين أنه في غياب الحركات، يكون على القراء أولاً فهم النص ومعرفة وظيفة كل كلمة في الجملة قبل أن يتمكنوا من استنتاج الحركات المناسبة وقراءتها قراءةً صحيحةً، وأوضح أنه: «يجب أن تكون القراءة وسيلة للفهم لا أن يكون الفهم وسيلة للقراءة». وأكد أن النصوص المشكَّلة تشكيلاً صحيحاً ضروريةٌ كي يتمكن القراء من التركيز على القراءة والفهم والتفكير بعمق في النص.[96]

ولذلك فإن الطريقة الحالية لتدريس القواعد واللغة تعني أن الطلاب يعانون.

وقد أتيح لي هذا العام أن أقرأ بعض إجابات التلاميذ في امتحان القسم الخاص من الشهادة الثانوية فرأيت عجباً ولكنه عجب يملأ القلوب حنقاً وغيظاً. رأيت الفساد الذي يدخله درس النحو والبلاغة على أذواق الشباب في التعبير والتصوير وفي صوغ اللفظ والملاءمة بينه وبين المعنى، وفي إرسال الكلام عن غير فهم، وإرسال الجمل التي حُفِظت عن المعلم والتي لم يفهمها المعلم حين ألقاها، ولم يفهمها التلميذ حين تلقاها، ولم نفهمها نحن حين صححناها.[97]

من خلال إصلاحاته المقترحة، كان طه حسين مقتنعاً بأن مَجْمَع اللغة العربية سيعزز اللغة العربية الفصحى، ولا يُضعفها، ويجعل معرفة الناس بمفرداتها ثريّةً. وقال إنه سيستمر في مقاومة الدعوات إلى كتابة الأبجدية باللاتينية أو اعتماد العامية، لكنه حذر من أن هذه المقاومة ستكون عقيمةً إذا لم تُتَّخذ إجراءاتٌ جديةٌ لجعل اللغة في متناول الناس، وفي هذه الحال سيبتعدون عن اللغة الفصحى تماماً.[98] من خلال إصلاح طريقة تدريس اللغة، أراد طه حسين إضفاء الطابع الديمقراطي على العربية الفصحى. فبعد أن أصبح التعليم شاملاً وإلزامياً في بعض مراحله، آمن طه حسين أن تيسير قواعد النحو أصبح أيضاً واجباً. في نظره، كان إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم يعني ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على اللغة أيضاً. فقد رأى أن إيجاد طرائق لجعل اللغة سهلةَ المنال أمرٌ واجبٌ.[99]

وإذا يُسِّرت الكتابة، وإذا يُسِّر النحو، وإذا أحسن المعلمون تعليم الأدب واللغة من نواح مختلفة: من ناحية ملاءمة التعليم لعقول الأطفال من الناحية البيداجوجية، ولعقول الشباب من ناحية حسن الاختيار بحيث يكون التعليم ملائماً للذوق الحديث أيضاً. إذا أُحسن هذا كله - وكما تعلمون قد فرض التعليم على الشعب كله - فلست

أشك بحال من الأحوال في أن يوماً من الأيام غير بعيد، لا أحب أن أحدده - كما تعود الناس أن يحددوا كل شيء في هذه الأيام - سيأتي وقد عادت الحياة القوية إلى هذه اللغة وأصبحت ليست لغةَ المثقفين فحسب، ولا لغة الأدب فحسب، ولكنها لغةَ المثقفين ولغةَ الأدب التي يفهمها الشعب كله.[100]

كان جَعْلُ الأدب الكلاسيكي في متناول الناس أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى طه حسين، وقد حاول القيام بذلك في العديد من كتبه. ولعل أشهر محاولاته في هذا الاتجاه كانت سلسلة مقالات نشرها عام 1924 في «الجهاد» و«السياسة». وقد جمع هذه المقالات لاحقاً في ثلاثة مجلدات تحت عنوان «حديث الأربعاء». في هذا العمل الكلاسيكي، ساعد طه حسين القراء المعاصرين على فهم الشعر الجاهلي - أو «الأدب القديم» كما سمّاه - وتَذَوُّقِه. اعترف بأن لغة ذلك الأدب القديم غير مألوفة، وأن القواميس والمراجع اللغوية الخاصة به معقدة وصعبة الاستخدام. وعندما لم يجد القراء شيئاً يساعدهم على فهم هذا «الأدب النافر»، خاصةً عندما فُرِض عليهم شيءٌ منه في المدرسة، لم يُفلِح هذا إلا في إبعادهم عن الأدب وعن المدرسة نفسها. ثم تحول القراء بعد ذلك إلى الآداب الأوروبية التي وجدوا أنها أيسر وأسهل.[101] ومع ذلك أصر على أن يظل الأدب القديم حياً في العصر الحديث.

نحن لا نحب أن يظل الأدب القديم في هذه الأيام كما كان من قبل؛ لأننا لا نحب القديم من حيث هو قديم، ونصبو إليه متأثرين بعواطف الشوق والحنين، بل نحن نحب لأدبنا القديم أن يظل قِواماً للثقافة، وغذاءً للعقول؛ لأنه أساس الثقافة العربية؛ فهو إذن مُقَوِّم لشخصيتنا، محقق لقوميتنا، عاصم لنا من الفناء في الأجنبي، معين لنا على أن نعرف أنفسنا.[102]

وُلِد «حديث الأربعاء» من رغبة طه حسين في إشراك القراء المعاصرين في المناقشات الأدبية التي تساعدهم على تذوق أمهات الأدب الكلاسيكية. إذ زعم أن عمله أثبت أن من يدَّعون أن الأدب القديم قد عفا عليه الزمن أو غير ذي أهمية أو مات، كانوا يدَّعون هذه المزاعم «عن جهل».[103] وهكذا كان ينتقي كل أسبوع من الشعر الجاهلي ثم العصر الأموي والعباسي وانتهاءً بالشعر الحديث. كما كان يراجع الأعمال الأدبية الجديدة ويرد على قرائه ونقاده.

أخيراً، من أجل تحسين قدرات مدرسي اللغة العربية، حثَّ طه حسين بشدة على أن تتولى كلية الآداب تدريبهم. وبعد تلقي تدريبهم في الجامعة، أراد أيضاً أن يقضوا وقتاً في معهد التربية لزيادة الاطلاع على التدريس وأصول التربية.[104] لذلك أراد أن يُضَم هذا المعهد، الذي أُنْشِئ عام 1929، إلى الجامعة. لكن وزارة المعارف العمومية رفضت، لأنها لا تريد التخلي عن السيطرة على المعلمين الذين سيدرِّسون لاحقاً في مدارسها.[105] كان طه حسين يؤمن أن كلية الآداب هي المؤسسة الوحيدة القادرة على تدريب معلمي اللغة العربية تدريباً صحيحاً. ففي عام 1935، كتب تقريراً، بعد ضم المدرسة البيطرية ومدارس الهندسة والزراعة والتجارة إلى الجامعة، طالب فيه بضم دار العلوم إلى الجامعة أيضاً، وقال إن دار العلوم، التي يُدَرَّب فيها معلمو اللغة العربية في المستقبل، ينبغي أن تكون أول هذه المدارس العليا التي تلتحق بالجامعة.[106] ففي رأيه يجب أن يتدرب بعض هؤلاء المعلمين على اللغات السامية بينما يجب أن يعرف بعضهم الآخر اللغات الإسلامية والأوروبية. وبهذه الطريقة، سيكتسبون مجتمعين فهماً أفضل للأدب العربي والآداب الأخرى. كان يؤمن أن النهج المقارَن ضروري لتمكين المعلمين من تقويم الاحتياجات الحالية للغة وكيفية جعلها أسهل وأكثر جاذبية للشباب. وأصر أن الجامعة هي الوحيدة التي تمتلك الوسائل التقنية لتقديم هذا التدريب من حيث طرائق التدريس والمواد،

ولا سيما بالنظر إلى روابطها القوية بالحياة الأكاديمية في أوروبا، وحداثة سن الجامعة، وهو ما جعلها أكثر تحرراً من التقاليد التي تثقل كاهل المؤسسات الأخرى مثل الأزهر ودار العلوم. وأكد أن «سنة» الجامعة هي «المحافظة على تراثنا القديم دون الوقوف عنده أو اضطراره إلى الجمود بل مع تغذيته من الجديد المستحدث بما يمكنه من الحياة والنمو والنشاط».(107) كذلك كان ضد رغبة الأزهر في تدريب مدرسي اللغة العربية. إذ قال إن الأزهر لديه «مهمة دينية خطيرة» ولا عليه أن يقلق بشأن تزويد المدارس الحكومية بمدرسين للغة العربية. وأضاف أنه نظراً لرسالته، كان على الأزهر بحكم واجبه أن يكون محافظاً وحذراً للغاية بشأن التغيير. كما لفت النظر إلى سلطة هيئة كبار العلماء في الأزهر على الأزهريين، وحذر من أنه إذا قررت الهيئة «أن تُخرِج أحد هؤلاء المعلمين من زمرة العلماء الدينيين»، فسيضطر وزير المعارف العمومية إلى إقالة ذلك المدرس من منصبه، وهذا يعرض سلطة الدولة والحرية الأكاديمية للخطر.(108)

إيصال عمل المَجْمَع إلى الناس

مع أن المَجْمَع بذل جهوداً كبيرة لتيسير قواعد النحو والكتابة، لم يستطع طه حسين إخفاء خيبة أمله من النتائج. فقد صرح عام 1955 أن المَجْمَع حاول جاهداً لكن لم يحالفه الحظ في إيصال أعماله إلى الناس. فيما يتعلق بتيسير الكتابة، قال إن المَجْمَع لم يتلقَّ دعماً كافياً لتنفيذ توصياته بصورة مفيدة، ودعا إلى أخذ هذه التوصيات بجدية أكبر. وفي إحدى الحالات النادرة التي اعترف فيها طه حسين بعجزه عن المساعدة في مسعى معين يتعلق باللغة، أشار ضمناً إلى كَفِّ بصره عندما طلب من جمهوره عدم سؤاله عن كيفية تيسير الكتابة قائلاً «ولا تسألوني أنا عن تيسير الكتابة كيف يكون».(109) لسنوات،

ظـل المَجْمَـع يـدرُس العديـد مـن المقترحـات لتغيـير الكتابـة، بـما في ذلـك مقترحـات عبـد العزيـز فهمـي. وفي عـام 1947، أُعْلِـن عـن مسـابقة مفتوحـة في الصحـف، مـع جائـزة بقيمـة 1000 جنيـه لأفضـل اقـتراح لتيسـير الكتابـة، ولم يُسْـمَح لأعضـاء المَجْمَـع بالمشـاركة. تلقـت اللجنـة أكثـر مـن مئتـي اقـتراح واسـتمرت دراسـة هـذه المقترحـات حتـى مايـو 1952. لكـن في نهاية المطـاف قـررت اللجنة أن جميـع المقترحات لم تقـدم حـلاً عمليـاً، وألغـت الجائـزة، ودعـت إلى مزيـد مـن الدراسـات.[110] وأخـيراً، في عـام 1956، شـارك المَجْمَـع في لجنـة نظمتهـا اللجنـة الثقافيـة لجامعـة الـدول العربيـة وَدُعـي إليهـا ممثلـون مـن مختلـف الـدول العربيـة، حيـث قـررت اللجنـة بالإجمـاع إسـقاط مسـألة تيسـير الكتابـة اليدويـة والتركيـز بـدلاً مـن ذلـك عـلى توحيـد الكتابـة المطبوعـة، وخاصـة في الكتـب المدرسـية، لضـمان تعلـم الطـلاب النطـق الصحيـح.[111]

بخصـوص قواعـد النحـو اتهـم طـه حسـين محتكـري اللغـةِ وقواعدِهـا بمقاومـة جهـود المَجْمَـع لتيسـيرها: «ولكـن محتكـري النحـو، أو محتكـري اللغـة العربيـة، قـرروا – فيـما بينهـم ذات يـوم – أن إصـلاح النحـو إفسـاد للقـرآن وأن مـن مـس النحـو بسـوء فقـد أسـاء إلى القُـرآن».[112] وقـال إنـه لا يفهـم لمـاذا يُربـط النحـو بالقـرآن بهـذا الشـكل، «فعندمـا أُنـزل القـرآن لم يكـن النحـو العـربي موجـوداً، وحينـما تُـليَ القـرآن طـوال النصـف الأول مـن القـرن الأول لم يكـن النحـو موجـوداً، وإنـما وُجـد النحـو بعـد ذلـك، فلـم يكـن ملازمـاً للقـرآن. وُجِـد القـرآن دون أن يوجـد النحـو».[113] قـال طـه حسـين إن النحـاة الكلاسـيكيين كتبـوا قواعـد النحـو، ثـم وصفـوا الكلـمات الموجـودة سـلفاً أو الحـالات الإعرابيـة التـي لا تتطابـق مـع قواعدهـم بأنهـا اسـتثناءات. وأصر عـلى أنـه لا يوجـد شيء يمنـع إحـداث قواعـد نحويـة جديـدة ميسَّرة تقنـن قواعـد اللغـة مـن دون تغييرهـا. واعـترف بـأن النحـو العـربي مـن أقـرب علـوم العربيـة إلى قلبـه، إذ يجـد «لـذة في قـراءة الكتـب النحويـة

المعقدة - على ما فيها من هذه الفلسفة والتعقيد». لكن حتى لو كان هو وغيره من المتخصصين في اللغة يحبون قراءة هذه الأعمال المعقدة ودراستها، فسيكون من «الحمق كل الحمق» إخضاع مئات الآلاف من الشبان والشابات لتعلم النحو الموجود، مع «مشكلاته وعسره والتوائه».[114] بنحو مُيسر «يضبط قواعد اللغة العربية دون أن يمس جوهرها»، يمكن للشباب برأيه أن يتعلموا اللغة «في يسر وفي غير عنف».[115] في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» أطلق طه حسين دعوة مماثلة لتيسير القواعد حتى لا يُرهَق الطلابُ بفلسفة النحو، وحاجَّ بأن المتخصصين في اللغة وحدهم من يحتاج إلى الخوض في هذه التفاصيل الموسعة.[116] كما شرح في أحد تقاريره إلى وزير المعارف العمومية، كان يعتقد أنه من السخف تدريس النحو بالطريقة التي كان يُدَرَّس بها قبل ألف عام في البصرة والكوفة.[117] إذ إن رفض تعديل طريقة التدريس القديمة هذه، برأي طه حسين، ناتجٌ عن افتراض خاطئ بأن القواعد هي اللغة، وأنه لا ينبغي المساس بالقواعد لأنها لغة القرآن والحديث، لذلك ينبغي الحفاظ عليها. وأشار إلى أن اللغة العربية قد تطورت وتغيرت عدة مرات على مدار تاريخها من دون أن يكون لذلك أي تأثير على القرآن أو الحديث.[118]

أصيب طه حسين بخيبة أمل خاصةً لأن المَجْمَع قدم توصياته لتيسير قواعد النحو في عام 1944 إلى وزارة المعارف العمومية، لكن هذه التقارير، كما اشتكى عام 1955، لا تزال «نائمة» في أدراج الوزارة، في انتظار من يأخذها في الحسبان.[119] يرى إبراهيم بَيُّومي مَدْكُور، الذي خَلَفَ طه حسين في رئاسة المَجْمَع، أن هذه التوصيات كانت كافية وزيادة لتسهيل تعلم قواعد النحو والصرف وتدريسها، وأعرب مَدْكُور عن أسفه لأن الوزارة لم تتابع تنفيذ المناهج الجديدة في المدارس الحكومية.[120] وأشار إلى مدى حماسة طه حسين لهذه المهمة، وأنه عَرَضَ أن يكتبَ كتاب النحو الجديد بنفسه.[121]

لم يكـن عـدم تعـاون وزارة المعـارف العموميـة هـو الصعوبـة الوحيـدة التـي واجهـت المَجْمَـع. فقـد أدرك أعضـاؤه في هـذه المرحلـة التكوينيـة المبكـرة أنـه يتعـين عليهـم الاتفـاق أولاً فيـما بينهـم عـلى كيفيـة تنفيـذ واجباتهـم. عـلى سـبيل المثـال، كان عليهـم ألا يقـرروا المناهـج التـي يجـب اسـتخدامها لاسـتحداث مصطلحـات جديـدة فحسـب بـل أيضـاً بشـأن طرائـق إيصـال أعمالهـم للجمهـور. وفيـما يتعلـق بالأسـئلة الفنيـة، أوضـح إبراهيـم مَدْكُـور أنـه لم يستقر رأي أعضـاء المَجْمَـع إلى حـد مـا بشـأن مـا يجـب فعلـه بخصـوص الكلـمات الجديـدة المتداولـة حتـى عـام 1949. حينهـا قـرروا أن واجـب المَجْمَـع هـو تسـجيل المصطلحـات التـي يسـتخدمها العلـماء والمتخصصـون في مجـالات تخصصهـم، بالإضافـة إلى مفـردات مـن الـكلام العامـي التـي تعـود أصولهـا إلى العربيـة الفصحـى. ثـم عـلى اللجـان المعنيـة أن تقـرر المصطلحـات الصحيحـة المكافئـة لهـا. وشـمل ذلـك تعريـب الكلـمات الأجنبيـة إذا لم يتمكـن الخـبراء مـن الاتفـاق عـلى مصطلحـات معادلـة لهـا مـن اللغـة العربيـة نفسـها.[122] وكان جـزء مـن المشـكلة التـي واجههـا المَجْمَـع في نحـت مصطلحـات جديـدة، بحسـب مَدْكُـور، هـو الافتقـار إلى المجامـع الأدبيـة والعلميـة المتخصصـة، مثـل الأكاديميـات الأدبيـة والعلميـة التـي تعمـل في فرنسـا وتعمـل بصـورة وثيقـة مـع الأكاديميـة الفرنسـية لتوحيـد المصطلحـات العلميـة.[123]

صحيـحٌ أنـه كان بإمـكان المَجْمَـع أن يقـترح تغيـيراتٍ مختلفـةً عـلى اللغـة - بـشرط ألا يخالـف أيٌّ مـن هـذه التغيـيرات أيّـاً مـن القواعـد القياسـية التـي تحكـم الاسـتخدام الصحيـح للغـة - ولكـن لم يكـن لديـه سـلطة لفـرض توصياتـه ولم يسـعَ إلى فرضهـا. يذكـر مَدْكُـور أن أعضـاء المَجْمَـع ناقشـوا مـا يجـب فعلـه بالمصطلحـات المختلفـة التـي وافقـوا عليهـا أو نشروهـا أو أرسـلوها إلى المؤسسـات المختلفـة، وإذا كان ينبغـي إجبـار الكُتّـاب والباحثـين عـلى اسـتخدام هـذه المصطلحـات. يقـول مَدْكُـور: «مـن حسـن الحـظ أنـه [المَجْمَـع] عـدل عـن ذلـك عـدولاً باتـاً تـاركاً الأمـر

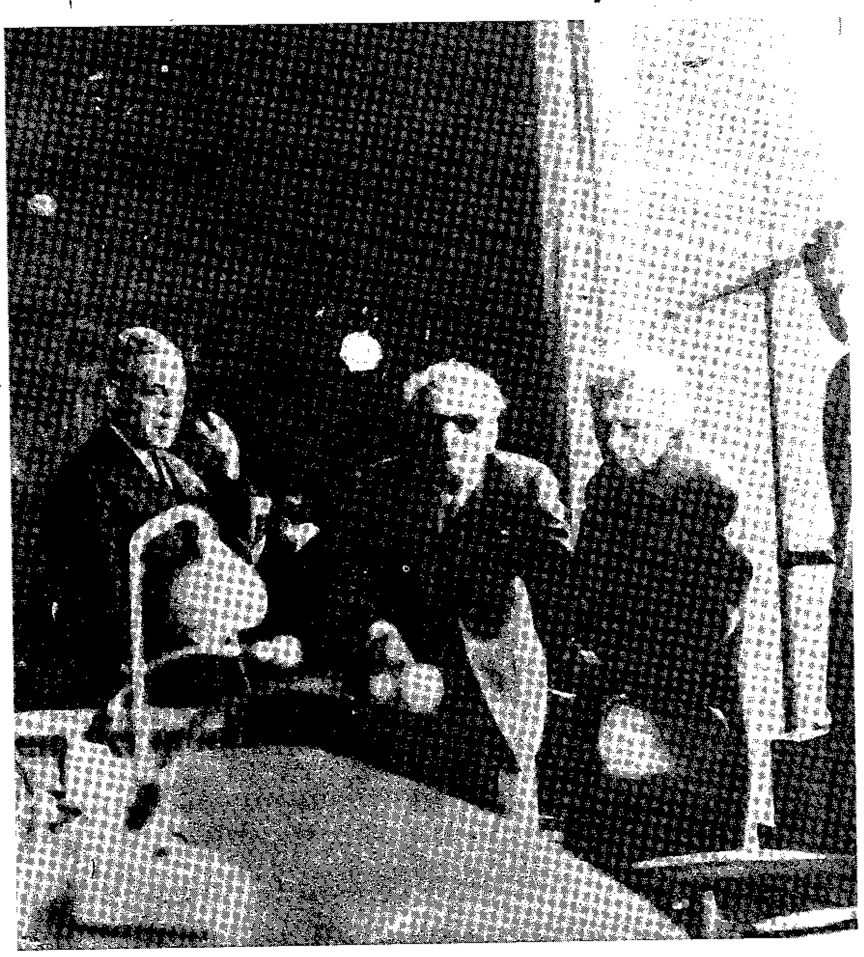
لحرية الكتاب والباحثين». من خلال الموافقة على مصطلحات بعينها دون غيرها، آمن أعضاء المَجْمَع أن المَجْمَع يضفي شرعيةً أكبر على المصطلحات الصحيحة، وهذا كافٍ، بحسب تقدير أعضائه.(124)

كان لمشكلات أخرى تأثير مباشر أكبر في توسيع الهُوَّة بين توصيات المَجْمَع والجمهور العام. وكان نشر هذه التوصيات ووقائع مؤتمرات المَجْمَع ودوريته همّاً كبيراً. فقد اضطر المَجْمَع إلى الاعتماد على مطبعة الدولة (المطبعة الأميرية) من خلال وزارة المعارف العمومية، ولم يكن المَجْمَع حراً في النشر بانتظام أو في الوقت المحدد. كما أدت الحرب العالمية الثانية ونقص ورق الطباعة إلى تفاقم الأمور وتسببت في تأخر المطبوعات.(125) ونتيجةً لذلك، كان على المَجْمَع في بعض الأحيان أن ينشر دوريته بعد سنوات من اجتماعات المَجْمَع الفعلية، ولم تكن أعماله متاحةً للجمهور بطريقة متسقة. وقد ضغط طه حسين مراراً من أجل أن يكون للمَجْمَع مطبعة خاصة به، لكنه لم ينجح.(126)

علاوةً على ذلك، اعترف مَدْكُور بأن تناول القضايا المختلفة المطروحة داخل المَجْمَع استغرق وقتاً طويلاً وأسفر عن نقاشات مطولة. وحدد تيارين متعارضين داخل المَجْمَع: «يحرص أحدهما على القديم ويستمسك به، ويتجه الآخر نحو الجديد ويعتد به». ونتيجةً لذلك، غالباً ما كانت القرارات تؤجَّل، وقد تُطرَح قضيةٌ ما أكثر من مرة، ولا سيما مع زيادة عدد أعضاء المَجْمَع. مع ذلك، أشاد مَدْكُور بالمناقشات والدقة المحيطة بها، كما أشاد بأعضاء المَجْمَع الذين فهموا تماماً أنهم كانوا يقررون مستقبل اللغة. ووصف هذا التجاذب بأنه «سبيل لكشف الحقيقة ووسيلة لربط الحاضر بالماضي ومدعاة للسير المتئد لا تفرط فيه ولا غلو».(127)

في تلخيصه لإنجازات المَجْمَع منذ إنشائه حتى عام 1965، قبل سنوات قليلة من وفاة طه حسين، أوضح إبراهيم مَدْكُور أن المَجْمَع اتخذ أكثر من

خمسين قراراً في إطار مساعيه لتوحيد تعريب المصطلحات الأجنبية واشتقاق مصطلحات جديدة. علاوةً على ذلك، نشر المَجْمَع 3500 مصطلحاً جديداً عام 1942، ثم 9590 مصطلحاً عام 1957، و2357 مصطلحاً عام 1960. هذا بالإضافة إلى معاجم مختلفة، بما في ذلك «المعجم الوسيط»، الذي كُتِب على غرار المعجم الفرنسي *Le Petit Larousse*، وظهر بنسخته الكاملة عام 1960.



الصورة 15: طه حسين في لقاء بمَجْمَع اللغة العربية قُبَيْل وفاته. بإذن من أسرة طه حسين.



الصورة 16: طه حسين يُنقَل بعد اجتماع في مَجْمَع اللغة العربية قُبيل وفاته. بإذن من أسرة طه حسين.

ووجـدتْ عـدةُ مجلـداتٍ مـن معجـم ألفـاظ القـرآن طريقهـا إلى المطبعـة.[128] كـما أجرى طـه حسـين مناقشـاتٍ عديـدةً مـع شـيخ الأزهـر محمـد مصطفـى المراغـي مـن أجـل فـرز معجـم القـرآن تاريخيـاً.[129] ونـشر المَجْمَـع أيضـاً عـدةَ مجلـداتٍ مـن المعاجـم الفلسـفية والجغرافيـة والجيولوجيـة.[130] وفي عـام 1946، قـرر المَجْمَـع البـدء في كتابـة معجـم كبـير للغـة العربيـة.[131] وفي عـام 1948، عُـيِّن طـه حسـين ليكـون المُقـرِّرَ المسـؤولَ عـن اسـتحداث النمـوذج الـذي سـيتبنَّاه المَجْمَـع لهـذا المعجـم.[132] وبحسـب مَدْكُـور، أمـضى طـه حسـين سـنواتٍ عديـدة في دراسـة هـذا النمـوذج ومراجعتـه بعنايـة قبـل تقديمـه في خمـس مئـة صفحـة للاسـتئناس بـآراء أعضـاء المَجْمَـع سـنة 1956.[133] وعـلى مـر السـنين، كان طـه حسـين يُـصِرُّ دومـاً عـلى حضـور كل اجتماعـات المَجْمَـع، حتـى بعـد تدهـور صحتـه. يمكـن رؤيتـه في الصـورة أعـلاه، في أحـد الاجتماعـات الأخـيرة التـي حضرهـا، حـين لم يعـد يقـوى عـلى المـشي، وكان برفقـة زوجتـه سـوزان، وكان لا بـد مـن حملـه إلى داخـل المبنـى وخارجـه.

الخاتمة

آمَـن طـه حسـين بـأن اللغـة العربيـة الفصحـى هـي همـزة الوصـل بـين مـاضي العـالم العـربي وحـاضره، وقـد ركـزت كثـيرٌ مـن أعمالـه عـلى ضـمان بقـاء اللغـة نابضـةً بالحيـاة ومتاحـةً للأجيـال القادمـة مـن المصريـين والعـرب. كان يعتقـد أنـه إذا اقتـصرت اللغـةُ عـلى المجـال الدينـي سـيكون ذلـك خسـارةً لا يمكـن تعويضهـا، لأن الـتراث العـربي الإسـلامي، برأيـه، لم يقتـصر عـلى الديـن. وقـد آمـن بـأن اللغـة العربيـة وسـيلةٌ يمكـن للنـاس مـن خلالهـا التعامـل مـع هـذا الـتراث الكلاسـيكي بالمعنـى الأوسـع، وأداةٌ يمكنهـم مـن خلالهـا البنـاءُ عـلى هـذا الـتراث وإثـراؤه. كان يرفـض رفضـاً قاطعـاً أي تعبـير أدبي أو فنـي بالعاميـة، حتـى وهـوِ يعـترف

ويفهم تماماً أن العامية أسهل في الاستخدام. كما قاوم المقترحاتِ المتطرفةَ مثل كتابة العربية بالحروف اللاتينية وقطع العلاقة مع الماضي. وبدعوى أن اللغة والتراث، الذي يمكن الوصول إليه من خلال هذه اللغة، هما مُلْكٌ للناس، سعى في عمله في مَجْمَع اللغة العربية إلى تقريب العربية الفصحى إليهم، أو لإضفاء الطابع الديمقراطي على اللغة كما كان يحب أن يقول.

لم يكن اهتمام طه حسين بالناس أمراً جديداً. فبالإضافة إلى معركته من أجل التعليم المجاني، كان عازماً أيضاً على إطلاع الجمهور على القرارات الوزارية المهمة. وكذلك كان مَجْمَع اللغة العربية في أيامه الأولى حريصاً على إشراك الجمهور في نقاشاته من خلال المطبوعات والمسابقات. مثل الجامعة، كان المَجْمَع مؤسسةً نهضويةً أُنشئت لإحياء القديم مع دمجه بالجديد. وقد ضمَّ المَجْمَعُ خبراءَ من مصر وخارجها لتحليلِ التحديات التي تواجه اللغةَ واقتراح حلولٍ دقيقةٍ لا تُضِرُّ بالقواعد التي تحكم الاستخدامَ السليمَ لها. كما نصح طه حسين وزارة المعارف العمومية بعدم أخذ أي اقتراح لتغيير اللغة في الحسبان حتى يُذاع على الجمهور في مصر وخارجها لتمحيصه ودراسته والتشاور بشأنه. وحتى لو وافق المَجْمَع على إصلاح مقترح، كان طه حسين ضد فرضه على الطلاب في الكتب المدرسية فوراً. بل كان يأمل أن يُنْشَر أولاً وأن يستنهض العامةَ والمحترفين للتعليق عليه. عندها فقط يمكن للوزارة النظر في إدراج هذا الإصلاح في الكتب المدرسية.[134] وحتى قبل انضمامه إلى المَجْمَع، كان طه حسين قد طلب من وزير المعارف العمومية، بهي الدين بركات، دعوةَ مختلف الأشخاص، من خلال مسابقة عامة، لتقديم رؤاهم عن إصلاح اللغة، بدلاً من إسناد هذه المهمة إلى إحدى اللجان في وزارة المعارف العمومية كما جرت العادة. وقال لبركات إن هذه اللجنة يجب أن تتشكل لمراجعة المقترحات المقدَّمة فحسب.[135]

لكــن مــن الناحيــة العمليــة، كان نــشرُ نتائــج هــذه المســاعي صعبــاً. كان طــه حسـين وغـيره قـد اقترحـوا مـا يعتقـدون أنهـا تغيـيراتٌ مطلوبـةٌ بشـدةٍ عـلى الطريقـة التــي تُــدَرَّس بهــا اللغــة في المــدارس الحكوميــة. كان هدفُهــم جعــلَ اللغــةِ أكثــرَ جاذبيــةً لعــدد متزايــد مــن الشــبان والشــابات الذيــن يتلقــون تعليمَهــم وتخفيــفَ الصعوبــات المرتبطــة بتعلمهــا. لكــن، كــما أشــارت نيلوفــر حائــري في الآونــة الأخـيرة، «إن سـطوةَ العربيـة الفصحـى نفسـها وضعـف التعليـم الحكومـي يعوقـان المعرفـةَ الجماهيريَـة للقـراءة والكتابـة باللغـة الرسـمية».[136] لقـد بيَّنـتُ في هـذا الفصل أن السـلطةَ والإرادةَ السياسـيةَ كانتـا ضروريتـين لتغيـير الطريقـة التـي تُـدَرَّس بهـا العربيـة الفصحـى. لأسـباب عديـدة، لم تُنَفَّـذ التغيـيرات التـي أوصى بهـا مَجْمَـع اللغـة العربيـة بالطريقـة التـي كان يتمناهـا طـه حسـين وغـيره. فقـد ظـل المَجْمَـع مرتبطـاً بـوزارة المعـارف العموميـة مـن حيـث الميزانيـة والسياسـة، ولم يكـن لديـه الوسـائل ولا السـلطة لفـرض توصياتـه. جعلـتِ الأسـبابُ الفنيـةُ المتعلقـةُ باللغـة نفسـها مـن الصعـب عـلى أعضـاء المَجْمَـع الاتفـاقَ عـلى حلٍّ عمـليٍّ يجعـل الكتابـةَ تتوافـق بصورةٍ أدق مـع النطـق الصحيـح بالطريقـة الكاملـة التـي تصورهـا طـه حسـين وزمـلاؤه. عـلاوةً عـلى ذلـك، لم تكـن هنـاك إرادةٌ سياسـيةٌ كافيـةٌ مـن جانـب وزارات المعـارف العموميـة المتعاقبـة لتحـدي الأزهـر وطـرح نسـخة ميسرة مـن قواعـد النحـو المدمجـة بالكامـل في النصـوص الأدبيـة.[137]

الفصل الخامس

رياح التغيير: طه حسين ونهايةُ مشروعٍ سياسيّ

وإذن فأذنوا لي في أن أكون حراً، وأذِنوا لي في أن أكون حراً بأوسع وأعمق معاني هذه الكلمة، واطمئنوا فلو صارحتموني أنكم لن تأذنوا لي بهذه الحرية، فسيكون ردي عليكم يسيراً جداً هو أني سأكون حراً سواء رضيتم أم لم ترضوا!

طه حسين عن أدب الالتزام[1]

في الساعات الأولى من يوم 23 يوليو 1952، استولى الضباط الأحرار على السلطة في مصر، وبعد ثلاثة أيام أرسلوا الملك فاروق إلى المنفى. على مدار العقد التالي، تحول الانقلاب العسكري، الذي نفذه صغار الضباط من دون أهداف محددة، إلى ثورة من فوق غيرت المجتمع المصري وتخلصت من النظام السياسي القديم. أيدت الأغلبيةُ العظمى من المصريين الانقلابَ وأعربوا عن أملهم في أن ينجح النظام الجديد حيث فشل النظام القديم. بحلول عام 1954،

طمأنـت قوانـينُ الإصـلاحِ الزراعـي والتوقيـعُ عـلى معاهـدة الجـلاء مـع بريطانيـا العظمـى المصريـين بـأن النظَـام الجديـد يعمـل عـلى تنفيـذ مطالبهـم المُلحـة بالعدالـة الاجتماعيـة والاسـتقلال الكامـل. ولكـن، بحلـول نهايـة عـام 1954 أيضـاً، بـيَّنَ حظـرُ جميـع الأحـزاب السياسـية وإلغـاءُ تراخيـص الصحافـة وإلغـاءُ دسـتور 1923 وقمـعُ المعارضـين السياسـيين أن الضبـاط لم يكونـوا حريصـين عـلى تقاسـم السـلطة مـع المدنيـين. وفي غضـون سـنوات قليلـة، نجـح جمـال عبـد النـاصر في تعزيـز سـلطته، وحتـى وفاتـه في عـام 1970، كان زعيـمَ القوميـة العربيـة بـلا منافـس وبطـلاً مهـماً مـن أبطـال النضـال ضـد الاسـتعمار.

رحَّـب طـه حسـين بانقـلاب الجيـش ورأى أن نهايـة العهـد الملكـي هـي بدايـةُ عهـد جديـد مـن الحريـة والعدالـة الاجتماعيـة والاسـتقلال الحقيقـي. وبـما أنـه توقـع أن الثـورة لـن تغـير مـصر فحسـب، بـل الـدول العربيـة المجـاورة أيضـاً، فقـد دأبَ عـلى تشـبيه الثـورة المصريـة بالثـورة الفرنسـية في المُثُل التـي سـعت إليهـا والتأثير الـذي كان يأمـل أن يكـون لهـا. كـما أيـد المبـادئ العامـة للثـورة ودعـا إلى عـودة سريعـة إلى الحيـاة البرلمانيـة. ومـع أن طـه حسـين ظـل مؤيـداً قويـاً لسياسـة جمـال عبـد النـاصر الخارجية المناهضـة للاسـتعمار، آثـر ألا يُعَلِّـق علنـاً عـلى معظـم سياسـاته الداخليـة. مـا كان لهـذا الصمـت غـير العـادي مـن جانـبِ مثقـفٍ صـاغ السياسـة المحليـة وكتـب عنهـا وعلـق عليهـا بانتظـام لعقـود مـن الزمـن أن يمـر مـن غـير أن يلحظـه أهـلُ السـلطة، أو جيـلُ الشـباب مـن الكتـاب والمثقفـين الذيـن دعمـوا تلـك السياسـات. عـلاوةً عـلى ذلـك، لمـا رفـض طـه حسـين مُمـالأة دعـواتِ «الأدب في سـبيل الحيـاة» أو «أدب الالتـزام» التـي أطلقهـا الكتّـاب الشـباب الذيـن كانـوا يأملـون في اسـتخدام الأدب وسـيلةً للإصـلاح الاجتماعـي، فقـد حكـم عـلى نفسـه بالعزلـة عـن جيـل الشـباب.

بينـما دلَّ صمـتُ طـه حسـين عـلى عـدم موافقتـه عـلى سياسـات النظـام الجديـد الداخليـة، يُبـيِّنُ هـذا الفصـل أنـه أسـدى أيضـاً للضبـاط الشـباب نصائـح واضحـة

حول الوجهة التي يجب أن تسير إليها البلاد، بحسب رأيه، وأن مجلسَ قيادةِ الثورةِ كان يعرف آراءه بالضبط. فبما أنه كان عضواً في اللجنة المكلفة وضعَ دستورٍ جديدٍ بين ديسمبر 1952 وأغسطس 1954، أفصح عن معتقداته هذه من خلال الدعوة إلى تبني النظام البرلماني وإنهاء الحكم العسكري فوراً. كان قرار مجلس قيادة الثورة بتجاهل دستور 1954 وعدم نشره للمراجعة مؤشراً واضحاً في وقت مبكر جداً على أن طه حسين والضباط الشباب قد افترقت دروبُهما.

لكن الأحداثَ السياسيةَ المتصاعدةَ بسرعةٍ، بما في ذلك محاولةُ اغتيالِ جمال عبد الناصر في أكتوبر 1954، وأزمةُ صفقةِ السلاحِ التشيكيةِ عام 1955، ثم العدوان الثلاثي على مصر بعد تأميم قناة السويس عام 1956، أقنعت طه حسين بأن الاستقلال الكامل الذي نالته البلاد في الآونة الأخيرة بعد المعاهدة البريطانية المصرية عام 1954 لا يقف على أرض صلبة. آثر طه حسين، خلال مرحلة عدم الاستقرار السياسي تلك، أن يؤيِّد جمال عبد الناصر بالكامل في حربه ضد القوى الاستعمارية. فقد رأى أن الوضع يستدعي تكاتفاً صلباً خلف القائد الشاب لكي يحيا الاستقلال. وكان يكتب بغزارة خلال تلك المرحلة، مشيداً بجمال عبد الناصر وشجاعته، ويستنكر غطرسةَ القوى الغربية وازدواجيةَ معاييرها، ولا سيما فرنسا التي كانت تتحدث باسم الحرية لكنها تحرم مستعمراتِها من هذه الحرية نفسها وتقمع بعنفٍ محاولاتِ مناهَضةِ الاستعمارِ لتحقيق الاستقلال. ومع اشتداد الصراع في الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، رأى طه حسين أن القوى الأوروبية فقدت كل الأسس الأخلاقية في الشرق الأوسط والعالم الثالث عموماً.

مع أنه بات من الصعب شيئاً فشيئاً على طه حسين وغيره أن يتحدثوا علناً، في المشهد المحلي، لصالح العودة إلى الديمقراطية البرلمانية أو الدفاع عن الحريات الفردية، استخدم طه حسين المناظرات الأدبية مَنْفذاً للتعبير عن آرائه.

فقد رفض القيودَ الإديولوجيةَ المفروضةَ على المثقفين المصريين، واستخدم الجدلَ حول أدب الالتزام للمطالبة بالحرية للكتاب والفنانين عموماً، وحذر مراراً من تَسْييس الأدبِ علانيةً ومن الدعواتِ إلى تفصيله على مقاس الإديولوجيات الرسمية. ومع ذلك، لم يؤخذ نقدُه على محمل الجِد. فقد كان يُنظر إليه على أنه جزء من جيل قديم أدى إخفاقُه في معالجة المشكلات في مصر ما قبل الثورة إلى تدخل الجيش عام 1952، وتعرَّض كلامُه الموزونُ للتهميش بسبب الخطاب الثوري القوي المناهض للاستعمار الذي لم يترك أيَّ مجالٍ للمعارضة الفكرية الجِدِّية. فقد احتكر هذا الخطابُ الرسميُّ الحديثَ باسم الشعب، وذَلَّل الغربَ، ورفض طلبَ «العلم للعلم»، بينما فَضَّل دراسةَ العلوم العملية التي زعم أن لها مردوداً أكبر على النضال الوطني.

يبحث هذا الفصل في كيفية رد طه حسين على انقلاب الجيش وتأثيره لا في السياسة فحسب، بل أيضاً في دَوْرِ الأدب والمثقفين، ويبيِّن أن تهميش طه حسين ومشروعه الثقافي والتعليمي في مصر كان نتيجةَ قراءتين مختلفتين جذرياً لنجاح انقلاب 1952. فبينما آمَن طه حسين أن دعم الشعب للجيش نابعٌ من التعليم والثقافة اللذين أرساهما هو وجيله بين عامي 1919 و1952، آمَن قادةُ الجيش والكُتَّابُ الشباب أن جيل طه حسين قد فشل في إحداث تغيير حقيقي في حياة الشعب. هذا الرأي الأخير، بالإضافة إلى التدخلِ الاستعماري المستمر في الشؤون المصرية والعربية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين وقمعِ كل معارضة سياسية، جعل من المستحيل على طه حسين أن يستمر في الترويج لمشروع التفكير النقدي الواعي الذي دعا فيه إلى المؤالفة الطبيعية بين التراث العربي الإسلامي الكلاسيكي والإنجازات الثقافية في أوروبا.

انقلابٌ أم ثورة؟

حين عَلِمَ طه حسين، الذي كان يقضي إجازته الصيفية في إيطاليا، أن الجيش قد سيطر على البلاد، أُغْمي عليه من الفرح.[2] وبعد بضعة أيام كتب من إيطاليا إلى صحيفة «الأهرام» اليومية مُبْدِياً سعادته، وصرَّح أنه بهذا الانقلاب «وجدت [مصر] نفسها».[3] وقد سوَّغ الانقلابَ بقوله إن الجيشَ تدخَّل لأن المدنيين أرادوا وضعَ حدٍّ للفساد المستشري لكنهم لم يتمكنوا من ذلك. لذلك رأى أن التدخلَ العسكريَّ كان استجابةً لمطلب شعبي. ومن دون الإشارةِ مباشرةً إلى هزيمة عام 1948 في فلسطين، كان يعتقد أن الجيش نفسه قد ذاق سلفاً التأثير الخَطِر لهذا الفساد.

> ومن ذا يستطيع أن ينكر أن الجيش إذا كان من الحق عليه أن يؤمن الوطن من العدو الخارجي فإن من الحق عليه كذلك أن يؤمنها من العدو الداخلي، ذلك أن فساد الأمر في داخل الحدود يعرض الجيش نفسه لخطر أي خطر، وقد ذاق الجيش مراراً هذا فصابر وصابر حتى أصبح الصبر جُبناً وإقامةً على الذل.[4]

وفي مقال آخر، كتبه أيضاً في إيطاليا، أعرب عن اعتزازه بالجيش، لأنه تمكّن من إنجاز مهمته من دون عنف، وخَلَع الملك فاروق، وأرسله إلى المنفى في 26 يوليو 1952. وفي هذا المقال، كان طه حسين أول من سمَّى ما حدث ثورةً وليس انقلاباً: «إن مصر قد ضربتْ للعالم الحديث مَثَلاً رائعاً بثورتها هذه التي جمعت بين الهدوء الذي يملأه الوقار والجلال وبين العنف الحازم النقي الذي يحطم الظلم ويرسل ملكاً إلى منفاه دون أن يسفك قطرة من دم ودون أن يخرج عن طور الحلم والأناة والحذر الشديد».[5] كما أنه كان متفائلاً بشأن الأثر الذي ستُحْدِثُه الثورة في مصر وجيرانها. فقد آمن أن ثورة مصر تمثل في «الشرق» ما مثلته الثورة الفرنسية في «الغرب». بل إن ثورة مصر أكثر مدعاةً

للإعجـاب لأنهـا كانـت ثـورة بيضـاء، ولم تسـفر عـن مقتـل الملايـين كـما فعلـت الثـورة في فرنسـا.[6] وأعـرب عـن دعمـه لمبـادئ الثـورة السـتة التـي كانـت ترمـي إلى تحريـر البـلاد مـن الاسـتعمار وعملائـه، وتصفيـة الإقطـاع، والقضـاء عـلى سـيطرة رأس المـال، وإقامـة العدالـة الاجتماعيـة، وإنشـاء جيـش وطنـي قـوي، وإرسـاء الأسـس لحيـاة ديمقراطيـة سـليمة.[7] لقـد رأى طـه حسـين أن الثـورة لحظـة مجيـدة في التاريـخ المـصري، وأكْـبَرَ في القائـد العـام محمـد نجيـب (1901–1984)، الـذي تـولّى الانقـلابَ ورئاسـةَ الحكومـة، نبرتَـه الهادئـةَ الموزونـةَ.

قـرأت أحاديـث في الصحـف تنقـل عـن القائـد العـام وعـن رئيـس الـوزراء، فلـم أرَ فيهـا إلا خـيراً ولم أنكـر مـن جملتهـا وتفصيلهـا قليـلاً ولا كثـيراً، لأنهـا لا تتهـم ولا تتشـفى ولا تدعـو إلى انتقـام ولا تمكـر بأحـد ولا تكيـد لأحـد، وإنـما تبـين أهـداف الثـورة وآمـال الشـعب فيهـا وخطـة الجيـش والحكومـة في تحقيـق هـذه الآمـال وبلـوغ تلـك الأهداف.[8]

كان لـدى طـه حسـين فهـمٌ محـددٌ جـداً لاحتضـانِ النـاسِ حركـةَ الجيـش بالطريقة التـي فعلوهـا، وكيـف حولـت ردودُ أفعالهـم مـا حـدث في يوليـو 1952 مـن انقـلاب إلى ثـورة. كان هـذا الفهـم متعارضـاً تمامـاً مـع الطريقـة التـي فهـم بهـا قـادةُ الجيـش الموقـفَ، أو عـلى الأقـل مـع كيفيـة شرحهـم الموقـفَ للنـاس. فبينـما استخفَّ قـادةُ الجيـش بإسـهامات المثقفـين المصريـين قبـل الثـورة، رأى طـه حسـين أن الثـورةَ المصريـَة تتويـجٌ لثقافـةٍ عَمِـل هـو وآخـرون بجـد عـلى خلقهـا لعقـود في المؤسسـات التعليميـة وعـلى صفحـات الكتـب والدوريـات. كان يعتقـد أن هـذه الثقافـة والمعرفـة جعلتـا النـاس يدركـون حقوقهـم ودفعتاهـم إلى تأييـد الجيـش الـذي وعدهـم إعـادةَ تلـك الحقـوق. وحـاجَّ بـأن الأدب مهـد الطريـقَ للثـورة وخَلَقَهـا، إذ بَـيَّنَ للنـاس كيـف ينبغـي أن تكـون حياتهـم وجَعَلَهـم يفهمـون قيـم العدالـة والمسـاواة التـي

ينبغي أن تهيمن على تلك الحياة.[9] وعلى ما في الثورتين الفرنسية والمصرية من اختلافات عديدة، كان يعتقد أن هناك أوجهَ شَبَهٍ بينهما. ففي فرنسا، برأيه، قرأ الناسُ عن قيم الحرية والمساواة والأُخُوَّة في كتبٍ كتبها الفلاسفة والأدباء. ومَن لم يستطع القراءة، أدرك هذه القيم من أناس يستطيعون ذلك. ولما اكتشف الفرنسيون أن حياتَهم الفعلية متأخرةٌ عن المُثُل العليا التي تعلموها، تمردوا على نظام يعتقدون أنه جائر.[10] وقد فعل المصريون الشيء نفسه عام 1952.

> قرأ القادرون منا على القراءة هذا كله وامتد ثوابه إلى الذين لا يقرأون، ووازنا بين ما أحييناه من قديمنا وما نقلناه من جديد أوروبا ومن الحياة التي كنا نحياها والنظم التي كنا نخضع لها، فضقنا بما كنا فيه أشد الضيق، وحاولنا أن نخرج من حياتنا تلك البغيضة إلى حياة خير منها، وأتاح الجيشُ لنا - وكان من الحق عليه أن يتيح لنا هذا الخروج - لأنه يأتلف من أبنائنا وإخواننا ويجد مثل ما نجد من الألم، ويطمح إلى مثل ما نطمح إليه من الكرامة، وكانت في يده القوة التي تتيح له تحرير الشعب فلم يقصر حين تهيأت له الفرصة وكتب الله له النجاح فيما حاول.[11]

في نظر طه حسين، كان ردُّ فعلِ الناسِ على الانقلاب نتيجةً مباشرةً للثقافة التي كان يطورها هو وغيره، وللمشروع الذي كان ينادي به، والذي كان قائماً على مؤالفة نقدية واعية بين القديم والجَديد بقيادة مؤسسات مثل الجامعة المصرية. لا بد أن قُراء طه حسين في ذلك الوقت قد فهموا كلماته في سياق مسيرته المهنية أستاذاً وموظفاً وكاتباً. ولا بد أنهم ربطوا بين كلماته والجامعة وأساتذتها وخريجيها. ولا بد أنهم فهموا أيضاً أنه بإشاراته إلى الفلاسفة والأدباء، كان يشير إلى الكُتّاب المصريين مثله، وإلى الحياة الفكرية التي خلقوها على مدى عقود عديدة. بالنسبة إلى طه حسين، كانت ثورة يوليو ثورتَه هو.

كان طـه حسـين مقتنعـاً بـأن الثقافـة والتعليـم والجامعـة هـي التـي خلقـت الثـورة، فـأراد أن يعـزز النظـامُ الجديـدُ نظـامَ التعليـم العـالي. وقـد سـعى مـرة أخـرى لاستلهام الـدروس مـن الثـورة الفرنسـية، فقـال إنـه مثلـما نـشر أولئـك الثـوارُ الفرنسـيون مُثُلَهـم العليـا في فرنسـا وأوروبـا والعـالم مـن خـلال دعـم البحـث العلمـي ونـشر المعرفـة وخلـق «صفـوة مفكـرة حـرة»، كذلـك دعـا النظـامَ المـصريَ الجديـدَ لفعـل الـشيء نفسـه. وأصر عـلى أن تـأتي هـذه الصفـوة الجديـدة مـن كل مَشـارب الحيـاة وألا تقتـصر عـلى طبقـة اجتماعيـة معينـة.[12] وقـد حـذر مـن أنصـاف المتعلمـين الذيـن يعتمـدون عـلى مـا سـمّاه «العلـم اليسـير» القـادم مـن «الكتـب اليسـيرة والصحـف الكثـيرة والراديـو»، لذلـك نصـح الحكومـةَ بالاعتـماد عـلى نصيحـة «الذيـن فرغـوا للعلـم مـن تلقـاء أنفسـهم أو أُعينـوا عـلى أن يفرغـوا لـه فتفوقـوا فيـه ثـم أضافـوا إليـه، ثـم لاءمـوا بينـه وبـين مـا يحيـط بهـم مـن شـؤون الحيـاة ومنافـع النـاس».[13]

في صيـف عـام 1954، ذكّـر طـه حسـين قـادةَ الجيـش بأنـه إذا فشـل النظـام القديـم في حمايـة النـاس مـن الفقـر والجهـل والمـرض، فينبغـي للثـورة أن تجـد طرائـق لتوفـير تلـك الحمايـة. وقـد نصحهـم بطلـب المشـورة مـن «الصفـوة الذكيـة البصـيرة» في مـصر حـول كيفيـة القضـاء عـلى هـذه المشـكلات.[14] ووفـاءً منـه للجامعـة وإدراكاً منـه لدورهـا، أراد أن تُـولي الحكومـةُ الجديـدةُ اهتمامـاً للتعليـم الثانـوي والفنـي والجامعـي. وقـد أصر عـلى أن محاربـة الأميـة ليسـت كافيـة، وعـلى ضرورة أن تعـزز الثـورةُ التعليـمَ العـالي لتخريـج قـادةٍ يفهمـون المشـكلات التـي تواجـه البـلاد ويمكنهـم أن يقدمـوا حلـولاً مناسـبةً لهـذه المشـكلات:

> التعليـم [العـالي] هـو سـبيل مـصر الوحيـد إلى تكويـن هـذه الصفـوة التـي سـتقودها إلى المجـد. وليحـذر المصريـون مـن ذلـك اليـوم الـذي تـزول فيـه الأميـة عـن أبنـاء الشـعب جميعـاً، ويقـل فيـه القـادة القـادرون الأكفـاء، وينظـر الوطـن فـإذا أبنـاؤه جميعـاً يعرفـون

حقوقهم ولا يقدرون واجباتهم، ويسرون آمالهم ولا يعرفون الطريق إلى بلوغها، ويريدون الخير ولا يجدون من يقودهم إليه.[15]

تفسير سُكوت طه حسين عن السياسات الداخلية

التزم طه حسين جانب الحذر، مع أنه كان متفائلاً عموماً في الأيام الأولى للثورة. فقد انتقد الأحزاب السياسية القائمة لعدم تنحية خلافاتهم الصغيرة، وطالبهم بالكف عن تشتيت انتباه الحكومة بما عَدَّها حججاً غير مهمة. إذ رأى أنه قد آنَ للأحزاب أن تركز على اقتراح إصلاحات سياسية واجتماعية، فضلاً عن اقتراح طرائق ملموسة للحد من ملكية الأراضي الزراعية، والعمل على توزيع أفضل للثروة، والتعامل مع البطالة، والوقوف إلى جانب الفقراء.[16] كما ظل ينتقد بعض قرارات الحكومة، من منطلق قناعته بأن المثقف يجب أن يوجِّه ويدل على الطريق. على سبيل المثال، أعلن أنه ضد قرار الحكومة بإلغاء الدستور القائم في 10 ديسمبر 1952، من دون اعتماد دستور جديد أولاً. ومع ذلك، فقد حرص في المقال نفسه على ذكر إيمانه بمحمد نجيب ووعده بحماية حقوق المصريين حتى وضْعِ الدستور الجديد.[17]

كما دعا طه حسين المثقفين إلى توجيه اهتمامهم الكامل للدستور الجديد الذي كان يُعَدُّ ومناقشة ما ينبغي له أن يحققه. فقد طلب منهم أن يبيِّنوا للمصريين الحقوقَ التي ينبغي للدستور الجديد أن يضمنها لهم، وأن ينصحوا الحُكام بما يجب أن يشمله الدستور وما لا يجب أن يشمله.[18] كان يؤمن أن من يكتبون الدستور يجب أن يُنتَقَوا بعناية بناءً على معرفتهم العميقة بالدساتير ووعيهم بحقوق الناس وآمالهم. ودعا إلى الفراغ من الدستور الجديد من دون تأخير.[19] كما طالب بإجراء استفتاء سريع لتقرير إن كانت مصر ستظل ملكيةً أو تُعلَن جمهوريةً، كي تبدأ لجنةُ الدستورِ العملَ وفقاً للنتيجة. لم يُخْفِ تفضيلَه للنظام الجمهوري،

قائلاً إن المسلمين في صدر الإسلام لم يتبعوا الفُرْسَ ولا الرومان ولم يتبنوا حكماً وراثياً.[20] وكرر دعواته السابقة لإعادة تحديد العلاقة بين المصريين ودولتهم، فقال «قد آن للمصريين أن يعلموا أن الحكم يأتي منهم ولا يتنزل عليهم، وأن الحكامَ مهما يكونوا خداماً [كذا في الأصل] لا سادة ينصبهم الشعب ليؤدوا بعض أعماله التي تتصل بمرافقه السياسية والاجتماعية على اختلافها، فليس هناك سادة مقدسون يُعصمون من التبعات ويرتفعون على الشبهات ويسودون ولا يُسادون».[21]

بحلول نهاية ديسمبر 1952، راح طه حسين يعبر عن قلقه من أن الحملات المختلفة التي تشوه سمعة عصر ما قبل الثورة كانت مفرطة، وحذَّر من المبالغة في وعود الإصلاح والتغيير. ورداً على منتقدي النظام التعليمي الذين استهانوا بعقود من العمل في مجال يعرفه جيداً، حاجَّ بأن التعليم، مثل أي مجال آخر في مصر، فيه مشكلاته، ولكنه حقق نجاحاتٍ أيضاً. فقال: «ليس من الحق في شيء أن التعليم كله شر خالص ليس فيه ما يبعث الرضى أو يستحق البقاء. فلو قد كان هذا حقاً لما استطاعت مصر أن تعيش على هذا التعليم إلى الآن. ولكن مصر قد عاشت وارتقت وتقدمت خطوات بعيدة إلى الأمام».[22] وقد حذر من أن هذا النقد المستمر له تأثير سلبي على الطلاب لأنه يزعزع إيمانهم بالنظام التعليمي برمته وبثقتهم بأنفسهم أيضاً. وحاجَّ بأنه لا ينبغي للطلاب أن يقرؤوا في الصحف المختلفة أنهم لا يتعلمون أو لا يستفيدون من الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة.[23] وكان قلقاً من أن الناس يريدون رؤية نتائج فورية بينما يتطلب التغيير وقتاً وتخطيطاً دقيقاً. وذكَّر المسؤولين، وخاصةً قادةَ الثورة ورئيسَ الوزراء، بأنه كما استغرق تحقيقُ أهداف الثورة الفرنسية وقتاً طويلاً، تحتاج أهداف الثورة المصرية أيضاً إلى وقت.[24]

قبل صيف عام 1954، كانت حماسة طه حسين لانقلاب عام 1952 لا لبس فيها. فقد دأبَ على التعليق على الأحداث المختلفة وكان يبدي رأيه في الوجهة التي

يجب أن تتجه إليها البلاد. كان يؤمن أنه في هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ المصري، كان دوره، ودور المثقفين الآخرين، أن يقدموا المشورة الصادقة وأن يحاولوا تسليط الضوء على الطريق إلى الأمام.[25] ولعل المرة الأولى التي ترك فيها طه حسين حدثاً كبيراً يمر من دون أي تعليق كانت يوم 16 يناير 1953، حين قرر مجلس قيادة الثورة حل جميع الأحزاب السياسية. يمكن أن يُعزى سكوتُه غير العادي في هذه المناسبة إلى ارتباطه بحزب الوفد وصداقته الوثيقة مع رئيسه مصطفى النحاس. لكن هذا السكوت الأول، وهو أمر غير معتاد من طه حسين، كان مجرد بداية لسلسلة من حالات السكوت التالية. وكما لحظ المؤرخ أحمد زكريا الشلْق، التزم طه حسين السكوت بعد عام 1954 عندما نشر جمال عبد الناصر كتابه «فلسفة الثورة» مبيِّناً الأسبابَ التي أدت إلى تدخل الجيش عام 1952، مثل فساد النظام الملكي ومختلف الأحزاب السياسية وتطلعاته هو لقيادة الشعب.[26] ونظراً لاهتمام طه حسين ومساعيه في الإصلاح الاجتماعي والسياسي منذ أوائل عشرينيات القرن العشرين، وتفاؤله العميق بشأن تغيير النظام، لا بد أنه قرأ كتاب جمال عبد الناصر ولا بد أنه كوَّن رأياً في رؤية الزعيم الجديد للبلاد، لكنه آثَرَ ألا يُعلِّق. ولم يُبْدِ أي رد فعل، أيضاً، حين تجاهل الضباطُ الدستورَ الذي عَمِل عليه هو وآخرون لمدة عام ونصف واستبدلوا به دستوراً آخر سنة 1956 (كما سأناقش لاحقاً في هذا الفصل). كما التزم طه حسين الصمتَ حين أنشأ جمال عبد الناصر منظماتِه الشعبيةَ: هيئة التحرير عام 1953، والاتحاد القومي عام 1957، وأخيراً الاتحاد الاشتراكي العربي عام 1962، لملء الفراغ السياسي الذي خلَّفه إنهاءُ نظام التعدديةِ الحزبيةِ.[27] ولم يُدِن طه حسين علناً اتحاد مصر مع سوريا عام 1958، مع أنه أَسَرَّ لأحد الوزراء أن الوحدة حدثت «قبل أوانها».[28] أخيراً، وصف الشلْق سكوتاً آخر، حين لم يعلق طه حسين على أيٍّ من القوانين الاشتراكية بتأميم الصحافة

والمُلْكيـة الخاصـة عـام 1961 ولا عـلى أزمـة المثقفـين عـام 1961 أيضـاً، حـين اتهـم الناطـقُ باسـم النظـام محمـد حسـنين هيـكل المفكريـن المصريـين بعـدم دعـم الثـورة بالقـدر الـكافي. ويمكننـا أن نضيـف سـكوت طـه حسـين عـلى الإقامـة الجبريـة التـي فُرضـت عـام 1954 عـلى محمـد نجيـب، حـين أصر نجيـب، خلافـاً لرغبـة جمـال عبـد النـاصر وغـيره مـن الضبـاط الثوريـين، عـلى إجـراءِ انتخابـاتٍ حـرةٍ وعـودةِ الجيشِ إلى ثكناتِـه. وبعـد الإطاحـة بمحمـد نجيـب، لم يـرد طـه حسـين عـلى عمليـات التطهـير التـي اسـتهدفت الصحفيـين وأسـاتذة الجامعـات والقضـاة بدعـوى معاداتهم للنظـام. لا بـد أن هـذه الحمـلات العنيفـة عـلى المعارضـة أقنعـت طـه حسـين بأنـه يجـب أن يصبـح إسـتراتيجياً بشـأن مـا يكتـب ومتـى يعبر عـن رفضـه. فَلِكَـي يضمن اسـتمرارِه في الكتابـة، وربـما بدافـع القلـق عـلى سـلامته وسـلامة أسرتـه، فقـد أدرك أنـه يجـب عليـه تجنـب الانتقـاد المبـاشر للحكومـة.[29]

ومـع ذلـك، لم يلتـزم طـه حسـين الصمـت في مسـائل السياسـة الخارجيـة. بـل عـلى العكـس، اسـتمر في نـشر ملحوظاتـه وتحليلاتـه بحماسـة عـلى صفحـات «الجمهوريـة»، الصحيفـة اليوميـة التـي أسسـها النظـام حديثـاً. وكـما لَحَـظَ الكاتـب المـصري ورئيـس تحريـر مجلـة «روز اليوسـف»، إحسـان عبـد القـدوس، فقـد دخلـت الثـورة في الأشـهر الأولى مـن عـام 1955 مرحلـة جديـدة سـيطرت عليهـا الشـؤون الخارجيـة.[30] وقـد أشـاد طـه حسـين بهـذا التحـول، وأشـاد بسياسـة جمـال عبـد النـاصر الخارجيـة، وكثـيراً مـا مجَّـدَ الزعيـمَ الشـابَ الـذي آمَـن طـه حسـين أنـه كان يثبـت أن مـصر يمكنهـا أخـيراً الوقـوف في وجـه الغـرب. انحـاز طـه حسـين إلى جمال عبـد النـاصر وانتقـد حِلْـف بغـداد عـام 1955، بدعـوى أنـه خدعـة اسـتعمارية لإبقـاء الـدول العربيـة تحـت السـيطرة.[31] وقـد أثنـى عـلى جمـال نـاصر وعـلى مشـاركته في مؤتمـر باندونـغ، عـام 1955 أيضـاً، الـذي ضَمِـن أن تكـون لـمصر سياسـة خارجيـة خاصـة بهـا ومسـتقلة عـن القـوى الكـبرى في الغـرب والـشرق.[32] وتعليقـاً

على ردود الفعل الغربية الغاضبة من صفقة جمال عبد الناصر للأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا عام 1955، أو ما أصبح يعرف بأزمة الأسلحة التشيكية، كتب طه حسين:

أغرب ما في موقف العالم الحر كما يسمي نفسه أنه أراد أن يمسك مصر في حال لا يطمئن إليها إلا الأذلاء، وهو في الوقت نفسه يؤكد لمصر أنها حرة مستقلة كريمة لا ينبغي لأحد أن يتدخل في شؤونها من قريب أو بعيد. يؤكد لها ذلك ويأبى أن يبيع لها ما تريد من الأسلحة ويأبى عليها أن تشتري الأسلحة من غيره وينشئ على حدودها لعبته هذه التي يسميها إسرائيل ويمنحها من أسباب القوة والبأس ما يغريها بالعدوان والطغيان وما يحبب إليها البغي ويزين لها التسلط والتجبر.[33]

صحيحٌ أن طه حسين أشاد بجمال عبد الناصر لعقده صفقة السلاح بنجاح، لكنه حذر من احتمال المواجهة مع الغرب وعواقب تلك المواجهة الوخيمة على مصر واستقلالها. فقال إن إصرار جمال عبد الناصر على شراء الأسلحة التي تشتد إليها حاجة مصر يثبت أن المصريين قد «بلغوا الرشد» ولم يعودوا يقبلون الخنوع لرغبات الغرب. ومن ناحية أخرى، أثبتت هذه المواجهة نوايا الغرب السيئة تجاه مصر، وتوقع طه حسين - بدقةٍ، لأنه في غضون عام اندلعت أزمة السويس - أنه سيتعين على المصريين قريباً الوقوف في وجه الغرب والقتال لحماية استقلالهم.[34]

علاوةً على ذلك، في سلسلة من المقالات التي نشرها طه حسين على مدار الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي، انتقد القوى الاستعمارية، ولا سيما فرنسا، بسبب غطرستها وقمعها العنيف لحركات الاستقلال في إفريقيا وآسيا. ففي أغسطس 1954، كتب أن فرنسا لم تتعلم من مأساتها المؤسفة في الهند الصينية وأنها تتعامل مع شمال إفريقيا بِقِصَر النظر نفسه والغطرسة نفسها. ومضى قائلاً إن فرنسا تتغاضى طوعاً عن كونها أُجبرت على الجلاء

من سوريا ولبنان، وأن بريطانيا العظمى، وهي قوة استعمارية أعتى من فرنسا، اضطُرَّت إلى الاستماع إلى الهند وباكستان ودول أخرى ومنحتها استقلالها.[35] ورداً على الاتهامات الفرنسية بأن جمال عبد الناصر يُحرِّض التونسيين والمغاربة ضد فرنسا، دافع طه حسين عن سياسة مصر الخارجية، وعن الصحافة المصرية وإذاعة صوت العرب التي كانت لا تَني تؤيد استقلال دول شمال إفريقيا: تونس والجزائر والمغرب. قال ناصحاً إنه ينبغي للفرنسيين أن يقبلوا أن الدول الضعيفة قد أصبحت أقوى، لذلك ينبغي لهم أن يقبلوا انتقادات الصحافة المصرية كما يقبلون انتقادات الصحافة في دول أوروبية مثل روسيا والمملكة المتحدة وإيطاليا.[36] وفي مقال آخر، ذكَّر الحكومةَ الفرنسيةَ، ورئيسَ وزرائها، منديس فرانس، بأن مصر دعمت فرنسا عندما كانت تحت الاحتلال الألماني، واستقبلت شارل ديغول بأذرع مفتوحة، وقدَّمت إذاعتها، وهي الإذاعة نفسها التي يشكو منها الآن منديس فرانس، كي يتمكن «صوت فرنسا الحرة [أن] يرتفع من مدينتين اثنتين إحداهما لندرة [لندن] والأخرى القاهرة».[37] وحذر من أنه لا شيء سيمنع مصر من دعم التونسيين والمغاربة في مطالبهم المشروعة.[38]

> لن تكف مصر إذن عن تأييد التونسيين والمراكشيين في مطالبتهم بالاستقلال، بل لن تكف مصر عن تأييد الجزائريين في مطالبتهم بالاستقلال وإن زعمت فرنسا أن الجزائر جزء من الوطن الفرنسي، لأن مصر لا تؤمن بحق الفتح، ولأن أهل الجزائر ليسوا من فرنسا وليست فرنسا منهم في شيء.[39]

كتب طه حسين في مارس 1956، معرباً عن سعادته بنيل المغرب استقلالَه، وبعودة السلطان محمد الخامس سالماً من منفاه. كما أعرب عن سعادته بحصول تونس على جزء من استقلالها، وبرفض الأردن الانضمامَ إلى حلف بغداد. فقد رأى أن كل هذه التغييرات التي تحدث في العالم العربي هي نتائج للثورة المصرية

التي كان يأمل أن تؤثر على الأحداث في المنطقة بالطريقة نفسها التي أثرت بها الثورة الفرنسية في أوروبا. حينها كانت حرب الاستقلال في الجزائر تَسْتَعِر، وتوقع أن الجزائريين لن يتوقفوا إلى أن تحصل بلادهم على استقلالها الكامل عن فرنسا، وإلى أن «تمحو [فرنسا] من نفسها هذه الأسطورة السخيفة التي عللت نفسها بها قرناً وبعض قرن حين زعمت أن الجزائر جزء من الوطن الفرنسي. زعمت ذلك لنفسها وأبت أن تعرف لأهل الجزائر حقوق الفرنسيين».[40]

كان طه حسين فخوراً بسياسة جمال عبد الناصر الخارجية التي، برأيه، منحت مصر الثقة وسمحت لها بالتعامل مع الدول الأخرى، بما فيها القوى الكبرى، معاملة النِّد للنِّد من دون خوف أو تردد. هذه الثقة، كما كتب في مقال في ربيع عام 1956، لم تكن مبنية على الأقوال فحسب، بل على العمل أيضاً.[41] وأصر على أن القوى الغربية كانت تكذب عندما تقول إنها ترفض تزويد مصر بالسلاح من أجل الحفاظ على السلام في المنطقة، لأن هذه القوى في الوقت الذي ترفض فيه مساعدة مصر على الحصول على وسائل الدفاع عن نفسها تستمر في تزويد إسرائيل بالسلاح كما تشاء. وتابع طه حسين أن مصر في عهد جمال عبد الناصر لم تكن ترد فقط على التلاعب الغربي بكلمات صادقة قوية، بل تمكنت أيضاً من الحصول على الأسلحة اللازمة من تشيكوسلوفاكيا. كان سعيداً لأن مصر باتت أخيراً تتخذ قراراتها الخاصة حتى عندما تتعارض هذه القرارات مع رغبات القوى الأجنبية، وضرب مثالاً على ذلك اعترافَ مصر الأخير بالصين الشيوعية.[42]

المثير للاهتمام هو أن السفارة الفرنسية في القاهرة ترجمت العديد من هذه المقالات التي كتبها طه حسين لصحيفة «الجمهورية» وأرسلتها إلى وزارة الخارجية الفرنسية. وقد وصف القائمُ بالأعمال الفرنسي هذه المقالات بأنها ليست مزعجة فحسب، بل إنها «مؤلمة للغاية»،

ولا سيما أنها تأتي من شخص مثل طه حسين الذي كان يُنظَر إليه تقليدياً على أنه صديق لفرنسا وللثقافة الفرنسية.[43] وفي تقرير آخر رافق ترجمةَ إحدى مقالات طه حسين، حاول السفير الفرنسي شرح انتقاد طه حسين العنيف للسياسة الفرنسية في شمال إفريقيا. في إشارةٍ إلى زوجة طه حسين الفرنسية وابنه، الذي كان يُدَرِّس الأدب الفرنسي حينها في جامعة القاهرة، زعم السفير أنه نظراً لسياسة مصر الخارجية الجديدة المناهضة للاستعمار، كان طه حسين يحاول النأي بنفسه عن فرنسا ويحاول الحفاظ على فُرَصَ عودته إلى السلطة.[44]

لكن طه حسين كان يتحدث من واقع تجربته الخاصة لا بصفةِ مراقبٍ فحسب. فمع أنه لم يُشِر صراحةً إلى صراعه مع الفرنسيين حول معهد الدراسات العربية والإسلامية في شمال إفريقيا قبل بضع سنوات، تذكر كيف كانت مفاوضاته معهم.

> كنا نرى أنفسنا أقل من ساسة الغرب قدراً وأهون منهم شأناً لأننا لم نكن نملك من القوة مثل ما كانوا يملكون، بل لم نكن نملك شيئاً وكانوا يملكون كل شيء. فكان هذا يضطرنا إلى التفكير والتقدير والنظر في العواقب ومحاسبة أنفسنا على كل كلمة قبل أن تنطلق بها ألسنتنا أو تجري بها أقلامنا. وكان ذلك يُطْمِعهم فينا ويغريهم بنا ويسلطهم علينا ويدفعهم إلى التحكم في مرافقنا وفي مستقبلنا.[45]

في مقالاته عن سياسة مصر الخارجية في عهد جمال عبد الناصر، لم يترك طه حسين أي مجال للشك في أنه يؤيد الزعيم المصري تأييداً كاملاً في جميع مواجهاته مع قوى الاستعمار. فقد أكد طه حسين أن الثورة نجحت في توحيد المصريين خلف عبد الناصر، وهذا سمح لمصر بمواجهة تلك القوى الاستعمارية، ورأى في هذا نجاحاً فريداً في تاريخ مصر الحديث.

عرفنـا كيـف نثبـت [للأجنبـي] في الخصومـة وكيـف نلقـى لغتـه المخادعـة المُصانعـة بلغتنـا الصريحـة الواضحـة، وكيـف نلقـى عملـه المستتر المسـتخفي بعملنـا الظاهـري الصريـح، وكيـف نلقـى شـكه بإيماننـا وتـردده بتصميمنـا، فأتيـح لسياسـتنا الخارجيـة مـن النجـاح مـا لم يتـح لهـا في يـوم مـن الأيـام أثنـاء تاريخنـا الحديـث.(46)

وأخيراً، رحل البريطانيون

بالنسـبة إلى طـه حسـين، كان توقيـع اتفاقيـة الجـلاء مـع بريطانيـا العظمـى في 19 أكتوبـر 1954 إنجـازاً غـير عـادي. فقـد كان ذلـك نجاحـاً جـاء بعـد مفاوضـات طويلـة ومؤلمـة مـن أجـل الاسـتقلال الكامـل، مفاوضـات مسـتمرة منـذ عـام 1922. كان طـه حسـين قـد علَّـق آمـالاً كبـيرةً عـلى معاهـدة عـام 1936، وانعكسـت حماسـته في كتابـه «مسـتقبل الثقافـة في مـصر» والخطـوات التـي اقترحهـا لإثبـات قـدرة مـصر عـلى تحمـل مسـؤوليات اسـتقلالها. لكـن، مثـل إعـلان بريطانيـا عـن اسـتقلال مـصر عـام 1922 مـن جانـب واحـد، كانـت معاهـدة 1936 خيبـةَ أمـلٍ أخـرى. إذ لم يُتَّخَـذ أيُّ إجـراءٍ جِـدِّي للتعامـل مـع الظلـم الاجتماعـي المسـتشري، وظـل البريطانيـون يسـيطرون عـلى قنـاة السـويس ويتدخلـون في السياسـة المصريـة متـى شـاؤوا. وقـد تجـلى هـذا بصـورة صارخـة في حادثـة 4 فبرايـر 1942، حـين حـاصرت الدبابـات البريطانيـة الملـك فـاروق في قـصر عابديـن في القاهـرة، في انتهـاك صـارخ للسـيادة المصريـة، وأجبرتـه عـلى تعيـين الحكومـة التـي اعتقـدوا أنهـا ضروريـة لتحقيـق الاسـتقرار في البـلاد خـلال الحـرب العالميـة الثانيـة.

بعـد الحـرب، اسـتؤنفت المفاوضـات المطولـة مـع البريطانيـين، وكأنهـا لم تُسـتأنف إلا لتفشـل، ثـم انطلقـت مـن جديـد، وهـو مـا زاد مـن زعزعـة اسـتقرار البـلاد وأجَّـج السياسـاتِ الحزبيـةَ المثـيرةَ للانقسـام سـلفاً. وهـذا جعـل المؤرخـةَ عفـاف لطفـي السـيد مارسـو تصـف هـذه المفاوضـات البريطانيـة المصريـة قبـل عـام 1952

بأنها كانت «سرطان السياسة المصرية».[47] إذ أصبح التعاملُ مع هذه المفاوضات هو قلب الحياة السياسية في البلاد، وكان الجمهورُ يقيس أداءَ الوزارات المختلفة بنجاح المفاوضات أو فشلها. وقد وضعت المظاهرات الحاشدة مختلف الحكومات المصرية تحت الضغط، إذ كانت مطالبات الجمهور لا تقبل بأقل من انسحاب جميع القوات البريطانية من البلاد فوراً. لكن البريطانيين، برأي طه حسين، لم يأخذوا هذه المفاوضات على محمل الجد ولم ينووا مغادرة البلاد. كان يعتقد أن المفاوضات كانت لعبةً اخترعها البريطانيون لإطالة أمد الاحتلال وخدمة مصالحهم الخاصة. ولما بدأ النظامُ الجديدُ جولةً أخرى من المفاوضات مع البريطانيين، كتب طه حسين في مايو 1953 ما يوحي بأنه تُساوِرُهُ شكوكٌ عميقة في جدوى هذه المفاوضات، وهذا أمرٌ مفهوم.

> لم أعجب قط لشيء عجبي لأن المصريين لم يملوا المفاوضات، ولم تضق به صدورهم منذ ابتكره لنا الإنجليز حين ألغوا حمايتهم تلك إلى الآن على كثرة ما سمعنا هذا الحديث حتى حفظناه عن ظهر قلب. وعلى كثرة ما جربناه فلم نجن منه إلا فرقة واختلافاً، وإلا بغضاً وحقداً وفساداً.[48]

كان طه حسين مُطَّلِعاً على العديد من هذه المفاوضات التي استمرت حتى حكومة الوفد الأخيرة برئاسة مصطفى النحاس. كما بيَّنتُ سابقاً، كان طه حسين عضواً في الحكومة التي فشلت في التوصل إلى أي نتائج مُرْضِية مع البريطانيين فألغت المعاهدة البريطانية المصرية لعام 1936 في أكتوبر 1951، وهو ما أدى إلى عدم شرعية وجود القوات البريطانية في مصر. تلتْ هذا القرارَ الشهيرَ اعتداءات قام بها الفدائيون ضد أهداف بريطانية في منطقة قناة السويس، وتبعت ذلك مرحلةٌ من عدمِ الاستقرارِ والتوجُّسِ الشديدِ. بعد 28 أكتوبر 1951، بدأ كل اجتماع في مجلس الوزراء بعرض آخر المستجدات

من وزير الداخلية فؤاد سراج الدين الذي كان يُطْلِع زملاءه، بمن فيهم طه حسين، على تصاعد التوترات وانتقام القوات البريطانية ضد المدنيين المصريين والمرافق العامة.(49)

قُبَيْلَ بدء أعمال العنف، كان طه حسين يُطْلِعُ زملاءه على النتائج الإيجابية للتغييرات التي كان يجريها في التعليم. وبينما كانت الأحداث السياسية توشك أن تهيمن على المناقشات، تبيِّنُ مَحاضرُ مجلس الوزراء حرص العديد من الوزراء على تهنئة طه حسين بنجاح سياساته التعليمية، بما في ذلك نجاح وزارته في قبول المزيد من الطلاب في المدارس الابتدائية مقارنةً بالعام السابق، وعدم رفض ولو طالبٍ واحدٍ من التعليم الثانوي والفني، وذلك بفضل عدد المدارس الكبير التي تمكنت الوزارة من بنائها في وقت قياسي.(50) كذلك كان طه حسين، خلال تلك الأيام الأخيرة من حكم الوفد، سعيداً بموافقة البرلمان على طلبه بإنشاء أول نقابة للمعلمين في مصر في 3 نوفمبر 1951.(51) لكن سُرعان ما تَصَدَّرتِ السياسةُ المشهدَ، وانتهت مسيرة طه حسين السياسية.

بعد أسبوعين من إعلان تأسيس نقابة المعلمين، اندلعت أعمالُ عنفٍ في الإسماعيلية، إحدى مدن قناة السويس، في 17-18 نوفمبر، إذ قتلت القواتُ البريطانيةُ ثمانيةً من رجال الشرطة وجرحت ثمانية عشر آخرين. وفي 25 نوفمبر 1951 قرر مجلس الوزراء تعليم أبناء رجال الشرطة القتلى والجرحى وبناتهم مجاناً حتى تخرجهم من الجامعة، وخصص 8000 جنيه لدعم كل أسرة فقدت عائلها. رداً على هذه الأحداث، طلب طه حسين موافقةَ المجلس على فصل اثنين وسبعين موظفاً بريطانياً يعملون في وزارة المعارف العمومية.(52) ولم يوافق المجلس على طلب طه حسين فحسب، بل قرر أيضاً فصل جميع البريطانيين العاملين في الوزارات والمكاتب الحكومية الأخرى.(53) علاوةً على ذلك، قرر المجلس أن تتدخل الحكومة وتدرب الميليشيات المقاتلة في منطقة القناة رسمياً.(54)

وفي ديسمبر، خصص المجلس مبلغ 500 ألف جنيه مصري للمساعدة على نقل العمال المصريين العاملين في المعسكرات البريطانية في منطقة القناة.[55] وزيادةً في الرد على أعمال بريطانيا الانتقامية ضد المدنيين المصريين، استُدعي السفيرُ المصريُّ لدى المملكة المتحدة، ونُقِل المكتبُ الهندسيُّ المصريُّ في لندن إلى سويسرا، وكان من المقرر إصدارُ قانونٍ جديدٍ يُعاقب «كل من يتعاون أو يتعامل مع أية قوة عسكرية أجنبية في البلاد».[56]

تفاقم عدم الاستقرار هذا في 25 يناير 1952، عندما داهمت القواتُ البريطانيةُ مركزاً للشرطة في الإسماعيلية، وقتلتِ العشراتِ من ضباط الشرطة.[57] وعندما وصلتِ الأنباءُ إلى القاهرة، اندلعتْ مظاهراتٌ تندد بالاحتلال وباستعراضِ بريطانيا قوتَها في الإسماعيلية. تحولت هذه المظاهرات إلى أعمال شغب خرجت عن السيطرة، وهو ما أدى إلى حريق القاهرة الشهير في 26 يناير 1952، أو السبت الأسود كما بات يُعْرَف. التقى طه حسين والوزراء الآخرون في منزل مصطفى النحاس في السابعة مساءً من اليوم نفسه لمدة ثلاث ساعات لمناقشة الأحداث، واتفقوا على إعلان الأحكام العرفية وتكليف النحاس هذه الصلاحيات الاستثنائية بموجب أحكام القانون رقم 15 لسنة 1923. كما علَّق طه حسين العملَ في جميع المدارس والمعاهد والجامعات حتى إشعار آخر.[58] في اليوم التالي، أقال الملكُ فاروق رئيسَ الوزراء النحاسَ وحكومتَه، ولكن عجزت الحكومات المتعاقبة بين يناير وانقلاب يوليو 1952 عن إعادة الهدوء إلى بلد كان يغلي من الغضب وعدم اليقين بشأن المستقبل.

وهكذا كان طه حسين يعرف جيداً تاريخ المفاوضات مع البريطانيين. فقد أدى فشلُها، وإلغاءُ المعاهدة في عام 1951، والعنفُ البريطاني في منطقة القناة إلى دخول البلاد في حالة من الفوضى وَوَضَعَ حدّاً لمستقبله السياسي. في مقالته في مايو 1953 حول المفاوضات، التي ناقشتُها آنفاً، كان يحذر الضباط

الشباب من خطورة هذه المفاوضات. فقد أصر على أن الحل الوحيد يكمن في التفاف جميع المصريين وراء قادتهم والوقوف بحزم أمام البريطانيين ورفض أي شيء أقل من الانسحاب الكامل لجميع القوات البريطانية من البلاد.[59] كان طه حسين متوجساً والآن بات متشككاً من مدرسة فكرية قديمة - قادها محمد عبده في أواخر القرن التاسع عشر وتبنتها الأحزاب المعتدلة في مصر مثل الأمة والوفد - تدعو إلى تعاون موزون مع البريطانيين ونيل الاستقلال من خلال الإصلاحات والمفاوضات.

لذلك يمكن للمرء أن يتخيل رد فعل طه حسين عندما وقَّع عبد الناصر على اتفاقية الجلاء التي نصت على مغادرة آخر جندي بريطاني مصر خلال عشرين شهراً. فقد كتب أنه بعد تلك العشرين شهراً، في ذلك «اليوم الموعود»:

> يستدير الزمن كهيئته منذ ستة وعشرين قرناً حين كانت مصر حرةً بأوسع معاني الحرية، كريمةً بأدق معاني الكرامة وأصدقها، مستقلةً بأصح معاني الاستقلال وأعمقها. أمرها إليها وسلطانها خالص لأبنائها لا يُشاركهم فيه أجنبي مشاركة قريبة أو بعيدة. حين كانت مصر تقضي وحدها في كل أمورها لا ترجع إلى عاصمةٍ بعيدةٍ في أعماق بلاد الفُرْس، أو في أعماق بلاد اليونان والرومان، أو في أعماق بلاد العرب أو في دمشق أو بغداد.[60]

وهكذا استقلت مصر أخيراً، وبذلك نجحت الثورة، برأي طه حسين، في تحقيق الكثير خلال عامين. فقد أجبرت البريطانيين على منح مصر استقلالها، وألغت النظام الملكي، وأسست جمهوريةً كان من المفترض أن تعيد السلطة إلى الشعب. أما بخصوص السودان، فقال إنه بعد توقيع اتفاقية مع بريطانيا في فبراير 1953، تمكن النظام الجديد من تحديد مدة انتقالية للحكم الذاتي السوداني (الذي أدى إلى استقلال السودان في يناير 1956).

وهكـذا آمـن طـه حسـين أن الثـورة حلـت مشـكلة السـودان وأعـادت البـلاد لشـعبها، بينـما أزالـت أيضـاً عقبـة مهمـة كانـت تعقِّـد المفاوضـاتِ بـين المصريـين والبريطانيـين لعقـود. في مـصر، تبنـت الحكومـة الجديـدة قوانـين الإصـلاح الزراعـي التـي طـال انتظارهـا، وأنهـت مـا سـمّاه طـه حسـين «الفـروق بـين الطبقـات و[أقـرت] في نفـوس المواطنـين جميعـاً أنهـم إخـوة ليـس فيهـم سـيد ولا مسـود وأن ثـروة مـصر لم تخلَـق ليسـتأثر بهـا فريـق دون فريـق».[61] وتمكنـت الثـورة كذلـك مـن وضـع حـد للسياسـات الحزبيـة الخلافيـة، وعـززت قـوة البـلاد، وأعـادت بنـاء سياسـتها الخارجيـة.[62] هتـف طـه حسـين للثـورة ومَـن وراءهـا، لأنهـم نجحـوا خـلال عامـين حيـث فَشِـل الآخـرون.

الالتفاف خلف الزعيم: عبد الناصر يحارب الإمبريالية

عندمـا كانـت القـوات البريطانيـة مـا تـزال في مـصر، اعتقـد طـه حسـين أن الوضـع يتطلـب الحـذر والوحـدة والتأييـد للقيـادة الجديـدة. فخـلال الأشـهر التـي سـبقت معاهـدة الجـلاء، كان قَلِقـاً مـن أن يسـتخدم البريطانيـون أي عـدم اسـتقرار في البـلاد ذريعـةً لتعطيـل المفاوضـات أو تأجيـل الجـلاء الفعـلي لقواتهـم مـن قنـاة السـويس. ففـي مـارس 1954، عـلى سـبيل المثـال، نـدد طـه حسـين بـالإضراب عـن الطعـام الـذي نظمتـه الناشـطةُ النِّسـويةُ دُرِّيـة شـفيق (1908-1975) وأنصارُهـا، والـذي حظـي بتغطيـة إعلاميـة محليـة ودوليـة واسـعة. أصيبـت دُرِّيـة شـفيق بخيبـة أمـل لعـدم تمثيـل المـرأة في اللجنـة التـي شُـكِّلت لكتابـة الدسـتور الجديـد، وقـررت التحـرك في هـذه اللحظـة السياسـية الحساسـة للضغـط عـلى الحكومـة والحصـول على وعـد مكتـوب بـأن الدسـتور الجديـد سـيمنح المـرأة المصريـة حـق الانتخـاب.[63] لذلـك دخلـت دُرِّيـة شـفيق في 12 مـارس مقـر نقابـة الصحفيـين المصريـين، ورفضـت المغـادرة، وسُرعـان مـا انضمـت إليهـا نسـاء مصريـات رفيعـات المسـتوى. بينـما

تلقت دُرِّية شفيق الكثيرَ من التأييد، على سبيل المثال من سميحة أحمد ماهر، ابنة رئيس الوزراء المغتال أحمد ماهر، تسبب الإضرابُ في إثارة ضجة في البلاد، وانقسم الرأيُ العامُّ.[64] وما أثار استياءَ دُرِّية شفيق هو أن فاطمة رشاد، رئيسةَ الاتحاد النسائي المصري، خرجت واستنكرت التوقيت غير المناسب للإضراب، قائلةً إن المطالبة بحقوق المرأة في هذه اللحظة الحاسمة لم يكن في مصلحة البلاد.[65] لكن دُرِّية شفيق لم تهادن، وأعلنت أنها تريد حقوق المرأة الدستورية على الفور وأن ذلك يتماشى مع المنطق الثوري.[66] بعد ثمانية أيام، تدخل محمد نجيب وأعطى دُرِّية شفيق كلمته بأن الدستور الجديد سيضمن حقوق المرأة السياسية، وانتهى الإضراب.[67] وفي هذا النقاش، شجب طه حسين دُرِّية شفيق وكتب مقالاً لاذعاً ضد الإضراب في صحيفة «الجمهورية» سمّاه «عابثات». مثل فاطمة رشاد، آمَن طه حسين أن هذه ليست اللحظة المناسبة لهذا الصراع الداخلي الذي أثار لغطاً إعلامياً كثيفاً. وحذر من أن البريطانيين قد يستخدمون الاضطرابات لمصلحتهم الخاصة، وقال إن جهود الجميع يجب أن تركز على وضع حد للفراغ الدستوري الحالي (حيث أُلْغِي دستور عام 1923 قبل اعتماد دستور جديد) الذي ترك الدولة، برأيه، من دون حسيب أو رقيب، وكان لا بد من حل هذا الوضع في أسرع وقت ممكن لضمان العودة السريعة إلى الحياة البرلمانية.[68]

حتى بعد توقيع معاهدة الجلاء، ظل الوضع السياسي محفوفاً بالمخاطر، إذ كانت القوات البريطانية رابضةً في الأراضي المصرية. وأكدت محاولة اغتيال جمال عبد الناصر في 26 أكتوبر 1954 إيمان طه حسين بأن الاستقلال يقف على أساسٍ هَشٍّ. كان عبد الناصر يتحدث أمام حشد كبير في الإسكندرية، فنجا من ثماني رصاصات أطلقها أحد أفراد جماعة الإخوان المسلمين. وسُرعان ما طمأن عبد الناصر الحشد الكبير بأنه لم يُقْتَل وطلب من الناس البقاء في أماكنهم.

فقال للجماهير قولته المشهورة: «أنا لم أمُت، أنا على قيد الحياة، وحتى لو مت، فكلكم جمال عبد الناصر».[69] كان الإخوان المسلمون قد أعلنوا معارضتَهم المعاهدةَ البريطانيةَ المصريةَ الجديدةَ، بدعوى أنها باعت مصر للبريطانيين بالسماح لهم قانونياً بدخول البلاد من جديد إذا تعرضت تركيا للهجوم. استنكر طه حسين الحدث في مقالتين نُشرتا في «الجمهورية» إلى جانب مقالات لمثقفين مهمين في ذلك الحين، مثل محمد التابعي وعلي أمين وكامل الشِّنَّاوي. وقد نُشِرت هذه المقالات فيما بعد في كتاب بعنوان «هؤلاء هم الإخوان!!» وصف طه حسين محاولة الاغتيال بأنها محنة شديدة؛ فلو نجحت، لكانت كارثة.

> وإني لا أفكر في الأعقاب التي كان يمكن أن تلم بهذا الوطن لو تم للمجرمين ما دبروا فلا أكاد أثبت للتفكير فيها، فقد كان أيسر هذه الأعقاب الحرب الداخلية بين المواطنين، كان أيسر هذه الأعقاب أن يثأر الكرام من المصريين لفتى مصر، وأن يصبح بأس المصريين بينهم شديداً... وأن يعلق النظام والقانون والأمن فترة لم يكن أحد يدري أكانت جديرة أن تقصر أم كانت جديرة أن تطول، وأن يضيع هذا الاستقلال الذي ذاقت مصر في سبيله مرارة الجهاد الشاق الثقيل الطويل، وأن يفرض الأجنبي النظام والأمن على الوطن فرضاً، وأن ترجع مصر أدراجها وتعود كما كانت منذ حين وطناً ذليلاً يدبر أمره غير أبنائه من الأجانب لأنه لم يحسن أن يحتمل الاستقلال والحرية أياماً معدودات.[70]

أكْبَرَ طه حسين في جمال عبد الناصر شجاعتَه وردَّ فعله المسؤول أمام الحشود.[71] كان أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين قد نجحوا في محاولات اغتيال أخرى في الآونة الأخيرة، إذ قتلوا رئيس الوزراء أحمد ماهر (عام 1945) ورئيس الوزراء محمود النقراشي (عام 1948)، وكذلك رئيس محكمة الاستئناف أحمد الخازِندار (1948 أيضاً). كانت هذه الاغتيالات ما تزال حاضرةً

في أذهان الناس. وقدمت محاولة اغتيال عبد الناصر الفاشلة دليلاً آخر على ضرورة توخي الحذر الشديد والحفاظ على استقرار البلاد إذا أُريد للجلاء البريطاني أن يسير وفق المخطط المرسوم.

في هذا التوتر المتصاعد الذي انتهى باندلاع أزمة قناة السويس، واصل طه حسين تأييده لعبد الناصر واستقلال مصر الجديد في مواجهة القوى الاستعمارية القديمة، ودافع عن قرار عبد الناصر بتأميم القناة في 26 يوليو 1956. كتب طه حسين أن عائدات الاستثمار على الرأسمال البريطاني والفرنسي تضاعفت عدة مرات خلال عقود من سيطرتها الحصرية على القناة من غير أن يذهب أي من تلك الأرباح إلى مصر أو المصريين الذين بنوا القناة بأيديهم. فمصر، برأيه، لها كل الحق الأخلاقي والقانوني في تأميم القناة. وعلى الرغم من تهديداتهما العلنية، كان طه حسين يأمل ألا تشن فرنسا وبريطانيا العظمى حرباً على مصر. في نظره، كانت مصر دولة مستقلة عضواً في الأمم المتحدة، وكان تأميم القناة إجراءً قانونياً. وقد قال متحدثاً عن السياسيين الفرنسيين والبريطانيين:

> أقاموا الدنيا وأقعدوها وظنوا أنهم قادرون على أن يملأوا مصر خوفاً ورعباً، بما يجندون من الجنود وبما يهيئون من الأساطيل، كأنهم يستطيعون أن يثيروا الحرب متى شاءوا وكيف شاءوا، وأين شاءوا، وكأن الأرض قد خلت لهم، يفعلون بها وبأهلها ما يحبون. وكأن مصر ستخاف منهم اليوم كما كانت تخاف منهم في أيام مضت وستذعن لهم اليوم كما كانت تذعن لهم في أيام مضت وكأن العالم سيخلي بينهم وبين ما يريدون من إثارة الحرب إن صدقت نياتهم في إثارة الحرب.[72]

لكن الحرب وقعت. فقد جاء العدوان الثلاثي، كما يسمي المصريون هجوم إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على مصر في 29 أكتوبر 1956، بمثابة صدمة كبيرة لطه حسين. كان لديه صراعاته الخاصة مع فرنسا من قبل، ولا سيما حول قضية

المعهـد المـصري في شـمال إفريقيـا ثـم اسـتعراض فرنسـا الوحـشي لقوتهـا في الجزائـر، لكنـه لم يتخيـل قـطُّ أن فرنسـا سـتهاجم مـصر. في نظـر طـه حسـين، كان هـذا الهجـوم مـن بلـد يُنظـر إليـه تقليديـاً عـلى أنـه صديـق لمـصر بمثابـة خيانـة عميقـة. واحتجاجـاً عـلى ذلـك، أعـاد وسـام جوقـة الـشرف إلى الحكومـة الفرنسـية. وقـد وصفـت زوجتـه سـوزان في مذكراتهـا مـرارة خيبتـه وشـدة ألمـه.

> كان طـه يشـعر بحـزن عميـق سـلفاً حـين أجـبرت [فرنسـا] سـلطان المغـرب عـلى الخـروج مـن بلـده. كانـت لديـه فكـرة سـامية جـداً عـن فرنسـا. وقـد كافـح للدفـاع عنهـا في مناسـبات عديـدة وعمـل بجـد لنـشر ثقافتهـا. كـما بـذل الكثـير مـن الجهـد في الحفـاظ عـلى المـدارس الفرنسـية [في مـصر] خـلال الحـرب [العالميـة الثانيـة]. كانـت هنـاك قضيـة الجزائـر، المؤلمـة للغايـة. وبعـد وعـد رسـمي مـن الحكومـة الفرنسـية، جـاء الرفـض السريع. لم يسـتطع [طـه حسـين] قبـول الهجـوم عـلى السـويس، فأعـاد وسـام جوقـة الـشرف.[73]

في سلسـلة مـن المقـالات التـي هاجـم فيهـا القـوى الاسـتعمارية، وخاصةً فرنسـا، علـق طـه حسـين بـأن الجمهوريـة الرابعـة تحـاول جاهـدة أن تخلِّـص فرنسـا مـن آثـار «هزيمتهـا المشـينة» في الحـرب العالميـة الثانيـة وأنهـا تحـاول إثبـات أنهـا مـا زالـت قـوة جبّـارة، ولكـن حربهـا الكارثيـة في الهنـد الصينيـة و«آثامهـا البشـعة» في شـمال إفريقيـا لم تكـن تُكسِـبها إلا العـار والشـنار. وقـد وصـف العـدوان الثلاثـي بأنـه جريمـة ارتكبتهـا فرنسـا مـع بريطانيـا العظمـى، وبأنـه نتيجـة أخـرى لهزيمـة فرنسـا في الحـرب العالميـة الثانيـة.[74] وقـال أيضـاً إن الهجـوم عـلى مـصر كان «مؤامـرة... لا يشـك فيهـا أي إنسـان الآن» وأن البريطانيـين والفرنسـيين و«لعبتهـم» (كـما دأبَ عـلى تسـمية إسرائيـل) حاكوهـا معـاً للإيقـاع بالجيـش المـصري.[75]

> ليس بـين النـاس مـن يشـك في هـذه المؤامـرة. وليـس بينهـم مـن يجـادل في أنهـا دُبِّـرت بليـل أو نهـار، أو دُبِّـرت في الليـل والنهـار جميعـاً، وأن الذيـن دبروهـا أتقنـوا تدبيرهـا

> ويـدأوا في تنفيذهـا لم يحسـوا في قلوبهـم ولا في ضمائرهـم ولا في سرائـر نفوسـهم خزيـاً أو شـيئاً يشـبه الخـزي لأن قلوبهـم وضمائرهـم ونفوسـهم قـد جمـدت وقَسَـت وأصبحـت لا تحـس خزيـاً ولا تعـرف حيـاء ولا تتحـرج مـن إثـم مهـما يكـن بشـعاً منكـراً.[76]

كان طـه حسـين غاضبـاً وخائـب الأمـل، وظـل يسـتنكر أفعـال فرنسـا في الجزائـر حتـى سـتينيات القـرن المـاضي. وتعليقـاً عـلى خطـاب ألقـاه رئيـس الـوزراء الفرنـسي في أوائـل عـام 1958 وصـف فيـه وحشـية فرنسـا في الجزائـر بأنهـا ضروريـة للدفـاع عـن «العـالم الحـر»، كتـب طـه حسـين:

> أي عـالَم حـر هـذا الـذي يحتـاج في الدفـاع عنـه إلى اقـتراف الآثـام، وارتـكاب الجرائـم، ومخالفـة أيـسر مـا تقـضي بـه الديانـات كلهـا، ومـا تقـضي بـه الأخـلاق كلهـا ومـا تفرضـه الحضـارة، ومـا ابتكـرت مـن قوانـين. ومـا حريـة هـذا العـالم التـي لا تقـوم ولا تحمـي إلا بـإذلال الأحـرار، والقضـاء عـلى النسـاء بالمـوت، والقضـاء بالمـوت أيضـاً عـلى الصبيـة الذيـن لم يبلغـوا الرشـد، ولم يطيقـوا حمـل السـلاح. ومـا هـذه الحريـة ومـا قيمتهـا، ومـا حاجـة العـالم إليهـا، ومـا فائـدة الإنسـان وحضارتـه ودياناتـه وقوانينـه مـن هـذه الحريـة التـي لا بقـاء لهـا إلا إذا سُـفِكت الدمـاء وأُزهِقـت النـاس وشُرِّدت اليتامـى والأيامـى والرضعـاء.[77]

بسـبب العـدوان الثلاثـي، والأحـداث في شـمال إفريقيـا، والهجـمات الشرسـة عـلى مـصر وجمـال عبـد النـاصر مـن قبـل دبلوماسـيين بريطانيـين وفرنسـيين وفي الصحافـة الغربيـة أصبـح مـن المسـتحيل عـلى طـه حسـين أن يـأتي عـلى ذِكْـر مـا دأبَ عـلى تسـميته «الحضـارة الإنسـانية المشـتركة» التـي يجـب عـلى جميـع الـدول أن تُسـهم فيهـا مـن خـلال الثقافـة والتعليـم. فقـد وجهـت السياسـةُ الدوليـةُ صفعـةً قويـةً لمشروعـه للمؤالفـة النقديـة الواعيـة. وكـما لحـظ المـؤرخ شريـف يونـس، أصبـح التعبـير عـن العـداء تجـاه «الغـرب» خـلال سـتينيات القـرن المـاضي علامـةً

على الاستقلال والوطنية.[78] ففي هذا العالم المنقسم إلى قطبين، كان على طه حسين أن يتخذ موقفاً، فوقف مع عبد الناصر ومصر والدول التي تقاتل من أجل حريتها واستقلالها.

إعادة تعريف دور المثقف

لم يشعر طه حسين بالانسلاخ عن «العالم الحر» بسبب رد فعل هذا العالَم على محاولات الدول الضُّعْفى للتحرر والاستقلال فحسب، بل شعر أيضاً بالعزلة المتزايدة في وطنه. فخلال السنوات الأولى للثورة، كان يخاطب الأمة ومجلس قيادة الثورة عبر صفحات «الجمهورية» قائلاً إنه لا يقدم نصائحه وتحليلاته لتحقيق مكاسب شخصية، لأنه قد فات أوانُه وبلغ من الكِبَرِ عِتِيّا. ومع ذلك شعر أن من واجبه، وهو الرجل المثقف، أن يحلل المواقف المعقدة ويقدِّم المشورة بشأن كيفية المضي قدماً. لكن بحلول منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، بات واضحاً أن توقعات الحكومة من المثقفين، مثل طه حسين وغيره، قد تغيرت، إذ كان النظام ينتظر من المثقفين أن يفرضوا رؤيته فحسب. علاوةً على ذلك، دأبَ الخطاب القومي الشعبوي على النيل من جيل طه حسين، مدعياً أن هذا الجيل فشل، بين ثورتي 1919 و1952، في التعبير عن احتياجات الشعب المصري أو القيام بالثورة الاجتماعية اللازمة.

في كتابه الشهير «أزمة المثقفين» (1961)، أعاد محمد حسنين هيكل، الصحفي والناطق باسم عبد الناصر، طباعة العديد من المقالات التي كان قد نشرها في صحيفة «الأهرام» اليومية الرائدة في مصر، والتي حدد فيها، ومن ورائه النخبة الجديدة الحاكمة، ما يعيبه على المثقفين المصريين. فقد اتهمهم بعدم ولائهم الكافي للثورة، وبيَّن لهم الدورَ الجديدَ المتوقعَ منهم. صحيحٌ أنه اعترف بأنهم تعاونوا مع الثورة بعد 23 يوليو 1952، لكنه قلل من شأن هذا التعاون لكونه

مجرد «ولاء سياسي للثورة كنظام حكم»، لا «ولاء ثورياً» حقيقياً.[79] بالولاء الثوري، بيَّن أنه يقصد أن المثقفين يجب أن يعملوا على التنظير لرسالة الثورة، وتزويد القيادة بالأفكار المطلوبة لإجراء تغييرات ثورية في المجتمع.

> لقد كان الدور الطبيعي الواجب للمثقفين، ليس مجرد أن «يتعاونوا» مع الثورة، وإنما أن «يتفاعلوا» مع الثورة وأن «يتبنوا» قضيتها، أن «يأخذوها»، أن «يعطوها» من فكرهم «نظريتها الوطنية»، أن يصوغوا من أعماق ضميرهم وعلمهم عقيدتها الثورية أي طريقها إلى التغيير الأساسي والجذري للمجتمع المصري.[80]

إن جذر المشكلة، برأي هيكل، هو أن المثقفين لم يكونوا في وضع يسمح لهم بمعرفة ما يريده الشعب، وكان يعتقد أن هذه المشكلة تعود إلى زمن العهد الملكي. فزعم أن المثقفين، من خلال تحالفهم مع النظام القديم، قد عزلوا أنفسهم عن الشعب ولم يتمكنوا من التعبير عن مظالمهم أو احتياجاتهم.[81] وتابع قائلاً إن «طليعة الجيش» التي نفذت الانقلاب في يوليو 1952 تولت الدور القيادي الذي كان ينبغي أن يشغله المثقفون عادةً. كما انتقد دعوات المثقفين للجيش للعودة إلى ثكناته، بدعوى أن هذه الدعوات تقدم دليلاً آخر على أن المثقفين لم يدركوا أهمية تلك اللحظة التاريخية. وفي تَصَادٍ مع أفكار عبد الناصر في «فلسفة الثورة»، قال هيكل إن هدف الانقلاب لم يكن خلع الملك فحسب، بل تغيير المجتمع المصري برمته. وبسبب الفراغ السياسي الذي أحدثه الانقلاب، كان يعتقد أن سيطرة الجيش على البلاد سيطرة تامة أمر حتمي. وبرأي هيكل، فهم عبد الناصر أن الحكم ليس من مهام الجيش، وعرض الحلَّ حين استقال من الجيش وانضم إلى الشعب بصفته المدنية. وبهذه الطريقة، تابع هيكل، أصبح عبد الناصر المدني رئيساً للبلاد، ولم يعد الجيش يدير البلاد.[82]

في تجاهل لتحديات السياق الاستعماري البريطاني والمفاوضات الفاشلة المنهكة، اتهم هيكل الأحزابَ السياسيةَ الكبرى قبل الثورة بالانحياز إلى مصالح كبار مُلّاك الأراضي وتجاهل الإصلاحات الاجتماعية. استخدم هذه الذريعة للاستخفاف بدعوات المثقفين عام 1954 لإعادة العمل بنظام التعددية الحزبية بدعوى أنها دعوات «نظرية» لا غير. فقد زعم أن الأحزاب القائمة، ولا سيما حزب الوفد الذي كان يحظى بتأييد الشعب، فشلت في تحقيق أي ثورة في المجتمع المصري وأثبتت أنها غير قادرة على إحداث أي تغيير.[83] وبما أن الجيش لم يكن لديه فلسفة خاصة به وأن الثورة في عام 1954 لم تقم بما يكفي من التغييرات على مستوى القاعدة للسماح بإنشاء أحزاب جديدة، أصر على أن إعادة العمل بنظام التعددية الحزبية لم يكن ممكناً في ذلك الوقت.[84] في سنة 1961، كتب هيكل أنه ما زال يعتقد أن المجتمع المصري غير مهيّأ لاستحداث أحزاب سياسية قادرة على تنفيذ الإصلاحات التي يحتاج إليها المجتمع. وفي غياب الأحزاب السياسية، آمَن أنه ينبغي للاتحاد القومي الذي تديره الدولة تنظيم القوى العاملة المصرية لتنمية الموارد القومية في مصر.[85] في تحليله لمشكلات المثقفين، وضع هيكل الجيش والشعب في صفٍّ والمثقفين في الصفِّ الآخر. وزعم أن ضباط الجيش فهموا ما يريده المصريون وعملوا نيابةً عنهم، حينما كان المثقفون منعزلين عن الناس. كان الحل، برأي هيكل، أن يتحد المثقفون مع ما سمّاه «قوة الدفع الثوري» والالتفاف وراء النظام الذي يمثل المصريين ومصالحهم الحقيقية.

لم يكن هذا رأي هيكل وحده. بل كان أيضاً رأي عبد الناصر، وكلا الرأيين كان متعارضاً مع تفسير طه حسين لنجاح الثورة المبكر، كما بيّنتُ سابقاً. اقتبس هيكل مقطعاً مهماً من كتاب «فلسفة الثورة» لجمال عبد الناصر يصف فيه الآمال الكبيرة التي علّقها عبد الناصر على المثقفين المصريين وخيبة أمله في نهاية المطاف.

> لقد كنت أتصور قبل 23 يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفاً متراصة منتظمة تزحف زحفاً مقدساً إلى الهدف الكبير... وقد جاءتها جموع ليس لها آخر، ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال! كانت الجموع التي جاءت أشياعاً متفرقة، وفلولاً متناثرة؛ وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير... وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة، أن مهمة الطليعة لم تنته.[86]

فالمثقفون، برأي عبد الناصر، لم يرتقوا إلى مستوى الحدث، ويتناسَوا خلافاتهم، ويوحدوا جهودهم لتأييد الجيش. لقد أُصيب بخيبة أمل لأن أولئك المثقفين لم يتفقوا فيما بينهم على طريق واحدة للمضي قدماً، لذلك لم يتمكنوا من تزويده بالأفكار الملموسة التي يحتاج إليها ليوحِّدَ الأمةَ ويبدأَ الجميعُ في «الزحف المقدس»، كما سمّاه. في «فلسفة الثورة»، لم يتحدث عبد الناصر عن المثقفين وفشلهم فحسب، بل ندَّد بأساتذة الجامعات على وجه التحديد. فقد انتقص من إنجازاتهم، وأدان غرورهم وانعدام وعيهم التام بالدور الذي كانت البلاد والأمة تتوقع منهم أن يؤدُّوه. بل إنه زعم أنه كان ينبغي لهم أن يقتدوا بالضباط الشباب.

> تكلم أمامي من [أساتذة الجامعة] كثيرون. تكلموا طويلاً. ومن سوء الحظ أن أحداً منهم لم يقدم لي أفكاراً، وإنما كل واحد منهم لم يزد على أن قدم لي نفسه، وكفاياته الخليقة وحدها بعمل المعجزات. ورمقني كل واحد منهم بنظرة الذي يؤثرني على نفسه بكنوز الأرض وذخائر الخلود! وأذكر أني لم أتمالك نفسي فقمت بعدها أقول لهم: «إن كل فرد منا يستطيع أن يصنع معجزة، إن واجبه الأول أن يعطي كل جهده لعمله، ولو أنكم كأساتذة جامعات، فكرتم في طلبتكم، وجعلتموهم - كما يجب - عملكم الأساسي، لاستطعتم أن تعطونا قوى هائلة لبناء الوطن».[87]

عاودت هذه الاستهانةُ بدور المثقفين والخوف من الأفكار الخلافية الظهورَ عام 1962 في وثيقة مهمة أخرى، هي «الميثاق الوطني». في «الميثاق»، وصف جمال عبد الناصر، بعد أن شرح تاريخ الثورة، خطةَ عمله وأهميةَ التلاحم بين الديمقراطية والاشتراكية لصالح الشعب. في هذا النضال لتحقيق أحلام الشعب وآماله، حذر عبد الناصر مما سمّاه «المراهقة الفكرية»، واتهم هؤلاء المراهقين بأنهم «يجمدون الكفاح الوطني بتفسيرات أو قوالب تحد قدرته على الانطلاق، أو تشيع فيه روح التردد»، وأضاف أنهم « يقللون من قوة المجتمع بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم علىِ التفكير الخلاق». وفي رأيه تمثل هذه الأفكار الانهزامية «إرهاباً معنوياً» يجب «التصدي له والقضاء عليه». وقد دعا عبد الناصر في هذا البرنامج إلى ثورة ثقافية شعارها «العلم للمجتمع»، وطلب من الجامعات والمعاهد البحثية تطوير نفسها لتحقيق هذا الهدف. فبرأيه، لم يعد شعار الجامعة القديم، «العلم للعلم» كافياً، وأصر على أن «العلم للعلم في حد ذاته مسؤولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية في هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها».[88]

في 26 مايو، كتب طه حسين ردّاً يعلن فيه خلافه مع جمال عبد الناصر لأول مرة. يمكن تفسير هذا الرد، الذي ظهر في واحد من آخر مقالات طه حسين السياسية في «الجمهورية»، بأنه ردٌّ لا على «الميثاق الوطني» فحسب، بل أيضاً على تعليقات هيكل على أزمة المثقفين قبل عام، وهي ما تجاهله طه حسين تماماً حتى ذلك الحين. ركز طه حسين، بطريقة دبلوماسية، على نقطتين محددتين، قائلاً إن تأكيدَ عبد الناصر نفسه في «الميثاق» على أن النقد ضروري لأي تقدم أمرٌ مشجِّع. تناولت النقطةُ الأولى التاريخَ. ففي «الميثاق»، انتقص عبد الناصر من ثورة 1919 ووصفها بأنها فاشلة. وفي تَصادٍ مع رأي هيكل، قال عبد الناصر إن الأحزاب السياسية المسؤولة فشلت في تحقيق أي إصلاح اجتماعي للشعب في أعقاب تلك الثورة، وذلك بسبب ولائها لمُلّاك

الأراضي الأثرياء.[89] وقال إن المعاهدة الإنجليزية المصرية لعام 1936 صادقت على هذا الفشل بقبول استقلالٍ لا قيمة ولا معنى له.[90] كما وصف المرحلة بين 1919 و1952 بأنها «نكسة»، إذ فقد الذين قادوا ثورة 1919 كل مؤهلاتهم الثورية حين تحالفوا مع مُلّاك الأراضي «لتقسيم الغنائم». وهذا «الجو الحزبي الفاسد»، كما وصفه عبد الناصر، جذب المثقفين الذين كان يجب أن يحموا الثورة. لكن في النهاية بدلاً من مقاومة الإغراء، كما قال، ألقت كل هذه الأحزاب أنفسها في أحضان القصر تارةً وفي أحضان الاستعمار تاراتٍ أخرى.[91]

استاء طه حسين، وربما رأى في انتقادات عبد الناصر هجوماً عليه، لأن طه حسين لم يكن مفكراً فحسب، بل كان أيضاً وزيراً وفدياً سابقاً وعضواً في الحكومة. علاوةً على ذلك، كما رأينا، فقد رأى أن الثقافة والتعليم خلال المرحلة ما بين 1919 و1952 من الأسباب الكبرى لنجاح الثورة. لذلك كان فهم عبد الناصر لما حدث مختلفاً جذرياً عن فهم طه حسين، فَرَدَّ طه حسين، مدافعاً عن نفسه وجيله من المثقفين، ردّاً يجدر بنا أن نقتبسه كاملاً.

كل ما قاله الرئيس عن هذه الأحزاب وما كان من اختلافها وتنافسها في الحكم واستباقها إليه لا غبار عليه ولا معنى للجدال فيه. ولكن الرئيس تحدث عن المثقفين وعن نشاطهم في هذه الفترة بين الثورتين، ثورة 1919 والثورة القائمة. ويخيل إلَيّ أنه لم يُنْصِفهم الإنصاف كله، فهم انضموا إلى الأحزاب، واختلفوا كما اختلفت هذه الأحزاب، وأضاعوا في السياسة العقيمة كثيراً من جهودهم وأوقاتهم، ولكنهم في الوقت نفسه لم يخضعوا جميعاً للإغراء، ولم يتنافسوا جميعاً في الحكم ولم تكن جهودهم كلها عقيمة، وإنما كانت لهم جهود صادقة باقية الأثر وما أشك في أن الرئيس يعرف هذه الآثار ولا يجحدها. فهؤلاء المثقفون قد أثاروا في هذه الفترة نهضة فكرية ونشاطاً عقلياً لا سبيل إلى الجدال فيهما. فهم قد أيقظوا الشعب وعلموه بما ألَّفوا من الكتب وما نشروا من الأدب بل بكثير مما كتبوا

في السياسة. وهم قد كانوا قوام التعليم في المدارس والمعاهد على اختلافها، وهم قد نهضوا بأعباء الجامعة بل بأعباء الجامعات الثلاث: جامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس. وهم قد خرَّجوا ألوفاً كثيرة من الشباب الذين ينهضون في هذه الأيام بأعباء الحياة لا في مصر وحدها بل في غيرها من البلاد العربية. وكنت أود لو أنصفهم الرئيس شيئاً بعد أن ذكر انضمامهم إلى الأحزاب وانسياقهم معها.[92]

لعل طه حسين، حين طلب من عبد الناصر أن يكون منصفاً، كان يشير أيضاً إلى الجهد الذي بذله هو وآخرون عندما أمضوا عاماً ونصفَ عام في كتابة دستور جديد للبلاد بعد الانقلاب. ومع أن عبد الناصر في «فلسفة الثورة»، ثم هيكل في «أزمة المثقفين»، اتهما الجيل الأقدم من المثقفين بخذلان الثورة وذلك بعدم إعطاء القادة الجدد الأفكار اللازمة للمضي قدماً، كان كلاهما يعلم أن هذا ليس صحيحاً تماماً. كان طه حسين قد عُيِّنَ في لجنة الخمسين، كما كانت تُسَمَّى، في ديسمبر 1952، وقدمت اللجنة الدستور الجديد في أغسطس 1954.[93] مثَّلت هذه اللجنة مختلف التيارات الفكرية والسياسية في المجتمع المصري آنذاك. فقد ضمت أربعة أعضاء من الوفد واثنين من الأحرار الدستوريين واثنين من السعديين وثلاثة من الإخوان المسلمين واثنين من الحزب الوطني الجديد وعضواً من حزب مصر الفتاة وعضواً من الكتلة الوفدية بالإضافة إلى رؤساء محكمة النقض ومجلس الدولة والمحكمة العليا الشرعية وثلاثة ضباط من الجيش والشرطة وبعض أساتذة القانون الدستوري بالإضافة إلى شخصيات عامة أخرى. وكان ستة من الأعضاء الخمسين مسيحيين أقباطاً.[94] أعطى طه حسين وأعضاءُ اللجنةِ مجلسَ قيادة الثورة ما ظنوا أنه خلاصةُ عقودٍ من الخبرة في الحياة العامة والثقافة والسياسة المصرية. لكن مجلسَ قيادة الثورة آثَر تجاهل دستورهم ولم يُناقَش علناً بَتاتاً.

يصف المؤرخُ الفكريُّ طارق البِشْري دستورَ عام 1954 بأنه تضمن صياغات فنية ودستورية «رفيعة المستوى».[95] وقد حمى هذا الدستور الحريات الفردية والجماعية داخل جمهورية برلمانية.[96] كما كفَلَ حريةَ النشر والصحافة بلا رقابة أو تحكم. ونص على حرية التجمع من دون حضور الشرطة إذا كانت التجمعات للأغراض السلمية وغير مسلحة. كما سمح بإنشاء المنظمات والأحزاب السياسية من دون إذن مسبق من الحكومة إذا رُوعِيَت القوانين الناظمة لإنشائها وما دامت قد وُضعت بصورة سلمية ولغايات سلمية.[97] يصف البِشْري الدستورَ بأنه دستورٌ لِبرالي تجنب كلَّ مُنَغِّصات دستور عام 1923.

> ووجه كون مشروع [كتابة الدستور] مجرد تنقيح لدستور 1923 الملغى، أنه وضع صياغات رفيعة المستوى حقاً، تضمن للبرلمان أن يكون مؤسسة الحكم الرئيسة التي تدور حولها كل سلطات الدولة، وأنه سد الثغرات التي نفذ منها الملك إلى مجمل مؤسسات دستور 1923، ووقف في وجه أي محاولة لرئيس الدولة للتغلب على سلطات الأمة ممثلة في مجلس النواب.[98]

وفقاً لهذا الدستور، يكون رئيس الجمهورية رئيساً برلمانياً تختاره هيئة مؤلفة من أعضاء البرلمان وبعض الهيئات المحلية لمدة رئاسية واحدة من خمس سنوات. ولتجنب تكرار مشكلات دستور عام 1923، نص الدستور الجديد على أنه لا يمكن حل البرلمان للسبب نفسه مرتين، وإذا حُلَّ ولم تجرِ انتخاباتٌ خلال ستين يوماً، يعاود البرلمان القديم الانعقاد في اليوم التالي.[99]

لكن الذين كتبوا الدستور لم يعطوا الجيش أي دور في بناء النظام الدستوري الجديد. ففي تحليله للدستور الجديد، وجد البِشْري «أن واضعي المشروع قد استهدفوا بصنيعهم إقصاء رجال 23 يوليو من أن يكون لهم وجه من وجوه

المشـاركة في السـلطة مـن بعـد، كـما اسـتهدفوا إبعـاد المؤسسـة العسـكرية مـن أن يكـون لهـا دور في العمليـة السياسـية». ومـع اعـتراف البِشْري بـأن مـن كتبـوا الدسـتور كانـوا عـلى حـق نظريـاً في اسـتبعاد الجيـش مـن حكـم البـلاد، إلا أنهـم تجاهلـوا الخريطـة السياسـية الجديـدة، وأنـه في أثنـاء كتابـة الدسـتور، صـار الجيـش وجهـاز الدولـة «يكونـان بنـاء تنظيميـاً متماسـكاً».(100) بمحاولـة اسـتبعاد الجيـش، وُلِـد الدسـتورُ الجديـدُ ميتـاً.(101)

إذا كان رد طـه حسـين الأول عـلى «الميثـاق» بغـرض تصحيـح جمـال عبـد النـاصر بشـأن التاريـخ والـدور الـذي أداه جيـل طـه حسـين قبـل ثـورة 1952 وبعدهـا، فـإن الثـاني كان نقـداً مبـاشراً لرؤيـة عبـد النـاصر بشـأن إنتـاج المعرفـة. ومـن المرجـح جـداً أن نقـد عبـد النـاصر للجامعـة هـو مـا دفـع طـه حسـين للـرد عـلى الزعيـم الشـعبي في المقـام الأول. كان كل مـن عبـد النـاصر في «فلسـفة الثـورة» وهيـكل في «أزمـة المثقفـين» قـد نـال مـن جيـل طـه حسـين مـن قبـل، لكـن طـه حسـين لم يعلـق. أمـا هـذه المـرة فكانـت مختلفـة لأن رسـالة الجامعـة الأصليـة كانـت عـلى المحـك. مـرة أخـرى، يجـدر الاستشـهاد بـرد طـه حسـين كامـلاً.

> أكـد [الرئيـس] - ولـه الحـق في ذلـك كل الحـق - أن العلـم ينبغـي أن يتجـه إلى إصـلاح الحيـاة وترقيتهـا. ولكنـه قـال إن العلـم للعلـم في حـد ذاتـه مسـؤولية لا تسـتطيع طاقتنـا الوطنيـة في هـذه المرحلـة أن تتحمـل أعباءهـا. وقـد وقفـت عنـد هـذه الجملـة لأننـي أعتقـد أن العلـم للعلـم تبعـة نسـتطيع أن نحتملهـا في هـذا الطـور مـن أطـوار حياتنـا. ذلـك أن عـلى الجامعـات والمعاهـد العليـا أن تعلـم الشـباب تعليـماً صحيحـاً صالحـاً يمكنهـم مـن النهـوض بأعبـاء الحيـاة والنفـوذ مـن مشـكلاتها ومـن إصـلاح الحيـاة وترقيتهـا. فـإذا وجـد بـين هـذه الألـوف الكثـيرة مـن طـلاب العلـم مـن ملـك حـب العلـم عليـه نفسـه وأراد أن يخلـص قلبـه وعقلـه للـدرس، وأن يقـف حياتـه عـلى البحـث

العلمي فلا ينبغي أن نرده عن ذلك، ولا أن نغريه بالانصراف إلى الخدمة العملية، بل يجب أن نشجعه كل التشجيع على أن يمضي في الدرس والتحصيل وتعمق حقائق العلم لأن ذلك من خير ما تُخدم به الشعوب.[102]

في هذه الحالة النادرة من الخلاف العلني مع عبد الناصر، كان طه حسين يدافع عن إيمانه الراسخ برسالة الجامعة، وخاصةً كلية الآداب، التي كان تأثيرها العملي المباشر على المجتمع وما زال غير واضح دوماً.

يقول زكريا الشَّلْق إن طه حسين اختار الرد على عبد الناصر في «الميثاق» لأنه شعر بالتفاؤل بشأن دعوة عبد الناصر للنقد البناء وثنائه على الديمقراطية لكونها الحرية السياسية التي يجب أن تصاحب الاشتراكية، أو «الحرية الاجتماعية» على حد تعبير عبد الناصر.[103] لكن، بالنظر إلى تاريخ طه حسين في الجامعة وكلية الآداب، كما ناقشتُه في الفصول السابقة، فمن الأرجح أن نقده كان بغرض دق ناقوس الخطر لما ظن أنه تحول خطر في رسالة المشروع الذي كرس له عقوداً من حياته. لو كان طه حسين متحمساً حقاً بشأن «الميثاق»، لكان من المحتمل أن يناقشه بتفصيل أوسع، وهو ما لم يحدث. علاوةً على ذلك، في رده على «الميثاق»، لم يُشِر طه حسين إلى «الديمقراطية» ولو لمرة واحدة، على ما لهذه الكلمة من مَعَزَّةٍ لديه. كما أنه لم يذكر هذه الكلمة في المقال السياسي الذي كتبه لصحيفة «الجمهورية» بعد شهر، في 19 أغسطس 1962، للاحتفال بالذكرى العاشرة للثورة.[104] كان لدى طه حسين فهم مختلف تماماً للديمقراطية ولوسائل تحقيقها. وأخيراً، في 30 يوليو 1964، تلقى عميد الأدب العربي في منزله خطاباً يبلغه بفصله من صحيفة «الجمهورية».[105]

إعادة تعريف دور الأدب

لم تتغير التوقعات السياسية لما يمكن أن يُسهم به المثقفون في المرحلة الناصرية فحسب، بل تغير ما يُتوقَّع من الأدب أيضاً. فكما بيَّن شريف يونس في كتابه «الزحف المقدس»، سيطر النظام الجديد على المجال الثقافي، بما في ذلك الفن والأدب والإعلام والصحافة، بإلغاء التراخيص وتأميم المؤسسات الثقافية القائمة، وإنشاء مؤسسات جديدة تديرها الدولة بالكامل، مثل وزارة الإرشاد القومي الجديدة والتلفزيون الحكومي. ضمن هذا النظام، باتت التعيينات الوظيفية وكذلك تمويل الأدب والفنون والثقافة عموماً تعتمد أكثر على استحسان السلطات للرسالة الواردة في العمل الفني بدلاً من اهتمام الجمهور في العمل نفسه.[106] يقول يونس إن المعايير التي كانت تُقاس على أساسها الثقافةُ كانت واضحة في «ميثاق المثقفين»، وهي وثيقة نشرها الاتحاد الاشتراكي القومي عام 1965، وقد عرّفت الثقافة بأنها «خدمة تؤديها الدولة الاشتراكية للمواطنين نظير ما يدفعون من ضرائب».[107] كان الغرض من هذه الخدمة، بحسب يونس، هو «إنجاح الثورة وتدعيمها».[108]

ظهرت أيضاً توقعاتٌ جديدةٌ للأدب والفن عموماً بين الكُتَّاب الشباب الذين كانت لديهم أفكار قوية حول الكيفية التي يجب أن يتغير بها الأدب ولماذا. فقد استجابوا للتغيرات السياسية التي تحدث من حولهم واعتقدوا أن من مسؤوليتهم اغتنامَ ما ظنوا أنها لحظة تاريخية لإجراء تغييرات اجتماعية جذرية. وقد تفاعلوا بصورة إبداعية مع فلسفة جان پول سارتر الوجودية ومفهومه عن الالتزام لرسم دور جديد للأدب والمثقفين.[109] انجذب كثيرٌ منهم إلى الواقعية الاشتراكية، وناقشوا الطرائق التي يمكنهم بها أن يجعلوا أدبهم ملتزماً بالثورة ومبادئها. فقد دعوا إلى إنهاء الاستعمار وخلق حياة أفضل للفلاحين والطبقة العاملة. صحيحٌ أن هؤلاء الكتاب كانوا يحترمون

مسيرة طه حسين المهنية الطويلة، وكان معظمهم من طلابه في الجامعة، لكنه شيئاً فشيئاً بات في نظرهم أحد أعمدة مدرسة الأدب القديمة والنقد الأدبي القديم الذي يقاوم الدعوات إلى التزام أكثر صراحةً بالإصلاحات الاجتماعية والسياسية. لكن طه حسين رأى في دعواتهم تسييساً علنياً للأدب، وأصر على دعم حرية الأدباء في اختيار شكل عملهم ومضمونه. وتساءل عمن سيقرر احتياجات الشعب ورَفَضَ أن يسير الأدباء وفق إديولوجية محددة مسبقاً. بيَّنت نقاشاتُه مع الكُتّاب الماركسيين محمود أمين العالِم وعبد العظيم أنيس في مصر عام 1954 ورئيف خوري في لبنان عام 1955 مخاوفَه وبُعْدَه عن أفكار الواقعية الاشتراكية التي كانت تتقدم بسرعة. رأى هؤلاء الكتاب أن أدب الجيل الأقدم لم يكن ملتزماً بما فيه الكفاية وأنه فَشِل في التعامل مع اللحظة الحالية وصراعاتها. وعدُّوا طه حسين ممثلاً لذلك الجيل الأقدم الذي لم يدرك أن الزمن قد تغير. يتناسب هذا أيضاً مع ما يسميه ريشار جاكْمون «وضع التشغيل» العام في المجال الأدبي المصري، حيث يرى جاكْمون أنه في هذه النزاعات بين الأجيال، يحاول الكُتابُ الجددُ خلقَ مجالٍ لأنفسهم بالتعاون فيما بينهم والتعريف برسالتهم عن طريق تحدي رسالة الجيل الأقدم الذي يسعون إلى النيل منه وإزاحته.[110]

على سبيل المثال، في 5 فبراير 1954، نشر طه حسين مقالاً في «الجمهورية» بعنوان «صورة الأدب ومادته»، قال فيه إن اللغة هي صورة الأدب، بينما المعاني هي مادته، وأن الاثنين يشكلان وحدة لا تنفصل. رد العالِم وأنيس على طه حسين وقدما تصورهما للواقعية الاشتراكية الجديدة، وتلا ذلك نقاشٌ تدخل فيه أيضاً عباس محمود العقاد. رد طه حسين على النقد بهدوء لكنه انتقد أفكار العالِم وأنيس لكونها مفرطةً في التجريد، فقال إن ردهما «يوناني لا يُقرأ». كما انزعج العقاد من انتقادات العالِم وأنيس لعمله، وفي رده العنيف اتهمهما بالشيوعية.

ونتيجةً لذلك، طُرِد كل من العالِم وأنيس من منصبيهما التدريسيين في جامعة القاهرة في أثناء تطهير مجلس قيادة الثورة للشيوعيين في سبتمبر 1954. وفي عام 1989، قال العالِم إن الجدل كان بالفعل سببَ فقدانهما لعملهما، وكما انتبه العقاد عن حق، لم يكن نقدهما أدبياً فحسب، بل كان أيضاً سياسياً واجتماعياً.[111]

طوَّر العالِم وأنيس أفكارهما أكثر وأضافا فصولاً جديدةً لإسهامهما في النقاش وجمعا كل ذلك في كتاب «في الثقافة المصرية» الذي نشراه في لبنان عام 1955، وقدَّم له المفكر الماركسي اللبناني الشهير حسين مْرُوَّة. قال مْرُوَّة في مقدمته إن العنوان تسمية غير مناسبة لأن نقد العالِم وأنيس كان دقيقاً وينطبق على الثقافة والفن والأدب ليس في مصر فحسب بل في كل مكان في العالم، ولا سيما في البلدان العربية التي كانت تخوض الصراع نفسه. كان ذلك الصراع، كما وصفه، هو «المعركة الأزلية الأبدية بين كل جديد وكل قديم، بين ثقافة تنعكس فيها آراء وأفكار ومفاهيم وقيم تسند مصالح فئة من المجتمع يكاد يتلاشى دورها التاريخي وينقضي، وبين ثقافة تنعكس فيها آراء وأفكار ومفاهيم وقيم تريد أن تدل على مكان فئة تَلِدُ في المجتمع جديداً، لكي تنقل هذا المجتمع إلى دور تاريخي جديد».[112] في الكتاب، وصف عبد العظيم أنيس المدرسة الواقعية بأنها مدرسة أدبية حديثة جذبت الكُتَّاب الشباب الذين أرادوا أن يكون الرابط بين الأدب والمجتمع «رابطاً حياً يجعل [الأدب] صورة صادقة ومرآة مبدعة لحياة المجتمع في قلقه وأمله وتطلعه».[113] كان إسهام أنيس والعالِم الأكبر هو الإصرار على أن دراسة المضمون الاجتماعي لأي عمل فني وكشفه وتقويمه هو جزءٌ لا يتجزأ من أي إبداع أو نقد أدبي جِدِّي.[114] في هذا الصدد، كما بيَّنا في مقال لاحق، كانا يقولان إن بناء العمل الفني لا يتعلق بالصياغة والمضمون فحسب بل أضافا عاملاً ثالثاً في بناء العمل الفني وهو المضمون

«لا كمجرد مضمون - بل كموقف اجتماعي». فمن وجهة نظرهما أنهما كشفا «عن مقدار الترابط الطبيعي والتداخل الحي بين النقد الفني البحت والنقد الاجتماعي البحت للعمل الفني؛ فنحن لا نقول بالبنية الحية للعمل الفني فقط [...] بل نحدد طبيعة هذه البنية الحية ونكشف عن كل العناصر المكونة لها، ثم لا نفصل هذه البنية عن المضمون الاجتماعي. وبهذا نوحد في نظرة واحدة نوعين من الدراسة طالما فصل كثير من النقاد بينهما وهكذا نوسِّع من مجال النقد الأدبي».[115]

وباستخدام هذا الفهم للأدب والغرض منه، شرع أنيس والعالِم في إدانة الجيل القديم من المثقفين مثل طه حسين وعباس محمود العقاد وتوفيق الحكيم وإبراهيم المازني وغيرهم. استخف هؤلاء المفكرون الشباب بالأدب القديم وما يتميز به، برأيهم، «من جمود وانفصال عن حركة الحياة».[116] رأى أنيس أن الكُتّاب القدماء «مثقفون برجوازيون» مرتبطون بنظام سياسي تديره الطبقات الوسطى ويمثله حزب الوفد. وبعد أن فشلت هذه الطبقات في تحقيق الاستقلال، كان عليها أن تتحالف مع البريطانيين من خلال التوقيع على المعاهدة البريطانية المصرية عام 1936، وبعد ذلك، وفقاً لأنيس، حاولت إقناع المصريين بأن النضال من أجل الاستقلال قد انتهى. ومن وجهة نظر أنيس، كان أدب طه حسين في تلك المرحلة منفصلاً عن مشاعر المصريين. واستخدم أمينة، بطلة طه حسين في رواية «دعاء الكَرَوان»، «الخادمة المصرية التي تتعلم الفرنسية وتتزوج من مهندس الري انتقاماً لأختها»، مثالاً على «عواطف غريبة عن المجتمع المصري لا تفرض نفسها من حياة جِدِّية بل يمليها الاصطناع في غالب الأحيان».[117] وفي مثال آخر، يصف مسرحية توفيق الحكيم «أهل الكهف» بأنها «من الأدب الرجعي، الذي وإن عكس جانباً من الحياة المصرية، إلا أنه لا يشارك في حركتها الصاعدة،

بـل يقبـع عنـد علاقاتهـا وقواهـا الخائـرة المهزومـة».[118] أمـا الأسـوأ عـلى الإطـلاق في نظـر أنيـس فهـو إبراهيـم المـازني، والـذي كان عملـه «إبراهيـم الكاتـب»، بـرأي أنيـس، خـير مثـال عـلى الأدب الانهزامـي، إذ إن بطـل الروايـة منفصـل تمامـاً عـن محيطـه الاجتماعـي.[119] كان الأدب في نظـر العالِـم وأنيـس بيانـاً سياسـياً، لذلـك لم يكـن غريبـاً في نظرهمـا أن يديـر شـخصٌ مثـل المـازني، الـذي يكتـب أدبـاً انهزاميـاً، مجـلاتٍ تمثـل مصالـحَ النظـامِ المَلَكـي والأثريـاء الذيـن اسـتفادوا مـن هـذا الأدب. لم يكـن نقـد العالِـم وأنيـسَ أدبيـاً فحسـب، بـل كان أيضـاً سياسـياً واجتماعيـاً وشـخصياً. فالكاتـب هـو مـا يكتـب.

في رده عـلى العالِـم وأنيـس، ركـز طـه حسـين عـلى النقـاش الأدبي المطـروح، وقـال إنـه غـير مقتنـع بـأن العمـل الأدبي يجـب أن يكـون عـن المجتمـع فحسـب، لأنـه إن كان الأمـر كذلـك، فـلا ينبغـي لأي عمـل أدبي أن يصـف الطبيعـة، عـلى سـبيل المثـال.[120] وقـد تحـدث بشـكل أكثـر صراحـة عـن مخاوفـه بشـأن المضامـين السياسـية للواقعيـة الاشـتراكية في بـيروت بعـد عـام. ففـي جلسـة نقـاش بعنـوان «لمـن يكتـب الأديـب؟» تَنَاظَـر طـه حسـين مـع المفكـر الماركـسي اللبنـاني رئيـف خـوري حـول مسـألة لمـن يكتـب الأديـب: للكافّـة أم للخاصّـة؟ وأعيد نـشر المناظرة، إلى جانـب ردود فعـل قـراء ومثقفـين آخريـن، في مجلـة «الآداب» اللبنانيـة الواسـعة الانتشـار. وكـما هـو معـروف، فقـد أدت الآداب، التـي تأسسـت في ينايـر 1953، دوراً كبـيراً في نـشر أعـمال الواقعيـة الاشـتراكية، أو مـا أصبـح يُعـرف أيضـاً بـأدب الالتـزام.[121]

دافـع رئيـف خـوري في هـذا النقـاش عـن موقفـه الـذي يـرى أن الأديـب يجـب أن يكتـب للكافّـة. وبالكافّـة يقصـد خـوري عـمال المصانـع والفلاحـين والطـلاب وصغـار التجـار والموظفـين. ويـبيِّن أن هـؤلاء القـراء لم يشـكلوا جمهـوره فحسـب، بـل زودوه أيضـاً بالمـواد التـي ابتكـر منهـا عملـه الأدبي. والأهـم مـن ذلـك،

بحسب زعمه، هو أنه يكتب لكي يرشدَ عملُه هذا الجمهور الكبير الذي قال إنه يشكل أساس أي أمة أو دولة.[122] ثم التفت إلى طه حسين وسأله أن يحدد من هم الخاصَّة التي يكتب لها، ولماذا آثَر أن يقتصر قراؤه على المثقفين والأغنياء، واستثنى الفلاحين من صعيد مصر، على سبيل المثال، الذين، من وجهة نظر خوري، سيرون أنفسهم في رواية طه حسين «المعذَّبون في الأرض» أكثر مما يستطيعه عالم رياضيات أو فلك.[123] أصر خوري على أن الأدب يجب أن يكون منفتحاً على الحياة ومتصلاً بها، ويجب أن يكون الأديب دقيق الملاحظة والتحليل. وبخلاف الأدب الذي يُكتَب بقصد الترفيه فحسب أو الذي يركز على الشكل الفني من دون الاهتمام بالمضمون (الفن للفن، كما رآه)، آمَن خوري أن مهمة الأديب هي توعية الناس بحياتهم وإرشادهم من خلال الأدب.[124] وصرح بأن «الأدب ينبغي له أن يتمرس بقضايا العصر ومشاكله». ففي رأيه، كانت هناك أربعة اهتمامات كبرى في الحياة العربية آنذاك: الاستقلال والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسلام. وأكد «أنا أدين بالأدب الموجِّه والموجَّه» من دون أي تأثير من الدولة أو من أهل السلطة.[125]

في رده على خوري، رفض طه حسين الشروط التي أطَّرت النقاش. فقد رأى أن معارضة الخاصَّة بالكافَّة من أجل خلق نقاش هو «شيء مصطنع»، وقال إنه لم يقبل قطُّ الفرضية القائلة بأنه يكتب للخاصَّة. وبيَّن أنه طوال حياته لم يفكر قطُّ في هذه المسميات عند الكتابة أو التعليق على الأدب. فهو لم يَرَ إلا الأدبَ وقراءَ ذلك الأدب، وكيف أحب بعض هؤلاء القراء ما قرؤوه وبعضهم لم يعجبهم. قال إن هذا هو شأن الأدب دوماً، من قبل أن يبدأ الأوروبيون الاهتمام بتلك النظريات الجديدة التي شغلت خوري وغيره.[126] وتساءل، لماذا اختلاق هذه الخصومة وتعقيد الأمور؟ «لِمَ نقسم الشعرة إلى نصفين، ولِمَ نلتمس الظهر في الساعة الرابعة عشرة كما يقولَ الفرنسيون؟» منذ بداية رده،

بـيَّنَ طـه حسـين أن أكثـر مـا يخشـاه هـو تدخـل السياسـة في الأدب. وقـال إن الحديث عـن الأدب «الموجَّـه والموجِّـه» والكتـاب «الملتزمـين وغـير الملتزمـين»، فضـلاً عـن التمييـز بـين الكتابـة «للكافّـة» والكتابـة «للخاصـة»، مصدرُهـا السياسـيون الذيـن يحاولـون اسـتخدام الأدب «لفـرض نظرياتهـم السياسـية».[127]

بـيَّنَ طـه حسـين أنـه لا يوجـد أديـب يكتـب للخاصَّـة حـصراً. فهـو يعتقـد أن الكتابـة تحـدث عندمـا تفـرض فكـرة معينـة نفسـها عـلى الأديـب فيشـعر أنـه مضطـر للتعبـير عـن تلـك الفكـرة شـعراً أو نثـراً، ثـم يعطـي مـا كتبـه للنـاس.

> ومـا أكثـر مـا يخـدع الأدبـاء أنفسـهم فيقولـون إنهـم يكتبـون لأنفسـهم. كلام فـارغ: لا يكتـب الأديـب لنفسـه، ولـو قـد أراد الأديـب أن لا يكتـب إلا لنفسـه لمـا احتـاج إلى الكتابـة، ولاكتفـى بمداعبـة خواطـره وآرائـه حـين تجـول في نفسـه وتضطـرب بهـا عواطفـه، فهـو ليـس في حاجـة إلى أن يقرأهـا مكتوبـة، وحسـبه أن ينعـم بهـا، ولكنـه حـين يخرجهـا مـن نفسـه وحـين يلقيهـا إلى القرطـاس يثبـت أنـه لا يكتـب لنفسـه وإنـما يكتـب لهـا ويكتـب لغيرهـا.[128]

نظـراً إلى رأيـه هـذا عـن فعـل الكتابـة، صرَّح طـه حسـين أنـه غـير مرتـاح للتسـميات، مثـل «الأدب الاشـتراكي» أو «الأدب الشـيوعي» أو «الأدب الديمقراطـي». وأصر على أنـه لا ينبغـي فـرض مثـل هـذه المذاهـب عـلى الأدب، ولا ينبغـي للأديـب أن يشـعر بالالتـزام بالكتابـة وفقـاً لهـذا المذهـب أو ذاك.[129] وكلـما أوغـل في النقـاش، ازدادت حـدة نقـده. سـأل مخاطبـاً الذيـن يؤيـدون الأدب «الموجَّـه» إن كانـوا لا يقـرؤون ويسـتمتعون بـالأدب القديـم الـذي لم يكـن موجَّهـاً. وأكـد أن هـذا لا يبـيِّن إلا التناقـض بـين مـا يحبـون قراءتـه سرّاً ومـا يريـدون كتابتـه علنـاً. بالإضافـة إلى ذلـك، قـال إنـه مندهـش مـن أدبـاء يريـدون التخـلي عـن حريتهـم طوعـاً.

> لِنَقُـل الحـق، ولِنَقُلـه في صراحـة لا نـتردد ولا نشـفق ولا نخـاف، أتريـدون أن تعرفـوا هـذا الحـق؟ هـو بسـيط جـداً: الأدب الموجَّـه هـو الأدب الـذي يـراد بـه أن يكـون أدب

الدعـوة، ويـراد بـه أن يسـوق الشـعوب إلى مـا يريـده بهـا هـذا الحـزب أو ذاك ليكـون اشـتراكياً أم شـيوعياً أم ديمقراطيـاً. ولا أحـب أن أخـدع نفـسي مطلقـاً ولا أحـب أن يخـدع أحـد نفسـه، إني لا أحـب أن أتملـق الشـعب لأخضعـه لما لا ينبغـي أن يخضـع لـه... أمـا أن الأديـب موجَّـه بطبعـه وبفطرتـه توجهـه طبيعتـه هـو ومزاجـه هـو وطبعـه هـو ويتعـرض مـن أجـل ذلـك للسـخط ويتعـرض لـلأذى ويتعـرض للعـذاب والنـكال، فهـذا حقـه وهـذه طبيعتـه في الحياة وهـذه طبيعـة الأدب الـذي يسـتحق أن يكـون أدبـاً. وأمـا أن يـأتي التوجيـه مـن غـيره كائنـاً مـا يكـون غـيره، ليكـن فـرداً، ليكـن حزبـاً، لتكـن حكومـة، لتكـن جماعـة، فهـذا لا صلـة بينـه وبـين الأدب.[130]

وقـال إنـه يقـرأ الأدب الاشـتراكي والشـيوعي كثـيراً، لكنـه نـادراً مـا وجـد الصـدق في هـذا النـوع مـن أدب الالتـزام. كـما أعـرب عـن اعتراضـه عـلى الانتقـادات المتزايدة للكُتَّـاب الذيـن لا يكتبـون عـن «حاجـة الشـعب». فسـأل: «مـا هـذا الـكلام؟ أولاً، مـا هـي حاجـة الشـعب؟ مـا عسـى أن تكـون حاجـة الشـعب، ومـن الـذي يسـتطيع أن يحقـق ويحـدد حاجـة الشـعب في وقـت مـن الأوقـات؟» وانتقـد قَـصْر حاجـة الشـعب عـلى الضروريـات الماديـة مثـل الطعـام، وأصر عـلى أن النـاس «راشـدون» يمكنهـم التمييـز بأنفسـهم بـين مـا يصلـح لأجسـادهم ومـا يصلـح لعقولهـم.[131]

كـما دافـع طـه حسـين عـن الأدب ضـد الاتهامـات القائلـة بأنـه لا يسـتجيب بالسرعـة الكافيـة للأحـداث التـي أعـادت تشـكيل الحيـاة المصريـة. فهـو يـرى أن الأدب سـاعد النـاس عـلى إدراك أن حياتهـم بحاجـة إلى التغيـير، وبذلـك جعـل الثـورة ممكنـة.[132] وقـال إن أدب الثـورة نفسـه الـذي يَلِـجُّ الكُتَّـاب عـلى طلبه بحاجة إلى وقـت ولـن يَحْـدُثَ حتـى ينشـأ أدبـاء جُـدُدٌ في البيئـة الجديـدة التـي أوجدتهـا الثـورة. سـيتغير الأدب عندمـا يعتـاد هـؤلاء الأدبـاء الجـدد عـلى تحررهـم مـن النظـام الملكـي القمعـي والاحتـلال الأجنبـي الفاسـد والنظـام الاقتصـادي الجائـر.[133] ثـم ردَّ طـه حسـين لاحقـاً بـكلام لاذع عـلى الكُتّـاب الشـباب الذيـن يدعـون إلى

«الأدب للحياة»، كما سمّوه، وقال «إنهم يشغلون أنفسهم أكثر مما ينبغي بألوان من السخف لا تغني عنهم ولا عن قرائهم شيئاً». وأكد أنهم يضيعون وقتهم ووقت قرائهم في هذه الأسئلة السخيفة التي تدور حول مسؤولية الأدباء والمرجعية التي يجب أن يحاسبوا أنفسهم أمامها.[134] فقال إن «هذه أوليات فرغ الناس منها منذ تحضروا وعرفوا أنفسهم فلا معنى مطلقاً لأن يبدئ الأدباء فيها ويعيدون». وأضاف أن كل أديب مسؤولٌ عن أدبه والقواعد التي تحكم ذلك الأدب. فمثل أي شخص بالغٍ، الأديبُ مسؤولٌ أولاً أمام ضميره، ثم أمام القانون العام، ثم أمام المجتمع الذي يعيش فيه، وأخيراً أمام الإنسانية جمعاء.[135] لم يفهم ما قصده أولئك الكتّاب الشباب بأدب الحياة، وتساءل: «فإذا لم يكن الأدب للحياة فلم يكون إذن! للموت؟!»[136] وعاد مرةً أخرى إلى المضامين السياسية لهذا النقاش، وقال إن السؤال الحقيقي المطروح هو «أيكون الفن - وفيه الأدب - أداة للإصلاح الاجتماعي كما تريده الدولة أم لا يكون». ومضى قائلاً إن هذا السؤال لا يقتصر على الأدب والفن، بل يشمل أيضاً العلم، مشيراً إلى أن «الخصومة في هذا الموضوع ليست خصومة أدبية ولا فنية خالصة وإنما هي خصومة اجتماعية سياسية». لذلك رأى أن النقاش يدور حول الاختيار بين مذهبين للفن والأدب: إما الفردي وإما الاجتماعي. فمن ناحية، قال إن المذهب الفردي مذهبٌ حرٌّ، يسمح للأدباء باستخدام الأدب أداةً للإصلاح الاجتماعي إن رغبوا في ذلك، أو للتعبير عن الذات أو المجتمع أو الطبيعة إن أرادوا ذلك. من ناحية أخرى، لا يقبل المذهب الاجتماعي أي شيء سوى وجهة نظره الخاصة بأن الأدب «وسيلة اجتماعية خالصة». وختم بالقول: «من حق الأدب أن يقحم نفسه في السياسة إن شاء. ولكني أكره أن تقحم السياسة نفسها في الأدب، وأتمنى على الأدباء ألا يجعلوا للسياسة وللسياسة العملية خاصة على أدبهم سبيلاً».[137]

الملحوظُ في هذا الجدل مع الكُتّاب الشباب هو غياب سخرية طه حسين

المعتادة التي ميزت نقاشاته السابقة مع أفراد من جيله والجيل السابق. في الواقع، كتب أن هذا الحديث عن أدب الالتزام أو الأدب في سبيل الحياة هو «حديث ضقت بإملائه أشد الضيق»، لأنه يدَّعي أنه يتعلق بالأدب في حين أنه «ليس من الأدب في شيء». لكنه قال إنه تَدَخَّلَ لأنه شَعَرَ أن الكُتَّاب الشباب حيارى ووقعوا في «جدال متصل عقيم» منعهم من تكريس أنفسهم للأدب.[138] كان من الواضح أنه محبَطٌ لكنه دحض حججهم بهدوء وحذر مراراً من ترهيب الكتاب وإجبارهم على الكتابة وفقاً لإديولوجيات محددة.

لكن الكُتَّاب الشباب، الذين شعروا أن الأدب يجب أن يؤدي دوراً مباشراً في النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية بعد الثورة، رأوا أن خلافهم مع طه حسين في غاية الأهمية. إذ شعروا أن دورهم هو توجيه الناس والكُتَّاب الآخرين أيضاً. وكان طه حسين يقول لهم بالضبط ما لا يريدون سماعه. فمن خلال إصراره على أنه «ليس من الضروري أن نسخر الأدب لهذا الغرض أو ذاك، وليس من الضروري أن نسخر الفن نفسه لهذا الغرض أو ذاك»، اعتقدوا أنه يريد أن يستبعدَ الأدبَ من الصراع.[139] مثل مُرُوَّة وجاكمون، يرى الباحث الأدبي أحمد أبو حاقة أن الصراع بين طه حسين ورئيف خوري هو صراع أجيال، إذ يذكر أبو حاقة أن خوري كان في الثالثة والأربعين من العمر وطه حسين في السادسة والستين حينها ليقول إن الأول يمثل الجيل الأصغر بينما يمثل طه حسين الجيل الأكبر. يعتقد أبو حاقة أن خوري كان يتمرد على معايير النقد الأدبي القائمة على أمل حدوث تغيير اجتماعي أكبر، بينما كان طه حسين متقدماً في العمر ومحافِظاً.[140] وفي الآونة الأخيرة، توسَّع يوآڤ دي كاپوا في هذا الأمر، إذ بيَّنَ كيف أن هذا النقاش همَّش الجيل الأكبر من الأدباء الذين رفضوا إلباسَ الثقافة لَبُوساً إديولوجياً.[141] فهو يشير إلى أن طه حسين لم يُدعَ حتى لحضور محاضرة جان پول سارتر وسيمون دوبوڤوار المنتظرة بشوق في

جامعة القاهرة عام 1967، ولم يعلم بزيارتها إلا من الصحف.[142] وهذه مفارقة عجيبة، ولا سيما أن طه حسين كان هو من قدَّم سارتر وفلسفته إلى العالم العربي في دوريته «الكاتب المصري» عام 1946، وكان هو من صاغ مصطلح «الالتزام» في المقام الأول.[143]

ومن المثير للاهتمام أنه في كل هذه النقاشات لا الكُتَّاب الشباب ولا طه حسين نفسه أتى على ذكر اتهاماته بالشيوعية التي وُجهت ضده في أواخر الأربعينيات من القرن المنصرم. فبالإضافة إلى مطالباته المستمرة بالتعليم المجاني للجميع، نشر طه حسين سلسلة من الأعمال الأدبية التي تُدين الظلم الاجتماعي في مصر في ذلك الوقت. وشدد على أهمية مكافحة الفساد، وكذلك الفقر والجهل والمرض المتفشي بين قطاعات كبيرة من السكان. ومن بين هذه الأعمال، على سبيل المثال، «أحلام شهرزاد» (1943)، «شجرة البؤس» (1944)، «جَنَّةُ الشوك» (1945)، «القَدَر» (1947)، «مرآةُ الضمير الحديث» (1948)، «الوعد الحق» (1949)، «جَنَّةُ الحيوان» (1950) وأهمها «المعذَّبون في الأرض» التي حُظِرت في مصر، فاضطُرَّ إلى نشرها في لبنان عام 1949. كما نشر سلسلةً من المقالات بين عامي 1945 و1949، تحدث فيها بصراحة عن خيبة أمله في نتيجة معاهدة 1936 ومدى ضآلة تأثيرها على الفقراء والمحتاجين. وعبر في هذه المقالات عن رفضه لتجاهل الموظفين الحكوميين لاحتياجات الناس، وضيقه من انتشار الفساد في ظل الاحتلال البريطاني، وقلقه من عدم وجود نظام رعاية اجتماعية يحفظ كرامة الأرامل والأيتام.[144] لهذه الأسباب كلها ساورت الملكَ فاروق شكوكٌ في انتماء طه حسين إلى الشيوعية وعارض تعيينه وزيراً للمعارف العمومية في حكومة الوفد الجديدة عام 1950. ولم يُذعِن فاروق إلا بعد ثبات مصطفى النحاس على موقفه. ومع أن طه حسين شارك في النقاش مع الكُتَّاب الشباب بصفته أديباً فحسب، ولم يشر إلى كونه رجلَ دولةٍ

وسياسياً، كانت مخاوفه بشأن أدب الالتزام وتأثيره على الحريات الفردية نتيجةً لخبرته الطويلة والعميقة في الدولة ومؤسساتها. ثم تبيَّن لاحقاً، كما يشير دي كاپوا في تقويمه الشامل للالتزام، أن مخاوف طه حسين، في نهاية المطاف، كان لها ما يُسوِّغها:

> بما أن الالتزام مسعىً وجوديٌّ يرمي إلى تغيير الكينونة العربية، فقد حددت الدولة مفهومه بأنه التزامٌ بالسياسات المقدسة المتمثلة في التضحية الجماعية والإحياء. هكذا أصبح الالتزامُ موضوعَ القومية العربية. فبعد أن أُفْرِغ من معناه الأصلي المتمثل في الالتزام الفكري بالحرية بحد ذاتها، انزلق بالتدريج إلى فخ الالتزامات المخادع الذي يجعل الالتزام هو مرجعية ذاته. في هذا الدور الجديد، استُخدِم الالتزام لتسويغ أعمال الإرهاب السياسي المروعة ضد قائمة طويلة من الأعداء الداخليين الحقيقيين والمزعومين.[145]

عالَمٌ آفِلٌ

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، راح يتلاشى من المشهد العديدُ من مثقفي الجيل القديم الذين عَدَّهم الكتّابُ الشبابُ مقاومين للأفكار الجديدة. وأُلقيت كلماتُ تأبينٍ مؤثرةٌ في مَجْمَع اللغة العربية احتفاءً بحياتهم وعملهم، وقد حضر طه حسين العديد من تلك الفعاليات. فقد ودّع زملاءه في الجامعة والمَجْمَع أحمد أمين (1954) وعبد الحميد العَبّادي (1956) وعبد الوهاب عَزّام (1959) ومنصور فهمي (1959) ومحمد شفيق غُرْبال (1961). كما فقد أصدقاء مقربين مثل محمد حسين هيكل (1956) وأستاذه أحمد لطفي السيد (1963) وعلي عبد الرازق (1966) وأحمد حسن الزيات (1968) وصديقين تونسيين هما العالمان حسن حسني عبد الوهاب (1968) وشيخ

الزيتونة فاضل عاشور (1970). ومات خصمه، عباس محمود العقاد، عام 1964، واستحضر طه حسين ذكراه بلوعةٍ واحترامٍ كبيرين. وفي عام 1965 توفي الفقيه عبد الحميد بدوي الذي رحب به طه حسين باعتزازٍ في المَجْمَع عام 1945. كما غاب عن اجتماعاتِ المَجْمَع، التي كان طه حسين يُداوِم على حضورها، منافسُه السياسيُّ الفقيهُ القانونيُّ عبد الرزاق السنهوري (1971) والكاتبُ والشاعر محمود تيمور (1973) وآخرون.

بعد وفاة جمال عبد الناصر المفاجئة، ألقى طه حسين كلمةَ تأبينٍ له في مَجْمَع اللغة العربية في 5 أكتوبر 1970.[146] كانت كلمتُه قصيرةً أعرب فيها عن حزنه الشديد وأشاد بجهود عبد الناصر في إزالة الفروق الطبقية ووقوفه دوماً إلى جانب الفقراء. وفي بِضْعِ جُمَلٍ بدت في غير محلها، ذكر طه حسين أنه أثار مسألة السجناء السياسيين مع عبد الناصر، معرباً عن قلقه على أُسَرِهم ومعاناتهم في غياب آبائهم وإخوانهم. وأكد أن عبد الناصر قد طمأنه بأنَّ الحكومة مستمرة في دفع رواتبهم وأن وزارة الأوقاف تعتني بأُسَر السجناء الذين لا يعملون لدى الدولة. كما استذكر طه حسين علاقته مع عبد الناصر، قائلاً إنها قوية وتعود إلى الأيام الأولى للثورة، وقال إنه ممتنٌّ له خاصةً حين منحه قِلادةَ النيلِ عام 1965.[147] كما منحه عبد الناصر أيضاً جائزة الدولة التقديرية للأدب عام 1959، كما هو مُبيَّنٌ في الصورة أدناه. وأشاد طه حسين بدور عبد الناصر وقت العدوان الثلاثي حين قاد الحرب ضد إنجلترا وفرنسا وإسرائيل عام 1956، وقال إنه لن ينسى الخطاب الذي ألقاه عبد الناصر في الأزهر الشريف حين رفض الاستسلام وشدد على ضرورة القتال.



الصورة 17: جمال عبد الناصر يُكرِّم طه حسين، عام 1959. بإذن من أُسْرة طه حسين.

أمـا بخصـوص هزيمـة مـصر الساحقة عـام 1967، التـي لم يكتـب عنهـا طـه حسـين شـيئاً، فقـد حيّـا شـجاعةَ عبـد النـاصر بجملـة قصـيرة، قائـلاً إنـه تحمـل الهزيمـة كـما ينبغـي لرجـل يعـرف حقـوق الشـعب عليـه، ويعـرف حقـوق الوطـن عـلى الشـعب.[148] كان طـه حسـين يعلـم أن أعظـم

إنجازات عبد الناصر التي سيسجلها له التاريخ هي وقوفه إلى جانب الفقراء وفي وجه القوى الاستعمارية المتغطرسة خلال السنوات الثماني عشرة التي قضاها في السلطة. واللافت للانتباه أن طه حسين لم يشر إلى مدى تورط عبد الناصر في إسكات المعارضة ولا مسؤوليته عن هزيمة 1967. وهذان الجانبان ما زالا أكثر الجوانب إثارةً للجدل في إرث عبد الناصر، وما زال المصريون يختلفون عليها حتى يومنا هذا. خلا تأبينُه أيضاً من أي ذِكْر للحرية أو الديمقراطية أو الثقافة أو الجامعة. في تأبينه لعبد الناصر، الذي أحدثت وفاتُه موجاتٍ من الصدمة في مصر والعالم العربي بأسره، آثَر طه حسين، الذي كان يُناهز الحاديةَ والثمانين حينها، التزامَ الصمتِ بشأن تأثير القائد العظيم على المشروع الذي كان طه حسين قد كرَّس له عقوداً من حياته.

خاتمة

تَحَمَّس طه حسين كثيراً لانقلاب الجيش في 23 يوليو 1952. فقد رأى أن الانقلاب واحتضان الشعب «للحركة المباركة» كان نتيجةً لما ظن أنه «نهضة مصر الثقافية». ففي قراءته لما حدث، ظن أن هذه النهضة، التي قادتها الجامعة وانتشرت بفضل التعليم والأعمال الفنية والأدبية، جعلت الناس يفهمون قيم الحرية والعدالة والمساواة. واعتقد طه حسين أنهم أدركوا ما عجز النظام القديم الفاسد عن توفيره لهم، لذلك أيَّدوا حركة الجيش لتغيير حياتهم إلى الأفضل. وبرأيه، حوَّل تأييدُ الشعبِ الساحقُ للجيش الانقلابَ إلى ثورة. وإدراكاً منه لأوجه القُصور التي كانت موجودةً قبل الانقلاب، والتي لم يَنِ ينتقدها، كان يرجو أن يتمكن هذا العهدُ الجديدُ من القضاء على الفقر والمرض والجهل.

ظن طه حسين أن الناس، بانحيازهم إلى الجيش، أبدوا أنهم يفهمون ما هو خيرٌ لهم وأن السلطة يجب أن تُعادَ إليهم في أسرع وقت ممكن. من خلال بعض المقالات في الأيام الأولى للثورة، والأهم من ذلك، في دستورٍ مُجْهَض أعطى السلطة الكاملة لبرلمان منتخب ضمن نظام جمهوري ديمقراطي، دعا طه حسين ضباطَ الجيش إلى العودة إلى ثكناتهم وتسليم السلطة للمدنيين. كان يمكن للدستور الجديد أن يفسح المجال للحريات الفردية والجماعية، وأن يضمن معالجة العيوب الدستورية السابقة التي سمحت للملك بالتلاعب بمؤسسات البلاد. وكان يمكن للدستور الجديد أيضاً أن يقدم المزيد من الضمانات بأن يظل الشعبُ دوماً، من خلال برلمانه المنتخب، المصدرَ الأساسيَّ للسلطة في البلاد.

بعد رفض الدستور ونشأة خطاب رسمي استخفَّ بمرحلة ما بين الثورتين واتهم مثقفيها بالفساد والانفصال عن الناس، آثر طه حسين السكوتَ على معظم سياسات عبد الناصر الداخلية. في الخطاب الرسمي الجديد، احتكرت طليعةُ الجيشِ التحدثَ باسم الشعب. ومع غياب الأحزاب السياسية والصحافة الحرة، لم يكن هناك مجال حقيقي لأي معارضة جِدِّية. واختُصر دورُ المثقفين الجديد، كما حدَّده هيكل، في إمداد النظام بأفكارٍ تُعَزِّزُ رؤيته وخططه. لكن فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وضع عبد الناصر مصرَ بشجاعةٍ في قلب حركات الكفاح ضد الاستعمار، وكان يحظى بدعم طه حسين الكامل في صراعاته مع القوى الغربية. ولما كان استقلالُ مصرَ جديداً وهشّاً بين عامي 1954 و1956، ظن طه حسين أنه من الضروري أن يلتف المصريون خلف زعيمهم إلى أن يرسُوَ هذا الاستقلالُ على أرض أصلب وتغادرَ القواتُ البريطانيةُ البلاد. ونتيجةً للعدوان الثلاثي على مصر، بالإضافة إلى قمع القوى الأوروبية العنيف لحركات التحرُّر في شمال إفريقيا وغيرها من الدول، أصبح الغرب عدواً ليس له أي وزن أخلاقي.

لكنَّ صَمْتَ طه حسين عمّا كان يحدث في مصر لم يكن صمتاً مطلقاً. فقد استخدم الأدبَ منفذاً للتعبير عن رفضه للقيود الإديولوجية المفروضة على الكُتّاب والفنانين والمثقفين. كان «أدب الالتزام»، بالنسبة إليه، شكلاً من أشكال الدعاية السياسية التي تستخدم الأدبَ لأغراض سياسية. ومع ذلك، أبعدته ممانعته عن جيلٍ من الكُتّاب الشباب الذين أخذوا الواقعية الاشتراكية على محمل الجد وآمنوا أنه من المستهجَن أخلاقياً ألا ينخرطَ أيُّ كاتب في النضال الثوري المناهض للاستعمار. أخيراً، ونيابةً عن الجامعة، اختلف طه حسين علناً مع عبد الناصر عندما عارض رؤية عبد الناصر القائلة بأن التحديات التي تواجه النضال الوطني جعلت من الضروري التخلي عن «العلم للعلم» بوصفه رفاهيةً لا تستطيع مصر تحملها، فآثَرَ طه حسين أن يتكلم بصراحةٍ. صحيحٌ أن طه حسين أدرك أن دعوته لن تُسْمَع، لكنه آمن أنه من الضروري أن يدافع عن الجامعة ورسالتها. فطوال العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن المنصرم، كانت الجامعةُ حجرَ الزاوية في كامل مشروعه للثقافة والتعليم. كان يؤمن أن الجامعةَ، ولا سيما كلية الآداب، ومناهجَها البحثيةَ والتدريسيةَ الحديثةَ، هي المؤسسة الوحيدة القادرة على التعاطي بصورة واعية مع التراث العربي الإسلامي والأفكار القادمة من أوروبا. وقد حاجَّ بأن هذه المعرفة وحدها، المتجذرة في «القديم» و«الجديد»، يمكن أن تقدم الحلول اللازمة لمواجهة التحديات التي تواجه البلاد في العصر الحديث. كان هذا الخلاف العلني مع عبد الناصر آخرَ صرخةٍ يطلقها طه حسين من القلب للدفاع عن دراسة العلوم الإنسانية في البلاد.

الخاتمة

================

هـذان الأمـران، الخصومـة بينـي وبـين القـصر وبينـي وبـين الوفـد، همـا اللـذان أثـارا هـذه الثـورة الهائلـة التـي شـغلت النـاس عامـاً كامـلاً حينـما صـدر كتـابي «في الشـعر الجاهـلي». فالخصومـة لم تكـن دينيـة ولا أدبيـة، وإنـما كانـت سياسـية.

طه حسين [1]

بـدلاً مـن الاعتـماد حصريـاً أو بصـورةٍ أساسـيةٍ عـلى أعـمال طه حسـين المنشـورة، اسـتفدتُ في هـذا الكتـاب اسـتفادةً كبـيرةً مـن الوثائـق الحكوميـة والأوراق الخاصـة ومصـادر أخـرى - مهمَلـةٍ إلى حـد بعيـد حتـى الآن - لرسـم صـورة جديـدة لـدور طـه حسـين وآرائـه بصفتـه مدافعـاً أساسـياً عـن الجامعـة المصريـة، ومسـؤولاً حكوميـاً شـارك بعمـق في تصميـم السياسـات التعليميـة وتنفيذهـا، وشـخصيةً محوريـة في النقاشـات حـول مكانـة اللغـة العربيـة الفصحـى في المجتمـع والثقافـة المصريـة خـلال النصـف الأول مـن القـرن العشريـن. عـلى نطـاق أوسـع، تُعَقِّـد إصلاحـاتُ طـه حسـين خـلال المرحلـة البرلمانيـة المصريـة مَيْـلَ الباحثـين للتركيـز عـلى الـصراع الثلاثـي بـين الملـك والإنجليـز والأحـزاب السياسـية، ثـم إبـراز عجـز النظـام البرلمـاني عـن إنهـاء الاحتـلال والادعـاء بأنـه إرهـاصٌ حتمـيٌّ لانقـلاب الضبـاط الأحـرار عـام 1952. يوضـح عمـل طـه حسـين السـياسي أن البرلمـان،

على الرغم من الصعوبات والإحباطات، نجح في سَنِّ إصلاحاتٍ وسياساتٍ مؤسسيةٍ دائمةٍ، مثل توفير التعليم المجاني قبل الجامعي وتوسيع التأثير الثقافي المصري في الخارج. ومع أن طه حسين دأب على انتقاد السياسات الحزبية وتأثيرها الضار على الاستقرار وصنع السياسات، لم يعرب قط عن فقدانه الأمل في الحكم البرلماني وعدَّه دوماً النظام السياسي الأنسب والأصلح. والأهم من ذلك هو أنه حتى استيلاء الجيش على السلطة عام 1952، لم يعتقد أن مشروعه الإصلاحي قد فشل.

في بناء مؤسسات الثقافة والتعليم، واجه طه حسين، إلى جانب مثقفين وصناع سياسات آخرين من جيله، تحديَ الغرب بثقةٍ بالنفس، وآمنوا أن احتضان الجديد (كالجامعة العلمانية وأنواع التعليم والمعرفة وطرائق التدريس والبحث والممارسات الاجتماعية الجديدة) لا يعني التخلي أو الانتقاص من تقاليدهم وتراثهم الأدبي، بل يعني التعامل النقدي مع ما يضمن الاستمرار الطبيعي لذلك التراث. وعلى غرار النهضويين الأوائل، كان الجديد يستنهضهم، لكنهم كانوا يشعرون برسوخ جذورهم في الماضي. كان هؤلاء المصلحون يدركون جيداً الجدلَ النظريَّ حول «الأصالة والحداثة»، لكنهم فهموا أيضاً أن النظريات يجب أن تكون راسخةً في حياة الناس ويجب ترجمتها إلى أفعال لتكون فعالة وتُحَسِّنَ تلك الحياة بطريقة مباشرة. من خلال العمل على إصلاح وزارة المعارف العمومية، وتقوية الجامعة المصرية، وإنشاء مَجْمَع اللغة العربية، كانوا يَشْرَعون بثقةٍ في مشروع ملموسٍ من المؤالفة الطبيعية القائمة على التلقي النقدي الإيجابي لا الاستقبال السلبي الساذج للأفكار والمؤسسات والممارسات القادمة من أوروبا.

ومع ذلك، لا يحاول هذا الكتاب الدفاع عن طه حسين وجيله ولا يدَّعي أنهم أصابوا في كل شيء فعلوه. بل هو محاولة لفهمهم في سياقهم الخاص

وليس من خلال منظور كل ما حدث منذ ذلك الحين. ولأن الأحداث السياسية منذ عهد جمال عبد الناصر جعلت مشروعهم للمؤالفة الطبيعية مستحيلاً، فقد أُعيدت كتابةُ التاريخ في مصر نفسها بطريقة رمت كل هؤلاء المثقفين إما في هذه السلة وإما في تلك: إما «حداثيين» وإما «تقليديين»، على سبيل المثال. وطه حسين خيرُ مثالٍ على المثقف الذي ظل حبيسَ هذه الثنائيات التي تتغاضى عن السياق الذي كتب فيه وعن القيود البيروقراطية والمؤسسية التي اتخذ فيها قراراتِه - سواءٌ حين يتذكره الإسلاميون الذين شَيْطَنُوه أم حين يتذكره غيرهم ممن يمجدونه. وقد تزامن هذا الميل أيضاً مع نُقاد دراسات ما بعد الاستعمار في الغرب الذين يعتمدون على مقاطع منتقاة من كتابات طه حسين وجيله المنشورة لتكوين صورة عنهم بوصفهم مثقفين «أغوتهم» الثقافة الأوروبية.

لكن طه حسين كان مدركاً تماماً للأبعاد السياسية للثقافة والتعليم. فيما يراه، لم تكن الثقافة أبداً مجالاً اجتماعياً فنياً منعزلاً، بل كانت أفضل وسيلة لضمان نجاح الديمقراطية المصرية، وتحقيق التكافؤ الفكري مع أوروبا، ومحاربة علاقات القوة غير المتكافئة التي أعاقت البلاد عن تحقيق الاستقلال الكامل. فخلال المرحلة البرلمانية، لم يكن طه حسين مثقفاً فحسب، بل كان سياسياً أيضاً. لذلك من الضروري أن ننظر في حياته المهنية بصفته موظفاً حكومياً وحياته السياسية بصفته رجل دولة من أجل التوصل إلى قراءات جديدة لأعماله المنشورة في ضوء السياقات التي كُتِبت فيها. ومن الطريف أن اعترافاً غير متوقع بعمل طه حسين السياسي العميق جاء في نص مُتأنٍّ من قبل خصمه في الجدل الشهير حول أدب الالتزام، محمود أمين العالِم. ففي فصل قصير نُشِر في أواخر ستينيات القرن العشرين، بدأ العالِم بحكاية عن زيارة قام بها مع اثنين من أصدقائه إلى منزل طه حسين في عام 1946 أو 1947 لمناقشة الأدب.

وما إن تحوَّل الحديثُ إلى الوضع السياسي المتفجر في البلاد، حتى اندهش العالِم من شغف طه حسين بالسياسة، فقال إنه «اندفع بكليته إلى حديث السياسة.. وأحسست في حديث الدكتور طه حسين اهتماماً وحماساً بهذا الحديث أكثر مما أحسست به في حديث الأدب». فقد انتقد طه حسين الشبابَ لأنهم كتبوا الكثير عن «الثورة» من دون إتقان «فن العمل الثوري»، وأصر على أنه يتعين عليهم دراسة «التكتيك الثوري والاستراتيجية الثورية». يصف العالِم كيف تركه هذا اللقاء وأصدقاءه في حالة ذهول وتصميم، وكيف كان واحداً من عوامل عديدة غيرت مجرى حياته في السنوات التالية.[2] في سرد هذه الحكاية، يقول العالِم إنه يريد لفت الانتباه إلى «جانب من جوانب عميد الأدب ما زال بعيداً عن الدرس والتحليل والتفسير والتقييم»، ويسأل نفسه عن أفضل طريقة للتفكير في طه حسين وفهم ثلاث حقائق محيرة عنه: الأديب الشاعر الفنان، المفكر العالم الباحث، والرجل العملي. وبعد تفكير عميق، كتب العالِم أنه يرى أن فلسفة طه حسين تقوم على «عقل مقتدر، وفكرة عاملة، ورأي مريد نافذ، وموقف فعال يسعى للإصلاح والتغيير ما استطاع»، وهو ما دفعه إلى استنتاج أن طه حسين كان «مفكراً عملياً».[3] يرى العالِم أن «مستقبل الثقافة في مصر» دليلٌ على فكر طه حسين العملي، إذ تمكَّن حين أصبح موظفاً حكومياً من تنفيذ العديد من الأفكار النظرية التي كتبها في هذا الكتاب. وينتهي العالِم إلى أن «الحديث عن الحياة العملية للدكتور طه حسين ودلالاتها على حقيقة ملامحه الفكرية تستحق دراسةً خاصةً لا تحتملها هذه الدراسة السريعة».[4] يصعب الجزم بالسبب الذي دفع العالِم إلى إعادة النظر في مشروع معلمه القديم، أو إن بدت تحفظاتُ طه حسين على الأدب الملتزم منطقيةً أكثرَ في أواخر ستينيات القرن العشرين. على أي حال، لا يمكن أن يقال إن الرجل الذي وصفه العالِم في نصه يُرَوِّجُ «للفن من أجل الفن» كما اتهمه الكُتاب الملتزمون.

وبما أن كتابي هذا يتجاوز النقاشات العقيمة حول تصنيف طه حسين في خانة المثقف «التغريبي» أم في خانة المثقف «الأصيل ثقافياً»، فهو يقدم فهماً أكمل وأشمل للمشروع الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي كرس له حياته الراشدة: بناء مؤسسات تعليمية وثقافية قوية من شأنها أن تسهم في تطوير قيادة وطنية جديدة ومواطنين عصريين متعلمين، وتُقَوِّي استقلال البلاد السياسي، وتفتح الطريق أمام ثقافةٍ متنوعةٍ ومنفتحةٍ، راسخةٍ بعمقٍ في التراث العربي الإسلامي، ومتكاملةٍ تماماً أيضاً مع الثقافة الغربية المعاصرة ومشاركة فيها. طور طه حسين أفكاره بالتوازي مع قراراتٍ سياسيةٍ ملموسةٍ لتنفيذ ما عدَّه مشروعاً ضرورياً لمناهضة للاستعمار. فمن خلال تركيزه على المؤسسات وعملها الفعال في سياقٍ استعماريٍّ مليءٍ بالتحديات، كان منهمكاً في محاولةٍ لتوسيع مشروع النهضة وتعميقه من خلال مَنْحِه ما اعتقد أنه بنيةٌ تحتيةٌ مؤسسيةٌ مستديمةٌ لا غنى عنها.

إن القراءاتِ الاجتزائيةَ التي تنزع كتابَ «مستقبل الثقافة في مصر» من سياقه والاتهاماتِ الموجهةَ إلى طه حسين بأنه كان يحاول إلحاق مصر بأوروبا ثقافياً لا تعلل ارتباطَه الجِدِّي بالتراث العربي الإسلامي ولا تفانِيَهُ في الحفاظ على العربية الفصحى من خلال عمله في الجامعة ومَجْمَع اللغة العربية. علاوةً على ذلك، تساعدنا تفاصيل مشروعه في فهم علاقته المعقدة مع الأزهر فهماً أفضل. إن انتقاداتِه الحادةَ للأزهر في سيرته الذاتية «الأيام» وكتاب «مستقبل الثقافة في مصر»، اللذين رفض فيهما طرائقَ تدريس الأزهر وجمودَ شيوخِه، بحسب رأيه، قد تُقْنِع القارئ بأن طه حسين كان العدوَ اللدودَ للجامع-الجامعة المرموقة.[5] لكن هذه الانتقاداتِ لا تُعَلِّل سبب حديثه باعتزاز عن ذكرياته هناك حين كان طالباً، ولماذا نَسَبَ للأزهر الفضلَ في الحفاظ على التراث لعدة قرون، أو لماذا أشاد به وأكَّد «على أن في الأزهر كنزاً من خصب العقول

وذكاء القلوب وحسن الاستعداد لجلائل الأعمال يجدر بمصر الحديثة ألا تهمله ولا تنساه».[6] في سياق مشروعه السياسي والثقافي لمصر، كان خلاف طه حسين مع الأزهر في المقام الأول حول منح المؤسسات الحديثة مثل الجامعة ومَجْمَع اللغة الحقَّ في التعامل بصورة نقدية مع التراث العربي الإسلامي وتيسير العربية الفصحى. كان المستشرقون يتعاملون سلفاً مع التراث واللغة الفصحى، ورفض طه حسين أن يُستبعَد هو وغيره من العلماء المصريين والعرب من هذه الحوارات الجديدة والمناقشات العلمية. لم يسعَ طه حسين إلى إقصاء الأزهر من إصلاحاته، لكنه أدرك أن احتكار المؤسسة الدينية للتراث واللغة لا بد أن يُواجَه. كان طه حسين يرى أن إضفاء الطابع الديمقراطي على التراثِ واللغةِ هو الطريقة الوحيدة لإبقائهما على قيد الحياة ولصيقَين بحياة الناس اليومية. وهذا وَضَعَه في صِدام مع الأزهر، والسياسةُ الحزبيةُ فاقمت الخصومة بينهما.

بحلول عشية انقلاب الضباط الأحرار عام 1952، اعتقد طه حسين أن الدراسة المؤسسية للعلوم الإنسانية بأشكالها العربية-الإسلامية والأوروبية قد نجحت في دفع النهضة إلى الأمام. بل إنه عزا نهضة مصر الحديثة، كما سمَّاها، إلى كلية الآداب والبحوث التي أنتجتها والمعرفة التي نشرتها في الكتب المدرسية والمحاضرات والمؤتمرات والمناقشات العلنية للأطاريح الجامعية. كان لديه ثقة كافية في مؤسساته والخبرة التي طورها العلماء المصريون داخلها حتى أنه شعر أن مصر مستعدة لتصدير هذه المعرفة خارج حدودها ومواجهة السياسات الاستعمارية الفرنسية في شمال إفريقيا. وكذلك كان يعتقد أن احتضان الشعب للانقلاب العسكري دليل آخر على نجاح سياساته التعليمية والثقافية. ففي نظره، عرَّفت المعرفةُ التي أُنْتِجَت في العقود التي سبقت الانقلاب الناسَ بحقوقهم، وقد دعموا الجيش لأنه وعدهم بإعادة تلك الحقوق. وبرأيه، تحوَّل الانقلاب إلى ثورة بفضل التأييد الشعبي الساحق لها.

وأكد أن الأدب مهّد الطريق إلى الثورة لأنه بيّن للناس ما ينبغي أن تكون عليه حياتُهم وأن العدالة والمساواة ينبغي أن تسودا هذه الحياة. ومن غير انتقاص للجهد الفردي والإبداع للكُتّاب والفنانين والمعلمين المصريين، يروي هذا الكتابُ، بتركيزه على المؤسسات، قصةً أدق عن تاريخ التأثير الثقافي لمصر في العالم العربي، بدلاً من مجرد تكرار أسطورة قومية عن الهيمنة الثقافية الدائمة لمصر في المنطقة. صحيحٌ أن طه حسين دافع عن القناعة بأن لدى مصر ثقافةً غنيةً تطورت عبر تاريخها الطويل، لكنه رأى أيضاً أن المؤسسات التي تعمل بصورة جدية والمُمَوَّلة تمويلاً جيداً هي البنية التحتية الضرورية التي يمكن لمصر من خلالها أن تنتقل عملياً من استهلاك الثقافة إلى إنتاجها وتَوَلِّي دور قيادي فيها.

في السياق البرلماني، يتجاوز اهتمامُ طه حسين بالجمهور ميلَ النهضويين التقليدي إلى إسناد دور مُثقِّفي الجماهير لأنفسهم. بدلاً من ذلك، عَمِلَ طه حسين وغيره من الخبراء التعليميين في إطار الأحزاب السياسية لتشكيل الرأي العام وكسب الأصوات من خلال إقناع الجمهور بصحة أفكارهم وبجدوى مشاريعهم. في المضمون، كان الجدل حول التعليم المجاني نقاشاً جِدِّيّاً بين مُحاورين مُطِّلِعين يعبرون عن آراءٍ مختلفةٍ حول السياسات والأهداف وتداعياتها. في الشكل، كان هذا الجدل تمريناً عملياً في الديمقراطية. فقد فهم الجمهور أنهم هم المعنيون بهذا الجدل، وأن تصويتهم سيحسم الأمر. وهذا يذكّرنا بملحوظة المفكر لويس عوض في أوائل السبعينيات من القرن الماضي بأن المصريين كان لديهم فهم أوضح بكثير لسيادة القانون ودور الدولة قبل عام 1952، وكذلك للفرق بين الواجبات والحقوق، سواءٌ أكانت عامةً أم خاصةً.[7] فبدلاً من تعلم نظريات الديمقراطية الأوروبية المجردة في المدارس، أدرك المصريون أن أصواتهم ذات أهمية من خلال المناقشات السياسية حول التعليم المجاني الشامل والقضايا الأخرى ذات الصلة المباشرة بحياتهم.

فحتى لو كانوا محبَطين من النظام البرلماني، فقد فهموا أن القرارات السياسية لها تأثير فوري على حياتهم ومستقبل أبنائهم وأن الحكومات يجب أن تخدمهم وأن تخضع للمساءلة في جميع الأوقات.

هذا لا يعني أن التجربة البرلمانية المصرية كانت بلا مشكلات أو منغصات. بل على العكس من ذلك، فقد عجز ذلك النظام عن إنهاء الاحتلال البريطاني أو الظلم الاجتماعي. وقد هيمن كبارُ مُلّاك الأراضي وأزلامُهم على البرلمان عموماً. وبتواطؤ من القصر والبريطانيين، علّقت الحكومات الاستبدادية الدستورَ مراراً. وفي كثير من الأحيان كانت الانتخابات مزورةً، كما منعَ النظامُ الانتخابيُّ وهياكلُ السلطة المحلية إلى حد بعيد غالبيةَ السكان من أن يكون لهم صوتٌ فعالٌ. وقد تعرض طه حسين نفسه لرقابة الدولة، واتهمه منتقدوه في الحكومة مراراً بأنه شيوعي. كما أجبرته الدولة على إغلاق دوريته «الكاتب المصري» عام 1948 وحظرت كتابه «المعذَّبون في الأرض» عام 1949 بسبب تصويره الفقرَ تصويراً واقعياً. لكن طه حسين رأى أن كل هذه المشكلات هي مشكلات في التنفيذ ونتيجة مباشرة للاحتلال البريطاني المستمر. فلم يفقد الثقة قطُّ بالنظام البرلماني ولم يعانِ «أزمة جيله اللِّبرالية»، على حد تعبير بعض النقاد.[8] وبينما كان طه حسين مبتهجاً لسقوط النظام الملكي عام 1953، عمل في اللجنة التي صاغت دستوراً لِبرالياً جديداً جعل البرلمانَ المؤسسةَ الأكثر سلطةً في مصر. وفي الأشهر التي أعقبت الانقلاب، استمر في الضغط من أجل إجراء انتخابات عامة والعودة السريعة إلى الحكم المدني. ولكن لخيبة أمله، لم تطرحِ الحكومةُ الجديدةُ دستورَ عام 1954 للاستفتاء.

ولذلك، فمن المفهوم أن المرة الوحيدة التي اختلف فيها طه حسين علناً مع جمال عبد الناصر كانت للدفاع عن المرحلة بين الثورتين والجامعة. فقد اعترف طه حسين بوجود إحباطات وصعوبات وفساد قبل عام 1952،

لكنه رفض الاستهانة بالإنجازات التي تحققت في مجالات الثقافة والتعليم مع كل هذه المشكلات. في هذه المداخلة العلنية الفريدة التي توقع فيها النتائجَ السلبيةَ لخطاب جمال عبد الناصر بشأن دراسات العلوم الإنسانية، حذر طه حسين من نبذ «العلم للعلم» لصالح ما أسماه جمال عبد الناصر «العلم من أجل المجتمع». لكن من غير المرجح أنه توقع الكثير من هذه المداخلة العلنية. فقد جعلت سلطوية الدولةِ والغضبُ الشعبيُّ المتزايدُ من التدخل الاستعماري المستمر في الشؤون المصرية والعربية الترويجَ لمشروعه مستحيلاً بعد عام 1952. لا بد أنه شعر بالخيانة بسبب نتيجة ثورة 1952 التي رحب بها في البداية ورأى أنها ثورته، وشعر بالخيانة من قبل فرنسا وقمعِها العنيفِ للجزائريين في حرب الاستقلال، وخاب أمله من طلابه الذين، في رأيه، قد ضحوا بحريتهم عن طيب خاطر وحوّلوا أدبهم عن قصد إلى دعاية سياسية للدولة.

بحلول الوقت الذي تلقى فيه طه حسين رسالة إقالته من صحيفة «الجمهورية» عام 1964، كان قد شهد سلفاً تقويض المؤسستين اللتين كانتا ركيزتي مشروعه: البرلمان والجامعة. تقترح المؤرخة أمنية الشاكري بصورة مقنعة أن ننظر إلى المدة الممتدة من الثلاثينيات إلى الستينيات في القرن الماضي بوصفها مدةً واحدةً مستمرةً، كي نتجاوز ما يُعدُّ عادةً قطيعةَ 1952، بدعوى أن جمال عبد الناصر بنى على الأفكار والمؤسسات وأنماط الإنتاج المعرفي التي ورثها من النظام السابق.[9] صحيحٌ أن سياسات التعليم المجاني والمؤسسات التي أسسها طه حسين استمرت في عهد جمال عبد الناصر، لكن حدثتْ قطيعةٌ في العلاقة بين هذه المؤسسات والدولة، كما تصورها طه حسين. فقد كان يتوقع ضمناً أن ينظم نظامُ التعددية الحزبية والصحافة الحرة مشاركةَ الدولة في التعليم من خلال مساءلة الحكومات والضغط من أجل الشفافية

في مخصصات الميزانية واتخاذ القرار. ولما تزايدت سلطوية الدولة، أصبحت الضوابط والتوازنات في النظام البرلماني الذي تصوَّرَه طه حسين غير موجودة. وعندما سأله غالي شكري عن الجامعة وهل يعتقد أنها يمكن أن توفر «القيادة الفكرية» المطلوبة، أجابه طه حسين قبل أسابيع من وفاته:

> الجامعة؟ لا يعرفونها الآن. الجامعة كانت، أما الآن فلست أدري، هل نحن الذين تخلفنا أم أن ثمة شيئاً خطأ قد حدث، الجامعة كانت في زماننا محراباً للفكر، كانت قُدس أقداس الحرية، أسمع الآن أنها تحولت إلى شيء شبيه بالمدارس الثانوية أو المدارس المهنية المتوسطة، دعنا من هذا الموضوع، ساعدهم الله.[10]

تمنى شكري لو يستطيع أن يطلب من طه حسين أن يشرح رده بالتفصيل، لكن بدا واضحاً أن طه حسين منزعج، وبدأت حبات العرق تتشكل على جبينه، لذلك آثر شكري أن يتجاهل الموضوع. ثم أثار شكري مسألة ثورة 1952، وكيف سعت إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي قبل أن تتحول إلى ثورة اجتماعية. سأل شكري طه حسين عن الدور الذي يمكن أن يلعبه هو وجيله الآن، بعد أن كافحوا بشرف من أجل القضية الوطنية بين عامي 1919 و1952. ومرةً أخرى، تبيَّن لشكري أن هذا الموضوع أيضاً أثار شجون طه حسين. بل إن شكري أشار إلى أنه لم ير طه حسين بهذا الانزعاج من قبل، إذ عبّر وجهُه عن نفور كبير من هذا الموضوع. أجاب طه حسين:

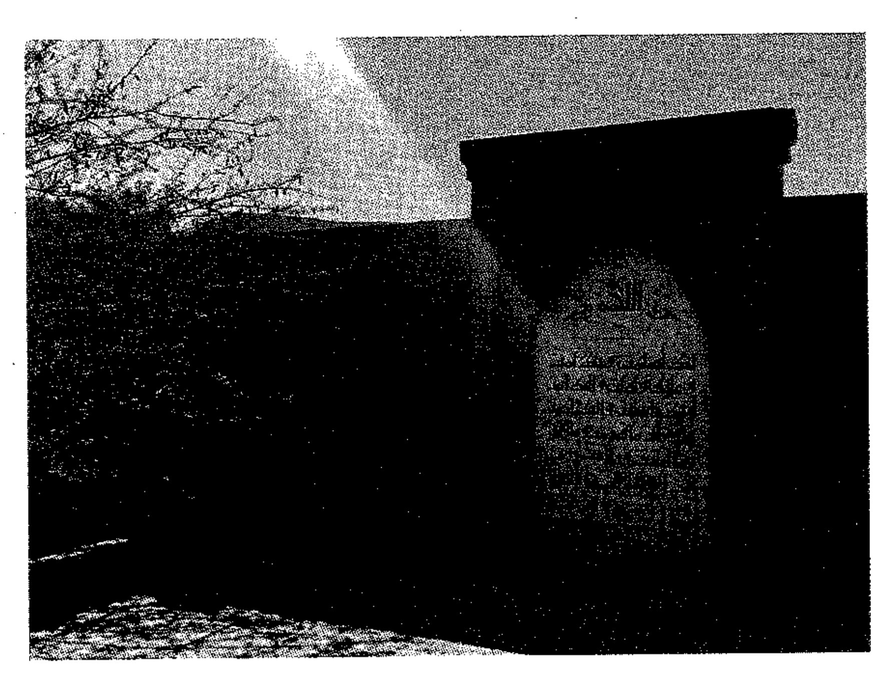
> أنت تتكلم لغتهم: شعارات، شعارات. البلد كما أشعر به لا يزال في مرحلة التحرير، من إسرائيل هذه المرة. والبلد كما أحس به لا يزال متخلفاً وفقيراً ومريضاً وجاهلاً. نسبة الأميين كما هي، نسبة أنصاف المتعلمين كما هي، نسبة المثقفين تتناقص بسرعة تدعو للانزعاج. يخيل إلي أن ما كافحنا من أجله، هو نفسه لا زال يحتاج إلى كفاحكم وكفاح الأجيال المقبلة بعدكم. قلت لك منذ قليل

إنني في آخر أيامي، أودعكم بكثير من الألم وقليل من الأمل. أكرر لك العبارة مرة أخرى، أين أبناء جيلي؟ لقد عشت لسوء الحظ بعدهم، ثق أن جميعهم ماتوا وفي قلوبهم حسرة، مرارة سلامة موسى كان يجيد إخفاءها وراء محبته الغامرة للبشر وعشقه الصوفي لمصر وإيمانه الرومانتيكي بالمستقبل، خيبة العقاد كان يجيد إخفاءها وراء كبريائه العنيدة واحترامه لنفسه وحرصه الشديد على كرامته. كافح العقاد من أجل الحرية، وكافح سلامة موسى من أجل الاشتراكية، فهل أنجزتم هذه أو تلك حتى تقرروا أن دورنا قد انتهى أو لتتفضلوا علينا بالبحث لنا عن دور. ما هذا الكلام. وعمن تتكلمون؟ لم يبق أحد سواي وأنا رجل في الظل أطوي أوراقي وسأمضي قريباً.

فتأثر شكري أشد التأثر من رد طه حسين، وكتب: «كان حزنه طاغياً وعميقاً لاهباً حتى إنني كدت أبكي».[11] كان طه حسين آخر النهضويين من بني جيله، والنهضة التي تصورها وكافح من أجلها باتت شيئاً من الماضي.

ومن المثير للاهتمام هو أنه لا شيء في خيبة أمل طه حسين يكشف عن أي تعارض متأصل بين الإسلام والقيم التي حارب من أجلها: العقل والحرية والمساءلة السياسية. فكما يبيِّنُ الاقتباسُ في مستهلِّ هذه الخاتمة، فقد نفى صراحةً أن تكون الأزمة التي أثارها كتابه «في الشعر الجاهلي» أزمةً دينيةً، وأصر على أن العداء السياسي في ذلك الوقت، بينه وبين القصر وبينه وبين الوفد، هو الذي أثار الجدل. وكذلك المثقفون العرب الذين ينتقدون التفسيراتِ الثقافيةَ الساذجةَ لفشل النهضة، مثل الكاتب المسرحي السوري سعد الله وَنُّوس والناقد الأدبي والفيلسوف الفلسطيني فيصل دراج، يتهمون صراحةً سلطويةَ ما بعد الاستعمار بإسكات طه حسين بإنهاء الحياة السياسية والعقل في البلاد. وبعد انقلاب الكُتّاب الملتزمين أيضاً على طه حسين، يعتقد وَنُّوس أنهم وجهوا ضربةً قاصمةً لمشروعه من خلال حرمانه من الدعم الشعبي.[12] يتابع وَنُّوس أن التفسيرات الثقافية المبسطة تتجنب بسهولة التعامل مع السياسة ومسؤولية دولة ما بعد

الاستعمار في إيصال المنطقة إلى مرحلة انعدمت فيها قيمة البشر.[13] لقد حدث الكثير منذ أن نشر طه حسين «مستقبل الثقافة في مصر»، ولكن سواءٌ اتفقنا مع أفكاره أم اختلفنا، فقد أرسى فكره وعمله في الواقع الاجتماعي لشعبه. كذلك تحتاج أي رؤية سياسية ثقافية طموح تسعى إلى معالجة الكآبة التي تتوالى فصولها في العالم العربي اليوم إلى النظر في حياة الناس اليومية ومطالبهم وتطلعاتهم. وإذا كانت الاحتجاجات المستمرة في مختلف البلدان العربية تشير بأي شكل من الأشكال إلى الواقع الاجتماعي لشعوب المنطقة، فيجب أن تأخذ في الحسبان هذه الرؤيةُ مطالبَهم بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.



الصورة 18: في 31 أكتوبر 1973، خرج موكب جنازة «ابن الجامعة البكر» من قاعة المحاضرات بجامعة القاهرة وشق طريقه إلى مسجد قريب لأداء صلاة الجنازة. يرقد طه حسين الآن في القبر الظاهر هنا تحت شجرة ميموزا زرعتها زوجته سوزان. تصوير مها عون، بإذن من أسرة طه حسين.

الحواشي

المقدمة

1. Leyla Dakhli, "The Autumn of the Nahda in Light of the Arab Spring: Some Figures in the Carpet," in *Arabic Thought beyond the Liberal Age: Towards an Intellectual History of the Nahda*, ed. Jens Hanssen and Max Weiss (Cambridge: Cambridge University Press, 2016), 357.

2. *Al-Musawwar*, no. 1173 (April 4, 1947): 8, cited in Khaled Fahmy, "Maydan al-Tahrir," *Reflections on Egypt, the Middle East, and History* (blog), last accessed December 24, 2019, https://khaledfahmy.org/ar/2011/09/11/ميدان – التحرير/.

3. ʿUmar Sulayman, "Omar Suleiman on the Crisis," interview by Christiane Amanpour, *ABC News*, February 6, 2011.

4. Thomas Philipp, "From Rule of Law to Constitutionalism: The Ottoman Context of Arabic Political Thought," in *Arabic Thought beyond the Liberal Age*, ed. Jens Hanssen and Max Weiss, 143.

5. غالي شكري، «ماذا يبقى من طه حسين؟» (بيروت: دار المتوسط، 1974)، 6.

6. المرجع السابق، 24.

7. المرجع السابق، 8. في مقابلة أجريتُها في القاهرة في 6 أبريل 2013 مع الروائي المصري الراحل جمال الغيطاني، وصف مجلة «الكاتب المصري» بأنها علامة بارزة في تاريخ الدوريات المصرية. وأشاد خاصةً بالكتب التي أصدرتها الدورية بانتظام ووصفها بأنها كانت «نموذجية» من

الاستعمار في إيصال المنطقة إلى مرحلة انعدمت فيها قيمة البشر.[13] لقد حدث الكثير منذ أن نشر طه حسين «مستقبل الثقافة في مصر»، ولكن سواءٌ اتفقنا مع أفكاره أم اختلفنا، فقد أرسى فكره وعمله في الواقع الاجتماعي لشعبه. كذلك تحتاج أي رؤية سياسية ثقافية طموح تسعى إلى معالجة الكآبة التي تتوالى فصولها في العالم العربي اليوم إلى النظر في حياة الناس اليومية ومطالبهم وتطلعاتهم. وإذا كانت الاحتجاجات المستمرة في مختلف البلدان العربية تشير بأي شكل من الأشكال إلى الواقع الاجتماعي لشعوب المنطقة، فيجب أن تأخذ في الحسبان هذه الرؤيةُ مطالبَهم بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.



الصورة 18: في 31 أكتوبر 1973، خرج موكب جنازة «ابن الجامعة البكر» من قاعة المحاضرات بجامعة القاهرة وشق طريقه إلى مسجد قريب لأداء صلاة الجنازة. يرقد طه حسين الآن في القبر الظاهر هنا تحت شجرة ميموزا زرعتها زوجته سوزان. تصوير مها عون، بإذن من أسرة طه حسين.

الحواشي

المقدمة

1. Leyla Dakhli, "The Autumn of the Nahda in Light of the Arab Spring: Some Figures in the Carpet," in *Arabic Thought beyond the Liberal Age: Towards an Intellectual History of the Nahda*, ed. Jens Hanssen and Max Weiss (Cambridge: Cambridge University Press, 2016), 357.

2. *Al-Musawwar*, no. 1173 (April 4, 1947): 8, cited in Khaled Fahmy, "Maydan al-Tahrir," *Reflections on Egypt, the Middle East, and History* (blog), last accessed December 24, 2019, https://khaledfahmy.org/ar/2011/09/11/ميدان – التحرير/.

3. ʿUmar Sulayman, "Omar Suleiman on the Crisis," interview by Christiane Amanpour, *ABC News*, February 6, 2011.

4. Thomas Philipp, "From Rule of Law to Constitutionalism: The Ottoman Context of Arabic Political Thought," in *Arabic Thought beyond the Liberal Age*, ed. Jens Hanssen and Max Weiss, 143.

5. غالي شكري، «ماذا يبقى من طه حسين؟» (بيروت: دار المتوسط، 1974)، 6.

6. المرجع السابق، 24.

7. المرجع السابق، 8. في مقابلة أجريتُها في القاهرة في 6 أبريل 2013 مع الروائي المصري الراحل جمال الغيطاني، وصف مجلة «الكاتب المصري» بأنها علامة بارزة في تاريخ الدوريات المصرية. وأشاد خاصةً بالكتب التي أصدرتها الدورية بانتظام ووصفها بأنها كانت «نموذجية» من

حيث المحتوى وجودة الترجمة. قال إنه بصفته رئيس تحرير لمجلة «أخبار الأدب»، حاول أن يفعل ما فعله طه حسين، وطلب من أصدقائه في جميع أنحاء العالم أن يكتبوا للمجلة لتزويد القراء المصريين والعرب بأفكار جديدة ومختلفة.

8. شكري، «ماذا يبقى من طه حسين؟»، 13.

9. عزَّة كامل، «لماذا يخشى الأزهريون محمد عبده وطه حسين؟؟» «المصري اليوم»، 7 نوفمبر، 2016.

10. محمد شِحتة، «شيخ الأزهر: طه حسين شديدُ الأدب مع التراث وصحابة النبي»، «صدى البلد»، 11 نوفمبر 2016.

11. Samia Mehrez, *Egypt's Culture Wars: Politics and Practice* (New York: Routledge,2008), 2.

12. ماجدة الجندي، «الطريق إلى مصر القوية كما خطَّه العميد»، «الأهرام»، 28 أكتوبر 2012.

13. محمد إبراهيم أبو سِنَّة، «طرح رؤية مستقبل الثقافة في مصر»، «اليوم السابع»، 15 ديسمبر 2016.

14. في بيان مثير للجدل، أعلن وزير التربية والتعليم المصري، طارق شوقي، أن التعليم «سلعة» وأن الدولة لا يجب أن تدفع ثمنها. «وزير التعليم الجديد: التعليم سلعة والدولة قد لا تستمر في دفع فاتورتها»، «مدى مصر»، 16 فبراير 2017، آخر زيارة للموقع في 3 مارس 2017.
http://www.madamasr.com/ar/2017/02/16/news

15. احتفظت بريطانيا بحق حماية مصر وجميع الاتصالات الحيوية للإمبراطورية البريطانية ضد العدوان الأجنبي، وحماية الأقليات التي تعيش في مصر، والحفاظ على الوضع الراهن للسودان الأنجلو-مصري.

16. Nick Salvatore, "Biography and Social History: An Intimate Relationship," *Labor History* 87 (2004): 187.

17. Barbara Taylor, "Separation of Soul: Solitude, Biography, History," *American Historical Review* 114, no. 3 (June 2009): 641.

18. David Nasaw, "AHR Roundtable: Historians and Biography, Introduction," *American Historical Review* 114, no. 3 (June 2009): 573.

19. Barbara Caine, *Biography and History* (New York: Palgrave Macmillan, 2010), 1–5.

20. Salvatore, "Biography and Social History," 187.

21. Ibid., 189.

22. Ibid., 189–191.

23. Sigurdur Magnusson, "The Singularization of History: Social History and Microhistory within the Postmodern State of Knowledge," *Journal of Social History* 36, no. 3 (2003): 718.

24. Hans Renders, "The Limits of Representativeness: Biography, Life Writing and Microhistory," *Storia della Storiografia* 59–60 (2011): 32–42.

25. Laila Parsons, *The Commander: Fawzi al-Qawuqji and the Fight for Arab Independence, 1914–1948* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2016).

26. Laila Parsons, "Some Thoughts on Biography and the Historiography of the Twentieth-Century Arab World," *Journal of the Canadian Historical Association* 21, no. 2 (2009): 16.

ترى بارسنز أيضاً أن الروايات التاريخية الاستشراقية القديمة بنظرتها الباردة تصرف المؤرخين الشباب عن التاريخ السردي، خوفاً من أن يُطلَق عليهم تسمية «مستشرقين جدد».

27. Laila Parsons, "Micro-narrative and the Historiography of the Modern Middle East," *History Compass* 9, no. 1 (2011): 85.

28. Richard Jacquemond, *Entre Scribes et Écrivains: Le Champs Littéraire dans l'Égypte Contemporaine* (Paris: Sindbad/Actes Sud, 2003), 143.

29. Roger Allen, *The Arabic Novel: An Historical and Critical Introduction* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1982), 36.

30. Donald Reid, *Cairo University and the Making of Modern Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), 236.

ما زال الباحثون والنقاد الأدبيون مختلفين حول النوع الأدبي الدقيق الذي

تنتمي إليه «الأيام» وتعذُّرها على التصنيف السهل: أرواية هي أم سيرة ذاتية؟ على سبيل المثال، يقول يحيى عبد الدايم إنها ليست سيرة ذاتية بسبب افتقارها إلى الأسماء والأماكن والتواريخ. إبراهيم يحيى عبد الدايم، «الترجمة الذاتية في الأدب العربي الحديث» (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1975)، 420. لكن فدوى مالطي دوغلاس ترفض هذا النهج وترى أنه بالرغم من تداخل السرد بضمير المتكلم والغائب، يفهم قارئ «الأيام» دوماً أن المؤلف والراوي والبطل هم شخص واحد، وبذلك فهي تلبي شرط فيليب ليجون الخاص بما يسميه ميثاق السيرة الذاتية.

Fedwa Malti-Douglas, *Blindness and Autobiography: Al-Ayyam of Taha Husayn* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), 95.

31. Abdelrashid Mahmoudi, *Taha Husain's Education from the Azhar to the Sorbonne* (Richmond, Surrey: Curzon Press, 1998), 1.

32. Pierre Cachia, *Taha Husayn: His Place in the Egyptian Literary Renaissance* (London: Luzac, 1956).

33. Malti-Douglas, *Blindness and Autobiography*.

34. Meftah Tahar, *Taha Husayn: Sa Critique Littéraire et Ses Sources Françaises* (Tunis: Maison Arabe du Livre, 1976).

جابر عصفور، «المرايا المتجاورة: دراسات في نقد طه حسين» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983)؛ أحمد بوحسن، «الخطاب النقدي عند طه حسين» (بيروت: دار التنوير، 1985).

35. طه حسين، مقدمة «تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بني أمية: نصوص المحاضرات التي ألقاها بالجامعة المصرية في سنة 1910–1911 كارلو نَلِّينو»، الطبعة الثانية (القاهرة: دار المعارف، 1970)، 8 .

36. البدراوي زهران، «أسلوب طه حسين في ضوء الدرس اللغوي الحديث» (القاهرة: دار المعارف، 1982).

37. رشيدة مهران، «طه حسين بين السيرة والترجمة الذاتية» (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979).

38. Omnia El Shakry, *The Great Social Laboratory: Subjects of Knowledge in Colonial and Postcolonial Egypt* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007), 1.

39. Yoav Di-Capua, *Gatekeepers of the Arab Past: Historians and History Writing in Twentieth-Century Egypt* (Berkeley: University of California Press, 2009), 259–260.

40. Jacquemond, *Entre Scribes et Écrivains*, 21.

41. Mahmoudi, *Taha Husain's Education*, 1.

42. منجي الشملي، مقدمة «طه حسين مؤرخاً»، عمر الجمني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013)، 6–7.

43. منجي الشملي، مقدمة «سلطة الكلمة: مسالك لدراسات أدب طه حسين وفكره»، تحرير منجي الشملي وعمر الجمني ورشيد القرقوري (تونس: مركز النشر الجامعي، 2001)، 6.

44. Tahar, *Taha Husayn: Sa Critique Littéraire*, 147.

45. جابر رزق، تحرير، «طه حسين: الجريمة والإدانة» (القاهرة: دار الاعتصام، 1985)، 6.

46. محمد البهيتي، «طه حسين كان بوقاً للمستشرقين»، في «طه حسين: الجريمة والإدانة»، تحرير جابر رزق (القاهرة: دار الاعتصام، 1985)، 103.

47. جمال عبد الهادي، وفاء محمد رفعت، علي أحمد لبن، «الزور والبهتان فيما كتبه طه حسين في الشيخان ومؤلفات أخرى له» (القاهرة: دار النشر والتوزيع الإسلامية، 1991)، 5.

48. المرجع السابق، 61–74. ومن بين الكتب الأخرى كتاب عبد المجيد المحتسب «طه حسين مفكراً» (عمان: مكتبة النهضة الإسلامية، 1980)؛ أنور الجندي، «محاكمة فكر طه حسين» (القاهرة: دار الاعتصام، 1984)؛ محمود الإسطنبولي، «طه حسين في ميزان العلماء والأدباء» (بيروت: المكتب الإسلامي، 1983).

49. Stephen Sheehi, *Foundations of Modern Arab Identity* (Gainesville: University Press of Florida, 2004).

50. Shaden Tageldin, *Disarming Words: Empire and the Seductions of Translation in Egypt* (Berkeley: University of California Press, 2011).

51. Joseph Massad, *Desiring Arabs* (Chicago: University of Chicago Press, 2007).

52. Tarek El-Ariss, *Trials of Modernity: Literary Affects and the New Political* (New York: Fordham University Press, 2013), 10.

53. كمال الملاخ، «طه حسين: قاهر الظلام» (القاهرة: دار الكتاب الجديد، 1973)، 19.

54. محمود السمرة، «سارق النار» (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004).

55. مصري حَنّورة، «طه حسين وسيكلوجية المخالفة» (القاهرة: دار غريب، 2006)، 7.

56. عمر الجُمني، «طه حسين مؤرخاً» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013).

57. مصطفى عبد الغني، «طه حسين والسياسة» (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)؛ «طه حسين وثورة يوليو: صعود المثقف وسقوطه» (القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، 1989).

58. مصطفى عبد الغني، «طه حسين كما لم يعرفه أحد» (القاهرة: دار العالم العربي، 2010)، 130–131.

59. رشيد القرقوري، «طه حسين: مفكراً سياسياً» (تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، 2000)، 424.

60. أحمد زكريا الشلق، «طه حسين: جدل الفكر والسياسة» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).

61. عبد الغني، «طه حسين والسياسة»، 6–7.

62. رشيد القرقوري، «طه حسين: مفكراً سياسياً»، 17.

63. طه حسين، «مستقبل الثقافة في مصر»، المجلد 9 من «المجموعة الكاملة» (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1974)، 8–11.

64. انظر، على سبيل المثال:

Ahmed Abdalla, *The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923–1973* (London: Al Saqi Books, 1985); Haggai Erlich, *Students and University in 20th Century Egyptian Politics* (London: Frank Cass, 1989).

65. عبد العظيم رمضان، «مصطفى النحاس بين الحقيقة والتزييف»، في «مصر في عصر السادات»، عبد العظيم رمضان (بيروت: دار الرقي، 1986)، 39. نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 15 سبتمبر 1977.

66. طه حسين، «مستقبل الثقافة في مصر»، 54.

67. المرجع السابق، 55. تركز المادة 8، وهي الأطول في المعاهدة البريطانية المصرية لعام 1936، على الدفاع عن قناة السويس وتتضمن ملحقاً من عدة صفحات توضح بالتفصيل الترتيبات التي تُعَدُّ ضرورية لتنفيذ هذه المادة.

68. المرجع السابق، 60.

69. المرجع السابق، 14.

70. انظر المادة 22 الشائنة من ميثاق عصبة الأمم.

71. محمد السيد دسوقي، «أيام مع طه حسين» (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978)، 45.

72. محمد صالح المراكشي، «المسألة التربوية والثقافية من خلال كتاب طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر»، «وقائع الملتقى القومي: التفكير الإصلاحي العربي: خصائصه وحدوده؛ خير الدين، محمد البيرم، طه حسين» (تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، 1991)، 139، نقلاً عن طه حسين، «مستقبل الثقافة»، 63.

73. المرجع السابق، نقلاً عن طه حسين، «مستقبل الثقافة»، 71.

74. المرجع السابق.

75. Tahar, *Taha Husayn: Sa Critique Littéraire*, 25.

من المثير للاهتمام أن غالي شكري يرى أن «مستقبل الثقافة في مصر» كتاب عن الديمقراطية، أمَّا الخبير التربوي سعيد إسماعيل علي فيرى أنه أول تقويم للنظام التعليمي المصري وأشمله، ويقول إنه لم تُجْرَ دراساتٌ مماثلةٌ منذ ذلك الحين. شكري، «ماذا يبقى من طه حسين»، 8؛ سعيد إسماعيل علي، مقدمة كتاب كمال حامد مغيث، «طه حسين» (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومة القانونية لحقوق الإنسان، 1997)، 10.

76. محمود أمين العالم، مقدمة «في الثقافة المصرية»، لمحمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس، الطبعة الثالثة (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1989)، 27.

77. طه حسين، «مستقبل الثقافة»، 491.

78. منية الحمامي، «مناقشات» في «وقائع الملتقى القومي: التفكير الإصلاحي العربي، خصائصه وحدوده؛ خير الدين، محمد البيرم، طه حسين» (تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، 1991)، 175–176.

79. على سبيل المثال، أشار ساطع الحصري إلى أن طه حسين استخدم كلمة «شرق» عندما أنكر أن مصر جزء من الشرق بالطريقة نفسها التي تنتمي بها الصين واليابان إلى هذا الشرق، لكنه ناقض نفسه حين استخدم أيضاً كلمة «شرق» عندما قال إن على مصر واجباً تجاه العرب وينبغي لها أن تنشر «ثقافة عربية شرقية». من هذا، وأمثلة أخرى، يرى الحصري أن طه حسين يكرر نفسه بطرائق مختلفة باستخدام كلمات جديدة في كل مرة، «غير أنه لا يتقيد بمعاني الكلمات وحدودها» التقيد العلمي «الذي يتطلبه مثل هذه الأبحاث». ساطع الحصري، «حول كتاب مستقبل الثقافة»، «الرسالة»، 11 يوليو 1939، نقلاً عن سامح كُرَيِّم، «طه حسين في معاركه الأدبية والفكرية» (القاهرة: مجلة الإذاعة والتلفزيون، 1974)، 115–121.

80. See Susan Pedersen, *The Guardians: The League of Nations and the Crisis of Empire* (Oxford: Oxford University Press, 2015).

81. David Scott, *Conscripts of Modernity: The Tragedy of Colonial Enlightenment* (Durham, NC: Duke University Press, 2004); and C.L.R. James, *The Black Jacobins: Toussaint Louverture and the San Domingo Revolution* (London: Allison & Busby, 1980).

وقد اعتمدتُ أيضاً على تحليل هارڤي نِپتيون المدروس لعمل سكوت في مقالته:

"Romance, Tragedy and, Well, Irony: Some Thoughts on David Scott's *Conscripts of Modernity*," *Social and Economic Studies* 57, no. 1 (March 2008): 165–181.

82. Scott, *Conscripts of Modernity*, 2. For more on the "space of experience" and "horizon of expectation," see Reinhart Koselleck, *Futures Past: On the Semantics of Historical Time*, trans. Keith Tribe (New York: Columbia University Press, 2004).

83. Elizabeth Thompson, *Justice Interrupted: The Struggle for Constitutional Government in the Middle East* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2013), 115.

84. Neptune, "Romance, Tragedy and, Well, Irony," 169.

85. طه حسين، «مستقبل الثقافة»، 40–47.

86. شكري، «ماذا يبقى من طه حسين؟»، 29.

87. لمناقشة مصطلح النهضة، وبعض مفكريها ونصوصها الأساسية، وأهميتها المستمرة في العالم العربي، انظر

Hanssen and Weiss, "Introduction," in *Arabic Thought beyond the Liberal Age*, 1–8.

88. Ilham Khuri-Makdisi, *The Eastern Mediterranean and the Making of Global Radicalism, 1860–1914* (Berkeley: University of California Press, 2010), 40–41.

89. Kamran Rastegar, "Introduction," *Middle Eastern Literatures* 16, no. 3 (2013): 227.

لمناقشة حركات النهضة الصينية والهندية والعبرية، من بين أمور أخرى، انظر:

Brenda Schildgen, Gang Zhou, and Sander Gilman, eds., *Other Renaissances: A New Approach to World Literatures* (New York: Palgrave Macmillan, 2006).

90. Samah Selim, "The People's Entertainments: Translation, Popular Fiction, and the Nahdah in Egypt," in *Other Renaissances*, ed. Schildgen, Zhou, and Gilman, 35.
91. Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age: 1798–1939* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), 325–326.
92. Ibid., 326.
93. Ibid., 337.
94. Ibid.
95. يذكر حوراني بإيجازٍ إنشاءَ جامعة الإسكندرية عام 1942 والتوسع في المدارس الحكومية بوصفهما إجراءين عَمِل طه حسين بجد لتطبيقهما وهو موظف حكومي. المرجع نفسه، 338.
96. Hourani, preface to the 1983 edition of *Arabic Thought in the Liberal Age*, vii.
97. Dyala Hamzah, "Introduction," in *The Making of the Arab Intellectual (1880–1960): Empire, Public Sphere and the Colonial Coordinates of Selfhood*, ed. Dyala Hamazh (New York: Routledge, 2012), 3.
98. Ibid., 8.
99. Ibid., 2.
100. Dakhli, "The Autumn of the Nahda," 351.
101. Ibid., 354–355.
102. Yoav Di-Capua, *No Exit: Arab Existentialism, Jean-Paul Sartre and Decolonization* (Chicago: University of Chicago Press, 2018), 19.
103. Ibid., 21. Also see Hanna Meretoja, *The Narrative Turn in Fiction and Theory: The Crisis and Return of Storytelling from Robbe-Grillet to Tournier* (London: Palgrave, 2014).
104. Di-Capua, *No Exit*, 22–23.
105. تُبين أمنية الشاكري كيف ركز الفاعلون المحليون على إثبات «تفرد

الـذات القوميـة الجماعيـة وقابليتهـا للتعلـم» إذ ابتكـروا المشـاريع الاجتماعيـة اللازمـة لإصـلاح أمـراض المجتمـع المـصري.

El Shakry, *Great Social Laboratory*, 198–199.

106. عـلى سـبيل المثـال، يحيـل طـلال أسـد القـراء إلى دراسـة عفـاف لطفـي السـيد مارسـو لكونهـا مرجعـاً للسياسـة اللِّبراليـة المصريـة قبـل عـام 1952.

Asad, "Thinking about Tradition, Religion, and Politics in Egypt Today," *Critical Inquiry* 42, no. 1 (September 2015): 200n74.

107. Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, *Egypt's Liberal Experiment, 1922–1936* (Berkeley: University of California Press, 1977), 6.

108. Ibid., 244–245.

109. Ibid., 5.

110. Arthur Goldschmidt and Barak A. Salmoni, introduction to *Re-envisioning Egypt 1919–1952*, ed. Arthur Goldschmidt, Amy J. Johnson, and Barak A. Salmoni (Cairo: American University in Cairo Press, 2005), 2–3.

111. Ibid., 7.

112. Ibid., 4.

113. Roger Owen, conclusion to *Re-envisioning Egypt*, ed. Goldschmidt et al., 494–495.

114. Joel Gordon, *Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution* (New York: Oxford University Press, 1992), 4–5.

115. Owen, conclusion to *Re-envisioning Egypt*, 494–495.

116. Roger Owen, "Review of Egypt's Liberal Experiment: 1922–1936," *English Historical Review* 95, no. 375 (April 1980): 462.

117. طـه حسـين، «في التعليـم»، في «تـراث طـه حسـين: المقـالات الصحفيـة مـن 1908–1967»، المجلـد 1 (القاهـرة: مطبعـة دار الكتـب والوثائـق القوميـة، 2010)، 716–717. نُـشِر أصـلاً في «الأهـرام»، 6 أبريـل 1953.

118. Owen, conclusion to *Re-envisioning Egypt*, 495–496.

119. Ibid., 496.

120. Ibid., 497.

121. يونان لبيب رزق، «سقوط التجربة الليبرالية في مصر»، في «أربعون عاماً على ثورة يوليو: دراسة تاريخيّة»، تحرير رؤوف عباس (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1992)، 40-51.

122. عبد العظيم رمضان، «مصطفى النحاس الزعيم الذي تآمر عليه الجميع» في «مصر في عصر السادات»، عبد العظيم رمضان (بيروت: دار الرقي، 1986)، 25، نُشِر أصلاً في «الكاتب»، سبتمبر 1974.

123. المرجع السابق، 25-27.

124. لويس عوض، «أقنعة الناصرية السبعة: مناقشة توفيق الحكيم ومحمد حسنين هيكل» (1976؛ القاهرة: مركز المحروسة، 2014)، 9.

125. المرجع السابق، 143.

126. فؤاد زكريا، «كم عُمْر الغضب: هيكل وأزمة العقل العربي» (القاهرة: دار القاهرة، 1983)، 75-78.

127. المرجع السابق، 82.

128. المرجع السابق، 75-76.

129. المرجع السابق، 73. من بين منتقدي حزب الوفد المؤرخ الماركسي رؤوف عباس الذي اتهم الوفد بالاستبداد واحتكار الكلام نيابةً عن الشعب، رافضاً عَدَّ نَفْسِهِ حزباً سياسياً. رؤوف عباس، «الطريق إلى الثورة»، في «أربعون عاماً على ثورة يوليو»، تحرير رؤوف عباس، 17.

130. زكريا، «كم عُمْر الغضب؟»، 76.

131. رؤوف عباس، مقدمة «تراث طه حسين: المقالات الصحفية من 1908-1967»، المجلد. 6 (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 2006)، 7-9.

132. محي الدين حمدي، «العلم والدين في تفكير طه حسين»، في «وقائع الملتقى القومي: التفكير الإصلاحي العربي؛ خصائصه وحدوده؛ خير الدين، محمد البيرم، طه حسين» (تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، 1991)، 183.

133. Mahmoudi, *Taha Hussein's Education*, 1.

134. Jacques Berque, introduction to *Au-delà du Nil*, by Taha Hussain, ed. Jacques Berque (Paris: Gallimard, 1990), 31.

135. الجُمني، «طه حسين مؤرخاً»، 8.

136. شكري فيصل، مقدمة «التقليد والتجديد»، طه حسين (بيروت: دار العلم للملايين، 1978)، 8.

137. المرجع السابق، 6.

138. المرجع السابق، 6–7.

139. طه حسين، «أنا لا أكتب وإنما أُمْلي»، *Un Effort* 47 (أكتوبر 1934)، نقلاً عن طه حسين، «من الشاطئ الآخر: كتابات طه حسين الفرنسية»، تحرير عبد الرشيد محمودي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008)، 33. يعرض هذا المقال ردود طه حسين على سلسلة من الأسئلة حول كيف يكتب. العنوان الوارد هنا من وضع عبد الرشيد محمودي.

140. "M. T-Hussein à Arabies: Mon Père Était Désespéré," *Arabies* 35 (1989): 90–91.

نقلاً عن منجي الشملي وعمر الجمني، محرران، «طه حسين في مرآة العصر: شهادات ودراسات» (تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفُنون، 2001)، 25. وهذا ما أكده سكرتير طه حسين، محمد الدسوقي، الذي كتب أن طه حسين لم يراجع قطُّ ما كتبه، بل كان يرسله مباشرةً إلى الناشر. الدسوقي، «أيام مع طه حسين»، 79.

141. انظر، على سبيل المثال:

Hisham Sharabi, *Arab Intellectuals and the West* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1970); Zaki Badawi, *The Reformers of Egypt: A Critique of al-Afghani, 'Abduh, and Ridha* (Slough: Open Press, 1976); and Ibrahim M. Abu-Rabi', *Intellectual Origins of Islamic Resurgence in the Modern Arab World* (Albany: State University of New York Press, 1996); and *Contemporary Arab Thought: Studies in Post-1967 Arab Intellectual History* (London: Pluto Press, 2004).

للحصول على ملخص ونقد حديث لهذه الثنائيات، انظر:

Abdulrazzak Patel, *The Arab Nahdah: The Making of the Intellectual and Humanist Movement* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2013).

الفصل الأول

نشرتُ نسخةً من هذا الفصل من قبل تحت عنوان:

"Egyptian Cultural Expansionism: Taha Hussein Confronts the French in North Africa, 1950–1952," *Die Welt des Islams* 58, no. 4 (2018): 409–441.

وأشكر دار بْرِل للنشر التي سمحت لي بإعادة نشره معدلاً هنا.

1. دار الوثائق القومية/ رئاسة مجلس الوزراء/ 096923-0081: إنشاء معهد فاروق الأول للدراسات الإسلامية في إسبانيا. برقية طه حسين إلى مصطفى النحاس (بالفرنسية) 11 نوفمبر 1950.
2. أوراق طه حسين الخاصة: محمد حسني عمر، التقرير السياسي السري رقم 3 للقائم بأعمال وزير الخارجية المصري بخصوص افتتاح معهد فاروق الأول للدراسات الإسلامية، مدريد، 21 نوفمبر 1950، 4، 1.
3. طه حسين، «مستقبل الثقافة في مصر»، المجلد 9 من «المجموعة الكاملة» (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1974)، 453.
4. جرى التوقيع على اتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية في مونترو عام 1937؛ ونصت الاتفاقية على مرحلة انتقالية مدتها اثنتا عشرة سنة.

5. لمزيد من الاطلاع على تطور الفكر القومي العربي في مصر، انظر:

Israel Gershoni and James Jankowski, *Redefining the Egyptian Nation, 1930–1945* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995); James Jankowski, "Egyptian Responses to the Palestine Problem in the Interwar Period," *International Journal of Middle East Studies* 12, no. 1 (August 1980): 1–38; Ernest Dawn, "The Formation of Pan-Arab Ideology in the Interwar Years," *International Journal of Middle East Studies* 20, no. 1 (February 1988): 67–91; Reem Abou-El-Fadl, "Early Pan-Arabism in Egypt's July Revolution: The Free Officers' Political Formation and Policy-Making, 1946–54," *Nations and Nationalism* 21, no. 2 (2015): 289–308; and Rami Ginat, "The Egyptian Left and the Roots of Neutralism in the Pre-Nasserite Era," *British Journal of Middle Eastern Studies* 30, no. 1 (May 2003): 5–24.

6. Gershoni and Jankowski, *Redefining the Egyptian Nation*, 200–210; and Dawn, "The Formation of Pan-Arab Ideology in the Interwar Years," 82.

7. للاطلاع على سياسات الدولة الرسمية التي تروج للقومية العربية بعد الحرب العالمية الثانية، انظر:

Michael Doran, *Pan-Arabism before Nasser: Egyptian Power Politics and the Palestine Question* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

8. لمعرفة المزيد عن قومية جمال عبد الناصر انظر:

Israel Gershoni and James Jankowski, *Re- thinking Nationalism in the Arab Middle East* (New York: Columbia University Press, 1997); Joseph Lorenz, *Egypt and the Arabs: Foreign Policy and the Search for National Identity* (Boulder, CO: Westview Press, 1990); and Avraham Sela, "Nasser's Regional Politics: A Reassessment," in *Rethinking Nasserism: Revolution and Historical Memory in Egypt*, ed. Elie Podeh and Onn Winckler (Gainesville: Florida University Press, 2004).

9. Gerasimos Tsourapas, "Nasser's Educators and Agitators across al-Watan al-ʿArabi: Tracing the Foreign Policy Importance of Egyptian Regional Migration, 1952–1967," *British Journal of Middle Eastern Studies* 43, no. 3 (January 2016): 324–341.

كما تتحدث هِذَر شاركي عن الدور الذي أداه المعلمون المصريون في «تعريب» الجزائر. انظر مقالتها:

Heather Sharkey, "Language and Conflict: The Political History of Arabisation in Sudan and Algeria," *Studies in Ethnicity and Nationalism* 12, no. 3 (2012): 427–449.

10. Tsourapas, "Nasser's Educators and Agitators," 328.

11. David Stenner, "'Bitterness towards Egypt'—the Moroccan Nationalist Movement, Revolutionary Cairo and the Limits of Anti-Colonial Solidarity," *Cold War History* 16, no. 2 (2005): 159–175.

وضح ستِنَر دور جمال عبد الناصر في المغرب، مبيِّناً أنه لم يكن مؤيداً للجهود الدبلوماسية المغربية لإلغاء المحميتين الفرنسية والإسبانية، لذلك فضَّل تسليح جيش التحرير المغربي الصغير، وهو تحالف من عدة مجموعات عسكرية.

12. Ibid., 164.

13. بقي طه حسين على موقفه الحازم وأصر على ضرورة التوحيد الشامل للأنظمة التعليمية في الدول العربية قبل أن تكون أي وحدة سياسية ممكنة.

14. طه حسين، «مستقبل الثقافة في مصر»، 481–486.

15. المرجع السابق، 482–489.

16. المرجع السابق، 454–456.

17. المرجع السابق، 18–24، 29–30، 40.

18. لمزيد من المعلومات حول فائدة وقيود «الثقافة المتوسطية» بوصفها فئة للتحليل، انظر:

W. V. Harris, ed., *Rethinking the Mediterranean* (Oxford: Oxford University Press, 2005). Also see Peregrine Horden and Nicholas Purcell, *The Corrupting Sea: A Study of Mediterranean History* (Oxford: Blackwell, 2000); and David Abulafia, "Mediterranean History as Global History," *History and Theory* 50, no. 2 (May 2011): 220–228.

19. Shaden Tageldin, *Disarming Words: Empire and the Seductions of Translation inEgypt* (Berkeley: University of California Press, 2011), 280.

20. Ibid., 285.
21. Ibid., 273–288.

22. أبـو القاسـم محمـد كَـرُّو، «طـه حسـين والمغـرب العـربي» (تونـس: مؤسسـة ابـن عبـد الله للنـشر والتوزيـع، 2001)، 11.

23. المرجع السابق، 56–57.

24. أوراق طه حسين الخاصة: تقرير طه حسين عن زيارته إلى تونس، 9 يوليو 1957.

25. أوراق طه حسين الخاصة: عمر، التقرير السياسي السري رقم 3، 1.

26. دار الوثائـق القومية/ رئاسـة مجلـس الـوزراء/ 0081-096923: إنشـاء معهـد فـاروق الأول للدراسـات الإسـلامية في إسـبانيا/ مذكرة مـن وزيـر المعـارف العموميـة محمـد العشـماوي إلى مجلـس الـوزراء.

27. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

برقيـة مـن مدريـد إلى وزارة الخارجيـة الفرنسـية حـول افتتـاح معهـد فـاروق الأول للدراسـات الإسـلامية في مدريـد، 20 مـارس 1950. تشـير البرقيـة نفسـها إلى أن طـه حسـين، لـدى افتتـاح المعهـد، اقـترح أيضـاً إنشـاء جامعـة فـاروق الأول في مدريـد.

28. مذكرة وزير المعارف العمومية محمد العشماوي إلى مجلس الوزراء.

29. دار الوثائـق القومية/ رئاسـة مجلـس الـوزراء/ 0081-096923: إنشـاء معهـد فـاروق الأول للدراسـات الإسـلامية في إسـبانيا/ مذكرة اللجنـة الماليـة لمجلـس الـوزراء، يوليـو 1950.

30. دار الوثائـق القومية/ رئاسـة مجلـس الـوزراء/ 0081-096923: إنشـاء معهـد فـاروق الأول للدراسـات الإسـلامية في إسـبانيا/ برقية مـن مصطفـى النحـاس إلى طـه حسـين؛ وبرقيـة مـن طـه حسـين إلى مصطفـى النحـاس.

31. دار الوثائـق القومية/ مجلـس النظـار والـوزراء/ 0075-056781: جلسـة 12 أبريـل 1950. الموافقـة عـلى المقـترح موجـودة في دار الوثائـق القومية/ مجلـس النظـار والـوزراء/ 0075-057859: محـاضر جلسـات أبريـل 1950/ محـضر جلسـة 12 أبريـل 1950.

32. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-056784: جلسة مجلس الوزراء التمهيدية في 19 أبريل 1950. سُجِّلت الموافقة في دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057859: محضر جلسات أبريل 1950/ محضر الجلسة التمهيدية في 19 أبريل 1950. من بين مَن ألقوا محاضرات في المعهد الجديد المؤرخ شفيق غربال الذي ألقى محاضرتين في عام 1951. كما ألقى الكاتب الدكتور حسين فوزي، أستاذ علم المحيطات بجامعة فاروق الأول، محاضرتين في نيس. انظر دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057866: محضر جلسات يناير 1951/ محضر جلسة 21 يناير 1951.

33. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057867: محاضر جلسات فبراير - مارس 1951/ محضر جلسة 11 مارس 1951.

34. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057867: محاضر جلسات فبراير - مارس 1951/ محضر جلسة 18 مارس 1951.

35. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057025: محضر جلسة 18 مارس 1951.

36. عن محاولات الوفد لاحتواء خلافات الحزب مع الملك فاروق، انظر لطيفة محمد سالم، «الوفد والقصر: الملك فاروق (1936-1952)»، في «تاريخ الوفد»، تحرير جمال بدوي ولمعي المُطيعي (القاهرة: دار الشروق، 2010): 325-333.

37. دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004681: أوراق حول إنشاء معهد فاروق الأول للدراسات الإسلامية في شمال إفريقيا، 13 و19 مايو 1951.

38. المرجع السابق.

39. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057167: محضر جلسة 18 نوفمبر 1951/ مذكرة عن معهد فاروق الأول للثقافة الإسلامية في لندن، 17 نوفمبر 1951.

40. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057873: محاضر جلسات أكتوبر - نوفمبر 1951/ محضر جلسة 18 نوفمبر 1951.
41. دار الوثائق القومية/ رئاسة مجلس الوزراء/ 0081-021260: الإنعام برتبة الباشوية على حضرة صاحب المعالي الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف العمومية، 1 يناير 1951.
42. أوراق طه حسين الخاصة: عمر، التقرير السياسي السري رقم 3، 2.
43. المرجع السابق، 3.
44. المرجع السابق، 2، 5.
45. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:
تقرير من القائم بأعمال الوفد الفرنسي في إسبانيا إلى وزير الخارجية الفرنسي بشأن افتتاح معهد فاروق الأول في مدريد، 21 نوفمبر 1950.
46. دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004681: أوراق حول إنشاء معهد فاروق الأول للدراسات الإسلامية في شمال إفريقيا، 13 و19 مايو 1951.
47. المرجع السابق.
48. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:
تقرير من مديرية إفريقيا والمشرق إلى الإدارة العامة للعلاقات الثقافية حول مهمة أبريل-مايو 1946 بشأن التعاون الفكري المحتمل بين مصر وفرنسا، 18 أغسطس 1948، 32.
49. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:
تقرير من الحاكم العام للجزائر إلى وزير الخارجية الفرنسي بشأن التبادل الثقافي الفرنسي المصري، 9 فبراير 1948.
50. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:
مذكرة من المديرية العامة للعلاقات الثقافية إلى مديرية إفريقيا والمشرق بشأن مشروع التبادل الثقافي الفرنسي المصري، 20 يوليو 1948.
51. Ibid.

52. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

تقرير من مديرية إفريقيا والمشرق إلى الإدارة العامة للعلاقات الثقافية بخصوص التعاون الفكري المحتمل بين مصر وفرنسا، 18 أغسطس 1948، 32.

53. Ibid., 5–6.
54. Ibid., 6.
55. Ibid., 7.
56. Ibid., 11.
57. Ibid., 38.
58. Ibid., 32.
59. Ibid., 2, 11.
60. Ibid., 6.
61. Ibid., 40.
62. Ibid., 1.
63. Ibid., 39.
64. Ibid., 15.
65. Ibid., 41.
66. Ibid., 16–17.
67. Ibid., 12.

68. أوراق طه حسين الخاصة: رسالة من محمد شَنيق، رئيس الوزراء التونسي، إلى طه حسين، 18 ديسمبر 1950.

69. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

برقية من السفير الفرنسي بالقاهرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية، 22 يناير 1950.

70. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

تقرير من السفير الفرنسي بالقاهرة إلى وزير الخارجية عن وزير المعارف العمومية الجديد، 26 يناير 1950.

71. Ibid.

72. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

تقرير من المقيم العام الفرنسي في تونس إلى وزير الخارجية الفرنسي بشأن إرسال بعثة أساتذة مصريين إلى تونس، 28 يناير 1950.

73. كان الشيخ الخضر حسين، وهو رجل دين معروف، شيخ الأزهر من 1952 إلى 1954. وقد تعاطف مع الحزب الدستوري الليبرالي التونسي القديم الذي تأسس عام 1920 وقاتل ضد الحماية الفرنسية ودعا إلى استقلال تونس. لكن حزب الدستور الجديد أنشأه الحبيب بورقيبة عام 1934.

74. للمزيد عن المكتب، انظر:

Attillio Gaudio, *Guerre et Paix au Maroc: Reportages: 1950–1990* (Paris: Éditions Karthala, 1991).

75. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

تقرير استخباراتي عن رحلة فاضل بن عاشور من مسجد الزيتونة إلى مصر في 23 يناير 1950.

76. Ibid.

77. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

رد وزير الخارجية الفرنسي على المقيم العام بتونس بشأن إيفاد أساتذة مصريين إلى تونس، 14 فبراير 1950.

78. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057866: جدول أعمال يناير 1951، الجلسة التمهيدية، 4 فبراير 1951.

79. Ibid.

80. للاطلاع على تاريخ الماسونية في مصر ومختلف المحافل بأشكالها البريطانية والفرنسية، انظر:

Karim Wissa, "Freemasonry in Egypt 1798–1921: A Study in Cultural and Political Encounters," *British Society for Middle Eastern Studies Bulletin* 16, no. 2 (1989): 143–161.

للاطلاع على عمل أحدث عن تاريخ الماسونية خلال العهد العثماني، انظر:

Dorothe Sommer, *Freemasonry in the Ottoman Empire: A History of the Fraternity and Its Influence in Syria and the Levant* (London: I. B. Tauris, 2013).

81. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

رسالة من وزير فرنسا المفوض في سوريا إلى السفير الفرنسي في مصر بشأن اتجاه السياسة المصرية في المغرب، 18 فبراير 1950.

82. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

تقرير من السفير الفرنسي في مصر إلى وزير الخارجية الفرنسي بشأن السياسة المصرية في شمال إفريقيا، 7 مارس 1950.

83. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

رسالة من مديرية إفريقيا والمشرق إلى تونس والرباط بخصوص اللقاء مع طه حسين، 9 مارس 1950.

84. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

تقرير من السفير الفرنسي في مصر إلى وزير الخارجية الفرنسي بشأن السياسة المصرية في شمال إفريقيا، 7 مارس 1950.

85. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

تقرير من السفير الفرنسي في مصر إلى وزير الخارجية الفرنسي حول مؤتمر الثقافة العربية الثاني في مصر، 5 سبتمبر 1950.

86. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

تقرير من السفير الفرنسي في مصر إلى وزير الخارجية الفرنسي بشأن السياسة المصرية في شمال إفريقيا، 7 مارس 1950.

87. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

برقية من القائم بالأعمال الفرنسي إلى وزارة الخارجية الفرنسية، 17 سبتمبر 1950.

88. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

تقرير من السفير الفرنسي في الولايات المتحدة إلى وزير الخارجية الفرنسي،

20 سبتمبر 1950.

89. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

مساومة بخصوص المعهد الفرنسي للآثار مرتبطة بإنشاء معهد مصري بالجزائر/ برقية من أ. جوان إلى وزارة الخارجية الفرنسية، 11 يونيو 1951.

90. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

مساومة بخصوص المعهد الفرنسي للآثار مرتبطة بإنشاء معهد مصري بالجزائر/ برقية من أ. جوان المقيم العام بالمغرب إلى وزارة الخارجية الفرنسية، 23 مايو 1951. قُسِّمت الجزائر عام 1848 إلى أقسام على غرار التقسيم الإداري في فرنسا الكبرى.

91. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

برقية من السفارة الفرنسية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بشأن بيان أدلى به طه حسين، 7 يونيو 1951.

92. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

رسالة من وزير الخارجية الفرنسي إلى وزير الداخلية بخصوص إنشاء معهد مصري في الجزائر العاصمة، 20 سبتمبر 1951.

93. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

رسالة من وزير الخارجية الفرنسي إلى وزير الداخلية بخصوص إنشاء معهد مصري بالجزائر العاصمة، 24 أكتوبر 1951.

94. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

برقية من السفير الفرنسي كوف دو مورفيل في مصر إلى وزارة الخارجية الفرنسية، 14 نوفمبر 1951.

95. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

مذكرة إلى وزير الخارجية الفرنسي بشأن الطلب المصري بإنشاء معهد في شمال إفريقيا، 26 نوفمبر 1951.

96. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

مساومة بخصوص المعهد الفرنسي للآثار مرتبطة بإنشاء معهد مصري

بالجزائر/ تقرير من السفير الفرنسي في مصر إلى وزير الخارجية الفرنسي بشأن يحيى الخشاب، 25 أكتوبر 1951.

97. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

مساومة بخصوص المعهد الفرنسي للآثار مرتبطة بإنشاء معهد مصري بالجزائر/ رسالة من السفير الفرنسي إلى وزير الخارجية الفرنسي بخصوص إجراءات طه حسين ضد البعثات الأثرية الفرنسية، 7 ديسمبر 1951.

98. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1952–1961:

تقرير عن وضع المعهد المصري بالجزائر العاصمة 2 مايو 1952.

99. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1948–1951:

تقرير من السفير الفرنسي في مصر إلى وزارة الخارجية الفرنسية، 13 ديسمبر 1951.

100. رسالة من السفير الفرنسي إلى وزير الخارجية الفرنسي بخصوص إجراءات طه حسين، 7 ديسمبر 1951.

101. See Nancy Reynolds, *A City Consumed: Urban Commerce, the Cairo Fire, and the Politics of Decolonization in Egypt* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012).

102. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1952–1961:

ترجمة فرنسية لمقال في «الأهرام» عن معهد الجزائر، 2 مايو 1952.

103. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1952–1961:

برقية من السفير الفرنسي إلى وزارة الخارجية الفرنسية، 23 يونيو 1952.

104. AMAE/Relations Culturelles 1945–1961/431. 1948–1959/1952–1961:

برقية من وزارة الخارجية الفرنسية للسفير الفرنسي، 30 أغسطس 1952.

105. محمد حسن الزيات، «ما بعد الأيام» (القاهرة: دار الهلال)، 153.

الفصل الثاني

1. طه حسين، «كلية الآداب»، في «تراث طه حسين» المجلد 1: 315–316. نُشرت أصلاً في «المصور»، 4 مارس 1932.
2. Donald Reid, *Cairo University and the Making of Modern Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), 4.
3. Abdulrazzak Patel, *The Arab Nahdah: The Making of the Intellectual and Humanist Movement* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2013), 198.
4. Ibid., 190.
5. Ibid., 2–15.
6. George Makdisi, *The Rise of Humanism in Classical Islam and the Christian West: With Special Reference to Scholasticism* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1990), 120–121, 332. Also, George Makdisi, "Inquiry into the Origins of Humanism," in *Humanism, Culture, and Language in the Near East*, ed. Asma Afsaruddin and A. H. Mathias Zahniser (Winona Lake, IN: Eisenbrauns, 1997), 18–19, quoted in Patel, *Arab Nahdah*, 9.
7. Patel, *Arab Nahdah*, 6–7.
8. Ibid., 9.
9. Ibid., 26.
10. Ibid., 23. See Ibrahim Abu Rabi', *Intellectual Origins of Islamic Resurgence in the Modern Arab World* (Albany: State University of New York Press, 1996); and Zaki Badawi, *The Reformers of Egypt: A Critique of al-Afghani, 'Abduh, and Ridha* (Slough: Open Press, 1976).
11. محمد عبد الغني حسن، «حسين المرصفي»، في «أعلام النهضة الحديثة»، الحلقة الأولى (بيروت: دار الحمراء، 1990)، 285 - 286. نقلاً عن: Patel, *Arab Nahdah*, 183–186.
12. Patel, *Arab Nahdah*, 184.
13. J. Brugman, *An Introduction to the History of Modern Arabic Literature in Egypt* (Leiden: Brill, 1984), 326, quoted in Patel, *Arab Nahdah*, 184.
14. Patel, *Arab Nahdah*, 192.

15. محمد رشيد رضا، «تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده» (القاهرة: مطبعة المنار، 1906–1931؛ القاهرة: دار الفضيلة، 2003)، المجلد. 2، 427–429، 503. نقلاً عن:

Patel, *Arab Nahdah*, 193.

16. عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي، «الجامعة المصرية القديمة: نشأتها ودورها في المجتمع (1908–1925)» (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، 1980)، 14.

17. Patel, *Arab Nahdah*, 229–230.

18. شفيق غربال، مقدمة، أحمد عبد الفتاح بدير، «الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية» (القاهرة: مطبعة جامعة فؤاد الأول، 1950؛ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2008)، 14، ن.

19. Reid, *Cairo University*, 4.

20. في عام 1908، لا بد أن مؤسسي الجامعة شجَّعهم انتصارُ اليابان الأخير على روسيا عام 1905. وكما بيَّن الباحث الفرنسي آلان روسيلون، مثَّلت اليابان للقوميين والمثقفين المصريين في ذلك الوقت، مثل مصطفى كامل، نموذجاً يُحتذى للتحديث الناجح من دون المساس بالهوية الصحيحة للبلد. انظر:

Alain Roussillon, *Identité et Modernité: Les Voyageurs Égyptiens au Japon (xixe—xxe Siècle)* (Arles: Actes Sud, 2005).

21. Robert Tignor, *Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882–1914* (Princeton, NJ: Princeton University Press 1966), 337.

كما بيَّن روجر أُوِن، لم يؤمن كرومر بجدوى استثمار الدولة في التعليم واعتقد أنه من الأفضل تثقيف نخبة صغيرة بدلاً من إنتاج «محرضين متعلمين عاطلين عن العمل». كما كان يشك في أن يستفيد السكان

الأصليون، لكونهم ينتمون إلى عرق مختلف، من التعليم البريطاني. ونتيجةً لذلك، لم يتلقَ التعليمُ في ظل حكم كرومر إلا نحو 1٪ من الميزانية السنوية. وقد فرض الرسومَ الدراسية في المدارس الحكومية واستثمر في الكتاتيب القائمة بدلاً من التعليم العالي. انظر:

Roger Owen, *Lord Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Preconsul* (Oxford: Oxford University Press, 2004), 313–315.

22. أحمد لطفي السيد، «قصة حياتي» في «تراث أحمد لطفي السيد» (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2008)، 231–232.

23. المرجع السابق، 223.

24. غربال، مقدمة، بدير، «الأمير أحمد فؤاد»، م، ن.

25. Yacoub Artin, *Considérations sur l'Instruction Publique en Égypte* (Paris, 1894).

26. أمينة حجازي، «آباء الجامعة الأهلية»، في «مئة عام على الجامعة المصرية»، تحرير أحمد زكريا الشلق (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2011)، 95؛ سامية إبراهيم، «الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور» (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2011)، 14.

27. علي بركات، «جامعة القاهرة وتكوين مصر المعاصرة: مئة عام على نشأة الجامعة المصرية»، في «مئة عام على نشأة الجامعة المصرية»، تحرير أحمد زكريا الشلق، 53.

28. حسن نصر الدين، «الأجانب في الجامعة المصرية» (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2011).

29. محمد حسين هيكل، «تراجم مصرية وغربية» (القاهرة: كتاب روز اليوسف)، 61، نقلاً عن الجميعي، «الجامعة المصرية»، 19.

30. انظر، على سبيل المثال، عبد الرحمن الرافعي، «مصطفى كامل: باعث النهضة الوطنية» (القاهرة: دار الهلال، 1957).

31. بدير، «الأمير أحمد فؤاد»، 15–16.

32. محمد رشيد رضا، «تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده» (القاهرة: مطبعة المنار، 1931)، 1066، نقلاً عن الجميعي، «الجامعة المصرية»، 15.

33. إبراهيم، «الجامعة الأهلية»، 26.

34. «الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها» (القاهرة: مكتبة الواعظ)، 8–9، نقلاً عن الجميعي، «الجامعة المصرية»، 17.

35. «جامعة أم كلية؛ والعلوم الأدبية أم الطبيعية»، «الهلال» 9 (السنة 16)، 1 يونيو 1908، نقلاً عن الجميعي، «الجامعة المصرية»، 19.

36. عَلِم جرجي زيدان في أكتوبر 1910 من «المؤيد» أنه استُبدِل به شخصٌ آخر. في اليوم التالي ذهب وفد من الجامعة لرؤيته، وبيَّن له أن مجلس الجامعة، خوفاً من استعداء العامة، قرر تخصيص مقرره لأستاذ مسلم. وعرض عليه 100 جنيه تعويضاً عن المواد التي أعدها والخرائط التي طبعها. في العام التالي منحته الجامعة جائزة عن كتابه «تاريخ الأدب العربي»، ربما ترضيةً واعترافاً بكفاءته. للاطلاع على تفاصيل القضية، انظر:

Anne-Laure Dupont, *Gurgi Zaydan 1861–1914: Écrivain Réformiste et Témoin de la Renaissance Arabe* (Damascus: Institut Français du Proche-Orient, 2006), 629–642.

37. بدير، «الأمير أحمد فؤاد»، 19.

38. المرجع السابق، 19–26.

39. خطاب الأمير فؤاد أمام مجلس الجامعة في 15 مارس 1911، أعاد نشره بدير، «الأمير أحمد فؤاد»، 90. للاطلاع على البعثات الدولية للأساتذة الفرنسيين والألمان بين 1880 و1930، انظر:

Christophe Charle, "Ambassadeurs ou Chercheurs? Les Relations Internationales des Professeurs de la Sorbonne sous la IIIe République," *Genèses* 14 (1994): 8–19.

40. بدير، «الأمير أحمد فؤاد»، 83.

41. المرجع السابق، 84. على سبيل المثال، قَبِل الأمير فؤاد الدعوة التي وجهها الإمبراطور الألماني لحضور الذكرى المئوية لجامعة برلين نيابةً عن الجامعة المصرية في عام 1910، كما حضر مناسباتٍ مماثلةً في جامعتي جنيف وإدنبره.

42. دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004479: تقرير إلى الجمعية العامة عن العام الدراسي 1911-1912.

43. التقرير السنوي الرابع 1911-1912، أُعيد نشره في «الجامعة الأهلية (1908-1925): صفحات من ذكريات الصحافة» (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2010)، 131. نقلت صحيفة *The Gazette* خلاف زكي ونجيب مع الأمير فؤاد. دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004481: ملحوظات عن الجامعة/ 1912/ الجامعة المصرية وذي إجيشَن غازيت. يذكر بدير أنهما استقالا احتجاجاً على إدارة فؤاد للجامعة. بدير، «الأمير أحمد فؤاد»، 291.

44. يونان لبيب رزق، «الجامعة المصرية من الطور الأهلي إلى الطور الحكومي»، في «مئة عام على الجامعة المصرية»، تحرير أحمد زكريا الشلق، 29.

45. دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004610: مذكرة عن الجامعة المصرية/ ملحوظة: الجامعة المصرية 1933-1934. بيَّنت هذه المذكرة أنه إلى جانب المنحة السنوية البالغة 2000 جنيه من وزارة المعارف العمومية، حصلت الجامعة على 5000 جنيه من وزارة الأوقاف، بالإضافة إلى تبرعات أخرى من أفراد الأسرة المالكة، مثل الأميرة فاطمة إسماعيل، شقيقة الأمير فؤاد، ومن أعيان آخرين. في عام 1923 أصدر الملك فؤاد تعليماته لوزير المعارف العمومية بإعادة تنظيم الجامعة. وبذلك أصبحت الجامعة الخاصة القديمة (الجامعة الحرة) كليةَ الآداب في الجامعة الحكومية الجديدة. كما أدمجت مدارس الحقوق والطب القديمة في الجامعة الجديدة تحت مسمى كلية الحقوق وكلية الطب، وتم إنشاء كلية العلوم. يوافق بدير على أن فؤاد هو الذي طلب من وزير المعارف العمومية إنشاء جامعة حكومية جديدة ودمج الجامعة القديمة فيها. انظر بدير، «الأمير أحمد فؤاد»، 308.

46. «المؤيـد»، العـدد 5444، 18 أبريـل 1908، نقـلاً عـن بديـر، «الأمـير أحمـد فـؤاد»، 29–38.

47. بدير، «الأمير أحمد فؤاد»، 34–36.

48. بيـان مـن لجنـة الجامعـة للصحافـة عنـد إنشـاء الجامعـة المصريـة، أعـاد نـشره بديـر، «الأمـير أحمـد فـؤاد»، 54–55.

49. المرجع السابق.

50. «لائحة البعثات التعليمية»، أعاد نشره بدير، «الأمير أحمد فؤاد»، 41–42.

51. بيـان مـن لجنـة الجامعـة للصحافـة عنـد إنشـاء الجامعـة المصريـة، أعـاد نـشره بديـر، «الأمـير أحمـد فـؤاد»، 55.

52. دار الوثائـق القومية/ عابديـن/ 0069-004476: محـاضر جلسـات الجامعـة/ 2 ديسـمبر 1910–1913/ لوائـح كليـة الآداب/ 2 ديسـمبر 1910. ضـمَّ مجلـس الجامعـة الأسـاتذة، بينـما كان مجلـس إدارة الجامعـة يجتمـع مـن دونهـم.

53. للاطلاع على تاريخ الجامعات في أوروبا، انظر:

Walter Rüegg and Hilde de Ridder-Symoens, eds., *A History of the University in Europe*, 4 vols. (Cambridge: Cambridge University Press, 1991–2011).

54. محـضر اجتـماع اللجنـة الفنيـة للجامعـة المصرية/ جلسـة 19 أبريـل 1910/ الأمـير فـؤاد لأعضـاء اللجنـة، أعـاد نـشره بدير، «الأمـير أحمـد فـؤاد»، 121–122.

55. خطـاب الأمـير فـؤاد أمـام مجلـس الجامعـة في 15 مـارس 1911، أعـاد نـشره بديـر، «الأمـير أحمـد فـؤاد»، 87–88. كـرر مجلـس إدارة الجامعـة الفكـرة ذاتهـا مـرة أخـرى في عـام 1912. دار الوثائـق القومية/ عابديـن/ 0069-004482: تقريـر مجلـس إدارة الجامعـة إلى الجمعيـة العامـة، 14 مـارس 1912.

56. كلمـة الأمـير فـؤاد أمـام مجلـس الجامعـة عـام 1912 أعـاد نـشره بديـر، «الأمـير أحمـد فـؤاد»، 93.

57. الأمـير فـؤاد مخاطبـاً مجلـس الجامعـة في جلسـة 19 أبريـل 1910 بشـأن إنشـاء كليـة الآداب، أعـاد نـشره بديـر، «الأمـير أحمـد فـؤاد»، 121.

58. Stephen Sheehi, *Foundations of Modern Arab Identity* (Gainesville: University Press of Florida, 2004), 36. For Sheehi's analysis of Bustani, see 15–36.

59. محضر جلسة اللجنة الفنية للجامعة المصرية 19 أبريل 1910/ الأمير فؤاد لأعضاء اللجنة، أعاد نشره بدير، «الأمير أحمد فؤاد»، 121–122. خُصِّصت الأكاديمية الفرنسية للنقوش والآداب للعلوم الإنسانية وقد أُنشئت عام 1663 وكانت جزءاً من المعهد الفرنسي.

60. "Partie Antique" with "Section Orientale" and "Section Occidentale," and "Partie Moderne" with "Section Orientale" and "Section Occidentale".

دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004481:

Gaston Maspero, Note sur l'Établissement d'une Faculté des Lettres, February 26, 1910.

61. يبيّن دونَلد ريد أن ماسبيرو ظل دوماً يدافع عن المصالح الفرنسية في الجامعة، ضد البريطانيين وحتى الإيطاليين، وظل هذا دأبه إلى أن تقاعد عام 1914. انظر:

Reid, *Cairo University*, 39–40.

62. هنا يبالغ ماسبيرو، إذ كانت الإيطالية هي اللغة الأوروبية المهيمنة المستخدمة في مصر قبل عام 1798 وخلال السنوات الأولى من حكم محمد علي.

63. Maspero, Note sur l'Établissement d'une Faculté des Lettres.

64. Ibid.

65. Ibid.

66. دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004529: مراسلات أحمد فؤاد/ مقررات العام الدراسي 1910–1911، 30 يوليو 1910.

67. يذكر ريد حالتين من ردود فعل الطلاب. الأول حدثت عندما قارن إينياتسيو غويدي الروايات السريانية لقصة «أهل الكهف» بمثيلتها في القرآن، فاحتج بعدها طلاب الأزهر ودار العلوم. وحدثت الثانية بعد

محاضرات ديفِد سانتيانا حول التأثير اليوناني في علم اللاهوت الإسلامي، فأدت أيضاً إلى رد فعل قوي من الطلاب. انظر:

Reid, *Cairo University*, 58.

68. Taha Hussein, *The Days*, vol. 2, trans. Hilary Wayment (Cairo: American University in Cairo, 2001), 114.

69. Hussein, *The Days*, 2:118.

70. Taha Hussein, *The Days*, vol. 3, trans. Kenneth Cragg (Cairo: American University in Cairo, 2001), 247.

71. Ibid., 248.

72. Ibid., 275–276.

73. Ibid., 248.

يستخدم كراغ كلمة «القَنْقلة»، لكن الكلمة العربية الصحيحة هي «فَنْقُلة» التي يصفها عبد الرشيد محمودي بأنها مهارة جدلية مشتقة من كلمة «فَنَقولُ». يقول محمودي إن «الفَنْقُلة» هي الشكل الأزهري للجدلية التي تنطوي على الاعتراض والاعتراض المضاد: «إذا قلتَ كذا وكذا، فأقول كذا وكذا».

Abdelrashid Mahmoudi, *Taha Husain's Education: From the Azhar to the Sorbonne* (Richmond, Surrey: Curzon, 1998), 38.

74. Hussein, *The Days*, 3:282.

75. Reid, *Cairo University*, 58–59.

في عام 1913، حل طه حسين في المرتبة الأولى في الفصل، وحصل على 30/ 30 في تاريخ الأدب العربي، والأدب العربي، والفلسفة العربية، وتاريخ المذاهب الفلسفية، وتاريخ الأمم الإسلامية. وفي الجغرافيا والأجناس البشرية، حصل على 28/ 30، لكنها كانت أعلى درجة في فصله. أرشيف جامعة القاهرة/ ب 15/ ف 452: نتائج الامتحان/ أبريل 1913، نقلاً عن ريد:

Reid, *Cairo University*, 60–61.

76. طـه حسـين، «المرحـوم الأسـتاذ إنّـو لِتـمان»، «مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة» 14 (1962): 335-336. ألقـى طـه حسـين التأبـين في 9 أكتوبـر 1958.

77. المرجع السابق، 336-337.

78. عبـد الوهـاب عـزام، «صحيفـة الجامعـة المصريـة» 2 (1931): 83-84، نقـلاً عـن ريد:

Reid, *Cairo University*, 60.

79. Ahmad Amin, *My Life: The Autobiography of an Egyptian Scholar, Writer, and Cultural Leader*, trans. Issa Boulatta (Leiden: Brill, 1978), 45, 52, cited in Reid, *Cairo University*, 58–9. Reid also cites the Arabic original: Ahmad Amin, *Hayati* (Cairo, Dar Maktabat al-Nahda al-Misriyya, 1961), 65, 77.

80. Amin, *Hayati*, 101, cited in Reid, *Cairo University*, 59.

81. Amin, *My Life*, 73, 149–150, cited in Reid, *Cairo University*, 60. Reid also cites *Hayati*, 109; 223–224.

82. Mahmoudi, *Taha Husain's Education*, 18.

تقـول الجملـة الكاملـة بالنَّـص: «في الأزهـر لا في غـيره تعلـم طـه التشـكيك فيـما يسـمى الثقافـة 'التقليديـة،' وأن يـرى تحـت هـذه الطبقـة مـن الـتراث المتحجـر المصـادرَ الأساسية للإبـداع العـربي». صحيـحٌ أن طـه حسـين شـاطَرَ محمـد عبـده رغبتـه في العـودة إلى المصـادر الأوليـة، إلا أن الدراسـات الحديثـة أظهـرت أن كُتّـاب هـذه الـشروح وشُروح الـشروح كانـوا يتعاملـون بجديـة مـع البحـوث العلميـة التـي جـاءت قبلهـم وكانـوا يحافظـون عـلى التقليـد حيـاً مـن خـلال إسـهاماتهم العلميـة الخاصـة عـلى هيئـة الـشروح وشُروح الشروح. ولذلـك أعـترض عـلى وصـم الـتراث بالتحجـر. انظـر عـلى سـبيل المثـال:

Robert Wisnovsky, "The Nature and Scope of Arabic Philosophical Commentary in Postclassical (ca. 1100–1900 AD) Islamic Intellectual History: Some Preliminary Observations," *Bulletin of the Institute of Classical Studies* 47, no. 1 (February 2004): 149–191.

يبـيِّن وِزنوفسـكي أن مـا يقـرب مـن نصـف النشـاط الفلسـفي في التاريـخ الفكـري الإسـلامي مـا بعـد الكلاسـيكي كان «شـكلاً مـن أشـكال العمـل التفسـيري»، وهـو يختلـف مـع العلـماء الذيـن اسـتخفُّوا بهـذا الشـكل مـن

الإسـهام ورأوا أنـه دليـلٌ عـلى الانحطـاط أو التحجـر.

83. Pierre Cachia, *Taha Husayn: His Place in the Egyptian Literary Renaissance* (London: Luzac, 1956), 50.

84. Taha Hussein, "La Grande Figure du Cheikh Mohammed Abdo," *Un Effort* (June 1934): 4, translated and cited in Mahmoudi, *Taha Husain's Education*, 28–29.

85. Ibid.

86. Mahmoudi, *Taha Husain's Education*, 22–23, 30–31.

87. Hussein, *The Days*, 2:115.

88. Mahmoudi, *Taha Husain's Education*, 33.

89. Hussein, *The Days*, 2:217–218.

90. Timothy Mitchell, *Colonising Egypt* (London: University of California Press, 1991).

91. Mahmoudi, *Taha Husain's Education*, 22–23.

92. بهـي الديـن بـركات، «أبـو الجامعـة أحمـد لطفـي السـيد»، «الهـلال» (ينايـر 1951): 14–18. كـما أشـار حسـن الزيـات إلى طـه حسـين بوصفـه الابـن البكـر للجامعـة: «الابـن البكـر للجامعـة هـو طـه حسـين». حسـن الزيـات، «تحيـة لجامعـة فـؤاد في يوبيلهـا الفـضي»، «الرسـالة»، 25 ديسـمبر 1950.

93. سأناقش هذه الحادثة بتفصيل أكثر في الفصل التالي.

94. طـه حسـين، «حديـث المسـاء: لعِـب»، في «تـراث طـه حسـين» المجلـد 1:351، نُـشِر أصـلاً في «كوكـب الـشرق»، 22 مايـو، 1933.

95. دار الوثائـق القومية/ عابديـن/ 0069-004482: تقريـر مجلـس إدارة الجامعـة إلى الجمعيـة العامـة، 14 مـارس 1912.

96. دار الوثائـق القومية/ عابديـن/ 0069-004479: تقريـر عـن الجامعـة في العـام الـدراسي 1911–1912 لعرضـه عـلى الجمعيـة العامـة. في ذلـك العـام كان عـدد الطـلاب في الجامعـة 112 طالبـاً (76 ذكـوراً و36 إناثـاً).

97. دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004482: تقرير مجلس الإدارة عن الجامعة/ 1912. ومسودة رسالة من مجلس الجامعة المصرية إلى وزير المعارف العمومية، يناير 1911.

98. محضر مجلس النواب، جلسة 19 أبريل 1924، نقلاً عن إبراهيم، «الجامعة الأهلية»، 140.

99. ملحوظات عن الجامعة/ 1912/ الجامعة المصرية و«ذي إجيشَن غازيت».

100. دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004482: تقرير مجلس إدارة الجامعة/ 1912/ الجامعة المصرية: تقرير سنة 1910–1911؛ مُقَدَّم إلى السير إلدن غورست.

101. ملحوظات عن الجامعة/ 1912/ الجامعة المصرية وذي إجيشَن غازيت. لم يكن الرد موقَّعاً ولا مؤرَّخاً، لكن الملف نفسه مؤرخ عام 1912، وهو يطابق محتويات الرد والتفاصيل الواردة فيه. الرد مكتوب باللغة الإنجليزية، ولكنه مترجَم من الفرنسية.

102. تقرير مجلس إدارة الجامعة عن العام الدراسي 1914–1915 إلى الجمعية العامة في 17 يونيو 1915، نقلاً عن الجميعي، «الجامعة المصرية»، 37.

103. تقرير مجلس إدارة الجامعة عن العام الدراسي 1916–1917 إلى الجمعية العامة بتاريخ 15 أكتوبر 1917، نقلاً عن الجميعي، «الجامعة المصرية»، 53. يذكر ريد الأرقام نفسها ويربط خفض الميزانية بالحرب كذلك. ويضيف أن تبرعاً من السلطان حسين كامل مكَّن الجامعة من السماح لطه حسين وطلاب آخرين بمواصلة دراستهم في أوروبا. انظر ريد، *Cairo University*, 62-63؛ بدير، «الأمير أحمد فؤاد»، 200؛ 273؛ وحسين، *The Days*, 3: 85-94.

104. تقرير مجلس إدارة الجامعة عن العام الدراسي 1915–1916 إلى الجمعية العامة في 29 يونيو 1916، نقلاً عن الجميعي، «الجامعة المصرية»،53–54.

كـما تمكـن الطـلاب مـن العـودة إلى أوروبـا بعـد أن رفعـت وزارة الأوقـاف دعمهـا السـنوي إلى 2000 جنيـه. عـلاوةً عـلى ذلـك، تنـازل أسـاتذة الجامعـة عـن ربـع رواتبهـم، بـل تـبرع بعضهـم بالتدريـس بـلا أي أجـر. تقريـر مجلـس إدارة الجامعـة عـن العـام الـدراسي 1914-1915 نقـلاً عـن الجميعـي، «الجامعـة المصريـة»، 54-55.

105. الجميعـي، «الجامعـة المصريـة»، 58. كذلـك لم يعـد لـدى الجامعـة القـدرة عـلى دعـوة أسـاتذة أوروبيـين للتدريـس في القاهـرة، واضطُـرَّت إلى تقليـص بعثاتهـا التعليميـة في أوروبـا. أرشـيف جامعـة القاهرة/ ملـف رقـم 3: تقريـر مـن أسـاتذة كليـة الآداب مرفـوع إلى مجلـس إدارة الجامعـة. نقـلاً عـن إبراهيـم، «الجامعـة الأهليـة»، 138-139.

106. Reid, *Cairo University*, 72.

107. دار الوثائـق القومية/ عابديـن/ 0069-004494: الجامعـة والحكومـة المصريـة/ مذكـرة إيضاحيـة حـول مـشروع مرسـوم لإنشـاء الجامعـة الحكوميـة، 3 مـارس 1925. أكـد الوزيـر أن غالبيـة أعضـاء مجلـس الجامعـة سـيكونون مـن الأكاديميـين وليسـوا ممثلـين عـن الـوزارة.

الفصل الثالث

نشرتُ نسخةً من هذا الفصل من قبل تحت عنوان:

"The *Nahda* in Parliament: Taha Husayn's Career Building Knowledge Production Institutions, 1922–1952," *The Arab Studies Journal* 16, no. 1 (2018): 8–32.

وأشكر مجلة الدراسات العربية التي سمحت لي بإعادة نشره معدلاً هنا.

1. طه حسين، «تَبعات التعليم»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1:729، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 14 أغسطس 1954.
2. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057861: محاضر جلسات يونيو 1950/ محضر جلسة 25 يونيو 1950.
3. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-056819: محضر جلسة 25 يونيو 1950/ مذكرة بشأن إنشاء المجلس الأعلى للجامعات المصرية
4. المرجع السابق.
5. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057066: محضر الجلسة التمهيدية المنعقدة في 3 يونيو 1951/ مذكرة إلغاء المجلس الأعلى للجامعات.
6. المرجع السابق. بعد تغيير النظام، نص القانون رقم 508 لعام 1954 على إعادة إنشاء المجلس الأعلى للجامعات. انعقدت الجلسة الأولى للمجلس في 2 أكتوبر 1954، بعد تطهير الجامعات (إذ فُصِل أعضاء هيئة التدريس الذين يُشتبه بأنهم يشكلون تهديداً للنظام). وأشرف على الجلسة الأولى رئيس جامعة القاهرة محمد كمال مرسي. في عام 1958، وفقاً للقانون رقم 184، كان من المقرر أن يكون رئيس جامعة القاهرة رئيساً للمجلس الأعلى للجامعات. ولكن في عام 1963، تغيَّر ذلك بحيث أصبح وزير التعليم العالي (الوزارة نفسها أُنشئت عام 1961) رئيساً للمجلس الأعلى

للجامعات تلقائياً. في عام 1972، أجبر القانون رقم 49 جميع الجامعات المصرية على الامتثال لجميع قرارات المجلس. انظر: محمود مناوي، «جامعة القاهرة في عيدها المئوي» (الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2007)، 196-197.

7. بهي الدين بركات، «أبو الجامعة أحمد لطفي السيد»، «الهلال» (1951): 14-18. كان بركات (1889-1972) رجل دولة مصرياً، ووزيراً للمعارف العمومية من 1 يناير 1930 إلى 19 يونيو 1930، ومن 30 ديسمبر 1937 إلى 26 أبريل 1938. كان بركات أستاذاً للقانون قبل تحوله للسياسة. انظر وزارة التربية والتعليم، «مئة وستون عاماً من التعليم في مصر: وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم (1837-1997)» (القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم، 2000)، 181-182.

8. قدم لطفي السيد استقالته في 9 مارس، وهذا اليوم صار الآن عيد استقلال جميع الجامعات المصرية.

9. أحمد علبي، «طه حسين: سيرة مكافح عنيد» (بيروت: دار الفارابي، 1990)، 120.

10. عن الصدام بين صِدْقي وطه حسين، انظر:

Donald Reid, *Cairo University and the Making of Modern Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), 120–125.

أحمد زكريا الشلق، «طه حسين واستقلال الجامعة»، في «مئة عام على الجامعة المصرية»، تحرير أحمد زكريا الشلق (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2011)، 109-124.

11. بركات، «أبو الجامعة»، 14-18.

12. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-054705: جلسة 9 ديسمبر 1939/ مذكرة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بخصوص تعيين الدكتور طه حسين مشرفاً على المراقبة العامة للثقافة.

13. المرجع السابق.

14. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057763: محاضر جلسات سبتمبر - ديسمبر 1940/ محضر جلسة 25 نوفمبر 1940، وبعد ذلك بعام، عُيِّن طه حسين في اللجنة الاستشارية للفنون الجميلة، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

15. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057771: محاضر جلسات مايو - يوليو 1942/ جلسات 12، 14، 16 مايو 1942.

16. جامعة القاهرة/ أرشيف كلية الآداب: ملف طه حسين/ قرار وزارة المعارف العمومية رقم 5590، 26 مايو 1942.

17. كان طه حسين من أشد المؤيدين لصديقه مصطفى النحاس عندما وقع النحاس على المعاهدة المصرية الإنجليزية عام 1936 وأيضاً عندما ألغى تلك المعاهدة عام 1951، بعد أن وصلت المفاوضات مع البريطانيين إلى طريق مسدود. وعندما أعيد انتخاب حزب الوفد عام 1950، رفض طه حسين منصب وزير المعارف العمومية خوفاً من رد فعل أعضاء الوفد الآخرين لأنه لم يكن عضواً في الحزب. ولكن رفض نحاس استقالة طه حسين وقال إن هذه مسألة تخص الأمة وليس الحزب. تقول سوزان، زوجة طه حسين: «كان طه قد عرض استقالته على النحاس فرفضها، زاعماً - وقد كتب إليه - أن المسألة لا تتعلق بالحزب، بل تتعلق بالوطن». انظر:

Suzanne Taha Hussein, *Avec Toi: De la France à l'Égypte: "Une Extraordinaire Amour"; Suzanne et Taha Hussein (1915–1973)* (Paris: Les Éditions du Cerf, 2011), 213.

18. التقرير السنوي الثاني 1909–1910، أُعيدَ نشره في «الجامعة الأهلية (1908–1925): صفحات من ذاكرة الصحافة» (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2010)، 103.

19. في العام الدراسي 1911–1912، كانت إدارة الجامعة سعيدة بزيادة عدد

المحاضَرات المقدمة للنساء. وناقشت المحاضرات باللغة الفرنسية الأخلاق وتربية الأبناء، بينما ركزت المحاضرات باللغة العربية على تاريخ مصر القديمة وتاريخ الإسلام في مصر والحروب الفرنسية ونساء مشهورات في كل هذه المراحل التاريخية. كما كانت هناك محاضرات عن التدبير المنزلي. دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004479: تقرير عن الجامعة في العام الدراسي 1911–1912. ومع ذلك، توقفت هذه المحاضرات في العام الدراسي 1912–1913. والسبب الوارد في التقرير السنوي أن هذه المحاضرات ستتوقف حتى إنشاء نظام يلبي احتياجات المرأة المصرية. التقرير السنوي الخامس 1912–1913، أعيد نشرُه في «الجامعة الأهلية»، 171. لكن المؤرخة لطيفة سالم تقول إن القسم أُغْلِق بسبب معارضة الرجال لتقديم هذا التعليم للنساء. انظر لطيفة سالم، «المرأة في رحاب الجامعة»، في «مئة عام على الجامعة المصرية»، تحرير «أحمد زكريا الشلق»، 44. لمزيد من المعلومات عن «قسم النساء» في الجامعة، انظر أيضاً:

Reid, *Cairo University*, 51–56.

20. Robert Blum, "La Mode des Conférences," *Images*, December 12, 1931, 5.

21. أُتيحت هذه المنشورات في المكتبات العامة، مثل المعارف والهلال في شارع الفجّالة. وكانت أسعارها تتراوح بين 12 إلى 40 قرشاً. دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004479: تقرير عن الجامعة في العام الدراسي 1911–1912.

22. طه حسين، «كلية الآداب»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1:314. نُشِر أصلاً في «المصور»، 4 مارس 1932.

23. المرجع السابق، 313.

24. المرجع السابق 314.

25. Anthony Gorman, *Historians, State and Politics in Twentieth-Century Egypt: Contesting the Nation* (New York: Routledge Curzon, 2003), 23.

26. Yoav Di-Capua, *Gatekeepers of the Arab Past: Historians and History Writing in Twentieth-Century Egypt* (Berkeley: University of California Press, 2009), 196–199.

27. Ibid., 159.

28. Ibid., 203.

29. كانت سوزان، زوجة طه حسين، صديقة لهدى شعراوي، وكانت عضواً في مجلس إدارة الاتحاد النسائي المصري. انظر:

Bahija Sidki Rashid et al., eds., *The Egyptian Feminist Union* (Cairo: 1963), cited in Reid, *Cairo University*, 104.

وكان طه حسين نفسه يحاضر في مقر الاتحاد النسائي المصري وقد عُيِّن في اللجنة الاستشارية الرسمية للاتحاد عندما أُنشئ عام 1929 مع آخرين مثل حسين هيكل وأحمد لطفي السيد ومصطفى عبد الرازق. انظر:

Samia Sharawi Lanfranchi, *Casting Off the Veil: The Life of Huda Shaarawi, Egypt's First Feminist* (London: I. B. Tauris, 2012), 202, 175.

30. Reid, *Cairo University*, 105–106.

أجرى ريد مقابلة مع سهير القلماوي في القاهرة بتاريخ 16 فبراير 1983.

31. سالم، «المرأة في رحاب الجامعة»، 46.

32. سهير القلماوي، مقدمة، «طه حسين في معاركه الأدبية والفكرية»، سامح كُرَيِّم (القاهرة: مجلة الإذاعة والتلفزيون، 1974)، 4.

33. Reid, *Cairo University*, 108–109.

34. طه حسين، «فَوْز»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1:380، وقد نُشِر أصلاً في «كوكب الشرق»، 26 يونيو 1933.

35. طه حسين، «التعليم الديني واختلاط الجنسين في كليات الجامعة المصرية»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 434–6، نُشِر أصلاً في «المصري»، 10 مارس 1937.

36. طه حسين، «أينَ كانت هذه الغيرة في العهود السابقة؟»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 439، نُشِر أصلاً في «المصري»، 13 مارس 1937.

37. طه حسين، «مظاهرات الجامعيين في حرم الجامعة المصرية»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1:449، نُشِر أصلاً في «المصري»، 17 مارس 1937.

38. سالم، «المرأة في رحاب الجامعة»، 47.

39. طـه حسـين، «كليـة الآداب»، في «تـراث طـه حسـين»، المجلـد 1: 315-316، نُـشِر أصـلاً في «المصـوَّر»، 4 مـارس 1932.

40. طـه حسـين، «حديـث الدكتـور طـه حسـين بـك عـن كليـة الآداب»، في «تراث طـه حسـين»، المجلـد 1:431، نُـشِر أصـلاً في «المقتطف»، ينايـر 1937.

41. المرجع السابق، 428.

42. درس عـزّام في الأزهـر ثـم في مدرسـة القضـاء الشرعـي قبـل حصولـه عـلى شـهادة في الأدب والفلسـفة مـن الجامعـة المصريـة القديمـة. ثـم حصـل عـلى درجـة الماجسـتير في الأدب الفـارسي مـن كليـة الدراسـات الشرقيـة والإفريقيـة في لنـدن عـام 1927، ودكتـوراه مـن الجامعـة المصريـة عـام 1932، وقـد كتـب عـن «الشـاهنامه». أصبـح عـزّام عميـداً لكليـة الآداب بجامعـة فـؤاد الأول عـام 1945 وكان أول رئيـس لجامعـة الريـاض (الملـك سـعود لاحقـاً) مـن عـام 1957 حتـى وفاتـه عـام 1959.

43. طه حسين، «حديث الدكتور طه حسين بك عن كلية الآداب»، 428-430.

44. المرجع السابق، 429.

45. جامعـة القاهرة/ أرشـيف كليـة الآداب: اجتماعـات أعضـاء هيئـة التدريـس/ محـضر 27 نوفمـبر 1939.

46. دار الوثائـق القومية/ عابديـن/ 0069-004610: مذكـرة عـن الجامعـة المصريـة 1933-1934.

47. دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004500: الوثائق الخاصة بالجامعة ووزارة المعارف العمومية/ مجلس الجامعة المصرية/ محضر جلسة 28 أغسطس 1938/ كلية الآداب/ مشروع مرسوم إنشاء معهد اللغات والآداب الشرقية.

48. طـه حسـين، «حديـث الدكتـور طـه حسـين بـك»، 429. عـن تطـور العلـوم الاجتماعيـة في مـصر، انظـر:

Omnia El Shakry, *The Great Social Laboratory: Subjects of Knowledge in Colonial and Postcolonial Egypt* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

49. دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004610: مذكرة عن الجامعة المصرية 1933-1934.

50. طه حسين، «حديث الدكتور طه حسين بك»، 430.

51. طه حسين، «أثر الجامعة المصرية القديمة في حياة مصر الحديثة» في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 763-764، نُشِر أصلاً في «وطن»، 25 يناير 1959.

52. المرجع السابق، 764.

53. المرجع السابق.

54. مصطفى صادق الرافعي، «الأدب العربي في الجامعة»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 278-279، نُشِر أصلاً في «كوكب الشرق»، 28 يوليو 1926.

55. غالي شكري، «ماذا يبقى من طه حسين؟» (بيروت: دار المتوسّط، 1974)، 62-64.

56. طه حسين، «أثر الجامعة المصرية القديمة في حياة مصر الحديثة»، 764-765.

57. طه حسين، «حديث الدكتور طه حسين بك»، 431. على سبيل المثال، في عام 1937، فرضت الوزارة «نقد النثر» لأبي الفرج قُدامة البغدادي على طلاب المدارس الثانوية، في طبعة راجعها وحررها طه حسين وعبد الحميد العبادي (1892-1956). جامعة القاهرة/ أرشيف كلية الآداب: ملف طه حسين/ رسالة من مساعد وكيل وزارة المعارف العمومية إلى طه حسين، 30 سبتمبر 1937. وجامعة القاهرة/ أرشيف كلية الآداب: ملف طه حسين/ رسالة من طه حسين إلى وكيل وزارة المعارف العمومية، 20 نوفمبر 1937.

58. جامعة القاهرة/ أرشيف كلية الآداب: ملف طه حسين/ رسالة من وكيل وزارة المعارف العمومية إلى طه حسين، 19 يوليو 1938.

59. دار الوثائق القومية/ عابدين/ 0069-004477: أوراق بشأن التعليم، من 22 يناير 1909 إلى 12 أبريل 1939/ جدول أعمال جلسة 22 مارس 1938 لمجلس إدارة الجامعة.

60. جامعة القاهرة/ أرشيف كلية الآداب: اجتماعات الكلية/ محضر جلسة 2 يناير 1940.

61. طه حسين، «الديمقراطية ليست إلا العلم والمعرفة»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 535، نُشِر أصلاً في «الوفد المصري»، 9 يونيو 1944.

62. Elizabeth Suzanne Kassab, *Contemporary Arab Thought: Cultural Critique in Comparative Perspective* (New York: Columbia University Press, 2010), 24.

63. طه حسين، «مستقبل الثقافة في مصر»، المجلد 9 من «المجموعة الكاملة» (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1974)، 12–14.

64. طه حسين، «يومان»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1:264، نُشِر أصلاً في «السياسة»، 25 أغسطس 1924.

65. المرجع السابق، 266–267.

66. المرجع السابق، 264.

67. المرجع السابق، 263–269.

68. طه حسين، «في وزارة المعارف: العبث بالعلم والمعلمين»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 168، نُشِر أصلاً في «السياسة»، 31 يوليو 1923.

69. طه حسين، «ثقافة» في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 326، نُشِر أصلاً في «السياسة»، 25 يوليو 1932.

70. طه حسين، «سياسة التعليم»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 194، نُشِر أصلاً في «السياسة»، 2 نوفمبر 1923.

71. المرجع السابق.

72. طه حسين، «في وزارة المعارف»، 169.

73. المرجع السابق، 169–170.

74. طه حسين، «تنظيم التعليم»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 200–201، نُشِر أصلاً في «السياسة»، 18 سبتمبر 1923.

75. المرجع السابق.

76. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057867: محضر جلسة 11 مارس 1951/ مذكرة بتعديل إنشاء المجلس الأعلى للتعليم. أنشأ طه حسين أيضاً نقابة المعلمين عام 1951، وانتخبه أعضاؤها أول رئيس لها.

77. طه حسين، «تنظيم التعليم»، 205.

78. المرجع السابق.

79. طه حسين، «حديث اليوم: تحقيق»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 319، نُشِر أصلاً في «السياسة»، 17 يوليو 1932.

80. المرجع السابق.

81. طه حسين، «حديث المساء: إنصاف»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 373، نُشِر أصلاً في «كوكب الشرق»، 6 يونيو 1933.

82. طه حسين، «حديث المساء: توسُّع»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 345، نُشِر أصلاً في «كوكب الشرق»، 5 أبريل 1933.

83. طه حسين، «في وزارة المعارف»، 168.

84. طه حسين، «حركة الإصلاح»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 209، نُشِر أصلاً في «السياسة»، 10 أكتوبر 1923.

85. طه حسين، «حديث اليوم: الأزهر ومدرسة القضاء الشرعي»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 164-166، نُشِر أصلاً في «السياسة»، 20 يوليو 1923. انظر أيضاً طه حسين، «مدرسة القضاء الشرعي»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 177، نُشِر أصلاً في «السياسة»، 26 أغسطس 1923.

86. طه حسين، «الديمقراطية ليست إلا العلم والمعرفة»، 536.

87. المرجع السابق، 535.

88. المرجع السابق، 535-540.

89. طه حسين، «تصريحات هامّة للدكتور طه حسين» في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 493، نُشِر أصلاً في «المصري»، 21 ديسمبر 1942.

90. على سبيل المثال، في سبتمبر 1942، ارتفعت نسبة الطلاب المسجلين الحاصلين على منح دراسية من 1٪ إلى 3٪. في أكتوبر 1942 رفعت الوزارة هذه النسبة إلى 10٪. وقالت الوزارة في مذكرة: «الظروف الحاضرة أعجزت كثيرين من أولياء الأمور عن الوفاء بالمصروفات المدرسية، وبذلك أصبح أبناؤهم وبناتهم عرضة للفصل من المدارس وقطع سبل التعليم عليهم... ومما يجب الإشارة إليه هنا أن التعليم الابتدائي في أكثر البلدان المتمدينة، بل والثانوي أيضاً في بعضها كإنجلترا وتركيا وفرنسا بالمجان. ومن دواعي الأسف أن مصر لم تبلغ في هذا المضمار شأن كثير من البلاد التي لا يجوز أن تسبقها، وأمامنا بلاد العراق ففيها نسبة المجانية في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي تبلغ 30٪، بينما هي في مصر لم تبلغ مقداراً يذكر مع كل الجهود التي بذلت حتى الآن في رفع النسب القانونية المقررة». دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057772: للحصول على المذكرة، انظر محضر جلسة 26 أكتوبر 1942؛ وللاطلاع على الزيادة من 1٪ إلى 3٪، انظر محاضر جلسات أغسطس - سبتمبر 1942/ محضر جلسة 15 سبتمبر 1942. وقدم وزير المعارف العمومية حينها، نجيب الهلالي، طلباً آخر، لزيادة نسبة المنح بنسبة 5٪، في 2 ديسمبر 1942، قائلاً إن الزيادة السابقة لم تكن كافية، وإنه بالنظر إلى رد فعل الجمهور بصورة إيجابية على الزيادة السابقة، يطلب موافقة المجلس على زيادة المنح الدراسية. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-055365: محضر جلسة 2 ديسمبر 1942. ثم في 10 فبراير 1943، قدم طلباً آخر لزيادة أخرى بنسبة 3٪. وقال إن الوزارة قد استنفدت نسبة الـ 15٪ الممنوحة سلفاً، ومع ذلك ما زال هناك الآلاف من الطلاب غير قادرين على دفع الرسوم الدراسية، على الرغم من التحذيرات بالفصل، وأضاف الهلالي «إن ما يصيب التلاميذ من الاضطراب النفسي بسبب المطالبات والتهديد الدائم بالفصل من شأنه أن يضعف قدرتهم على التحصيل ويزري بهم وبأولياء أمورهم في بيئاتهم». دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-055402: محضر جلسة 10 فبراير 1943.

91. طه حسين، «في التعليم»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 717، نُشِر أصلاً في «الأهرام»، 6 أبريل 1953. لمزيد من المعلومات عن الكاتب بوصفه مربياً و«ضمير الأمة»، انظر:

Richard Jacquemond, *Entre Scribes et Écrivains: Le Champs Littéraire dans l'Égypte Contemporaine* (Paris: Sindbad/Actes Sud, 2003), 23–25.

92. طه حسين، «الدكتور طه حسين يقول: التعليم حق اكتسبه الشعب ولا يستطيع أي فرد أن يسلبه منه»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 533، نُشِر أصلاً في «الوفد المصري»، 14 يناير 1944.

93. طه حسين «هؤلاء المعلمون المضربون!» في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 590، نُشِر أصلاً في «المصور»، 11 أبريل 1947.

94. المرجع السابق.

95. انظر إسماعيل محمود القباني، «دراسات في تنظيم التعليم بمصر» (القاهرة: مكتبة النهضة، 1958).

96. المرجع السابق، 103.

97. طه حسين، «النصح الضائع»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 556–557، نُشِر أصلاً في «البلاغ»، 7 يونيو 1945.

98. طه حسين، «ديمقراطية التعليم بين الوفد والحكومات الأخرى»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 549، نُشِر أصلاً في «الوفد المصري»، 7 يونيو 1945.

99. كان السنهوري وزيراً للمعارف العمومية من 15 يناير 1945 إلى 15 فبراير 1946 ومن 9 ديسمبر 1946 إلى 27 فبراير 1949.

100. طه حسين، «ديمقراطية التعليم بين الوفد والحكومات الأخرى»، 551.

101. Misako Ikeda, "Toward the Democratization of Public Education: The Debate in Late Parliamentary Egypt, 1943–52," in *Re-envisioning Egypt 1919–1952*, ed. ArthurGoldschmidt, Amy J. Johnson, and Barak A. Salmoni (Cairo: American University in Cairo Press), 218–248.

102. Muhammad Farid Abu Hadid, "The Story of Water and Air," *al-Thaqafa* 56 (November 21, 1949): 5–6, cited in Ikeda, "Toward the Democratization of Public Education," 237. I am using Ikeda's translation here.

نظراً لتعذر العثور على المصدر العربي الذي اقتبست منه أيكِدا، فقد نقلنا رأي محمد فريد أبو حديد بمعناه لا بحرفه. [المترجم]

103. Ikeda, "Toward the Democratization of Public Education," 234.

104. Ibid.

105. طه حسين، «برنامج»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 644، نُشِر أصلاً في «الأهرام»، 7 نوفمبر 1949.

106. طه حسين، «ندوة الهلال: مشاكل الشباب، كيف نحلها؟» في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 620، نُشِر أصلاً في «الهلال»، يناير 1948.

107. طه حسين، «برنامج»، 644.

108. طه حسين، [مقال غير مُعَنْوَن]، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 626–627، نُشِر أصلاً في «الأهرام»، 11 يوليو 1949.

109. طه حسين، «الحق المر»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 640، نُشِر أصلاً في «الأهرام»، 28 أكتوبر 1949.

110. طه حسين، «طه حسين بك يقول»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 646، نُشِر أصلاً في «النداء»، 28 فبراير 1950.

111. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057863: محاضر جلسات سبتمبر وأكتوبر 1950/ محضر جلسة 15 أكتوبر 1950.

112. طه حسين، «حديث لوزير المعارف»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 691، نُشِر أصلاً في «الأساس»، 7 يونيو 1951.

113. طه حسين، «نذير!» في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 592–596، نُشِر أصلاً في «مسامرات الجيب»، 2 نوفمبر، 1947.

114. في مقابلة تلفزيونية بعد ذلك بسنوات، بيَّن طه حسين أنه حاول أيضاً،

حين كان وزيراً، جعل التعليم العالي مجانياً، لكن الملك فاروق رفض واتهمه بالرغبة في نشر الشيوعية في البلاد. طه حسين، «كاتب وقصة»، مقابلة أجرتها سميرة الكيلاني، التليفزيون العربي، 1970، آخر زيارة في 23 يوليو 2020:

https://www.youtube.com/watch?v=6W4YhZ0nH-8.

115. طه حسين، «افتتاح مؤتمر الثقافة العربي الثاني - كلمة الافتتاح: خطبة وزير المعارف»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 653، نُشِر أصلاً في «الأساس»، 23 أغسطس 1950.

116. المرجع السابق.

الفصل الرابع

1. طـه حسـين، «مشـكلة الإعـراب»، «مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة» 11 (1959): 100.

2. لم تكـن المناقشـات حـول إصـلاح اللغـة خاصـةً بالعـالم العـربي. ففـي النصـف الثـاني مـن القـرن الثامـن عـشر، انخـرط المثقفـون اليونانيـون في أسـئلة مماثلـة حـول الشـكل المناسـب الـذي يجب أن تتخـذه اليونانيـة الحديثـة بحيـث تكون انعكاسـاً لـكل مـن اليونانيـة القديمـة بتاريخهـا المرمـوق واليونانيـة الدارجـة المحكيـة. نتـج عـن ذلـك مـا يسـمى الكاثَرِڤوسـا (Katharevousa)، وهـي شـكل مـن أشـكال اليونانيـة الحديثـة التـي نشـأت في أوائـل القـرن التاسـع عـشر وكانـت تُسـتخدَم أساسـاً للأغـراض الأدبيـة والرسـمية إلى أن اسـتُبدلت بهـا اليونانيـة الدارجـة بموجـب قانـون صـادر عـن البرلمـان في عـام 1976. عـن تاريـخ هـذه المناقشـات حـول اللغـة اليونانيـة، انظـر:

Peter Mackridge, *Language and National Identity in Greece, 1766–1976* (Oxford: Oxford University Press, 2009).

استخدم اللغـوي الشـهير تشـارلز فيرغَسـن كلاً مـن اليونانيـة والعربيـة مثالـين عـلى الثنائيـة اللغويـة (diglossia)، وهـو مصطلـح وضعـه هـو لوصـف الوضـع الاجتماعـي اللغـوي المعقـد الـذي يتعايـش فيـه شـكلان مـن اللغـة ذاتهـا، ويعتمـد اسـتخدامُ كل شـكل عـلى البيئـة والوظيفـة الاجتماعيـة. انظـر:

Charles Ferguson, “Diglossia,” *Word* 15 (1959): 325–340.

يختلـف مَكْـرِج مـع ثنائيـة فيرغَسـن، ويُحـاجُّ بأنـه في الحالـة اليونانيـة، لم يكـن الوضـعُ بهـذه السـهولة أبـداً حيـث إن «الثنائيـة اللغويـة تتعلـق بتصـورات المتحدثـين بقـدر مـا تتعلـق بالوضـع اللغـوي الاجتماعـي الفعـلي الـذي يكـون دومـاً أكثـر فوضويـة؛ فاللغـة الفعليـة المسـتخدَمة في اليونـان تغطـي عـدداً مـن المسـتويات اللغويـة التـي تـتراوح مـا بـين الدارجـة «الخالصـة» والكاثَرِڤوسـا 'المتطرفـة'، مـع وجـود أصنـاف هجينـة بينهـما».

Mackridge, *Language and National Identity in Greece*, 29.

3. Adrian John Gully, "Arabic Linguistic Issues and Controversies of the Late Nineteenth and Early Twentieth Centuries," *Journal of Semitic Studies* 42, no. 1 (1997): 76–77, cited in Abdulrazzak Patel, *The Arab Nahdah: The Making of the Intellectual and Humanist Movement* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2013), 103.

4. Niloofar Haeri, *Sacred Language, Ordinary People: Dilemmas of Culture and Politics in Egypt* (New York: Palgrave Macmillan, 2003), 9.

5. ʿIsa M. Saba, *al-Shaykh Ibrahim al-Yaziji* (Beirut, 1955), 83, cited in Anwar Chejne, *The Arabic Language: Its Role in History* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1969), 135.

6. Patel, *Arab Nahdah*, 113–114.

7. Haeri, *Sacred Language, Ordinary People*, 80.

8. Ibid., 11.

9. سلامة موسى، «البلاغة العصرية واللغة العربية» (القاهرة: المطبعة العصرية، 1953)، هـ.

10. المرجع السابق، 23.

11. المرجع السابق، 62.

12. المرجع السابق، ه. المقدمة كُتِبت سنة 1945.

13. المرجع السابق، و.

14. المرجع السابق، ز.

15. المرجع السابق، 92–93.

16. Haeri, *Sacred Language, Ordinary People*, 82–84.

وانظر أيضاً، عبد العزيز سامي الكومي، «الصحافة الإسلامية في مصر في القرن التاسع عشر» (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1992)، 212، نقلاً عن:

Haeri, *Sacred Language, Ordinary People*, 84.

كما غطّى المناظرةَ أيضاً يوسف قزما خوري، «نجاح الأمة العربية في

لغتها الأصلية» (بيروت: دار الحمراء، 1991)، 35-65، نقلاً عن:

Yasir Suleiman, *A War of Words: Language and Conflict in the Middle East* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), 47.

17. Haeri, *Sacred Language, Ordinary People*, 84.

18. يستخدم ياسر سليمان عمل هؤلاء المستشرقين لإثبات حجةٍ قدمتها المؤرخة المصرية نفّوسة زكريا سعيد في كتابها «تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر» (القاهرة: دار المعارف، 1964)، إذ قالت إن الدعوات إلى إحلال العامية محل العربية الفصحى كانت من عمل الأوروبيين لغايات سياسية استعمارية. انظر:

Suleiman, *A War of Words*, 63.

19. Suleiman, A War of Words, 62–72.

20. Haeri, *Sacred Language, Ordinary People*, 84.

يبيِّن ياسر سليمان أن المثقفين العرب الذين يؤيدون استخدام لهجات معينة يُرى أحياناً أنهم يواصلون عمل المستشرقين والمستعمِرين، وأحياناً تُفَسَّر دعواتهم من زاوية انتماءاتهم الدينية أو السياسية. على سبيل المثال، يوضح ياسر سليمان أن عمر فرُّوخ اتهم سعيد عقل وأنيس فريحة بتأييد اللهجة اللبنانية لأنهما مسيحيان. انظر:

Suleiman, *A War of Words*, 73–74.

وكذلك اتُّهِم سلامة موسى ولويس عوض، في مصر، بتأييد العامية المصرية لأنهما مسيحيان. وقد عارض عباس محمود العقاد تعيين سلامة موسى في مجمع اللغة العربية بسبب وجهة نظر الأخير السلبية عن العربية الفصحى، بينما حُظِر كتاب لويس عوض «مقدمة في فقه اللغة العربية» (1980). انظر:

Suleiman, *A War of Words*, 78–80.

21. سلامة موسى، «البلاغة العصرية»، 90.

22. Suleiman, *A War of Words*, 80–81.

يبيِّن سلامة موسى أن كلاً من لطفي السيد وبهي الدين بركات حاولا إصلاح اللغة. موسى، «البلاغة العصرية»، 93.

23. سلامة موسى، «البلاغة العصرية»، 99. اعتمدت الجمهورية التركية الأبجدية اللاتينية عام 1928. كما دعم أنيس فريحة، أستاذ اللغة العربية في الجامعة الأمريكية في بيروت، دعوة عبد العزيز فهمي. انظر:
Chejne, *Arabic Language*, 158.

24. Haeri, *Sacred Language, Ordinary People*, 3.

25. Ibid., 14.

26. Ibid., 66.

27. Ibid., 67.

28. Ibid.

29. Ibid., 66–67.

30. تستنتج حائري أنه «في أذواق وسياقات الحياة المشحونة اجتماعياً للغة العربية الفصحى، الدين له السيادة». المرجع السابق، 17.

31. طه حسين، «مستقبل الثقافة في مصر»، المجلد 9 من «المجموعة الكاملة» (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1974)، 298.

32. Haeri, *Sacred Language, Ordinary People*, 70.

33. طه حسين، «مستقبل الثقافة في مصر»، 290–291.

34. المرجع السابق، 291.

35. المرجع السابق، 292–293.

36. المرجع السابق، 293.

37. يستخدم طه حسين لغة لاذعة لتوضيح وجهة نظره: «الأزهر لا يعرف من تطور اللغات الأجنبية حديثها وقديمها شيئاً، بل هو لا يكاد يعرف من هذه اللغات نفسها شيئاً، والأزهر يجهل اللغات السامية جهلاً تاماً، والأزهر لا يكاد يتجاوز كتبه المعروفة العقيمة إلى كتب القدماء في

اللغـة العربيـة وآدابهـا وعلومهـا إلا قليـلاً، وهـو مـع ذلـك يريـد أن يـشرف عـلى علـوم اللغـة العربيـة ويقـوم دونهـا ويحـول دون إصلاحهـا، ويحتكـر لنفسـه تعليمهـا، ويجـد مـن المشرفـين عـلى الأمـر في مـصر مـن يظاهرونـه عـلى ذلـك، لا لأنهـم يؤمنـون بـأن فيـه نفعـاً للغـة العربيـة وأصحابهـا، ولا لأنهـم يؤمنـون بـأن في الخـلاف عـن ذلـك تعرضـاً للديـن أو مساسـاً بـه، بـل لأنهـم يرهبـون أو يرغبـون. يرهبـون أن يتهمـوا بالخـروج عـن الديـن، مـع أننـا قـد انتهينـا إلى عـصر يجـب أن تكسـد فيـه سـوق التجـارة باتهـام النـاس بالخـروج عـلى الديـن، ويرغبـون في تأييـد الأزهـر لهـم باسـم الديـن، مـع أننـا قـد انتهينـا إلى عـصر يجـب ألا يصطنـع الديـن فيـه أداة للترغيـب والترهيـب». المرجـع السـابق، 293–294.

38. المرجع السابق، 312.

39. كـما ناقشـت في الفصـل السـابق، أدخـل محمـد عبـده دراسـة الأدب في مناهـج الأزهـر، ولكـن فقـط بوصفـه مقـرراً اختياريـاً غـير مُلْـزِم للطـلاب ولا حتـى يُمتَحنـون فيـه.

40. كان منصـور فهمـي، عميـد كليـة الآداب ومـن أوائـل أعضـاء المجْمَـع، قـد عُـيِّن عـام 1933. وكان محـرراً لمجلـة المجْمَـع وانْتُخـب كاتبـاً للـسر فيـه حتـى وفاتـه في 11 مايـو 1959. «قـرارات المجمـع: القـرارات الإداريـة، قـرار انتخـاب كاتـب سر المجمـع»، «مجلـة مجْمَـع اللغـة العربيـة» 1 (أكتوبـر 1934): 28. في ذلك اليـوم عنـد وصولـه إلى المَجْمَـع، فتـح سـائقُ فهمـي بـابَ السـيارة ليجـد أن فهمـي قـد وافـاه الأجـل وهـو في طريقـه إلى المَجْمَـع.

41. منصـور فهمـي، «تاريـخ المجامـع»، «مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة» 1 (أكتوبـر 1934): 173.

42. المرجع السابق، 174–175.

43. إبراهيـم بيومـي مدكـور، «تأبـين أحمـد لطفـي السـيد»، «مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة» 16 (1963): 118.

44. منصور فهمي، «تاريخ المجامع»، 174–175.
45. المرجع السابق.
46. إبراهيم بيومي مدكور، «تأبين أحمد لطفي السيد»، 118.
47. منصور فهمي، «تاريخ المجامع»، 174–175.
48. إبراهيم بيومي مدكور، «تأبين أحمد لطفي السيد»، 118. بعد وفاة طه حسين، صار مدكور رئيس المجمع سنة 1974.
49. المرجع السابق، 119–120. بالنسبة إلى مجمع دار الكتب، أراد لطفي السيد أن يكون فيه 28 عضواً: 25 عربياً و3 أعضاء آخرين على دراية بالفارسية والسريانية والعبرية. المرجع السابق، 118. لم يُعيَّن لطفي السيد في مجمع اللغة العربية حتى عام 1940. وقد انتخبه أعضاء المجمع رئيساً في أبريل 1941، لكن التعيين الرسمي لم يأت حتى مارس 1945. ويعتقد مدكور أن ذلك كان لأسباب سياسية. المرجع السابق، 119–120.
50. فهمي، «تاريخ المجامع»، 175–176.
51. «مرسوم بإنشاء مجمع ملكي للغة العربية»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 1 (أكتوبر 1934): 6.
52. «محضر جلسة الافتتاح: كلمة معالي رئيس المجمّع الدكتور محمد توفيق رفعت باشا»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 5 (1948): 4–5. (لجلسة مجمع اللغة العربية رقم 5، 18 ديسمبر 1937، إلى 27 يناير 1938. كان التأخير في النشر بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية والتراكم الذي أعقب ذلك.
53. «لائحة لمجمع اللغة العربية الملكي»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 1 (أكتوبر 1934): 22.
54. «مرسوم بإنشاء مجمع ملكي للغة العربية»، 6–7.
55. المرجع السابق، 10–11.
56. «مرسوم بتعيين الأعضاء العاملين لمجمع اللغة العربية»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 1 (أكتوبر 1934): 12–13.

57. «قـرارات المجمـع: القـرارات الإدارية، قـرار انتخـاب رئيـس المجمـع»، «مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة» 1 (أكتوبـر 1934): 28. ومـن القـرارات التـي اتُّخِـذت تشـكيل لجـان الرياضيـات؛ العلـوم الطبيعيـة والكيميائيـة؛ علـوم الحيـاة والطـب؛ العلـوم الاجتماعيـة والفلسـفية؛ الآداب والفنـون الجميلـة؛ المعجـم؛ اللهجـات؛ المجلـة؛ خزانـة الكتـب؛ الميزانيـة؛ الأصـول العامـة. «قـرارات المجمـع: القـرارات الإدارية، قـرار تسـمية اللجـان»، «مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة» 1 (أكتوبـر 1934): 29–33.

58. «افتتـاح دور الانعقـاد الثالـث»، «مجلـة مجمع اللغـة العربية» 3 (أكتوبـر 1936): 1. و«جلسـة افتتـاح الـدورة الخامسـة: محـضر جلسـة الافتتـاح»، «مجلة مجمـع اللغة العربيـة» 5 (1948): 3. «مرسـوم بتعيـين أعضـاء عاملـين بمجمـع فـؤاد الأول للغة العربية»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 5 (1948): 174.

59. «مرسوم بإنشاء مجمع ملكي للغة العربية»، 10–11.

60. «جلسـة الافتتـاح: كلمـة حـضرة صاحـب المعـالي الدكتـور محمـد توفيـق رفعـت باشـا رئيـس المجلـس»، «مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة» 5 (1948): 86. (لجلسـة مجمـع اللغـة العربيـة رقـم 6، 17 ديسـمبر 1938 حتـى 28 ينايـر 1939.)

61. «قرارات المجمع في هذه الدورة»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 5 (1948): 88.

62. المرجع السابق.

63. «مرسوم بتعين أعضاء عاملين بمجمع فؤاد الأول للغة العربية»، 174.

64. «جلسـة الافتتـاح لمجلـس المجمـع: كلمـة معـالي رئيـس المجمـع الدكتـور محمـد توفيـق رفعـت باشـا»، «مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة» 5 (1948): 181. (لجلسـة مجمـع اللغـة العربيـة رقـم 7، 3 ديسـمبر 1940 حتـى 22 أبريـل 1941.)

65. «مرسـوم بتعديـل بعـض أحـكام المرسـوم الصـادر بإنشـاء مجمـع فـؤاد الأول للغـة العربيـة»، «مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة» 5 (1948): 171–173. انتُخـب طـه حسـين ثـم عُـيِّن عضـواً في هـذا المنصـب في 19 ديسـمبر 1940 مـع منصـور فهمـي وأحمـد أمـين وإبراهيـم حمـروش. «قـرار وزاري رقـم 5425 بتاريـخ

19 ديسمبر 1940 بشأن تأليف مكتب مجمع فؤاد الأول للغة العربية»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 5 (1948): 178.

66. صدر لاحقاً القانون رقم 434 لسنة 1955 لإعادة تنظيم المجمع، وفي ذلك القانون، تغير اسم مكتب المجمع إلى مجلس المجمع، أو مجلس إدارة المجمع. تألف هذا المجلس من الرئيس، ووكيل وزارة التربية والتعليم، ووكيل وزارة الاقتصاد والمالية، وسكرتير المجمع، وثلاثة أعضاء من المجمع ينتخبهم مجلس المجمع (يتكون مجلس المجمع من: الأعضاء المصريين الذين خدموا لمدة ثلاث سنوات). «قانون رقم 434 لسنة 1955 بشأن تنظيم مجمع اللغة العربية»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 8 (1955): هـ، و، ز. ومن المثير للاهتمام أن القانون الجديد نص على أن يصبح المجمع مؤسسة مستقلة، وليست جزءاً من وزارة التربية والتعليم، لكن القانون نفسه نص على أن وزير التعليم سيظل الرئيس الأعلى للمجمع. المرجع السابق، هـ.

67. «قرّار وزاري رقم 5434 بتاريخ 6 فبراير 1941 بتيسير الكتابة والقواعد وتشجيع العمل الأدبي الحديث»، مجلة «مجمع اللغة العربية» 5 (1948): 179.

68. «مسابقة وزارة المعارف للقصة المصرية»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 5 (1948): 209–210. الرسالة مؤرخة في 7 مارس 1942.

69. «قرار وزاري رقم 5434 بتاريخ 6 فبراير 1941 بتيسير الكتابة والقواعد وتشجيع العمل الأدبي الحديث»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 5 (1948): 179؛ «قرارات المجلس والمؤتمر»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 5 (1948): 194–195.

70. «قرارات مجلس المجمع في هذه الدورة: مسابقة وزارة المعارف للقصة المصرية»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 5 (1948): 209-213. (الجلسة مجمع اللغة العربية رقم 8، 8 فبراير 1942 حتى 1 يوليو 1942.)

71. «جائزة فاروق الأول للشعر العربي والقصة المصرية»، و«جائزة لدراسة حركات الترجمة»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 6 (1951): 19–20.

72. «جوائز المجمع الأدبية في مسابقات 1945-1947»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 7 (1953): 58-59. (الجلسة مجمع اللغة العربية رقم 13: 14 أكتوبر 1946 حتى 26 مايو 1947).

73. «مجلة مجمع اللغة العربية» 12 (1960): 322.

74. «قرارات المجلس والمؤتمر»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 5 (1948): 194.

75. «قرارات مؤتمر المجمع في تيسير قواعد اللغة العربية [فبراير ومارس 1945]»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 6 (1951): 180-181. (الجلسة مجمع اللغة العربية رقم 11، 23 نوفمبر 1944 حتى 28 مايو 1945).

76. لا بد أن سلامة موسى قد كتب كتابه «البلاغة العصرية» الآنف الذكر استجابةً لاقتراح فهمي وللجدل العام الذي أعقب ذلك.

77. طه حسين، «مستقبل الثقافة»، 288-289.

78. طه حسين، «مشكلة الإعراب»، 93.

79. على سبيل المثال، انتقد طه حسين تمصير مسرحية فرنسية، حضرها في دار الأوبرا، لأنها كانت باللغة العامية، فكتب: «ويجب أن أعترف بأني لم أكد أسمع شطراً من الحوار حتى ضقت بالقصة وبالأوبرا ضيقاً شديداً، فقد كان الحوار كله باللغة العامية، والناس يعلمون أني أضيق باللغة العامية حين تتخذ أداة للفن، وأكره أن يعتمد عليها الكاتب إلا أن تدعو إلى ذلك حاجة ملحة أو ضرورة ماسة». طه حسين، «تمصير»، في «تراث طه حسين»، المجلد 1: 407، نُشِر أصلاً في «مجلتي»، 15 ديسمبر 1934.

80. طه حسين، «مستقبل الثقافة»، 297-298.

81. طه حسين، «مشكلة الإعراب»، 90.

82. المرجع السابق، 93.

83. المرجع السابق، 94.

84. أوراق طه حسين الخاصة: مسودة تقرير من طه حسين إلى رئيس الجامعة المصرية (بلا تاريخ).

85. أوراق طه حسين الخاصة: مسودة تقرير من طه حسين إلى وزير المعارف العمومية (بلا تاريخ).

86. أوراق طه حسين الخاصة: مسودة تقرير (بلا تاريخ).

87. طه حسين، «مشكلة الإعراب»، 99.

88. المرجع السابق، 100.

89. طه حسين، «كتاب آخر عن مصر بقلم الآنسة جان أرقش»، «مجلتي» 7 (1 مارس 1935): 614.

90. المرجع السابق، 614–615. أرسل طه حسين ابنته أمينة وابنه مؤنس إلى مدارس فرنسية في القاهرة، ولعل نقص المدارس حينها كان سبباً لهذا الاختيار. ولا بد أن والدتهما، سوزان، فضلت أيضاً إرسال طفليها إلى المدارس الفرنسية. في مقابلة أجريتُها في القاهرة في 20 أكتوبر 2013، مع حفيدة طه حسين، سوسن، أخبرتني أن جدتها سوزان أرادت إرسال سوسن وإخوتها إلى المدارس الفرنسية، بينما نصح طه حسين ابنته أمينة بإرسالهم إلى المدارس الحكومية.

91. المرجع السابق، 615.

92. أوراق طه حسين الخاصة: مسودة تقرير (بلا تاريخ).

93. أوراق طه حسين الخاصة: مسودة تقرير من طه حسين إلى وزير المعارف العمومية (بلا تاريخ).

94. طه حسين، «مستقبل الثقافة»، 307.

95. المرجع السابق، 308.

96. طه حسين، «مشكلة الإعراب»، 95.

97. طه حسين، «مستقبل الثقافة»، 313–315.

98. المرجع السابق، 309–310.

99. المرجع السابق، 306.

100. طه حسين، «مشكلة الإعراب»، 99.

101. طـه حسـين، «حديـث الأربعـاء»، المجلـد 2 مـن «المجموعـة الكاملـة» (بـيروت: دار الكتـاب اللبنـاني، 1974)، 15–16.

102. المرجع السابق، 17.

103. المرجع السابق، 20.

104. طه حسين، «مستقبل الثقافة»، 327–328.

105. المرجع السابق، 331، 336.

106. المرجع السابق، 360.

107. المرجع السابق، 363–365.

108. المرجع السابق، 366–367.

109. طـه حسـين، «مشـكلة الإعـراب»، 95. في نـص المحـاضرة، ورد قولـه «ولا تسـألوني أنـا عـن تيسـير الكتابـة كيـف يكـون» في فقـرة منفصلـة. عنـد قـراءة هـذا السـطر، ظننـتُ في البدايـة أن طـه حسـين كان يسـتثني نفسـه مـن المهمـة بسـبب انزعاجـه مـن كيفيـة التعامـل معهـا. لكنـه كان عـلى الأرجـح يشـير، ولـو مـن طـرف خفـي، إلى فقـدان بـصره.

110. «تقريرات وأخبار»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 9 (1957): 283–285.

111. إبراهيـم بيومـي مدكـور، «مجمـع اللغـة العربيـة في ثلاثـين عامـاً، 1932–1962، ماضيـه وحـاضره» (القاهـرة: المطبعـة الأميريـة، 1964)، 87.

112. طه حسين، «مشكلة الإعراب»، 98.

113. المرجـع السـابق. يشـير عبـد الـرزاق پاتـل إلى محـاولات جديـة أخـرى لتيسـير قواعـد النحـو التـي قوبلـت أيضـاً بالمقاومـة: جيرمانـوس فرحـات

«بحث المطالب» (1707) وفارس الشدياق «غُنْيَة الطالب ومُنْية الراغب» (1872)؛ في الكتاب الأخير، قدم المؤلف مختصرات لكتب القواعد الكلاسيكية. يذكر باتل أيضاً العالمَ الأندلسيَّ ابن مَضَّاء القرطبي (المتوفى 1194)، والذي كان، في كتابه «الرد على النحاة»، أول من بدأ ما يسميها باتل بأنها «نزعة لا تلقى رواجاً لتيسير قواعد النحو». انظر:

Patel, *Arab Nahdah*, 108–109.

114. طه حسين، «مشكلة الإعراب»، 98–99.

115. المرجع السابق، 99.

116. طه حسين، «مستقبل الثقافة»، 311.

117. أوراق طه حسين الخاصة: مسودة تقرير من طه حسين إلى وزير المعارف العمومية (بلا تاريخ).

118. المرجع السابق. في مسودة تقرير أخرى، إلى وكيل وزارة المعارف العمومية، ذكر طه حسين أن منهج اللغة العربية المعدل والمُيَسَّر يمكن أن يكون جاهزاً من دون تأخير للعام الدراسي 1935–1936، لذلك يمكننا أن نفترض أن التقرير الأول كُتِب قبل عام 1935. أوراق طه حسين الخاصة: مسودة تقرير من طه حسين إلى وكيل وزارة المعارف العمومية (بلا تاريخ).

119. طه حسين، «مشكلة الإعراب»، 102.

120. إبراهيم بيومي مدكور، «المجمع في ربع قرن»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 15 (1962): 115–119؛ و«المجمع في خدمة اللّغة العربيّة»، «مجلة مجمع اللّغة العربيّة» 22 (1967): 23–24.

121. إبراهيم بيومي مدكور، «طه حسين مكافحاً»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 33 (مايو 1974): 256.

122. إبراهيم بيومي مدكور، «مجمع اللغة العربية في أحد عشر عاماً»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 8 (1955): 12.

123. المرجع السابق.

124. المرجع السابق، 13.

125. المرجع السابق.

126. إبراهيم بيومي مدكور، «طه حسين مكافحاً»، 256.

127. إبراهيم بيومي مدكور، «مجمع اللغة العربية في أحد عشر عاماً»، 15.

128. إبراهيم بيومي مدكور، «المجمع في ربع قرن»، 115–119؛ «المجمع في خدمة اللغة العربية»، 23–24.

129. إبراهيم بيومي مدكور، «طه حسين مكافحاً»، 256.

130. إبراهيم بيومي مدكور، «المجمع في ربع قرن»، 115–119؛ «المجمع في خدمة اللغة العربية»، 23–24.

131. المرجع السابق.

132. «مذكرة برأي المكتب في اختيار مقرر للمعجم اللغوي الكبير»، «مجلة مجمع اللغة العربية» 7 (1953): 181–184. (لجلسة مجمع اللغة العربية رقم 14، 6 أكتوبر 1947 حتى 31 مايو 1948.)

133. إبراهيم بيومي مدكور، «طه حسين مكافحاً»، 256؛ «المَجمع في ربع قرن»، 115–119؛ «المجمع في خدمة اللغة العربية»، 23–24.

134. طه حسين، «مستقبل الثقافة»، 304.

135. المرجع السابق، 308.

136. *Haeri, Sacred Language, Ordinary People*, 72.

137. يظل تدريس اللغة العربية الفصحى في المدارس المصرية مهمة صعبة. تقول نيلوفر حائري: «كلما سألتُ الناس عما يجدونه صعباً على وجه التحديد [في مسألة القواعد]، كانوا يعطون أمثلة عن مشكلات الإعراب. تصعب المبالغة في اهتمام المصريين وخوفهم من الإعراب. فهناك وعي حاضر دوماً به».

Haeri, *Sacred Language, Ordinary People*, 42.

الفصل الخامس

1. طه حسين، «الأديب يكتب للخاصة»، «الآداب» 5 (أيّار 1955): 9.
2. أحمد زكريا الشلق، مقدمة، «تراث طه حسين»، المجلد 6، 20.
3. طه حسين، «صورة»، «تراث طه حسين»، المجلد 6: 45، نُشِر أصلاً في «الأهرام»، 2 أغسطس 1952.
4. المرجع السابق، 48.
5. طه حسين، «من بعيد»، «تراث طه حسين»، المجلد 6: 49، نُشِر أصلاً في «البلاغ»، 5 أغسطس 1952.
6. المرجع السابق، 52.
7. طه حسين، «نسيان النفس»، «تراث طه حسين»، المجلد 6: 54، نُشِر أصلاً في «البلاغ»، 25 أغسطس 1952.
8. المرجع السابق، 54. محمد نجيب هو أول رئيس لمصر، وبقي في هذا المنصب منذ إعلان الجمهورية في 18 يونيو 1953 إلى أن وُضِع قيد الإقامة الجبرية في 14 نوڤمبر 1954.
9. طه حسين، «أدب الثورة»، في «تراث طه حسين: المقالات الصحفية من 1908–1967»، المجلد 2 (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 2007)، 437، نشرت أصلاً في «الجمهورية»، 23 أكتوبر 1954.
10. طه حسين، «من بعيد: ثورتنا»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 128–129، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 17 يوليو 1954.
11. المرجع السابق، 129.
12. المرجع السابق، 130.
13. طه حسين، «من بعيد: ثورتنا»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 134، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 1 أغسطس 1954.

14. طه حسين، «ثورتنا من بعيد»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 123، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 16 يوليو 1954.
15. المرجع السابق، 127.
16. طه حسين، «هَزْلٌ وجَدّ»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 65، نُشِر أصلاً في «الأهرام»، 6 سبتمبر 1952.
17. طه حسين، «ثم ماذا؟»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 67، نُشِر أصلاً في «الأهرام»، 13 ديسمبر 1952.
18. المرجع السابق، 67–68.
19. المرجع السابق، 69.
20. المرجع السابق، 69–70.
21. المرجع السابق، 69.
22. طه حسين، «بين الرضا والسخط»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 72، نُشِر أصلاً في «الأهرام»، 27 ديسمبر 1952.
23. المرجع السابق، 73.
24. طه حسين، «من بعيد: ثوراتنا»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 115–116، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 14 يوليو 1954.
25. المرجع السابق، 115.
26. الشلق، مقدمة، «تراث طه حسين»، المجلد 6: 35.
27. كما يناقش جول غوردن، من خلال نظام الأحزاب الجماهيرية المركزية هذا، «صاغ [جمال عبد] الناصر نظاماً أحكم سيطرته الصارمة على النظام السياسي من وراء قناع المشاركة الشعبية».

Joel Gordon, *Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution* (New York: Oxford University Press, 1992), 197.

28. طه حسين، «بَطَر»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 349، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 7 أكتوبر 1961.

29. أُعفى مجلس قيادة الثورة طه حسين من المثول أمام «محكمة الغدر» التي أُنشئت في ديسمبر 1952 للتحقيق في تهم الفساد الموجهة ضد وزراء ونواب سابقين. لكن فؤاد سراج الدين، وزير الداخلية الوفدي، حُكم عليه بالسجن خمسة عشر عاماً بتهمة التعاون مع القصر والبريطانيين، بينما حُكِم على محمود أبو الفتح رئيس تحرير «المصري»، الذي أيد العودة إلى الحكم المدني، بالسجن عشر سنوات بتهمة «الدعاية المعادية للثورة».

30. إحسان عبد القدوس، «روز اليوسف»، 7 فبراير 1955، 3، نقلاً عن

Gordon, *Nasser's Blessed Movement*, 196.

31. طه حسين، «بين الجَد واللعب»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 186، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 2 أبريل 1955؛ «خائفون مُخوِّفون» في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 179–182، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 30 مارس 1955. ألزم حلف بغداد، الذي تشكَّل عام 1955، دول تركيا والعراق والباكستان وإيران والمملكة المتحدة بالتعاون والحماية المتبادلة.

32. طه حسين، «موقف»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 187، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 7 مايو 1955. انعقد هذا المؤتمر في باندونغ، إندونيسيا، عام 1955، وضمَّ تسعاً وعشرين دولة إفريقية وآسيوية، معظمها حديثة الاستقلال، وكان يُعَدُّ خطوة مهمة نحو إنشاء حركة عدم الانحياز.

33. طه حسين، «موقف»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 205، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 6 أكتوبر 1955.

34. المرجع السابق، 206.

35. طه حسين، «فرنسا والإسلام»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 146–147، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 24 أغسطس 1954.

36. طه حسين، «احتجاج»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 150–153، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 1 سبتمبر 1954.

37. طه حسين، «وَلَوْ»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 156، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 1 أكتوبر 1954.

38. طه حسين، «احتجاج»، 150–153.

39. طه حسين، «وَلَوْ»، 159.

40. طه حسين، «إرادة شعب»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 222–4، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 5 مارس 1956.

41. طه حسين، «الغتان»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 234–237، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 18 مايو 1956.

42. المرجع السابق، 235.

43. AMAE/Relations Culturelles/1945–1961/431. 1948–1959/1948–1961:

رسالة من القائم بالأعمال الفرنسي إلى وزير الخارجية مونديس فرانس، «بخصوص موضوع مقال طه حسين»، 26 نوفمبر 1954.

44. AMAE/Relations Culturelles/1945–1961/431. 1948–1959/1948–1961:

رسالة من السفير الفرنسي إلى وزير الخارجية أنتوان پيناي، «بخصوص موضوع مقال طه حسين»، 7 أكتوبر 1955.

45. طه حسين، «الغتان»، 234.

46. المرجع السابق، 235.

47. Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, *Egypt's Liberal Experiment, 1922–1936* (Berkeley: University of California Press, 1977), 145.

48. طه حسين، «الحديث المُعاد» في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 86، نُشِر أصلاً في «الأهرام» 1 مايو 1953.

49. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057873: جلسات أكتوبر ونوفمبر 1951/ جلسة 28 أكتوبر 1951.

50. المرجع السابق.

51. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057873: جلسات أكتوبر ونوفمبر 1951/ جلسة 8 نوفمبر 1951.

52. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057873: جلسات أكتوبر ونوفمبر 1951/ جلسة 25 نوفمبر 1951. بينما تشير العديد من المذكرات إلى الاختفاء المفاجئ للمدرسين البريطانيين والفرنسيين من المدارس المصرية بعد أزمة السويس، يبيِّن هذا أن أول من استخدم هذا الإجراء كان طه حسين. انظر على سبيل المثال:

Leila Ahmed, *A Border Passage: From Cairo to America—A Woman's Journey* (New York: Farrar, Straus & Giroux, 1999); and Robert Solé, *L'Égypte Passion Française* (Paris: Éditions du Seuil, 1997).

53. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057874: جلسات ديسمبر 1951/ جلسة 9 ديسمبر 1951. تقرر أيضاً، بناءً على طلب طه حسين، أن تدفع الوزارات المعنية تكلفة إعادة المعلمين البريطانيين إلى بلادهم، بالإضافة إلى دفع رواتب ثلاثة أشهر مكافأةَ إنهاء الخدمة. المرجع السابق.

54. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057873: جلسات أكتوبر ونوفمبر 1951/ جلسة 25 نوفمبر 1951.

55. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057874: جلسات ديسمبر 1951/ جلسة 2 ديسمبر 1951.

56. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057874: جلسات ديسمبر 1951/ جلسة 23 ديسمبر 1951.

57. ذكر هيكل أن أكثر من 80 شرطياً قُتِلوا. انظر محمد حسين هيكل، «مذكّرات في السياسة المصرية»، المجلد 2 (القاهرة: دار المعارف، 1990)، 311. يُحتَفَل بعيد الشرطة الوطنية في 25 يناير من كل عام. وفي عام 2011، شجب المتظاهرون عنف الشرطة في دولة ما بعد الاستعمار، وخرجوا في ذلك اليوم، وبحلول 11 فبراير، كانوا قد وضعوا حداً لحكم حسني مبارك الذي امتد على مدى ثلاثين عاماً (1981–2011).

58. دار الوثائق القومية/ مجلس النظار والوزراء/ 0075-057875: جلسات يناير وفبراير 1952/ جلسة 26 يناير 1952.

59. طه حسين، «الحديث المعاد»، 86-89.

60. طه حسين، «اليوم الموعود»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 137، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 6 أغسطس 1954.

61. المرجع السابق، 138-140.

62. طه حسين، «لغتان»، 235.

63. Cynthia Nelson, *Doria Shafik, Egyptian Feminist: A Woman Apart* (Gainesville: University Press of Florida, 1996), 196.

64. Ibid., 197, 200.

65. Ibid., 200.

66. "Prime Minister Meets with Shafiq," *al-Ahram*, March 14, 1954, cited in Nelson, *Doria Shafik*, 199.

67. Nelson, *Doria Shafik*, 204.

في وقت لاحق، في فبراير 1957، ذهبت درية شفيق إلى السفارة الهندية في القاهرة وأعلنت دخولها في إضراب آخر عن الطعام احتجاجاً على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية بعد أزمة السويس عام 1956، وطالبت أيضاً بإنهاء ما سمَّته «حكم عبد الناصر الدكتاتوري الذي يقود بلادنا نحو الإفلاس والفوضى». بعد أحد عشر يوماً أنهت صيامها. ثم وضعها عبد الناصر قيد الإقامة الجبرية، وأمر الصحافة بعدم ذكر اسمها مرة أخرى. انظر:

Nelson, *Doria Shafik*, 238–250.

أصيبت درية شفيق بالاكتئاب وانتحرت في 20 سبتمبر 1975.

68. طه حسين، «عابثات»، «الجمهورية»، 16 مارس 1954. وتلا ذلك نقاشٌ محتدمٌ، إذ هاجم مثقفون آخرون مثل أحمد بهاء الدين ودرية شفيق نفسها طه حسين الذي توقعا أن يؤيد حقوق المرأة نظراً لتأييده السابق للمرأة عموماً وتعليم المرأة الجامعي خصوصاً. انظر: أحمد بهاء الدين،

«الصائمات»، «روز اليوسف»، 22 مارس 1954؛ درية شفيق، «طه حسين وعجائز الفرح»، «روز اليوسف»، 22 مارس 1954. ومن المفارقات أن طه حسين كان وراء السماح لدرية شفيق بدراسة الفلسفة في جامعة السوربون عام 1928. فبعد أن سجلت درية شفيق للتخصص في التاريخ والجغرافيا «لكونهما أحد فروع التربية النسائية»، فشلت في إقناع مدير البعثة التعليمية المصرية في باريس بأنها تفضل دراسة الفلسفة. فكتبت إلى طه حسين، عميد كلية الآداب آنذاك، وطلبت مساعدته. «في غضون أيام، تلقى مدير البعثة التعليمية برقية من وزارة المعارف العمومية في القاهرة تنصحه بتغيير برنامج دريةَ شفيق حسب رغبتها». انظر:

Nelson, *Doria Shafik*, 36.

69. Muhammad Hasanayn Haykal, *The Cairo Documents* (New York: Doubleday, 1973), 25.

70. طه حسين، «فتنة»، في «هؤلاء هم الإخوان!!» (القاهرة: 1954)، 19–20.

71. المرجع السابق، 20.

72. طه حسين، «عُبَّاد الذهب»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 249، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 11 أغسطس 1956.

73. Suzanne Taha Hussein, *Avec Toi: De la France* à *l'Égypte: "Un Extraordinaire Amour"; Suzanne et Taha Hussein (1915–1973)* (Paris: Les Éditions du Cerf, 2011), 216.

74. طه حسين، «مجنون»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 256–257، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 12 نوفمبر 1956.

75. كشف الإفراج عن بروتوكول سيفر عن تواطؤ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر، فكان وصف طه حسين للعدوان بكونه مؤامرةً دقيقاً حقاً. انظر:

Avi Shlaim, "The Protocol of Sèvres, 1956: The Anatomy of a World Plot," in *The 1956 War: Collusion and Rivalry in the Middle East*, ed. David Tal (London: Frank Cass, 2001): 119–143.

76. طـه حسـين، «مؤامرتـان»، في «تـراث طـه حسـين»، المجلـد 6: 259، نُـشِر أصـلاً في «الجمهوريـة»، 23 نوفمبر 1956.

77. طـه حسـين، «أهـل الكهـف»، في «تـراث طـه حسـين»، المجلـد 6: 307، نُـشِر أصـلاً في «الجمهوريـة»، 26 مـارس 1958.

78. شريـف يونـس، «الزحـف المقـدس» الطبعـة الثانيـة (بـيروت: دار التنويـر، 2012)، 105.

79. محمـد حسـنين هيـكل، «أزمـة المثقفـين: نظـرة إلى مشـاكلنا الداخليـة» (القاهرة: الشركـة العربية المتحـدة للتوزيـع، 1961)، 48–49.

80. المرجع السابق، 50.

81. المرجع السابق، 16–19.

82. المرجع السابق، 24–25.

83. المرجع السابق، 40–41.

84. المرجع السابق، 65.

85. المرجع السابق، 76.

86. المرجع السابق، 85–86.

87. جمـال عبـد النـاصر، «فلسـفة الثـورة والميثـاق» (بـيروت: دار القلـم، 1970)، 31–32.

88. المرجع السابق، 222–223.

89. المرجع السابق، 144–145.

90. المرجع السابق، 147.

91. المرجع السابق، 148–150.

92. طـه حسـين، «جهـد هائـل»، في «تـراث طـه حسـين»، المجلـد 6: 363، نُـشِر أصـلاً في «الجمهوريـة»، 26 مايـو 1962.

93. الشلق، مقدمة، «تراث طه حسين»، المجلد 6: 22.

94. انظر: طارق البشري، «الديمقراطية ونظام ثلاثة وعشرين يوليو: 1952-1970» (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1987)، 98.

95. المرجع السابق، 103. يوضح البشري أنه تمكن من العثور على نسخة مطبوعة من الدستور في مكتبة معهد الدراسات العربية.

96. المرجع السابق، 98.

97. المرجع السابق، 98-99.

98. المرجع السابق، 101.

99. المرجع السابق، 99.

100. المرجع السابق، 102.

101. المرجع السابق، 98.

102. طه حسين، «جهد هائل»، 363-364.

103. جمال عبد الناصر، «فلسفة الثورة والميثاق»، 162. والشلق، مقدمة، «تراث طه حسين»، المجلد 6: 37.

104. طه حسين، «يوم الثورة»، في «تراث طه حسين»، المجلد 6: 365-370، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 19 أغسطس 1962.

105. بحسب الشلق، تأذى طه حسين بشدة من القرار، ولا سيما من الطريقة التي أُبلغ بها بفصله بعد 11 عاماً من الكتابة المنتظمة لصحيفة «الجمهورية». الشلق، مقدمة، «تراث طه حسين»، المجلد 6: 26.

106. يونس، «الزحف المقدس»، 59. للاطلاع على مناقشة مماثلة عن سيطرة عبد الناصر المؤسسية على الكتاب والمثقفين، انظر:

Richard Jacquemond, *Entre Scribes et* Écrivains: Le Champs Littéraire dans l'Égypte Contemporaine (Paris: Sindbad/Actes Sud,2003), 31–32.

107. المرجع السابق، 60.

108. المرجع السابق.

109. للمزيد عن الوجودية العربية وتعامل المثقفين العرب مع جان پول سارتر وأفكاره في سعيهم لإنهاء الاستعمار الفكري في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، انظر دراسة يوآڤ دي كاپوا الوافية:
Yoav Di-Capua, *No Exit: Arab Existentialism, Jean-Paul Sartre and Decolonization* (Chicago: The University of Chicago Press, 2018).

110. Jacquemond, *Entre Scribes et* Écrivains, 203–206.

111. محمود أمين العالم، «مقدمة»، «في الثقافة المصرية»، لمحمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس، الطبعة الثالثة (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1989)، 16–17. درَّس العالِم الفلسفة بينما درَّس أنيس الرياضيات.

112. حسين مروة، «مقدمة»، «في الثقافة المصرية» للعالم وأنيس، 3–5.

113. العالم وأنيس، «في الثقافة المصرية»، 31.

114. المرجع السابق، 44.

115. المرجع السابق، 54.

116. المرجع السابق، 39.

117. المرجع السابق، 111.

118. المرجع السابق، 66.

119. المرجع السابق، 61.

120. طه حسين، «يوناني فلا يُقرأ»، «الجمهورية»، 5 مارس 1954، نقلاً عن العالم وأنيس، «في الثقافة المصرية»، 55.

121. سهيل إدريس، «رسالة الآداب»، «الآداب» 1 (كانون الثاني 1953): 1.

122. رئيف خوري، «الأديب يكتب للكافَّة»، «الآداب» 5 (أيار 1955): 2.

123. المرجع السابق، 4–5.

124. المرجع السابق، 5.

125. المرجع السابق، 6–7.

126. في إشارة إلى جان بول سارتر وكتاباته عن أدب الالتزام.

127. طه حسين، الأديب يكتب للخاصّة»، 9.

128. المرجع السابق، 12.

129. المرجع السابق، 13.

130. المرجع السابق، 13–14.

131. المرجع السابق، 14–15.

132. طه حسين، «أدب الثورة»، 437.

133. المرجع السابق، 440–441.

134. طه حسين، «أسئلة»، في «تراث طه حسين»، المجلد 2: 659، نُشِر أصلاً في «الجمهورية»، 28 فبراير 1956.

135. المرجع السابق، 660.

136. المرجع السابق، 661.

137. المرجع السابق، 662–664.

138. المرجع السابق، 664.

139. طه حسين، «الأديب يكتب للخاصة»، 15.

140. أحمد أبو حاقة، «الالتزام في الشعر العربي» (بيروت: دار العلم للملايين، 1979)، 361–362.

141. Di-Capua, *No Exit*, 77–107.

142. «الدكتور طه حسين يتحدث إلى الجمهورية»، «الجمهورية»، 14 مارس 1967، 12، نقلاً عن:

Di-Capua, *No Exit*, 200.

143. طـه حسـين، «الأدب بـين الاتصـال والانفصـال»، «الكاتـب المـصري»، أغسـطس 1946، 373-388.

144. ناقـش طـه حسـين هـذه الأفـكار في: «عيـد»، ونـشره في «البـلاغ»، 26 أغسـطس 1945؛ «جنـون»، ونـشره في «المصـوَّر» 23 مايـو 1947؛ «القلـق الخطر»، ونـشره في «مسـامرات الجيـب»، 21 ديسـمبر 1947؛ «الثـوب الضيـق»، ونـشره في «المصـوَّر»، 9 ينايـر 1948؛ «أزمـة»، ونـشره في «المصـوَّر» 20 فبرايـر 1948؛ «جنـود الشـيطان»، ونـشره في «المصـوَّر»، 12 ينايـر 1949.

145. Di-Capua, *No Exit*, 252.

146. توفي عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970.

147. قـلادة النيـل هـي أعـلى وسـام شرف تمنحـه الدولـة في مـصر، وتُمنَـح تقديـراً للخدمـات الاسـتثنائية التـي يقدمهـا شـخصٌ للبـلاد. قلَّـد عبـد النـاصر د. طـه حسـين القـلادةَ في عيـد العلـم في 21 ديسـمبر 1965.

148. طـه حسـين، «رئيـس المجمّـع يؤبِّـن الراحـلَ العظيـمَ»، «مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة» 27 (1971): 254-255. في أعقـاب هزيمـة 1967، احتلـت إسرائيـل شـبه جزيـرة سـيناء ومرتفعـات الجـولان وقطـاع غـزة والضفـة الغربيـة والقـدس القديمـة. في 9 يونيـو اعـترف عبـد النـاصر بالهزيمـة وتحمـل المسـؤولية الكاملـة عنهـا وأعلـن اسـتقالته. بعـد مظاهـرات حاشـدة في مـصر والعـالم العـربي تطالـب بإعادتـه لمنصبـه، تراجـع عـن الاسـتقالة.

الخاتمة

1. طه حسين، «كتاب وقصة»، مقابلة أجرتها سميرة الكيلاني، التلفزيون العربي، 1970، آخر زيارة بتاريخ 23 يوليو 2020:

https://www.youtube.com/watch? v = 6W4YhZ0nH-8.

2. محمود أمين العالِم، «طه حسين مفكراً»، في «طه حسين كما يعرفه كُتَّاب عصره»، تحرير إبراهيم الإبياري وآخرون (القاهرة: دار الهلال، [1968؟])، 122–123.

3. المرجع السابق، 130، 124.

4. المرجع السابق، 134.

5. للاطلاع على نقد طه حسين للأزهر، انظر:

The Days, vol. 3, trans. Kenneth Cragg (Cairo: American University in Cairo, 2001), 248.

«مستقبل الثقافة في مصر»، المجلد 9 من «المجموعة الكاملة» (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1974)، 366–367.

6. طه حسين، مقدمة، «الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة» لمحمد كامل الفقي (القاهرة: المطبعة المنيرية بالأزهر، 1956)، ز.

7. لويس عوض، «أقنعة الناصرية السبعة: مناقشة توفيق الحكيم ومحمد حسنين هيكل» (القاهرة: مركز المحروسة، 2014 [1976])، 120.

8. يرى غالي شكري أن كتابات طه حسين ومحمد حسين هيكل الإسلامية في ثلاثينيات القرن العشرين تشير إلى نهاية محاولات «الديمقراطية البرجوازية الليبرالية» لتحقيق أهداف ثورة 1919. شكري، «ماذا يبقى من طه حسين؟»، 24. انظر أيضاً محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس، «في الثقافة المصرية»، الطبعة الثالثة (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1989)، 109–110. كتب المؤرخ إسرائيل غِرشوني عن «سردية أزمة» المستشرقين عندما أغضب طه حسين وحسين هيكل المستشرقَ هاملتن غِب وغيره بسبب

كتابتهـا عـن موضوعـات إسـلامية في ثلاثينيـات القـرن المـاضي، إذ رأوا أنهـا انتكاسـة خطـرة في التزامهـا بالمبـادئ العقلانيـة والليبراليـة. أمـا ألـبرت حـوراني فلـم يقبـل أن الإسـلاميات كانـت انتكاسـة، وأيّـد كاتـب سـيرة طـه حسـين، پيـير كاكيـا، في تفسـيره بـأن طـه حسـين كان يرغـب في إعـادة كتابـة جوانـب مـن الـتراث الإسـلامي بطريقـة تسـتهوي وعـي القـراء المعاصريـن.

Israel Gershoni, "The Theory of Crisis and the Crisis in a Theory: Intellectual History in Twentieth-Century Middle Eastern Studies," in *Middle East Historiographies: Narrating the Twentieth Century*, ed. Israel Gershoni, Amy Singer, and Hakan Erdem (Seattle: University of Washington Press, 2006): 131–182.

9. Omnia El Shakry, *The Great Social Laboratory: Subjects of Knowledge in Colonial and Postcolonial Egypt* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007), 5, 19.

10. غالي شكري، «ماذا يبقى من طه حسين؟»، 72.

11. المرجع السابق، 74.

12. Elizabeth Suzanne Kassab, *Enlightenment on the Eve of Revolution: The Egyptian and Syrian Debates* (New York: Columbia University Press, 2019), 109–110.

13. Ibid., 111.

المصادر والمراجع

================

المحفوظات والمكتبات

القاهرة، مصر

دار الوثائق القومية بالقاهرة
وحدة محفوظات عابدين (0069)
وحدة محفوظات مجلس النظار والوزراء (0075)
وحدة محفوظات رئاسة مجلس الوزراء (0081)
دار المحفوظات العمومية
جامعة القاهرة، محفوظات كلية الآداب
أوراق طه حسين الخاصة
دار الكتب المصرية
المكتبة المركزية بجامعة القاهرة
مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة
مكتبة معهد الدراسات الشرقية للآباء الدومنيكان

باريس، فرنسا

Archives du Ministère des Affaires Étrangères—(AMAE)

La Bibliothèque Nationale de France

La Bibliothèque Sainte-Geneviève

الدوريات

Images

Un Effort

الأخبار

الآداب

الأساس

الأهرام

البلاغ

الثقافة

الجمهورية

الرسالة

روز اليوسف

السياسة

الكاتب المصري

كل شيء والدنيا

كوكب الشرق

مجلة مجمع اللغة العربية المصري

مجلتي

المجلد

مسامرات الجيب

المصري

المصور

المقتطف

المؤيد

النداء

الهلال

وطن

الوفد المصري

أعمال مختارة لطه حسين

المجموعة الكاملة (بيروت: 1974)

حسين، طه. «المجموعة الكاملة لمؤلفات الدكتور طه حسين». 16 مجلداً. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1974. وفيها:

أحاديث. 1959. المجلد 12، عدد 2 من «المجموعة الكاملة».

أحلام شهرزاد. 1943. المجلد 14، عدد 2 من «المجموعة الكاملة».

أديب. 1935. المجلد 12، عدد 2 من «المجموعة الكاملة».

ألوان. 1952. المجلد 6 من «المجموعة الكاملة».

الأيام. 3 مجلدات. 1929، 1940، 1967. المجلد 1 من «المجموعة الكاملة».

بين بين. 1953 المجلد 14، عدد 2 من «المجموعة الكاملة».

تجديد ذكرى أبي العلاء. 1915. المجلد 4 من «المجموعة الكاملة».

جنة الحيوان. 1950. المجلد 13، عدد 1 من "المجموعة الكاملة".

جنة الشوك. 1945. المجلد 11 من «المجموعة الكاملة».

حافظ وشوقي. 1933. المجلد 12، عدد 1 من "المجموعة الكاملة".

الحب الضائع. 1942. المجلد 13، عدد 2 من «المجموعة الكاملة».

حديث الأربعاء. 3 مجلدات. 1925، 1926، 1945. المجلد 2 من «المجموعة الكاملة».

خِصام ونقد. 1955. المجلد 11 من «المجموعة الكاملة».

دعاء الكروان. 1934. المجلد 13، عدد 2 من «المجموعة الكاملة».

شجرة البؤس. 1943. المجلد 13، عدد 2 من «المجموعة الكاملة».

الشيخان. 1960. المجلد 4 من «المجموعة الكاملة».

صوت أبي العلاء. 1944. المجلد 10 من «المجموعة الكاملة».

صوت باريس. 2 مجلدات. 1943. المجلد 13، عدد 1 من «المجموعة الكاملة».

على هامِش السيرة. 3 مجلدات. 1933، 1937، 1938. المجلد 3 من «المجموعة الكاملة».

الفتنة الكبرى. 2 مجلدات. 1952، 1961. المجلد 4 من «المجموعة الكاملة».

فصول في الأدب والنقد. 1945. المجلد 5 من «المجموعة الكاملة».

فلسفة ابن خلدون الاجتماعية. 1925. المجلد 8 من «المجموعة الكاملة».

في الأدب الجاهلي. 1927. المجلد 5 من «المجموعة الكاملة».

قادة الفكر. 1925. المجلد 8 من «المجموعة الكاملة».

القصر المسحور. 1936. المجلد 14، عدد 1 من «المجموعة الكاملة».

كتب ومؤلفون. 1980. المجلد 16 من «المجموعة الكاملة».

لحظات. 2 مجلدات. 1942. المجلد 11 من «المجموعة الكاملة».

مرآة الإسلام. 1959. المجلد 7 من «المجموعة الكاملة».

مرآة الضمير الحديث. 1949. المجلد 11 من «المجموعة الكاملة».

مستقبل الثقافة في مصر. 1938. المجلد 9 من «المجموعة الكاملة».

مع أبي العلاء في سجنه. 1939. المجلد 10 من «المجموعة الكاملة».

مع المتنبي. 2 مجلدات. 1936. المجلد 6 «المجموعة الكاملة».

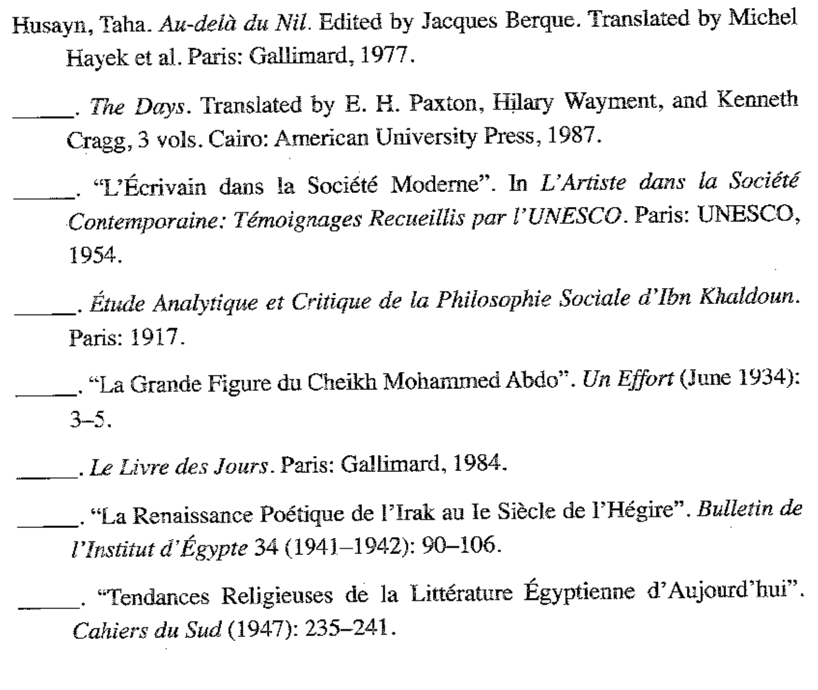
المعذَّبون في الأرض. 1949. المجلد 12، رقم 2 من «المجموعة الكاملة».
من بعيد. 1935. المجلد 12، عدد 1 من "المجموعة الكاملة".
من حديث الشعر والنثر. 1936. المجلد 5 من «المجموعة الكاملة».
من لغو الصيف إلى جد الشتاء. 1959. المجلد 14، عدد 2 من «المجموعة الكاملة».
نظام الأثينيين. 1921. المجلد 8 من «المجموعة الكاملة».
الوعد الحق. 1950. المجلد 7 من «المجموعة الكاملة».

تراث طه حسين «مجموعة المقالات» (القاهرة: 2003-2010)

حسين، طه. «تراث طه حسين: المقالات الصحفية من 1908 إلى 1967». 6 مجلدات. القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 2003–2010. وفيها:
أزمة النظام السياسي المصري. المجلد 4 «تراث طه حسين»، 2003.
الإسلاميات. المجلد 2 «تراث طه حسين»، 2006.
التعليم. المجلد 1 «تراث طه حسين»، 2010.
ثورة يوليو. المجلد 6 «تراث طه حسين»، 2006.
السياسة المصرية. المجلد 3 «تراث طه حسين»، 2004.
مقالات الأربعينيات. المجلد 5 «تراث طه حسين»، 2005.

أعمال أخرى

حسين، طه. «آراء حرة». القاهرة: المطبعة العصرية، بلا تاريخ.
______. «تقليد وتجديد». بيروت: دار العلم للملايين، 1978.
______. «كتاب آخر عن مصر»، «مجلتي» 7 (1 مارس 1935): 613–620.
______. «من الشاطئ الآخر: كتابات طه حسين الفرنسية». تحرير عبد الرشيد محمودي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008.



Husayn, Taha. *Au-delà du Nil*. Edited by Jacques Berque. Translated by Michel Hayek et al. Paris: Gallimard, 1977.

______. *The Days*. Translated by E. H. Paxton, Hilary Wayment, and Kenneth Cragg, 3 vols. Cairo: American University Press, 1987.

______. "L'Écrivain dans la Société Moderne". In *L'Artiste dans la Société Contemporaine: Témoignages Recueillis par l'UNESCO*. Paris: UNESCO, 1954.

______. *Étude Analytique et Critique de la Philosophie Sociale d'Ibn Khaldoun*. Paris: 1917.

______. "La Grande Figure du Cheikh Mohammed Abdo". *Un Effort* (June 1934): 3–5.

______. *Le Livre des Jours*. Paris: Gallimard, 1984.

______. "La Renaissance Poétique de l'Irak au Ie Siècle de l'Hégire". *Bulletin de l'Institut d'Égypte* 34 (1941–1942): 90–106.

______. "Tendances Religieuses de la Littérature Égyptienne d'Aujourd'hui". *Cahiers du Sud* (1947): 235–241.

أعمال مختارة عن طه حسين

الإبياري، إبراهيم وآخرون. «طه حسين كما يعرفه كتاب عصره». القاهرة: دار هلال، [1968؟].

الإسطنبولي، محمود. «طه حسين في ميزان العلماء والأدباء». بيروت: المكتب الإسلامي، 1983.

بدوي، عبد الرحمن. «إلى طه حسين في عيد ميلاد السبعين: دراسات مهداه من أصدقائه وتلاميذه». القاهرة: دار المعارف، 1962.

بوحسن، أحمد. «الخطاب النقدي عند طه حسين». بيروت: دار التنوير، 1985.

الجمني، عمر. «طه حسين مؤرخاً». القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.

الجندي، أنور. «محاكمة فكر طه حسين». القاهرة: دار الاعتصام، 1984.

الحمامي، مُنية. «مناقشات». في «وقائع الملتقى القومي: التفكير الإصلاحي

العربي. خصائصه وحدوده؛ خير الدين، محمد البيرم، طه حسين». تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، 1991.

حمدي، محي الدين. «العلم والدين في تفكير طه حسين». في «وقائع الملتقى القومي: التفكير الإصلاحي العربي. خصائصه وحدوده؛ خير الدين، محمد البيرم، طه حسين». تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، 1991.

حَنّورة، مصري. «طه حسين وسيكولوجية المخالفة». القاهرة: دار غريب، 2006.

دسوقي، محمد السيد. «أيام مع طه حسين». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978.

رزق، جابر، تحرير. «طه حسين: الجريمة والإدانة». القاهرة: دار الاعتصام، 1985.

زهران، البدراوي. «أسلوب طه حسين في ضوء الدرس اللغوي الحديث». القاهرة: دار المعارف، 1982.

الزيات، محمد حسن. «ما بعد الأيام». القاهرة: دار الهلال، 1986.

السكُّوت، حمدي، ومارسدن جونز. «أعلام الأدب المعاصر في مصر: طه حسين». القاهرة: مركز الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية، 1982.

السمرة، محمود. «سارق النار». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

شرف، عبد العزيز. «طه حسين وزوال المجتمع التقليدي». القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.

شكري، غالي. «ماذا يبقى من طه حسين؟» بيروت: دار المتوسّط، 1974.

الشلق، أحمد زكريا. «طه حسين: جدل الفكر والسياسة». القاهرة: الهيئة المصرية العامة لكتاب، 2009.

الشملي، منجي، عمر الجمني، رشيد القرقوري، محررون. «سلطة الكلمة:

مسالك لدراسة أدب طه حسين وفكره». تونس: مركز النشر الجامعي، 2001.
الشملي، منجي، وعمر الجمني، محرران. «طه حسين في مرآة العصر: شهادات ودراسات». تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، 2001.
عبد الغني، مصطفى. «طه حسين كما لم يعرفه أحد». القاهرة: دار العالم العربي، 2010.
______. «طه حسين والسياسة». القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
______. «طه حسين وثورة يوليو: صعود المثقف وسقوطه». القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، 1989.
عبد الهادي، جمال ووفاء محمد رفعت وعلي أحمد لبن. «الزور والبُهتان فيما كتبه طه حسين في «الشيخان» ومؤلفات أخرى له». القاهرة: دار النشر والتوزيع الإسلامية، 1991.
عصفور، جابر. «المرايا المتجاورة: دراسة في نقد طه حسين». القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.
العلبي، أحمد. «طه حسين: سيرة مكافح عنيد». بيروت: دار الفارابي، 1990.
عمر، نجاح. «طه حسين: أيام ومعارك». بيروت: المكتبة العصرية، 1970.
عوض، محمود. «طه حسين». القاهرة: دار المعارف، 1980.
القباني، عبد العليم. «طه حسين في الضحى من شبابه 1908–1913». القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976.
القرقوري، رشيد. «طه حسين: مفكراً سياسياً». تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، 2000.
قُلته، كمال. «طه حسين وأثر الثقافة الفرنسية في أدبه». القاهرة: دار المعارف، 1973.
القلماوي، سهير. «ذكرى طه حسين». القاهرة: دار المعارف، 1974.

الكاشف، محمد صادق. «طه حسين بصيراً». القاهرة: مكتبة الخانجي، 1987.

كَرّو، أبو القاسم محمد. «طه حسين والمغرب العربي». تونس: مؤسسة بن عبد الله للنشر والتوزيع، 2001.

كريّم، سامح. «طه حسين في معاركه الأدبية والفكرية». القاهرة: مجلة الإذاعة والتلفزيون، 1974.

كيالي، سامي. «مع طه حسين». القاهرة: دار المعارف، 1952، 1968.

الكيلاني، محمد سيد. «طه حسين الشاعر الكاتب». القاهرة: دار القومية العربية للطباعة، 1963.

المحتسب، عبد المجيد. «طه حسين مفكراً». عمان: مكتب النهضة الإسلامية، 1980.

المراكشي، محمد صالح. «المسألة التربوية والثقافية من خلال كتاب طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر». في «وقائع الملتقى القومي: التفكير الإصلاحي العربي. خصائصه وحدوده؛ خير الدين، محمد البيرم، طه حسين. تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، 1991.

مغيث، كمال حامد. «طه حسين». القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، 1997.

الملاخ، كمال. «طه حسين: قاهر الظلام». القاهرة: دار الكتاب الجديد، 1973.

مهران، رشيدة. «طه حسين بينة السيرة والترجمة الذاتية. الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.

Cachia, Pierre. *Taha Husayn: His Place in the Egyptian Literary Renaissance*. London: Luzac, 1956.

Francis, Raymond. *Taha Hussein Romancier*. Cairo: Dar al-Ma'arif, 1945.

Louca, Anouar. *L'autre* Égypte: *De Bonaparte* à *Taha Hussein*. Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale, 2006.

______. "Taha Hussein et l'Occident". *Cultures* 2 (1975): 118–142.

Louca, Leila. "Le Discours Autobiographique de Taha Hussein selon la Clôture du *Livre des Jours*". *Arabica* 39, no. 3 (1992): 346–357.

Mahmoudi, Abdelrashid. *Taha Husain's Education from the Azhar to the Sorbonne*. Richmond, Surrey: Curzon Press, 1998.

Malti-Douglas, Fedwa. *Blindness and Autobiography: Al-Ayyam of Taha Husayn*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Taha Hussein, Suzanne. *Avec Toi: De la France à l'Égypte: "Un Extraordinaire Amour"; Suzanne et Taha Hussein (1915–1973)*. Paris: Les Éditions du Cerf, 2011.

Tahar, Meftah. *Taha Husayn: Sa Critique littéraire et Ses Sources Françaises*. Tunis: Maison Arabe du Livre, 1982.

مصادر أخرى

إبراهيم، سامية. «الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور». القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2011.

أبو حاقة، أحمد. «الالتزام في الشعر العربي». بيروت: دار العلم للملايين، 1979.

أمين، أحمد. «حياتي». القاهرة: دار مكتبة النهضة المصرية، 1978.

بدر، عبد المحسن طه. «تطور الرواية العربية الحديثة في مصر 1870–1938». القاهرة: دار المعارف، 1963.

بدوي، جمال، ولميع المطيعي، محرران. «تاريخ الوفد». القاهرة: دار الشروق، 2010.

بدوي، محمد أحمد. «الرواية الجديدة في مصر: دراسة في التشكيل والإيديولوجيا». بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.

بدير، أحمد عبد الفتاح. «الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية». القاهرة: مطبعة جامعة فؤاد الأول، 1950، أعادت طباعته دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، 2008.

البشري، طارق. «الديمقراطية ونظام ثلاثة وعشرين يوليو: 1952-1970». بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1987.

البقاعي، شفيق. «أدب عصر النهضة». بيروت: دار العلم للملايين، 1990.

الجميعي، عبد المنعم إبراهيم الدسوقي. «الجامعة المصرية القديمة: نشأتها ودورها في المجتمع (1908-1925)». القاهرة: دار الكتاب الجامعي، 1980.

الحكيم، توفيق. «عودة الوعي». القاهرة: مكتبة مصر، 1974.

خوري، رئيف. «الفكر العربي الحديث: أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي». 1943. بيروت: دار الساقي، 2013.

دار الكتب والوثائق القومية. «الجامعة الأهلية (1908-1925): صفحات من ذاكرة الصحافة». القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2010.

دياب، عبد الحي. «التراث النقدي قبل مدرسة الجيل الجديد». القاهرة: دار الكاتب العربي، 1968.

ديب، ماريوس كامل. «السياسة الحزبية في مصر: الوفد وخصومه، 1919-1939». بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1987.

الرافعي، عبد الرحمن. «ثورة 1919: تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921». القاهرة: مؤسسة دار الشعب، 1968.

______. «مصطفى كامل: باعث النهضة الوطنية». القاهرة: دار الهلال، 1957.

رزق، يونان لبيب. «الأحزاب السياسية في مصر 1907-1984». القاهرة: دار الهلال، 1984.

______. «تاريخ الوزارات المصرية 1878-1953». القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، 1975.

رمضان، عبد العظيم. «تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936». القاهرة: مكتبة مدبولي، 1983.

______. «تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1937 إلى سنة 1948». القاهرة:

الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989.

______. «مذكّرات السياسيين والزعماء في مصر 1891-1981». القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984.

______. «مصر في عصر السادات». بيروت: دار الرقي، 1986.

زكريا، فؤاد. «كم عُمر الغضب: هيكل وأزمة العقل العربي». القاهرة: دار القاهرة 1983.

سلامة، جرجس. «تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين». القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، 1963.

السيد، أحمد لطفي. «تراث أحمد لطفي السيد». القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2008.

شفيق، أحمد. «مذكّراتي في نصف قرن». القاهرة: 1936.

الشلق، أحمد زكريا، تحرير. «مئة عام على الجامعة المصرية». القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2011.

طرابيشي، جورج. «من النهضة إلى الردة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة». بيروت: دار الساقي، 2009.

العالِم، محمود أمين وعبد العظيم أنيس. «في الثقافة المصرية». الطبعة الثالثة. القاهرة: دار الثقافة الجديدة 1989.

عباس، رؤوف. «الأحزاب المصرية 1922-1953». القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 1995.

______. محرر. «أربعون عاماً على ثورة يوليو: دراسة تاريخيّة». القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 1992.

عبد الدايم، يحيى إبراهيم. «الترجمة الذاتية في الأدب العربي الحديث». القاهرة:

مكتبة النهضة المصرية، 1975.

عبد الناصر، جمال. «فلسفة الثورة والميثاق». بيروت: دار القلم، 1970.

عكاشة، ثروت. «مذكّراتي في السياسة والثقافة». القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987-1988.

عوض، لويس. «أقنعة الناصرية السبعة: مناقشة توفيق الحكيم ومحمد حسنين هيكل». القاهرة: مركز المحروسة، 2014 [1976].

______. «الحرية ونقد الحرية». القاهرة: الهيئة العامة للتأليف والنشر، 1971.

______. «مقدمة في فقه اللغة العربية». 1980. القاهرة: رؤيا للنشر والتوزيع، 2006.

الفقي، محمد كامل. «الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة». القاهرة: المطبعة المنيرية بالأزهر، 1956.

القباني، إسماعيل محمود. «دراسات في تنظيم التعليم بمصر». القاهرة: مكتبة النهضة، 1958.

مدكور، إبراهيم بيومي. «مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، 1932-1962، ماضيه وحاضره». القاهرة: المطبعة الأميرية، 1964.

مناوي، محمود. «جامعة القاهرة في عيدها المئوي». الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2007.

موسى، سلامة. «البلاغة العصرية واللغة العربية». القاهرة: المطبعة العصرية، 1953.

نسيم، سليمان. «صياغة التعليم المصري الحديث: دور القوة السياسية والاجتماعية والفكرية، 1923-1952». القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984.

نصر الدين، حسن. «الأجانب في الجامعة المصرية». القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2011.

هيكل، محمد حسنين. «أزمة المثقفين: نظرة إلى مشاكلنا الداخلية». القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتوزيع، 1961.

هيكل، محمد حسين. «مذكّرات في السياسة المصرية». 3 مجلدات. القاهرة: دار المعارف، 1990.

وزارة التَربية والتعليم. «مئة وستون عاماً من التعليم في مصر: وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم (1837–1997)». القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم، 2000.

«وقائع الملتقى القومي: التفكير الإصلاحي العربي. خصائصه وحدوده؛ خير الدين، محمد البيرم، طه حسين». تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، 1991.

يونس، شريف. «الزحف المقدس». بيروت: دار التنوير، 2012.

Abdalla, Ahmed. *The Student Movement and National Politics in Egypt: 1923–1973*. London: Al Saqi Books, 1985.

Abdel-Malek, Anouar. *L'Égypte Moderne: Idéologie et Renaissance Nationale*. Paris: L'Harmattan, 2004.

Abou-El-Fadl, Reem. "Early Pan-Arabism in Egypt's July Revolution: The Free Officers' Political Formation and Policy-Making, 1946–54". *Nations and Nationalism* 21,no. 2 (2015): 289–308.

Abu-Rabi', Ibrahim M. *Contemporary Arab Thought: Studies in Post-1967 Arab Intellectual History*. London: Pluto Press, 2004.

______. *Intellectual Origins of Islamic Resurgence in the Modern Arab World*. Albany: State University of New York Press, 1996.

Abulafia, David. "Mediterranean History as Global History". *History and Theory* 50, no. 2 (May 2011): 220–228.

Ahmed, Leila. *A Border Passage: From Cairo to America—A Woman's Journey*. New York: Farrar, Straus & Giroux, 1999.

______. *Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate*. New Haven,CT: Yale University Press, 1992.

Ali, Samer. *Arabic Literary Salons in the Islamic Middle Ages: Poetry, Public Performance, and the Presentation of the Past*. Notre Dame, Ind.: University of NotreDame Press, 2010.

Allen, Roger. *The Arabic Novel: An Historical and Critical Introduction*. Syracuse, NY:Syracuse University Press, 1995.

Armbrust, Walter. *Mass Culture and Modernism in Egypt*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Artin, Yacoub. *Considérations sur l'Instruction Publique en* Égypte. Paris, 1894.

Ayalon, Ami. *The Press in the Arab Middle East: A History*. New York: Oxford University Press, 1995.

Badawi, Mustafa. *A Short History of Modern Arabic Literature*. Oxford: Clarendon Press, 1993.

Badawi, Zaki. *The Reformers of Egypt: A Critique of al-Afghani, 'Abduh, and Ridha*. Slough: Open Press, 1976.

Badrawi, Malak. *Political Violence in Egypt 1910–1924: Secret Societies, Plots, Assassinations*. Richmond, UK: Curzon Press, 2000.

Banner, Lois. "AHR Roundtable: Biography as History". *American Historical Review* 114, no. 3 (June 2009): 579–586.

Baraka, Magda. *The Egyptian Upper Class between Revolutions, 1919–1952*. Reading: Ithaca Press, 1998.

Baron, Beth. *Egypt as a Woman: Nationalism, Gender, and Politics*. Berkeley: University of California Press, 2005.

______. *The Orphan Scandal: Christian Missionaries and the Rise of the Muslim Brotherhood*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2014..

______. *The Women's Awakening in Egypt: Culture, Society, and the Press*. London: Yale University Press, 1994.

Beinin, Joel, and Zachary Lockman. *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882–1954*. London: I. B. Tauris, 1988.

Booth, Marilyn. *May Her Likes Be Multiplied: Biography and Gender Politics in Egypt*. Berkeley: University of California Press, 2001.

Boyle, Helen. *Quranic Schools: Agents of Preservation and Change*. New York: Routledge-Falmer, 2004.

Brown, Daniel. *Rethinking Tradition in Modern Islamic Thought*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Brown, Judith. "AHR Roundtable: 'Life Histories' and the History of Modern South Asia". *American Historical Review* 114, no. 3 (June 2009): 587–595.

Brown, Kate. "AHR Roundtable: A Place in Biography for Oneself". *American Historical Review* 114, no. 3 (June 2009): 596–605.

Cachia, Pierre. *An Overview of Modern Arabic Literature*. Edinburgh: Edinburgh

University Press, 1990.

Caine, Barbara. *Biography and History*. New York: Palgrave Macmillan, 2010.

Chafik, Ahmed. *L'Égypte Moderne et les Influences Étrangères*. Cairo: Imprimerie Misr, 1931.

Charle, Christophe. "Ambassadeurs ou Chercheurs? Les Relations Internationales des Professeurs de la Sorbonne sous la IIIe République". *Genèses* 14 (1994): 8–19.

Chejne, Anwar. *The Arabic Language: Its Role in History*. Minneapolis: University ofMinnesota Press, 1969.

Chin, Chuanfei. "Margins and Monsters: How Some Micro Cases Lead to Macro Claims". *History and Theory* 5 (October 2011): 341–357.

Choueiri, Youssef. *Arab History and the Nation-State: A Study in Modern Arab Historiography 1820–1980*. London: Routledge, 1989.

Cole, Juan Ricardo. *Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's 'Urabi Movement*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Coury, Ralph M. *The Making of an Egyptian Arab Nationalist: The Early Years of AzzamPasha, 1893–1936*. Reading: Ithaca Press, 1998.

Cuno, Kenneth. *Modernizing Marriage Family, Ideology, and Law in Nineteenth andEarly Twentieth Century Egypt*. New York: Syracuse University Press, 2015.

Darwiche Jabbour, Zahida. *Littératures Francophones du Moyen-Orient:* Égypte, Liban, Syrie. Aix-en-Provence: Edisud, 2007.

Dawn, Ernest. "The Formation of Pan-Arab Ideology in the Interwar Years". *International Journal of Middle East Studies* 20, no. 1 (February 1988): 67–91.

Denzin, Norman. *Interpretive Biography*. Newbury Park, CA: Sage, 1989.

Di-Capua, Yoav. *Gatekeepers of the Arab Past: Historians and History Writing in Twentieth-Century Egypt*. Berkeley: University of California Press, 2009.

_____. *No Exit: Arab Existentialism, Jean-Paul Sartre and Decolonization*. Chicago: University of Chicago Press, 2018.

Dodge, Bayard. *Al-Azhar: A Millennium of Muslim Learning*. Washington, DC: MiddleEast Institute, 1961.

Doran, Michael. *Pan-Arabism before Nasser: Egyptian Power Politics and the PalestineQuestion*. Oxford: Oxford University Press, 1999.

Douglas, Mary. *How Institutions Think*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1986.

Dupont, Anne-Laure. *Gurgi Zaydan 1861–1914:* Écrivain *Réformiste et Témoin de la Renaissance Arabe*. Damascus: Institut Français du Proche-Orient, 2006.

Egger, Vernon. *A Fabian in Egypt: Salamah Musa and the Rise of the Professional Classes in Egypt, 1909–1939*. Lanham, MD: University Press of America, 1986.

El-Ariss, Tarek. *Trials of Modernity: Literary Affects and the New Political*. New York: Fordham University Press, 2013.

El-Enany, Rasheed. *Arab Representations of the Occident: East-West Encounters in Arabic Fiction*. New York: Routledge, 2006.

El Shakry, Omnia. *The Great Social Laboratory: Subjects of Knowledge in Colonial andPostcolonial Egypt*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2007.

Erlich, Haggai. *Students and University in 20th Century Egyptian Politics*. London: Frank Cass, 1989.

Fahmy, Khaled. *All the Pasha's Men: Mehmed Ali, his Army, and the Making of ModernEgypt*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Fahmy, Ziad. *Ordinary Egyptians: Creating the Modern Nation through Popular Culture*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2011.

Faksh, Mahmoud A. "The Consequences of the Introduction and Spread of Modern Education: Education and National Integration in Egypt". *Middle Eastern Studies* 16, no. 2 (1980): 42–55.

Fay, Mary Ann. "From Warrior-Grandees to Domesticated Bourgeoisie: The Transformation of the Elite Egyptian Household into a Western-Style Nuclear Family". In*Family History in The Middle East: Household, Property, and Gender*, edited by Beshara Doumani, 77–98. Albany: State University of New York Press, 2003.

Fleming, Robin. "AHR Roundtable: Writing Biography at the Edge of History". *American Historical Review* 114, no. 3 (June 2009): 606–614.

Gasper, Michael. *The Power of Representation: Publics, Peasants, and Islam in Egypt*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2009.

Gaudio, Attillio. *Guerre et Paix au Maroc: Reportages: 1950–1990*. Paris: Éditions Karthala, 1991.

Gershoni, Israel, Amy Singer, and Hakan Erdem, eds. *Middle East Historiographies: Narrating the Twentieth Century*. Seattle: University of Washington Press, 2006.

Gershoni, Israel, and James Jankowski. *Egypt, Islam, and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood, 1900–1930*. New York: Oxford University Press, 1986, 1987.

______. *Redefining the Egyptian Nation, 1930–1945*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

______. *Rethinking Nationalism in the Arab Middle East*. New York: Columbia University Press, 1997.

Ghazoul, Ferial, and Barbara Harlow, eds. *The View from Within: Writers and Critics on Contemporary Arabic Literature*. Cairo: American University in Cairo Press, 1994.

Ginat, Rami. "The Egyptian Left and the Roots of Neutralism in the Pre-Nasserite Era". *British Journal of Middle Eastern Studies* 30, no. 1 (May 2003): 5–24.

Goldberg, Ellis. *Tinker, Tailor, and Textile Worker: Class and Politics in Egypt,1930–1952*. Berkeley: University of California Press, 1986.

Goldschmidt, Arthur, Amy J. Johnson, and Barak A. Salmoni, eds. *Re-envisioning Egypt 1919–1952*. Cairo: American University in Cairo Press, 2005.

Gordon, Joel. *Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution*. New York: Oxford University Press, 1992.

Gorman, Anthony. *Historians, State and Politics in Twentieth-Century Egypt: Contesting the Nation*. New York: RoutledgeCurzon, 2003.

Gran, Peter. *Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760–1840*. Austin: University of Texas Press, 1979.

Haeri, Niloofar. *Sacred Language, Ordinary People: Dilemmas of Culture and Politics inEgypt*. New York: Palgrave Macmillan, 2003.

Hafiz, Sabri. *The Genesis of Arabic Narrative Discourse: A Study in the Sociology of Modern Arabic Literature*. London: Saqi Books, 1993.

Hamilton, Nigel. *Biography: A Brief History*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007.

Hamzah, Dyala, ed. *The Making of the Arab Intellectual (1880–1960): Empire, Public Sphere and the Colonial Coordinates of Selfhood*. New York: Routledge, 2012.

Hanley, Will. *Identifying with Nationality: Europeans, Ottomans, and Egyptians in Alexandria*. New York: Columbia University, 2017.

Hanssen, Jens, and Max Weiss, eds. *Arabic Thought beyond the Liberal Age: Towards an Intellectual History of the Nahda*. Cambridge: Cambridge University

Press, 2016.

Harris, W. V., ed. *Rethinking the Mediterranean*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Haykal, Muhammad Hasanayn. *The Cairo Documents*. New York: Doubleday, 1973.

Hellbeck, Jochen. "AHR Roundtable: Galaxy of Black Stars: The Power of Soviet Biography". *American Historical Review* 114, no. 3 (June 2009): 615–624.

Heyworth-Dunne, J. *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt*. London: Luzac, 1938.

Hopkins, Nicholas, and Nathalie Bernard-Maugiron. *Political and Social Protest in Egypt*. Cairo: American University in Cairo Press, 2009.

Horden, Peregrine, and Nicholas Purcell. *The Corrupting Sea: A Study of Mediterranean History*. Oxford: Blackwell, 2000.

Hourani, Albert. *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798–1939*. Cambridge: CambridgeUniversity Press, 1983.

Hunter, Robert. *Egypt under the Khedives: From Household Government to Modern Bureaucracy*. Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1984.

Hyde, Georgie. *Education in Modern Egypt: Ideals and Realities*. London: Routledge &Kegan Paul, 1978.

Jacquemond, Richard. *Entre Scribes et Écrivains: Le Champs Littéraire dans l'Égypte Contemporaine*. Paris: Sindbad/Actes Sud, 2003.

Jacob, Wilson. *Working out Egypt: Effendi Masculinity and Subject Formation in Colonial Modernity, 1870–1940*. Durham, NC: Duke University Press, 2011.

James, C.L.R. *The Black Jacobins: Toussaint Louverture and the San Domingo Revolution*. London: Allison & Busby, 1980.

Jankowski, James. "Egyptian Responses to the Palestine Problem in the Interwar Period". *International Journal of Middle East Studies* 12, no. 1 (August 1980): 1–38.

Kane, Patrick. *The Politics of Art in Modern Egypt: Aesthetics, Ideology and Nation-Building*. New York: I. B. Tauris, 2013.

Kassab, Elizabeth Suzanne. *Contemporary Arab Thought: Cultural Critique in Comparative Perspective*. New York: Columbia University Press, 2010.

_____. *Enlightenment on the Eve of Revolution: The Egyptian and Syrian Debates* (NewYork: Columbia University Press, 2019.

Kazamias, Andreas. *Education and the Quest for Modernity in Turkey*. London:

Allen &Unwin, 1966.

Kazziha, Walid. "The Jarida-Umma Group and Egyptian Politics". *Middle Eastern Studies* 13, no. 3 (1977): 373–385.

Kessler-Harris, Alice. "AHR Roundtable: Why Biography?" *American Historical Review* 114, no. 3 (June 2009): 625–630.

Kholoussy, Hanan. *For Better, for Worse: The Marriage Crisis That Made Modern Egypt*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2010.

Khuri-Makdisi, Ilham. *The Eastern Mediterranean and the Making of Global Radicalism, 1860–1914*. Berkeley: University of California Press, 2010.

Lanfranchi, Samia Sharawi. *Casting Off the Veil: The Life of Huda Shaarawi, Egypt's First Feminist*. London: I. B. Tauris, 2012.

Lia, Brynjar. *The Society of the Muslim Brothers in Egypt: The Rise of an Islamic Mass Movement, 1928–1942*. Reading: Ithaca Press, 1998.

Lockman, Zachary. *Contending Visions of the Middle East: The History and Politics ofOrientalism*. New York: Cambridge University Press, 2010.

_____. "La Gauche et le Mouvement Ouvrier au Début des Années 1920". *Cahiers d'Histoire* 105–106 (2008): 65–83.

_____. "Imagining the Working Class: Culture, Nationalism, and Class Formation inEgypt, 1899–1914". *Poetics Today* 15, no. 2 (1994): 157–190.

_____. ed. *Workers and Working Classes in the Middle East: Struggles, Histories, Historiographies*. Albany: State University of New York Press, 1994.

Lorenz, Joseph. *Egypt and the Arabs: Foreign Policy and the Search for National Identity*. Boulder, CO: Westview Press, 1990.

Mackridge, Peter. *Language and National Identity in Greece, 1766–1976*. Oxford: Oxford University Press, 2009.

Magnusson, Sigurdur. "The Singularization of History: Social History and Microhistory within the Postmodern State of Knowledge". *Journal of Social History* 36, no. 3(2003): 701–735.

_____. "Social History as 'Sites of Memory'? The Institutionalization of History: Microhistory and the Grand Narrative". *Journal of Social History* 39, no. 3 (Spring 2006): 891–913.

Makarius, Raoul. *La Jeunesse Intellectuelle d'Égypte au Lendemain de la Deuxième Guerre Mondiale*. Paris: Mouton, 1960.

Makdisi, George. *The Rise of Humanism in Classical Islam and the Christian West: With Special Reference to Scholasticism*. Edinburgh: Edinburgh University

Press, 1990.

Mann, Susan. "AHR Roundtable: Scene Setting: Writing Biography in Chinese History". *American Historical Review* 114, no. 3 (June 2009): 631–639.

Massad, Joseph. *Desiring Arabs*. Chicago: University of Chicago Press, 2007.

Mehrez, Samia. *Egypt's Culture Wars: Politics and Practice*. New York: Routledge, 2008.

______. *Egyptian Writers between History and Fiction: Essays on Naguib Mahfouz, Sonallah Ibrahim, and Gamal al-Ghitani*. Cairo: American University in Cairo Press, 1994.

Meijer, Roel. *The Quest for Modernity: Secular Liberal and Left-wing Political Thoughtin Egypt, 1945–1958*. London: RoutledgeCurzon, 2002.

Meretoja, Hanna. *The Narrative Turn in Fiction and Theory: The Crisis and Return ofStorytelling from Robbe-Grillet to Tournier*. London: Palgrave, 2014.

Meriwether, Margaret L., and Judith E. Tucker, eds. *Social History of Women and Gender in the Modern Middle East*. Boulder, CO: Westview Press, 1999.

Mikhail, Alan. *Nature and Empire in Ottoman Egypt: An Environmental History*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

Mitchell, Richard. *The Society of the Muslim Brothers*. New York: Oxford University Press, 1993.

Mitchell, Timothy. *Colonising Egypt*. London: University of California Press, 1991.

______. *Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity*. Berkeley: University of California Press, 2002.

Morewood, Steven. "Appeasement from Strength: The Making of the 1936 Anglo-Egyptian Treaty of Friendship and Alliance". *Diplomacy & Statecraft* 7, no. 3 (1996): 530–562.

______. *The British Defence of Egypt, 1935–1940: Conflict and Crisis in the Eastern Mediterranean*. London: Frank Cass, 2005.

Morsy, Laila. "Britain's Wartime Policy in Egypt, 1940–42". *Middle Eastern Studies* 25,no. 1 (1989): 64–94.

______. "Indicative Cases of Britain's Wartime Policy in Egypt, 1942–44". *Middle Eastern Studies* 30, no. 1 (1994): 91–122.

______. "The Military Clauses of the Anglo-Egyptian Treaty of Friendship and Alliance, 1936". *International Journal of Middle East Studies* 16, no. 1 (1984): 67–97.

Nasaw, David. "AHR Roundtable: Historians and Biography, Introduction". *AmericanHistorical Review* 114, no. 3 (June 2009): 573–578.

Nelson, Cynthia. *Doria Shafik, Egyptian Feminist: A Woman Apart*. Gainesville: University Press of Florida, 1996.

Neptune Harvey. "Romance, Tragedy and, Well, Irony: Some Thoughts on David Scott's Conscripts of Modernity". *Social and Economic Studies* 57, no. 1 (March 2008): 165–181.

Ostle, Robin, Ed de Moor, and Stefan Wild, eds. *Writing the Self: Autobiographical Writing in Modern Arabic Literature*. London: Saqi Books, 1998.

Owen, Roger. *Lord Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Preconsul*. Oxford: Oxford University Press, 2004.

Parsons, Laila. *The Commander: Fawzi al-Qawuqji and the Fight for Arab Independence, 1914–1948*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2016.

_____. "Micro-narrative and the Historiography of the Modern Middle East". *HistoryCompass* 9, no. 1 (2011): 84–96.

_____. "Some Thoughts on Biography and the Historiography of the Twentieth-Century Arab World". *Journal of the Canadian Historical Association* 21, no. 2(2010): 5–20.

Patel, Abdulrazzak. *The Arab Nahdah: The Making of the Intellectual and Humanist Movement*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2013.

Pedersen, Susan. *The Guardians: The League of Nations and the Crisis of Empire*. Oxford: Oxford University Press, 2015.

Podeh, Elie, and Onn Winckler, eds. *Rethinking Nasserism: Revolution and Historical Memory in Egypt*. Gainesville: Florida University Press, 2004.

Pollard, Lisa. *Nurturing the Nation: The Family Politics of Modernizing, Colonizing, and Liberating Egypt, 1805–1923*. Berkeley: University of California Press, 2005.

Popkin, Jeremy. *History, Historians, and Autobiography*. Chicago: University of Chicago Press, 2005.

Powell, Eve M. Troutt. *A Different Shade of Colonialism: Egypt, Great Britain, and the Mastery of the Sudan*. Berkeley: University of California Press, 2003.

Rastegar, Kamran. "Introduction". *Middle Eastern Literatures* 16, no. 3 (2013): 227–231.

Reid, Donald. *Cairo University and the Making of Modern Egypt*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

_____. *Whose Pharaohs?: Archaeology, Museums, and Egyptian National Identity fromNapoleon to World War I*. Berkeley: University of California Press, 2002.

Renders, Hans. "The Limits of Representativeness: Biography, Life Writing and Microhistory". *Storia della Storiografia* 59–60 (2011): 32–42.

Reynolds, Dwight, ed. *Interpreting the Self: Autobiography in the Arabic Literary Tradition*. Berkeley: University of California Press, 2001.

Reynolds, Nancy. *A City Consumed: Urban Commerce, the Cairo Fire, and the Politics ofDecolonization in Egypt*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2012.

Roussillon, Alain. *Identité et Modernité: Les Voyageurs* Égyptiens *au Japon (xixe–xxeSiècle)*. Arles: Actes Sud, 2005.

Rüegg, Walter, and Hilde de Ridder-Symoens, eds. *A History of the University in Europe*. 4 vols. Cambridge: Cambridge University Press, 1991–2011.

Russell, Mona. "Competing, Overlapping, and Contradictory Agendas: Egyptian Education under British Occupation, 1882–1922". *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East* 21, no. 1–2 (2001): 50–60.

_____. *Creating the New Egyptian Woman: Consumerism, Education and National Identity, 1863–1922*. New York: Palgrave Macmillan, 2004.

Said, Edward. *Humanism and Democratic Criticism*. New York: Columbia University Press, 2004.

Salvatore, Armando, and Mark Lavine, eds. *Religion, Social Practice, and Contested Hegemonies: Reconstructing the Public Sphere in Muslim Majority Societies*. New York:Palgrave Macmillan, 2005.

Salvatore, Nick. "Biography and Social History: An Intimate Relationship". *Labor History* 87 (2004): 187–192.

Sayyid Marsot, Afaf Lutfi. *Egypt and Cromer: A Study in Anglo-Egyptian Relations*. London: Murray, 1968.

_____. *Egypt's Liberal Experiment, 1922–1936*. Berkeley: University of California Press,1977.

Schildgen, Brenda, Gang Zhou, and Sander Gilman (eds.). *Other Renaissances: A NewApproach to World Literatures*. New York: Palgrave Macmillan, 2006.

Scott, David. *Conscripts of Modernity: The Tragedy of Colonial Enlightenment*. Durham,NC: Duke University Press, 2004.

Selim, Samah. *The Novel and the Rural Imaginary in Egypt, 1880–1985*. New York: RoutledgeCurzon, 2004.

Sharabi, Hisham. *Arab Intellectuals and the West*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1970.

Sharkey, Heather. "Language and Conflict: The Political History of Arabisation in Sudan and Algeria". *Studies in Ethnicity and Nationalism* 12, no. 3 (2012): 427–449.

Sheehi, Stephen. *Foundations of Modern Arab Identity*. Gainesville: University Press ofFlorida, 2004.

Siddiq, Muhammad. *Arab Culture and the Novel: Genre, Identity and Agency in Egyptian Fiction*. London: Routledge, 2007.

Smith, Charles. *Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt: A Biography of Muhammad Husayn Haykal*. Albany: State University of New York Press, 1983.

Solé, Robert. *L'Égypte Passion Française*. Paris: Éditions du Seuil, 1997.

Sommer, Dorothe. *Freemasonry in the Ottoman Empire: A History of the Fraternity andIts Influence in Syria and the Levant*. London: I. B. Tauris, 2013.

Starkey, Paul. *Modern Arabic Literature*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2006.

Starr, Deborah. *Remembering Cosmopolitan Egypt: Literature, Culture, and Empire*. London: Routledge, 2009.

Stenner, David. "'Bitterness towards Egypt'—The Moroccan Nationalist Movement, Revolutionary Cairo and the Limits of Anti-Colonial Solidarity". *Cold War History* 16, no. 2 (2005): 159–175.

Suleiman, Yasir. *A War of Words: Language and Conflict in the Middle East*. Cambridge:Cambridge University Press, 2004.

Tageldin, Shaden. *Disarming Words: Empire and the Seductions of Translation in Egypt*. Berkeley: University of California Press, 2011.

Tal, David, ed. *The 1956 War: Collusion and Rivalry in the Middle East*. London: FrankCass, 2001.

Taylor, Barbara. "AHR Roundtable: Separations of Soul: Solitude, Biography, History". *American Historical Review* 114, no. 3 (June 2009): 640–650.

Thompson, Elizabeth. *Justice Interrupted: The Struggle for Constitutional Government inthe Middle East*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2013.

Tignor, Robert. *Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882–1914*. Princeton, NJ: Princeton University Press 1966.

_____. *State, Private Enterprise, and Economic Change in Egypt, 1918–1952*. Princeton,NJ: Princeton University Press, 1984.

Tomiche, Nada. *Histoire de la Littérature Romanesque de l'Égypte Moderne*. Paris: G.-P.Maisonneuve et Larose, 1981.

Tripp, Charles. "Ali Mahir and the Politics of the Egyptian Army, 1936–1942". In *Contemporary Egypt: Through Egyptian Eyes: Essays in Honor of Professor P. J. Vatikiotis*, edited by Charles Tripp and P. J. Vatikiotis, 45–71. London: Routledge, 1993.

Tsourapas, Gerasimos. "Nasser's Educators and Agitators across al-Watan al-'Arabi: Tracing the Foreign Policy Importance of Egyptian Regional Migration, 1952–1967". *British Journal of Middle Eastern Studies* 43, no. 3 (January 2016): 324–341.

Vardi, Liana. "AHR Roundtable: Re-writing the Lives of Eighteenth-Century Economists". *American Historical Review* 114, no. 3 (June 2009): 652–661.

Wisnovsky, Robert. "The Nature and Scope of Arabic Philosophical Commentary in Postclassical (ca. 1100–1900 AD) Islamic Intellectual History: Some Preliminary Observations". *Bulletin of the Institute of Classical Studies* 47, no. 1 (February 2004): 149–191.

Wissa, Karim. "Freemasonry in Egypt 1798–1921: A Study in Cultural and Political Encounters". *British Society for Middle Eastern Studies Bulletin* 16, no. 2 (1989): 143–161.

Yousef, Hoda. *Composing Egypt: Reading, Writing, and the Emergence of a Modern Nation, 1870–1930*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2016.

النهضوي الأخير:

طه حسين وبناء المؤسسات في مصر

يتألف كتاب «النهضوي الأخير: طه حسين وبناء المؤسسات في مصر» من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. وهذا الكتاب عبارة عن سيرة اجتماعية للدكتور طه حسين، آخر النهضويين في العالم العربي، تركز على دور طه حسين في بناء بنية مصر التحتية التعليمية والثقافية في سياق استعماري محفوف بالتحديات. يرى المؤلف أن فهم مسيرة طه حسين السياسية أمر ضروري ليس فقط لفهم إرثه الممتد والمثير للجدل في كثير من الأحيان، بل أيضاً لفتح فصلٍ مهمٍ في التاريخ المصري الحديث. والهدف من سيرة طه حسين الاجتماعية هو دراسة التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين. ويأتي هذا الكتاب ضمن إطار اهتمام المؤرخين في الجامعات الغربية المتجدد بالسيرة الاجتماعية لدراسة قدرة السيرة الاجتماعية لفردٍ واحدٍ على تعزيز فهمنا للتغييرات التاريخية الوُسْعى، إذ لا تتخذ من الفرد وحده موضوعاً لها، بل تركز على ذلك الفرد في سياق تاريخي معين.

السعر: 60 درهما


9 789948 790006



